التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألّفه

أبو حيّان الأندلسي

حقّقه الأستاذ

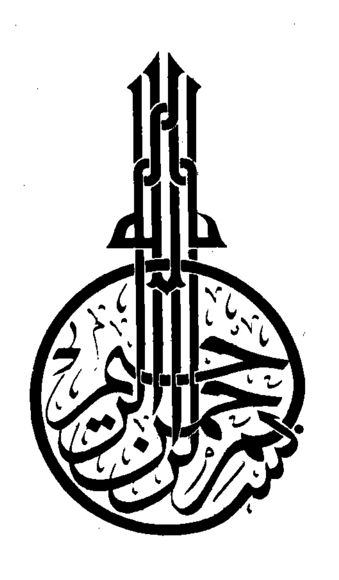
الدكتور حسن هنداوي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم

الجزء الأول

دار القلم

دمشق


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمدُ لله ربِّ العالمين. قال شيخُنا الأستاذُ العالمُ الأَوحدُ الحافظُ العلامةُ أثيرُ الدين أَوحدُ العلماء العاملين أبو حَيَّانَ محمدُ بنُ يوسُفَ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ بنِ حَيانَ النَّفْزيُّ الأندلسيُّ أَيَّده الله[1]: الحمدُ لله المُتَفَرِّدِ بشريفِ الاختراع، المُتَفضِّلِ بلطيفِ الاصطناع، الذي أَوجدَ عالمَ الإنسان، مَحْفوفاً بمزايا الإحسان، مُهَيَّأً لإدراك العلوم، قابلاً للمنقول منها والمفهوم، وجعل من أشرف المعارف، ما تحلى به جَنانُ العارف، من علم النحو الذي هو المَرْقاةُ إلى فهم كتابِه، والسبيلُ المؤديةُ إلى تَعَرُّفِ خِطابِه، والصلاةُ والسلامُ على المنتخَب من جُرثُومة العَرَب[2]، النامي من دَوْحة الحَسَب، السامي من أَطهرِ نَسَب، محمدٍ صَلَّى اللهُ وسلمَ عليه، وعلى آله المُنْتَمين إليه، ما تَبَلَّجَ الزُّهْر[3]، وتَأَرَّجَ الزَّهْر[4]، والرِّضا عن صَحْبِه مُقْتَبِسي أَنوارِه،

---

(١) قوله: «الحمد لله... أيده الله» أُثبت بدلاً منه في ك ما نصه: «ربِّ يسّر وتمم بخير. قال الشيخ الإمام العالم الأوحد القدوة المحقق المدقق العلامة شيخ الإسلام رئيس الديار المصرية والشامية، فريد دهره، ونسيج وحده، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي، نزيل ديار مصر، فسح الله في مدته، ونفع المسلمين ببركته».

وفي ص ما نصه: «رب تمم بخير يا كريم. قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد الحافظ المِدْرَه الناقد وحيد الدهر وفريد العصر، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني، أبقاه الله ـ تعالى ـ وأمتع المسلمين بعلومـه».

(٢) جرثومة كل شيء: أصله ومجتمعه.

(٣) تبلج: أسفر وأضاء وأشرق. والزُّهْر: جمع أَزْهَر، والأزهر: كل لون أبيض صاف مشرق مضيء. ولعله يريد بـ «الزهر» النجوم.

(٤) تأرج الزهر: فاح أَرَجه، والأَرَجُ: نَفْحة الريح الطيبة.

ومُلْتَمِسي آثارِه، ما أَشرقَتْ بالبدرِ الخَضْراء[١]، وتَشَوَّقَتْ للقَطْر الغَبْراء[٢].

وبعدُ فإنَّ كتابَ (تَسْهيل الفوائد) في النحو لِبَلَدِيِّنا أبي عبد الله محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ مالكٍ الطائيِّ الجَيَّانيِّ مُقيمِ دِمَشْقَ ـ رَحِمه اللهُ ـ أَبْدَعُ كتابٍ في فَنِّه أُلِّف، وأَجْمَعُ موضوع في الأحكام النحوية صُنِّف، فهو ـ كما قال مُصَنِّفُه فيه ـ جَديرٌ بأن يُلَبِّيَ دَعوتَه الأَلِبَّاءُ، ويَجْتَنِبَ مُنابَذَتَه[٣] النُّجَباءُ. ولمَّا كان مُفْرَطَ الإيجاز، غَريبَ الاصطلاح، حاشداً لنوادرِ المسائل، عَرَض فيه من الاستعجام، ما أَدَّى إلى التأَخُّر عنه والإحْجام، فنَبَذَه الناسُ بالعَراء، واطَّرَحُوه اطِّراحَ واصل[٤] للراء، وأَصبح حالِيه عُطْلاً[٥]، ومَعْلَمُه غُفْلاً[٦]، وأَنوارُه لا تَتَبَلَّجُ، وأَزهارُه لا تَتَأَرَّجُ، ولاستعصائه قَلَّما قرأه أحدٌ على مؤلِّفِه، ولا تَجاسَرَ على إقرائه نحويٌّ بعدَ موتِ مُصَنِّفِه.

وكانَ ـ رَحِمه الله ـ كثيراً ما يُعْنى بتحريرِه، ويُولَعُ بتهذيبِه وتَغْييرِه، فيَزيد ويَنقُص، ويُنَقِّحُ ويُلَخِّصُ، فنُسِخت من هذا الكتاب نُسَخٌ تَنافَرَ مَبْناها، واختلفَ لفظُها ومعناها، إلى أن عَرَضَ له ـ رَحِمه اللهُ ـ أنْ يَشْرَحَه، ويُفَسِّرَه ويُوَضِّحَه، فغَيَّرَ أكثرَ ما شَرَحَه، ونَظَرَ إليه بعينِ العِناية وتَصَفَّحَه، وانتهى في شرحه إلى باب «مصادر غير الثلاثي»، وذلك أَشَفُّ[٧] من نصفِه، وعاقَه عن إكماله محتومُ حَتْفِه.

---

(١) الخضراء: السماء.

(٢) الغبراء: الأرض. وتشوقت: اشتد شوقها.

(٣) المنابذة: المفارقة عن خلاف وبغض.

(٤) واصل: هو أبو حذيفة واصل بن عطاء [٨٠ ـ ١٣١ هـ] من موالي بني مخزوم أو بني ضبة، رأس المعتزلة المعروف، كان من أئمة البلغاء والمتكلمين، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك. أدب الكاتب ص ١٧ وسير أعلام النبلاء ٥: ٤٦٤ ـ ٤٦٥ (٢١٠) والأعلام ٨: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) يقال: جارية حالٍ: ذات حُلِيّ. والعطل: المرأة ليس عليها حلي.

(٦) المعلم: ما يستدل به على الطريق من أثر. والغفل: ما لا علامة فيه.

(٧) أَشَفُّ: أَفْعَلُ تفضيل من شَفَّ يَشِفُّ، أي: زاد.

فاستخرجتُ فَصَّ هذا الكتاب مما أَوْدَعَه في الشرح إلى حيث انتهى، وجَمعتُ على باقي الكتاب نُسَخاً إليها في الصِّحة المُنْتَهى؛ لأنها طُرِّزتْ بخطِّه، وحُرِّرتْ بين يديه بضَبْطِه، فثَقَّفْتُه[1] حتى استقام مُنْآده[2]، وظَفرَ بمطلوبه منه مُرْتادُه. وأخذتُ في إقراء هذا/ الكتاب، أُنَبِّهُ[3] حامِلَه، وأُنَوِّهُ[4] خامِلَه، وأَفتحُ مُقْفَلَه، وأُوضح مُشْكِلَه، وأُحْيِي منه ما كان مَواتاً، وأُجَدِّدُ ما عاد رُفاتاً. [١:٢/أ]

وكان المانع من وضع كتابٍ يتضمنُ شرحَ جميعِه وتكميلَه، واستدراكَ ما أَغفلَ من الأحكام وتذييلَه، ومناقشتَه فيما حَرَّر، والانتقادَ لما فيه قَرَّر، ما كان قد تَقَسَّمَ الخاطرَ من الاشتغال بالاكتساب، المُزْري بذَوِي المعارفِ والأحساب، وأَنَّى يَكْمُلُ انْتِحال، لِمن تَوالى عليه أَمْحال، أو يَتَحَصَّلُ إقبال، لمن تَقَسَّمَ منه البال. ومع ذلك فطالما سَأَلني سائلون من أهل مِصْرَ والشام في شرح باقيهِ وتكميلِه، وانتقادِه وتذييلِه، ليكونَ ذلك عُجالةً يَحْظى بها المُسْتَوْفِزُ، ويَرضى ببلوغِ مَوْعودِها المُسْتَنْجِزُ، وتجلو عرائسَه في مِنَصَّةِ التوضيح، وتُبْرِزُ نفائسَه من التلويح إلى التصريح. ومما خُوطِبتُ به من دِمَشْقَ المحروسةِ كلمةٌ، أَوَّلُها:

تَبَدَّى، فَخِلْنا وجهَه فَلَقَ الصُّبْحِ يَلُوحُ لنا من حالِكِ الشَّعْرِ في جُنْحِ

ومن آخرِها:

إليكَ - أبا حَيَّانَ - مني تَحيَّة يَفوقُ شَذاها مِسْكَ دارِينَ[5] في النَّفْحِ
بَدَأْتَ بأمرٍ تَمَّمَ اللهُ قَصْدَه وكَمَّلَه باليُمْنِ منه وبالنُّجْحِ
وسَهَّلْتَ تَسهيلَ الفوائدِ مُحْسِناً فكن شارِحاً صَدْري بتكملةِ الشَّرْحِ

(١) ثَقَّف الشيءَ: أقام المعوجَّ منه وسوّاه.
(٢) المنآد: المنثني المعوجّ.
(٣) نَبَّهَه: رَفَعَه وشَهَرَ اسمه.
(٤) نَوَّهَ الشيءَ: رفعه.
(٥) دارين: فُرْضة بالبحرين، يُجلب إليها المسك من الهند.

ومما كَتب به بعضُ الأُدباء من حَماةَ المحروسةِ لأخيه بمصرَ ـ حَرَسَها اللهُ ـ ما نصه: «كان جماعةٌ من المحصلين بحماةَ شَرَعوا في بحث (تسهيل الفوائد)، فإنه كتابٌ لم يُنْسَج على منوالِه، ولم تَسْمَحْ قَريحةٌ بمثالِه، غير أنه يَصُدُّ الناسَ عنه كونُه غيرَ كاملِ الشرح، ولم يَتقدم أحدٌ من فُضَلاء هذه الصناعة إلى تكميله، فَنَدَبَني بعضُ المشتغلين إلى الكَتْب إلى الإمامِ أَثيرِ الدينِ لالتماس تجريد نظرِه الكريم، إلى هذا المَرام العظيم، والخَطْب الجَسيم، الذي هو أَولى ما صُرفت إليه العِنايات، واستُغْرِقَت في النظرِ فيه نفائسُ الأوقات، فإنه غُرَّةٌ في جبهة الزمان، وخالٌ في خَدِّ نتائج الأَذْهان[1]. فالأخ ـ حَفِظه اللهُ ـ يعرفه[2] بأن هذا مقامٌ قد اعترف أبطالُ هذا الشأن بأنهم عنه في موقف التقصير:

لقــد نــادى لســانُ العَجْـ ـــزِ فــي الجَــمِّ الغَفيــرِ
بــأن لــنْ يَصْلُحُــوا طُــرًّا لِـــذا الأمـــرِ الخَطيـــرِ
سِــوى الحَبْــرِ الإمــامِ الأَوْ حَــدِ المَــوْلــى الأَثيــرِ
أبــي حَيَّــانَ ذي الإِحْســا نِ والفَضْـــلِ الغَـــزيـــرِ

فالأخُ يقفُه على هذه السطور، ويَلتمسُ منه الإجابة إلى تكميل شرح[3] الكتاب المذكور، ولو بِمُثُلٍ تَفتحُ مُقْفَلَه، وتَسِمُ مُغْفَلَه. انتهى كلام هذا السائل، وما تَلَطَّفَ به من الوسائل.

فحيــنَ كَثُرَ تسآلُهم، وتَعَلَّقـتْ بـالإجابـة آمـالُهـم، أَسعفتُهـم فيمـا طلبوا/ [١:٢/ب]، وانتَدَبتُ[4] لِما إليه رَغِبوا، هذا على حينِ توالي نَوَى غَرْبة[5]، وإقامةٍ بدارِ غُرْبة، وتفريقٍ من الأَوِدَّاء، وتَفْويقِ سِهامِ الأعداء[6]، والتباسِ

---

(١) ك: الأزمان.
(٢) ك: يعترفه.
(٣) شرح: سقط من س.
(٤) انتدب للأمر: استجاب وسارع.
(٥) نوى غربة: بعيدة.
(٦) فوَّقَ السهمَ: جعل له فُوْقاً، والفُوْق: موضع الوتر من السهم. وقيل: جعل الوتر في فوقه عند الرمي.

الذَّهَب بالرَّغام[١]، والتماسِ الرُّتَب من الطَّغام[٢]، وتَرَقِّي الجُهَّال إلى مناصب العُلماء، وتَوقِّي طَعْنِ اللُّؤَماء على الفُهَماء، واحتياجٍ لمن يُؤْثِرُ خَسيسَ الرذائل، على نَفيس الفضائل، وتَقَدُّم ذوي النقائص، على كَريم الخصائص، واقتناع بِعُلالةٍ من بُلالة[٣]، وسُلالة من زُلالة[٤]، ونُغْبةٍ من دَأْماء[٥]، وتُرْبة من يَهْماءَ[٦]، اللهم صَبْراً وسَتْراً، لما اجْتَرَحْناه وغَفْراً.

ولمَّا تَكَمَّلَ شرحُ الخُمْسَينِ اللذين لم يشرحهما المصنفُ على المَنْهَج الذي قَصدناه، والمَنْزَع الذي أَردناه، في كتاب سَمَّيناه بـ «التَّكْميل لشرح التسهيل»، كان من بعض المُعْتَنين بهذا العلم تَشَوُّفٌ إلى أَنْ أَشرحَ الكتابَ كاملا، ولا أَترك منه مكانَ حُلِيٍّ عاطِلاً، ليكون الكتابُ كلُّه جارياً في الشرح على نَسَق واحد، وحاوياً ما أَغفل من الزوائد والفوائد، فالشارحُ لِكلامِ غيرِهِ ليس كالشارح لكلام نفسِه، ذاك يَنظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلامَ نفسِه، وله فيه حسنُ الاعتقاد[٧].

فأخذتُ الآن[٨] في ابتداء الشرح من أول الكتاب، وانْتَدَبتُ إليه أَحَقَّ الانتداب، إذْ كانت علائقُ الخمول قد انقطعتْ، وعَوائقُ الاكتساب قد ارتفعتْ، فحصلَ ما فيه نَقْعُ غَليل، وبُرْءُ عَليل، وانشراحُ صَدْر، وارتفاع قَدْر، بتيسير ما فيه لمقتنع كِفاية، وتفسيرِ كتابِ اللهِ آيةً آية، وذلك بما أَتاحَ اللهُ على

---

(١) الرغام: التراب.

(٢) الطغام: أراذل الناس وأوغادهم.

(٣) العلالة: البقية من كل شيء. والبلالة: النُّدُوَّة.

(٤) السلالة: ما استُلَّ من الشيء وانتُزع. والزُّلال: الماء العذب الصافي البارد السَّلِس، والصافي من كل شيء. ولم أقف على «زُلالة» بالتاء فيما بين يدي من المصادر.

(٥) النغبة: الجرعة. والدأماء: البحر.

(٦) اليهماء: الفلاة لا يهتدى فيها.

(٧) سقطت هذه الفقرة من س.

(٨) الآن: سقط من ك.

يدَيِ المَقَرِّ العالي العالمي(١) العادلي السَّيْفي سيفِ الدين أَرْغُونَ(٢) نائبِ السلطنة المنصورية الناصرية، أَميرٌ إنْ ذُكرت المعارفُ فهو إمامُها، أو أُسديت العوارفُ فهو غَمامُها، أو فَخَرت الممالكُ فهو هُمامُها، أو جَلَّتِ السَّوابقُ(٣) فهو أَمامُها، غَيْثُ الوَرى(٤)، لَيْثُ الشَّرى(٥)، مُحْيي العدل، مُميت الحَيْف(٦)، جامعُ فَضيلَتَي القَلَم والسَّيْف، اقْتَضَتْ له السعادةُ الإلهية أنْ خَلَّدت اسمَه في هذا التصنيف، وأَعْظِمْ به من تنويهٍ وتَشْريف، فمَحامِدُه تُتْلى في تصانيف العلوم بأَلسنة الأقلام، وذِكْرُه مخلدٌ على مَمَرِّ الليالي والأيام، إذْ فضائلُه النَّفْسانيةُ هي الباعثةُ على تصانيف العلوم، وفَواضِلُه الإحسانيةُ مُلْقِحةُ الأذهانِ والفُهوم، أَسْمَحُ من غمام(٧)، وأَوْقَرُ من

---

(١) العالمي: سقط من ك.

(٢) هو أرغون بن عبد الله الدوادار الأمير سيف الدين الناصري نائب الممالك الإسلامية، اشتراه الملك المنصور سيف الدين قلاوون لولده الملك الناصر، فربي معه، وألف به، وولاه السلطان الملك الناصر النيابة بمصر. وكان تركياً فصيحاً مليح الشكل أنبه الناصرية وأميزهم، تفقه لأبي حنيفة، وأذنوا له بالإفتاء. سمع صحيح البخاري بقراءة أبي حيان، وكتبه بخطه، واقتنى الكتب الكثيرة. كان يحب صدر الدين بن الوكيل ويؤثره، وكان له حنو زائد على الشيخ أثير الدين أبي حيان، وعلى الشيخ فتح الدين بن سيد الناس، وخلص لهم المدارس. ناب في المملكة في سنة ٧١١ تقريباً إلى سنة ٧٢٧، وأقام بحلب نائباً مدة إلى أن مات بها سنة ٧٣١، وهو الذي أجرى إليها نهر الساجور. ومدة نيابته بها لم يسفك دماً، ولا قطع سارقاً، لأنه كان رحيماً رقيق القلب. ولما كان بمصر كان يصد السلطان، ويمنعه عن أشياء يرومها. الوافي بالوفيات ٨: ٣٥٨ ـ ٣٦٠ [الترجمة ٣٧٩١] والدليل الشافي ١: ١٠٦ [٣٦٥]. وذكر في حاشية ك ترجمة لأرغون شاه الأمير سيف الدين الناصري، وهو شخص آخر قتل سنة ٧٥٠. وقد نص الكاتب على أن الترجمة أخذت من الصفدي. قلت: ترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات ٨: ٣٥١ ـ ٣٥٤ وابن تغري بردي في الدليل الشافي ١: ١٠٨ [٣٧٢]. وهو غير أرغون الذي ذكره أبو حيان.

(٣) جَلَّى الفرس: سَبَق في الحَلْبة.

(٤) الورى: الخلق.

(٥) الشرى: موضع تُنسب إليه الأُسْد، يقال للشجعان: ما هم إلا أُسُود الشرى.

(٦) الحيف: الجَوْر والظلم.

(٧) الغمام: السحاب.

شَمام[1]، وأَنْوَرُ من بَدْرٍ تَمام:

تَيَمَّنْ بها مِن غُرَّةٍ نُورُها الشمسُ أَضاءتْ دُجى الأيامِ، فارتفعَ اللَّبْسُ
وأَلْمِمْ بِمَغْنى دَوْلة ناصريَّةٍ تكَنَّفَها الإقبالُ والنَّصرُ والأُنْسُ
تَولَّى لها التدبيرَ أَرْوَعُ ماجِدٌ كَثيرُ التَّوَقِّي، شأنُه الجُودُ والبَأْسُ
ومن يكُ سيفُ الدينِ نائبَ مُلْكِهِ يَنَمْ وجُفونُ الدهرِ عن مُلْكِه نُعْسُ[2]
أَميرٌ هُمامٌ ذو وَغًى وسياسةٍ تَغايَرَ في عليائه الطِّرْفُ والطِّرْسُ[3]
/ إليهِ انْتَمَتْ كُلُّ المكارمِ، وانتهَتْ فبالشخصِ منه يَفْخَرُ النَّوعُ والجِنْسُ [١/٣:١]
مُغِيثُ نفوسٍ إنْ عَصَتْ، ومُفِيدُها إذا ما أَطاعتْ، فهو يَجرحُ أو يَأْسُو
كأنَّ الوَرى جسمٌ لديكَ دواؤُه وأمرُكَ في تدبيره الرُّوحُ والنَّفْسُ

لا زال للمعارفِ يُبْديها، وللعَوارِفِ يُسْديها، وللمُشْكلات يَشْرَحُها[4]، وللمُقْفَلات يَفْتَحُها، وللفَضائل يُجَدِّدُ رُفاتَها، وللفواضل[5] يُحْيي مَواتَها، وللممالك يُدَبِّرُها[6] ويَرْأَبُها[7]، ولأَشْتاتِ الخيرات يَجْمَعُها ويَشْعَبُها[8].

فَدُونَكَ ـ أيُّها السائلُ ـ من هذا الشرحِ كتاباً غريبَ المِثال، قريبَ المَنال، هَبَّتْ عليه النَّفَحاتُ اليمانيةُ، واجتمعتْ فيه المعاني الثمانيةُ، وهي التي يُصَنِّفُ فيها العلماءُ، ويَتَطَلَّبُها من التأليف الفُهَماءُ: معدومٌ قد اخْتُرِع، ومُفْتَرِقٌ قد جُمِع، وناقصٌ قد كُمِّل، ومُجْمَلٌ قد فُصِّل، ومُسْهَبٌ قد هُذِّب، ومُخَلَّطٌ قد رُتِّب، ومُبْهَمٌ قد عُيِّن، وخَطَأٌ قد بُيِّن. وإذا واجَهَكَ من هذا

---

(١) شمام: اسم جبل لباهلة.

(٢) يبدو أن أبا حيان قاسه على بازِل وبُزْل، فجمع ناعساً على نُعْس.

(٣) تغاير: اختلف. والطرف: الكريم، والطارف، وهو خلاف التالد، أي: هو الحديث المستفاد من المال ونحوه، والحديث الشرف ونحوه. والطرس: الصحيفة.

(٤) ك: يوضحها. وفوقه في س: ظ.

(٥) س: وللفصائل.

(٦) ك: يديرها.

(٧) يرأبها: يصلحها.

(٨) يشعبها: يفرقها.

الشرح مُحَيًّا يفوقُ الشمسَ حُسْناً، وشافَهَكَ خِطابٌ يَروعُ لفظاً ويَروقُ معنىً، فادْعُ اللهَ بالرحمةِ لِمن كَشف لك قناعَ مُحَيَّاه، وأَنْشَقَكَ[1] أَريجَ رَيَّاه، وأَعْلَقَكَ بِسَنِيِّ الرُّتَب، وأَوْصَلَك إلى مقصودك من كَثَب.

ولما عَلَّقتُ ذَهَبَ هذا الكتابِ على نارِ الفكرِ حتى خَلَص[2]، وكَمَّلتُ بِحُسْنِ الصنعةِ ما كان قد نَقَص، وذَيَّلْت على فَصِّ[3] «التَّسْهيل» وشَرْحِه ما قد قَلَص[4]، سَمَّيته بـ«التَّذْييل والتَّكْميل في شَرْح كِتابِ التَّسْهِيل». ومِنَ اللهِ أَسْتَمِدُّ التأييدَ والعَوْن، وأَسألُ العِصْمةَ فيما أَرُومُه والصَّوْن، لا رَبَّ غيرُه، ولا مَرْجُوَّ إلا خَيْرُه.

---

(١) أنشقك: أَشَمَّك.

(٢) خلص: صفا وزال عنه شَوْبُه.

(٣) ك: على نص.

(٤) قلص: ارتفع ونقص.

ص: بابُ شرحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلق به

الكلمةُ لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بالوَضْعِ تحقيقاً أو تقديراً أو مَنْوِيٌّ معه كذلك. وهي اسمٌ وفِعْلٌ وحَرفٌ.

ش: ذَكر المصنفُ بابَ شَرْح الكلمة، ولم يذكر باب حَدّ الكلمة؛ لأن الحدَّ للشيء عَسير[1] الوجود، فعدل عن لفظ «حَدّ» إلى لفظ «شَرْح»، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه، وكان ينبغي أن يبدأ أولاً بشرح «النحو» وبيانه، وحينئذ يشرع في شرح ما ذَكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولاً من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفنُّ على سبيل التفصيل. وقد كَثُر ما صَنَّفَ الناسُ من الكتب في هذا العلم، وما تَعَرَّضَ أحدٌ منهم لحدِّه إلا القليل، قال صاحب «المستوفي»[2]: «النحو صناعةٌ علميةٌ يَنظرُ بها صاحبُها في ألفاظِ العربِ من جهةِ ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرفَ النسبةَ بين صيغةِ النظم وصورةِ المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»[3]. وقال صاحب «البسيط»[4]:

---

(١) ك: «عسر». عَسُرَ الأمرُ يعسُر عُسْراً وعَسارة فهو عَسِير، وعَسِرَ يَعْسَر عَسَراً فهو عَسِرٌ: التاث.

(٢) في حاشية كِ ما نصه: «قيل: هو الإمام الأجل المتبحّر قاضي القضاة جمال الدين مجد الإسلام أبو سعد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم الفَرْخان». انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢:٢٠٦ وكشف الظنون ص ١٦٧٥ وكتابه المستوفي ١:٣ ومقدمة محققه ١:١٢ ـ ١٦.

(٣) المستوفي ١:١١.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، عرف بضياء الدين بن العلج. كان ممن أقام باليمن، وصنف بها. البحر المحيط ٨:٤٧. وراجع مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة =

[١/٣:ب] «النحو هو علمٌ بالتغييرات اللاحقة للكَلِم ومدلولاتِها». وقال/ ابن هشام[١]: «النحو علمٌ بأقيسةِ تَغَيُّرِ ذواتِ الكَلِم وأَواخِرِها بالنسبة إلى لغة لسان العرب».

وقال صاحب «المباحث»[٢]: «النحو علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً فقط»[٣]. وقال صاحب «المُقَرَّب»[٤]: «النحو علمٌ مُستخرَجٌ بالمقاييس المستنبطةِ من استقراء كلام العرب، المُوصلةِ إلى معرفةِ أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[٥]. وقال صاحب «البديع»[٦]: «النحو معرفةُ أوضاع كلامِ العرب ذاتاً وحكماً واصطلاحَ ألفاظِ حَدًّا ورَسْماً».

قوله **الكَلِمةُ لَفْظٌ** شَرع المصنفُ ـ رحمه الله ـ في حَدِّ «الكلمة» المصطلح عليها في النحو؛ إذ في اللغة تنطلق على أحد أقسامها من الاسم

= المنورة ـ السنة (٢٠) العددان ٧٧ و٧٨ لسنة ١٤٠٨ هـ ص ١٤٥ ـ ١٦٧ حيث حقق الدكتور حسن الشاعر مسألة نسبة كتاب البسيط إليه. وهو كتاب كبير في النحو يقع في عدة مجلدات، أكثر أبو حيان من النقل عنه. وقد عثر صديقي الفاضل الدكتور صالح بن حسين العائد على المجلد الأخير منه، وهو يعمل في تحقيقه.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي [ـ ٦٤٦ هـ] أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين، وصنف الإفصاح بفوائد الإيضاح. مات بتونس. بغية الوعاة ١: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) هو القاسم بن أحمد الأندلسي المرسي اللُّوْرَقي أبو محمد علم الدين [ـ ٦٦١ هـ] قرأ على علي بن يوسف الداني العكبري، وحدث عنه العماد البالسي، وصنف المباحث الكاملية في شرح الجزولية، وشرح المفصل. مات بدمشق. معجم الأدباء ١٦: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠ والأعلام ٥: ١٧٢.

(٣) المباحث الكاملية ١: ٧.

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي [٥٩٧ ـ ٦٦٩ هـ] تلميذ الشلوبين، وشيخ أبي حيان وأبي الفضل الصفار. صنف الممتع في التصريف، والمقرب في النحو والتصريف، وشرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر. بغية الوعاة ٢: ٢١٠ وكتاب ابن عصفور والتصريف.

(٥) المقرب ١: ٤٥.

(٦) هو ابن الأثير الجزري. وستأتي ترجمته في ص ٣٠٥ من هذا الجزء. وتعريفه هذا في كتاب البديع ١: ٧. وفيه «واصطلاح ألفاظهم» بدل «واصطلاح ألفاظ».

والفعل والحرف، وتنطلق على الكلام، نحو ما روي «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لَبيدٍ:

ألا كُـلُّ شـيءٍ مـا خـلا اللهَ بـاطـلُ ....»[1]

وكقوله تعالى: ﴿وكَلِمةُ اللهِ هي العُلْيا﴾[2]، وكقوله ـ عليه السلام ـ «الكلمةُ الطيبةُ صَدَقَةٌ»[3].

ولغةُ الحجاز «كَلِمة» على وزن نَبِقة[4]، ويجوز في «الكَلِمة» تسكينُ اللام مع فتح الكاف وكسرها، قيل: وهي لغة تميم[5].

فقوله لَفْظٌ جنس يَشمُل المحدودَ وغيرَ المحدود، وهكذا شأن الحُدود، تبدأ أولاً بالجنس، ثم تأتي بالفصل،لكنَّ المصنف أخذ جنساً أبعدَ، وترك جنسا أَقربَ، وهو «القَوْل»؛ إذ[6] اللفظ ينطلق على المهمل كـ «دَيْز» مقلوب «زَيْد»، و «رَفْعَج» مقلوب «جَعْفَر»، وينطلق على الموضوع، فلو أَخذ الجنس الأَقربَ كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمةُ قولٌ.

وقال المصنف ـ رحمه الله ـ في شرح كلام نفسه: «تصديرُه بـ «اللفظ»

---

(١) أخرجه البخاري عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في كتاب مناقب الأنصار (٢٦) ٤: ٢٣٦ وكتاب الأدب (٩٠): ٧: ١٠٧. وعجز البيت كما في ديوانه ص ٢٥٦:

وكــلُّ نعيـمٍ ـ لا محــالــةَ ـ زائــلُ

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد (١٢٨) ٤: ١٥ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفي كتاب الأدب (٣٤) ٧: ٧٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم في كتاب الزكاة ـ الباب ١٦ ـ ص ٦٩٩ ـ الحديث ٥٦.

(٤) الخصائص ١: ٢٧ وتهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والنهاية ص ٤٠. والنبقة: واحدة النَّبِق، والنبق: حَمْل السِّدْر.

(٥) ذُكر في تهذيب اللغة (كلم) ١٠: ٢٦٤ والخصائص ١: ٢٦، ٢٧ والنهاية ص ٤٠ أنّ لغة تميم كِلْمة كسِدْرة. وفي النهاية أن كَلْمة كجَفْنة لغة ربيعة. وفي شرح شذور الذهب ص ١١ أن تسكين اللام مع فتح الكاف وكسرها لغتا تميم.

(٦) س: إذا.

مُخرج للخَطِّ ونحوِه مما هو كاللفظ في تأدية المعاني»[١] انتهى.

وهذا ليس بجيد لأنَّ الجنس في الحد لا يُؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ» إنه احترز بـ«حيوان» مما ليس بحيوان. ولم يتقدم شيء يَشمُل الخَطَّ واللفظَ فيحترز بـ«اللفظ» عنه إلا إن اعتقد أن «الكلمة» التي هي المحدود تَشمُل الخَطَّ واللفظَ، فهذا في غاية الفساد لأن المحدود ليس من الحدّ، ولأن «الكلمة» لا تنطلق على الخَطِّ لغةً، إنما ذلك «الكلام»، ذكروا أنه ينطلق على الخط على ما سيأتي بيانُه إن شاء الله.

وقد اتَّبَعَ المصنفُ في ذلك ـ رحمه الله ـ ابنَ عصفور، فإنه حين حَدَّ «الكلام» فقال: «الكلام هو اللفظ»[٢] إلى آخر الحد قال: «قولُنا» لفظ «احترز به مما يقال له «كلام» لغةً، وليس بلفظ، كالخَطِّ والإشارة وما في النفس وما يُفْهَم من حال الشيء». فجعلَ ابنُ عصفور ذِكرَ الجنس محترزاً به، ونَقله المصنفُ ـ رحمه الله ـ من حَدّ «الكلام» لابن عصفور إلى حَدِّه الذي عمله لـ «الكَلِمة».

وقال المصنف في الشرح: «واللفظُ أَولى بالذكر من اللفظة لأنَّ اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحقُّ اللفظة أن لا تقع إلا على حرف واحد لأنَّ نسبتَها من اللفظ نسبةُ الضَّرْبة من الضَّرْب، ولأنَّ إطلاق اللفظ على [١:٤/أ] الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به/ كقولهم للمَخْلوق خَلْق وللمَنْسوج نَسْج، والمعهودُ في هذا استعمالُ المصدرِ غيرِ المحدود بالتاء، ولذلك قَلَّما يُوجد في عبارات المتقدمين «لَفْظة»، بل الموجود في عباراتهم «لفظ» كقول «س»[٣]، وأَورد[٤] من استعماله[٥] «لفظاً» في مواضع. انتهى.

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٤.

(٢) قال في المقرب ١ : ٤٥ : «الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً، المفيد بالوضع».

(٣) شرح التسهيل ١ : ٤.

(٤) في حاشية ك ما نصه: «هذا كلام أبي حيان». وكتب بين السطرين: المصنف.

(٥) كتب أسفل منه في ك: سيبويه.

وقال بعض أصحابنا[١]: اللَّفْظ جمع لَفْظة، وأَقَلُّ الجمع ثلاثة، وإذا كان هذا صحيحاً بطل أن يؤخذ «لفظ» في حد الكلمة لأنه إنما تُحَدُّ الماهية، فلا يُجعل في حَدِّها ما يدل على أقلّ الجمع، وهو ثلاثة. ونظير ذلك أن يقال في حد «الإنسان»: الإنسان حيوانات نَواطِق، وهذا لا يجوز.

والجواب: أنَّا لا نُسَلِّم أن اللَّفْظ جمع لَفْظة، ولا أن الضَّرْب جمع ضَرْبة، فيلزم أن يكون[٢] أَقَلُّه ثلاثة، بل الضَّرْب واللَّفْظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنها أسماء أجناس، فيدل ضَرْب على مطلق الضَّرْب، ولذلك يقول مَنْ ضَرب مرة واحدة: ضَربتُ ضَرْباً، فيصدق على المرة الواحدة لفظ ضَرْب[٣]، فإذا أردت التنصيص على المرة الواحدة قلت ضَرْبة بالتاء الدالة على الإفراد نصاً. ولو كان ضَرْب أو لَفْظ جمعاً ـ وأَقَلُّ ما يقع عليه ثلاثة ـ لامتنع أن يقول من ضَرب مرة واحدة: ضَربتُ ضرباً؛ للتناقض، وإنما يقال ذلك فيما ليس بمصدر، نحو كَلِمة وكَلِم ولَبِنة ولَبِن ونَخْلة ونَخْل[٤] وجَوْزة وجَوْز. ذَكر المصنفُ[٥] ـ رحمه الله ـ في هذا[٦] أَنَّ تجريده من التاء يُستغنى به عن تكسير واحده الممتاز بالتاء في الكثرة، فتقول كَلِم ولَبِن ونَخْل[٧] وجَوْز، وجمعه بالألف والتاء استُغني به عن تكسيره في القلة، فتقول: كَلِمات ولَبِنات ونَبِقات ونَخَلات وجَوْزات.

ثم ناقَضَ هذا الكلامَ، فقال: «الكَلِم اسم جنس جمعيّ كالنَّبِق والضَّرِف[٨]

---

(١) المباحث الكاملية ١: ٥.

(٢) أن يكون: سقط من ك.

(٣) س: الضرب.

(٤) س: ونحلة ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٥) التسهيل ص ٢٦٨.

(٦) في حاشية ك ما نصه: أي كون ذي التاء للمرة، وجمع بعدم التاء.

(٧) س: ونحل. وهو صحيح أيضاً.

(٨) الضرف: من شجر الجبال، سُوقه غُبْر مثل سُوق التين، وله جَنًى أبيض مدوّر مثل تين =

واللَّبِن، وأَقَلُّ ما يتناول ثلاث كلمات»[1]. وتبع في ذلك ابنَ جني، زعم أن اسم الجنس أقل ما يقع على ثلاثة، فلذلك أطلق النحويون الكَلِم على الاسم والفعل والحرف، قال س: «هذا بابُ علمِ ما الكَلِمُ من العربية، فالكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[2]، وقال أبو علي: «ما يأتلف من هذه الكَلِم الثلاث كان كلاماً مستقلاً»[3] ومن رأى أن اسم الجنس إذا كان بغير تاء كان للكثير، وبالألف والتاء كان للقليل، استعذر عن إطلاق الكَلِم على الاسم والفعل والحرف، وسيأتي ذلك.

وقوله مُسْتَقِـلٌّ احترز به من بعضِ اسم نحو الياء من زَيْدِيّ وتاء مسلمة، وبعضِ فعل كهمزة أَعْلَمَ وألف ضارَبَ، فكل منها لفظ دالّ بالوضع، وليس بكلمة لأنه غير مستقل. هذا شرح المصنف كلامه[4].

واحتيج إلى أن يتحرز بـ «مُسْتَقِلّ» من بعضِ اسمٍ وبعضِ فعلٍ لأنه أَخذ جنساً بعيداً، وهو اللَّفظ، فلو أَخذ أقرب منه ـ وهو القَوْل ـ لم يحتج إلى التحرز بقوله: «مستقلّ» لأنَّ بعضَ اسمٍ وبعضَ فعلٍ لا يقال له «قَوْل».

ولقائل أن يقول: لا أُسَلِّمُ أنَّ الياء في زَيْدِيّ والهمزة في أَعْلَمَ ونحوهما لفظٌ دالٌّ بالوضع كما زعم المصنف، بل مجموع اللفظة دل على أنَّ الشخص منسوب لِزيد، وكذلك لفظ أَعْلَمَ أتى مُعَدًّى؛ لأنه لو كان كل واحد من هذه
[١: ٤/ب] الأبعاض لفظاً/ دَلَّ بالوضع على معنى ـ وهو النَّسَب والتعدية ـ لكان باقي اللفظ إما أن يَدُلّ على معنى أو لا يَدُلّ، لا جائز أن لا يدل لأنه يكون من المُهْمَلات، ولا جائز أن يَدُلَّ لأنه إذا دَلَّ فإما أن يكون مدلولُه مدلولَ ذلك البعض أو غيرَه، لا جائز أن يكون مدلولَ ذلك البعض لأنه كان يُستغنى

= الحَماط الصغار، مُرّ مُضَرِّس.

(١) شرح التسهيل ١: ٧.

(٢) الكتاب ١: ١٢.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٩. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤.

بأحدهما عن الآخر، والأمر ليس كذلك، ولا جائز أن يكون غيرَه لأنه يلزم من ذلك أن تكون الكلمة يدل جزء من أجزائها على جزء من أجزاء معناها، وذلك من خصائص المركَّبات، ولا يكون ذلك في المفردات، فبطل أن يكون بعض الكلمة لفظاً دالاً بالوضع على معنى، وإذا كان كذلك دَلَّ «زَيْدِيّ» على شيء منسوب لِـ «زيد»، ودَلَّ «أَضْحَكَ» على فعل ماضٍ صادر من فاعلٍ ذلك لِشخص، ويَلزمُ من هذا الفعل اتِّصافُ المفعول بالضحك فيما مضى، وكذلك تقول في جميع ما ذكره المصنف.

وقوله **دَالٌّ بالوَضْعِ** قال المصنف[1]: «احتراز من اللفظ المهمل كـ «دَيْز» مقلوب «زَيْد»، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية» انتهى.

وهذا الذي ذَكر أنه احترز به من المهمل ليس بجيد لأنَّ قبلَ هذا الفصل فصلَ الاستقلال، واللفظُ المهمل لا يَدخل تحت قوله: «مُستقلّ» فيحتاج أن يحترز عنه بقوله: «دالٌّ بالوَضْع».

وقال غيره: احترز بالوَضْع مما يدل بالطَّبْع كقولِ النائم إخّ، فإنه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال إحّ إحّ[2]، فيُفهم منه أذى الصدر، واللفظِ المُصَحَّف إذا فُهم منه معنًى، فكلُّ هذا لا يُسمى كلمة لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع.

قيل: ودخل تحت قوله[3]: «الوَضْع» الجملُ المسماة بها[4] نحو بَرَقَ نَحْرُه وتَأَبَّطَ شَرًّا، فبعد التسمية بالجملة هي كلمة لأن جزأها لا يدل على جزء معناها، فكانت[5] مفردة بالوضع.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٤.

(٢) ك: إح وإحّ.

(٣) قوله: سقط من ك.

(٤) المسماة بها: سقط من س.

(٥) ك: فكأنه.

ويدخل في هذا الحدّ «الكلامُ» عند من يرى أن دلالته على معناه وضعية، فإنَّ الكلام لفظٌ مُستقلٌ دالٌّ بالوضع.

ويَخرج عن هذا الحد ما استُعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز أو النقل، كـ «أَسَدٍ» المرادِ به الشُّجاع، وكـ «أَسَدٍ» المرادِ به شخصٌ، فإنه منقول من الحيوان الموضوع له لفظ «أَسَدٍ»، فإذا استُعمل في أحد هذين المعنيين[1] فلا يكون كلمة إذ ذاك لأنه نَقَصَ منه قيد الدلالة بالوضع، إذ يصدق عليه ـ والحالة هذه ـ أنه لفظٌ مستقلٌ غيرُ دالٍّ بالوضع.

وقوله **تحقيقاً أو تقديراً** مثالُ التحقيق رَجُل، فهذا دالّ على مسماه تحقيقاً، ومثالُ التقدير أحدُ جزأي العلم المضاف كامرئ القيس، فمن حيث المدلول هو كلمة واحدة، ومن حيث التركيب هو كلمتان لأن المضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، وتسميةُ أحد جزأي العلم كلمة هو على طريق المجاز. ولو استغنى عن هذا التقسيم في الدلالة بالوضع إلى التحقيق والتقدير لكان حسناً، وكان تَقِلُّ به ألفاظُ الحدّ.

[١:٥/أ] وقوله **أو مَنْوِيٌّ معه** هذا قسيمٌ لقوله: «لفظٌ» لأن الكلمة على/ قسمين: ملفوظ بها، ومنويَّة مع اللفظ، كالفاعل في افْعَلْ، وأَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، فلو لم يذكر هذا[2] لكان بعضُ المحدود ـ وهو ما لا يُلفظ به ـ قد خَرَج عن الحدّ، والمعنى: أو غيرُ لفظٍ منويٌّ مع اللفظ.

وقوله **كذلك** قال المصنف: «أشير بـ «كذلك» إلى الدلالة والاستقلال المُنبَّه عليهما»[3] أي: معنى هذا المنوي مع[4] اللفظ المستقل الدالّ بالوضع.

---

(١) س: المعنين.
(٢) ك: بهذا.
(٣) شرح التسهيل ١: ٥.
(٤) ص: معنى.

وادعاء التركيب في نحو افْعَلْ[1] مشكل، وادعاء الإفراد فيه مشكل. أما الأول فلأن التركيب من عوارض الألفاظ، ويستدعي تقدمَ وجود ولا وجود، فلو كان وُجد ثم عَرض له حذفٌ لم يُشكل. وأما الثاني فلأن افْعَلْ مفيد إفادة المركب الذي هو الكلام، فلا يمكن دعوى الإفراد فيه.

قال المصنف[2] ـ رحمه الله ـ: «واحترز به من الإعراب المنويّ في نحو فَتًى، فإنه يصدق عليه أنه منويّ مع اللفظ المفيد، ولكنه غير مستقلّ ولا مُنَزَّل منزلةَ المستقلّ، فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة، وإذا لُفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يُلفظ به أحقُّ وأَولى» انتهى.

وفي قوله: «فإنَّ الإعراب بعض الكلمة المعربة» فيه نظر، وذلك أن الإعراب على ما اختاره أكثر متأخري أصحابنا[3] هو معنويّ لا لفظي، واللفظُ يَدُلُّ عليه، فإذا كان معنويًا فلا يكون بعضَ الكلمة المُعْرَبة، وأما على ما اختاره المصنف من أنه لفظي فإنه زائد على ماهية الكلمة، وإذا كان زائداً على ماهية الكلمة فلا يكون بعضَ الكلمة لأنَّ بعض الشيء جزء من الشيء، ومحالٌ وجودُ الماهية مع فقد جزءٍ من أجزائها، وقد وجدنا ماهية الكلمة دون إعراب، فدل على أنه ليس بعضاً منها.

وجاء في هذا الحدّ ذكرُ «أَوْ» مرتين، وقالوا إن الحدود لا يكون فيها ترديد، فلا يؤتى فيها بـ «أو».

وقوله وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ذكر النحويون[4] دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو

---

(1) ك: أَفَعَلُ.

(2) شرح التسهيل ١:٥.

(3) المقدمة الجزولية ص ٧ والمقرب ١:٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١:١٠٢ ـ ١٠٥ والبسيط ص ١٧١ ـ ١٧٢. وانظر أيضاً أسرار العربية ص ٤٢ ـ ٤٣ والتبيين ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(4) أسرار العربية ص ٢٨ ـ ٢٩ والنهاية ص ٤٢ ـ ٤٣ وشرح جمل الزجاجي ١ : ٨٨.

تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة.

الدليل الثاني: أن الكمة إما أن تَدُلَّ على معناها بانفرادها، أو تَدُلَّ على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلَّق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل، فلا رابع.

الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

وفي هذه الدلائل بحث ونظر، وأجودها الثاني.

وذكر المصنف(١) ـ رحمه الله ـ دليلاً رابعاً، وهو أنَّ الكلمة إن لم تكن رُكْناً للإسناد فهي حرف، وإنْ كانت رُكناً فإنْ قَبِلَت الإسنادَ بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.

وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضاً فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لأن الإسناد إنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر/ دليل [١:٥/ب]
الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتياً لا فيما يكون عارضاً.

وأَجمع النحويون على أن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وحكى لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير(٢) شيخُنا عن صاحبه أبي جعفر بن

---

(١) شرح التسهيل ١:٥.

(٢) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، الجَيَّاني المولد، الغَرْناطي المنشأ [٦٢٧ ـ ٧٠٨ هـ] كان محدثاً جليلاً ناقداً نحويًا أصوليًا أديباً مقرئاً مفسراً مؤرخاً، أمّاراً بالمعروف، نَهَّاءً عن المنكر، ملازماً للسُّنَّة. روى عن أبي الخطاب بن خليل وعبد الرحمن بن الفرس وابن فرتون. وأخذ عنه أبو حيان وغيره. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، والذيل على صلة ابن بشكوال، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل. الإحاطة ١:١٨٨ ـ ١٩٣ والدرر الكامنة ١:٨٤ ـ ٨٦ وشذرات الذهب ٦:١٦ وبغية الوعاة ١:٢٩١ ـ ٢٩٢.

صابر[1] أنه كان يذهب إلى أنَّ ثَمَّ رابعاً، وهو الذي نسميه نحن «اسمَ فِعْلٍ»، وكان يسميه «خالِفة» إذ ليس هو عنده واحداً من الثلاثة. حكى لنا ذلك عنه أستاذنا أبو جعفر على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة.

وتكلم النحويون على أفراد الاسم والفعل والحرف، وعلى تسمية كل واحد منها بما سمي به، وعلى اشتقاق الاسم، وعلى تقديمه، وتوسيط الفعل، وتأخير الحرف، ولم يتعرض لذلك المصنف.

ص: والكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِمِ إسناداً مُفِيداً مقصوداً لِذاته.

ش: الكلام ينطلق على «المعاني التي تكون في النفس» التي[2] يعبر عنها بالكلام الصناعي، وأنشدوا للأخطل ـ قيل: ولم يثبت في ديوان شعره[3] ـ:

إنَّ الكَلامَ لَفي الفؤاد، وإنَّما　　جُعِلَ اللسانُ على الفؤاد دليلا

وعلى «التَّكْليم» بخلاف[4]، أهو مصدر كَلَّمَ على حذف الزوائد أم هو اسم مصدر، وهو قول الأكثرين، قال الشاعر[5]:

فإنْ تُمْسِ ابنــةُ السَّهْمِــيِّ مِنَّــا　　بَعيــداً، مــا تُكَلِّمُنــا كَــلامــا

---

(١) أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي. كان رفيقاً لأبي جعفر بن الزبير. وكان كاتباً مترسلاً شاعراً حسن الخط فاضلاً نبيلاً، على مذهب أهل الظاهر، من رؤساء أهل العلم بالنحو. خرج من الأندلس، ونزل مصر بعد السبعمائة، وسمع بها الحديث. وذكر السيوطي أن ابن الزبير قرأ عليه. الوافي بالوفيات ٦: ٤١٨ ـ ٤١٩ والمنهل الصافي ١: ٣١٧ ـ ٣١٨ والدليل الشافي ١: ٤٩ والدرر الكامنة ١: ١٥٠ ونفح الطيب ٢: ٥٠٦ وبغية الوعاة ١: ٣١١.

(٢) س: الذي.

(٣) نسب البيت للأخطل في الموشى ص ١٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ والمباحث الكاملية ١: ٢ وشرح الجزولية ص ٤. وقال الأبذي: «والنحويون يقولون: هذا البيت مصنوع على الأخطل، ولم يثبت في ديوان شعره». وهو بغير نسبة في البيان والتبيين ١: ٢١٨ وشرح المفصل ١: ٢١. وليس في شعر الأخطل الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة.

(٤) النهاية ص ٨٩ ـ ٩٠ وشرح ألفية ابن معط ص ١٩٣ ـ ١٩٤ وشرح المفصل ١: ٢٠ ـ ٢١ وشرح الجزولية ص ١٠ ـ ١٢.

(٥) مجاز القرآن ١: ٢١٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٦٣ والنهاية ص ٩٠.

وقال آخر[1]:

ألا هل إلى رَيَّا سَبيلٌ وساعةٌ ... تُكَلِّمُني فيها من الدهر خاليا

فأَشفيَ نفسي مِن تباريحِ ما بها ... فـإنَّ كَـلامِيهـا شِفـاءٌ لِمـا بِيـا

واحتجَّ بما حكى أبو علي: عَجِبتُ من كَلامِكَ عبدَ الله، ومَثَّلَ به س في باب الاستثناء[2]، وبِعَمل الفعل فيه نحو كَلَّمته كَلاماً. قالوا وقد جاءت منه مُثُلٌ، نحو عَذَّبته عَذاباً، وسَلَّمت عليه سَلاماً، وجَوَّزته جَوازاً، وشَوَّرته شَواراً: أَخْجَلْته. فـ «س»[3] والجماعة لا يرون هذه المُثُل إلا أسماء للمصادر لا أنفسها[4].

قال ابنُ هشام: وأصلُ ما جاء من الثلاثي الأصل على مثال دَحْرَجَ أن يكون مكسورَ الأول بألف قبل[5] آخره نحو أَكْرَمَ إكراماً وضارَبَ ضِراباً وكَلَّمَ كِلَّاماً، وما جاء على غير هذا فبتعويض، وأصلُ فَعَّلَ الفِعَّال نحو كَلَّمَ كِلَّاماً، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[6]، فيجوز في كلها الفِعَّال والتَّفْعِيل، الياء عوض من الحرف المضاعف، ولا حجة في النصب بعده، فقد يكون به حملاً على المعنى، أو بإضمار ما يدل عليه.

---

(1) البيتان في الحماسة البصرية ٢: ٢٠٣ والنهاية ص ٩٠ وشرح المفصل ١: ٢١. وعجز الثاني في شرح ألفية ابن معط ص ١٩٣. وفي ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٧٦ بتحقيق مكارتني بيت، هو:

ألا هل إلي ميّ سبيلٌ وساعة ... تكلمني فيها شفاء لِما بِيا

(2) الكتاب ٢: ٣٢٦ حيث قال: «ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقصَ، وما نفع إلا ما ضَرَّ، فـ «ما» مع الفعل بمنزلة اسم نحو النُّقصان والضَّرَر، كما أنك إذا قلت: ما أحسنَ ما كَلَّم زَيداً! فهو ما أحسنَ كلامَ زيداً». وفي طبعة بولاق ١: ٣٦٧ «... ما أحسنَ كلامَه زيداً».

(3) الكتاب ٤: ٤٢، ٨٥ ـ ٨٦ والسيرافي النحوي ص ٢١٣، ٢٢٦.

(4) ك: لا الأمر ما.

(5) قبل: سقط من س.

(6) سورة النبأ: ٢٨.

وأما عَمَلُ الفعل فيه فلأنه في معنى المصدر كما تقول ضَربت كُلَّ الضَّرْبِ وبعضَ ضَرْبٍ، وأيَّما ضَرْبٍ، وضربته سوطاً وسَوْطَين.

وعلى «الخَطِّ»، يقولون للرسوم التي بين الدَّفَّتَيْنِ: هذا كَلامُ الله.

وعلى «الإشارة»، قال بعض الهُذَلِيين[1]:

أَرادتْ كَلاماً، فاتَّقَتْ مِن رَقيبها فلم يَكُ إلا وَمْأَها بالحواجِبِ

أي/: فلم يَكُ الكلامُ إلا وَمْأَها، أي: إشارتها. [١/٦:١]

وعلى «ما يفهم من حال الشيء» وإن كان لا يُلفظ[2]. وعلى «اللفظ المركب الذي لا يفيد»، قالوا: تَكَلَّمَ ولم يُفِدْ[3]. وعلى «اللفظ المركب المفيد بغير القصد»، قالوا: تَكَلَّمَ ساهياً. وعلى «ما اصطلح عليه النحويون أن يسموه كلاماً».

وقد اضطربَ كلامُ ابن عصفور في دلالة «الكلام» على هذه المعاني، فزعم مرة أن الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين هذه المعاني[4]، وزعم مرة أن الكلام في أصل اللغة اسم لِما يُتكلم به من الجمل، سواء أكانت مفيدة أو غير مفيدة، وقد تُخرجه العرب عن ذلك، قال: فتستعمله مصدراً لِكَلَّمَ، وذكر أن المعاني السابقة يطلق عليها الكلام على جهة المجاز.

---

(١) نسبه قبله إلى بعض شعراء الهذليين الأُبَّذي في شرح الجزولية ص ٢ ـ ٣. وليس في شرح أشعار الهذليين ولا في ديوانهم. وقال الفراء: «وأنشدني بعض بني عقيل» معاني القرآن ١: ٤٠ وانظر ٢: ٢١ و٣: ١٢٤. وعجزه في تهذيب اللغة ١٥: ٦٤٤ حيث ذكر أن القناني أنشده. وهو في الزاهر ١: ١٥٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٩٠٧ واللسان (ومأ) ١: ١٩٦ و (سلم) ١٥: ١٨١. وصدره في (صفح) ٣: ٣٤٦ كما يلي: صَفَحْنا الحُمُول للسلام بنظرة.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ وشرح الجزولية ص ٣، وجعلا منه قول رؤبة:

يا ليتني أُوتيتُ عِلمَ الحُكْلِ عِلْمَ سليمانَ كلامَ النَّملِ

لأنه يقال: إن سليمان ـ عليه السلام ـ كان يفهم من دبيب النمل ما يفهم المخاطب من الكلام. وراجع الخصائص ١: ٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٥ ومُثُل المقرب ق ٢/أ.

وقد اختلف النحويون في إطلاق «الكلام» على الكلام النفساني وعلى ما يُعبر به من الجمل، أذلك حقيقة فيهما على جهة الاشتراك أم حقيقة في النفساني مجاز[١] في اللساني أم مجاز في النفساني حقيقة في اللساني؟ ثلاثة مذاهب:

وظاهر كلام س ـ رحمه الله ـ أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة[٢]. وذكر المصنف حين ذكر قول س «واعلم أنَّ (قُلْتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»[٣] قال[٤]: «عَنى بالكلام الجُمَل، وبالقول المفرداتِ، ولا يريد أن القَوْل مخصوص بالمفردات، فإنَّ إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق. وقد يُسمى الاعتقاد قولاً لأن الاعتقاد لا يُفهم إلا بغيره، والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام، فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن «كلام الله»، ولم يطلق عليه «قول الله». وقد شاع إطلاق القول على ما لا يُطلق عليه كلام، كقول أبي النجم[٥]:

قالت له الطيرُ: تَقَدَّمْ راشدا ... إنـك لا تَـرجِـعُ إلا حـامـدا

وقال آخر[٦]:

وقالت له العَيْنانِ: سمعاً وطاعةً ... وحَـدَّرَتـا كـالـدُّرِّ لَمَّـا يُثَقَّـبِ»

انتهى كلام المصنف، رحمه الله.

وما ذَكر من أن «القَوْل» لا يُطلق على كلام الله ـ تعالى ـ فيه نظر. وما أَنشده من قول الشاعر «وقالت له العينانِ» أنه نسب القول إلى العينين، ولا

(١) مجاز... النفساني: سقط من ك.
(٢) شرح الجزولية ص ١١ ـ ١٢.
(٣) الكتاب ١: ١٢٢.
(٤) شرح التسهيل ١: ٥ ـ ٦.
(٥) ديوانه ص ٩٤ والخصائص ١: ٢٢ و٣: ٢٥. س: لن ترجع.
(٦) الخصائص ١: ٢٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥١ واللسان (قول) ١٤: ٩٠.

يحسن[1] نسبةُ الكلام للعيون، مخالفٌ لِما نَصَّ الناس عليه من أن الإشارة بالعيون تُسمى كلاماً كما تسمى قولاً، وقد أنشدنا شاهداً على ذلك:

أَرادت كَلاماً. . . . .

البيت. وأنشدوا أيضاً[2]:

إذا كَلَّمَتْني بالعيونِ الفَواترِ   رَدَدتُ عليها بالدُّموعِ البَوادِرِ

ولاشتهار إطلاق الكلام على الإشارة استَعمل ذلك المولدون، قال حَبيبٌ[3]:

كَلَّمتُه بِجُفونٍ غيرِ ناطقةٍ   فكانَ مِن رَدِّه ما قال حاجِبُهُ

وأمَّا ما أنشده المصنف ـ رحمه الله ـ من قول الشاعر[4]:

أَشارتْ بطَرفِ العينِ خَشيةَ أهلها   إشارةَ مَحْزونٍ، ولم تَتَكَلَّم

/ فإنما نَفى الشاعر التكلُّمَ حقيقةً لا الكلامَ المجازي، فلا تناقُضَ بين [١:٦/ب] قوله: «أَشارتْ» وبين قوله: «ولم تَتَكَلَّم».

وقال بعض أصحابنا: من قال إنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس قال: سمى اللفظ كلاماً لدلالته عليه، كما تقول: سمعتُ العِلمَ، ونُطق بالعلمِ، وإنما يُسمع ويُنطق باللفظ الدال على العلم. ومن قال هو حقيقة في اللفظ وإنما سُمي[5] العلم به لأن المعنيَّ أصله، كما سَمَّوا العنبَ خَمْراً، والشَّحْمَ طِرْقاً، وأصلُ الطِّرْق القُوَّة[6]، لأنَّ القُوَّة تكون عنه، وكما سَمَّوا النَّباتَ غَيْثاً. ومن قال بالاشتراك احتج بتكافؤ هذين الاحتمالين، فلم يكن أحدهما أولى، فوجب القول عنده بالاشتراك.

---

(١) ك: ولكن.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١:٨٧ والبحر ٢:٤٧٢ والدر المصون ١:٤٤١ و٣:١٦٥.

(٣) هو أبو تمام. ديوانه ٤:١٥٩. قال: سقط من س.

(٤) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٢٠٤. والبيت بغير نسبة في البيان والتبيين ١: ٧٨، ٢١٩.

(٥) ك: يسمى.

(٦) ك: الكوة. وكذا تاليه.

فأما وقوعه على ما تدل عليه الآثار والرسوم والكتابة وغير ذلك فمجاز، لا خلاف فيه، لقول الشاعر[1]:

وَعَظَتْكَ أَجْداثٌ صُمُتْ ونَعَتْكَ أَلْسِنَةٌ خُفُتْ
وتكَلَّمَتْ عن أَوْجُهٍ تَبْلى، وعن صُوَرٍ سُبُتْ
وأَرَتْكَ قَبْرَكَ في القُبو رِ، وأنتَ حيٌّ لم تَمُتْ

قوله **الكلامُ ما تَضَمَّنَ من الكَلِم** هذا جنس يَشمُل سائر المركبات من الكلام وغيره، ويَشمُل ما تألف من كلمتين فأكثر. قال المصنف[2]: «فلذلك لم يقل «الكَلِم المتضمن» لأن الكَلِم اسم جنس جمعي كالنَّبِق، وأقلُّ ما يَتناول ثلاثَ كلمات» انتهى. وقد قدَّمنا[3] اختلافَ الناس في ذلك.

ومن قال إنَّ اسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الاسم والفعل والحرف. فقال الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبِينُ[4]: «أرادوا بها الأجناس، والأجناسُ لا تنحصر أفرادها». ورُدَّ عليه بأن اسم الجنس إنما يقع على ما فوق العشرة من آحاده، وآحادُ «الكَلِم» هنا إنما هي «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الأسماء، و «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الأفعال، و «الكَلِمة» التي يراد بها جنس الحروف، فـ «الكَلِم» إذاً لم يقع مما يقع عليه واحده إلا على ثلاثةٍ خاصةً.

---

(١) هو أبو العتاهية. أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ٧٨ ـ ٧٩ وعيون الأخبار ٢: ٣٠٦. والأبيات بغير نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ١١٠.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧.

(٣) تقدم في ص ١٧ ـ ١٨.

(٤) عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبِين [٥٦٢ ـ ٦٤٥ هـ] كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صافٍ، وأخذ عن ابن ملكون وغيره، وروى عن السهيلي وابن بشكوال وغيرهما. وأقرأ نحو ستين سنة، وعلا صيته، وبرع من تلامذته جِلَّة. وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فَرتون. صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتوطئة في النحو. بغية الوعاة ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥. وانظر مقدمة شرح المقدمة الجزولية ص ١٠ ـ ٤٧.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عُصْفُور: «إنما أَوقعت العربُ اسمَ الجنس على ما فوق العشرة، والجمعَ بالألف والتاء على ما دونَ ذلك، تفرقةً بين القليل والكثير حتى لا يلبس أحدهما بالآخر، وهذه التفرقة لا تتصور هنا لأن الكَلِم إذا كان جمعاً للكَلِمة الواقعة على كل واحد من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما؛ ألا ترى أنه ليس لـ «الكَلِم» الذي هو اسم جنس ولا لـ «كَلِمات» ما يقعان عليه إلا الأجناس الثلاثة خاصة، فلما لم[1] تتصور التفرقة ساغ وقوعُ اسم الجنس موقعَ الجمع بالألف والتاء لأن اللبس إذ ذاك قد أُمن، وأيضاً فإنك إن جمعت بالألف والتاء فلأن الثلاثة قليل، وإن أتيت باسم الجنس فلأن هذه الثلاثة هي جميع ما يقع عليه «كَلِمٌ»/ ، كما أنك تقول: التمرُ أَطيبُ من الزَّبِيب، فتُوقع التمر على جميع ما [١:٧/أ] يقع عليه تَمْر» انتهى كلامه.

قال المصنف[2] ـ رحمه الله ـ: «وإنما قيل «ما تَضَمَّنَ من الكَلِم» فصُدِّرَ الحدُّ بـ «ما» لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تَضَمُّن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعداً، وهو المراد» انتهى.

وتصديرُه الحدَّ بـ«ما» ليس بجيد لأنَّ «ما» لفظ مشترك، والحدود تُصان عن الألفاظ المشتركة، ولو قال «الكلام المُتَضَمِّن من الكَلِم» لخلَص من لفظ «ما»، ودَلَّ على ما أراد من المعنى. ومعنى التضمن هنا الدلالة لا[3] التضمن الذي هو قسيم المطابقة والالتزام.

وقوله مِنَ الكَلِم يريد بذلك الكَلِم الذي هو جمع «كَلِمة» المصطلح عليه، وهو الاسم والفعل والحرف؛ لأن «الكَلِم» يُطلق في لغة العرب على

(١) لم: سقط من ك.
(٢) شرح التسهيل ١: ٧.
(٣) لا: سقط من ك.

«الكَلام»، قال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾(٢)، وقال الشاعر(٣):

أَخشى عذابَكَ إنْ قَدَرتَ ولم   أُعـذَر، فيُـؤثـر بيننـا الكَلِـمُ

وقال آخر(٤):

غَرَّاء أكْمَل مَن يَمشي على قَدَمٍ   حُسْناً، وأَملَح مَن حاورته الكَلِما

وقال آخر(٥):

أَخشى فَظاظةَ عَمٍّ أو جَفاءَ أَخٍ   وكنتُ أَخشى عليها من أَذى الكَلِمِ

وقوله إسناداً احتراز من المفرد نحو «زيد»، ومن مركب لا إسناد فيه نحو: عندك، وخير منك، وغلام زيدٍ، وزيد الخياط إذا كان الخياط صفة، فهذا كله مركب بغير إسناد، فلا يُسمى كلاماً(٦).

وزَعم بعضُ النحويين(٧) أن اللفظة المفردة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً إذا قامت مَقام الكلام، وجَعل من ذلك «نَعَمْ» و «لا»، فإنهما كلامان، وليسا بمركبين.

ورُدَّ هذا المذهب بأنهما مركبان تقديراً، والأصل إذا قال «نَعَمْ» في جواب: هل خَرج زيدٌ؟ نَعَمْ خرج زيد، وفي الجواب بـ «لا») لا لم يخرج زيد، وكذلك حيث يُجاب بـ «بلى» نحو: ألم تضربْ زيداً؟ فتقول: بلى(٨)، أي: بلى ضربتُ زيداً. والدليلُ على أن هذا هو الأصل تصريحُ العرب بذلك

---

(١) سورة فاطر: ١٠.
(٢) سورة النساء: ٤٦.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) لم أقف عليه. وأوله في ك: حمراء.
(٥) هو إسحاق بن خلف. الحماسة ١: ١٦٥ [الحماسية ٨٦].
(٦) زيد هنا في ك ما نصه: ويُسمى تركيب التقييد.
(٧) الرأي وردُّه في شرح الجزولية للأبذي ص ٨ ـ ٩ ونُسب في الهمع ١: ٣٣ لابن طلحة.
(٨) بلى: سقط من س.

بعد هذه الحروف، قال ذو الرُّمَّة[1]:

تَقولُ عَجوزٌ مَدْرَجي مُتَرَوِّحاً[2] على بابها من عند أهلي وغاديا
أَذُو زوجةٍ بالمِصْر أم ذو خُصومة أَراكَ لها بالبَصْرة العامَ ثاويا
فقلتُ لها: لا، إنَّ أَهليَ جِيرة لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنا جميعاً وماليا
وما كُنتُ مُذْ أَبْصَرْتِني في خُصومة أُراجِعُ فيها يابنةَ القَوْمِ[3] قاضيا

فقوله بعد «لا» «إنَّ أَهلي جيرة» إلى آخر البيت بمنزلة أن يقول: لستُ ذا زوجة بالمصر. وقوله بعد «لا» أيضاً «وما كنتُ مذ أَبصرتِني في خُصومة» بمنزلة أن يقول: لا لستُ ذا خُصومة بالمِصْر.

وما ذكروه أن مثل هذا تصريح بالجملة المحذوفة بعد «لا» و «نَعَمْ» ليس بتصريح حقيقة، إنما / ذلك من حيث المعنى لأنه لم يصرح بالجملتين [١:٧/ب] المقدرتين بعد «لا» و «نَعَمْ»، إنما أتى بما يدل على انتفاء كونه ذا زوجة وذا خصومة.

ومما يَدُلُّ على تقدير الجملة بعد حروف الجواب عملُ فعلِ تلك الجملة المحذوفة في تابع وفي حال، نحو قولك: أَلم تضربْ زيداً؟ فتقول: بلى وعمراً، فقولك «وعمراً» معطوف على المحذوف من قولك: بلى ضربتُ زيداً وعمراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ❁ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[4] أي: بلى نَجمعها قادرين على أن نُسَوِّيَ بَنانَه. وكذلك: أَضربتَ زيداً؟ تقول: نعم وعمراً، التقدير: نعم ضربتُ زيداً وعمراً.

وقد حَدَّ المصنفُ الإسنادَ، فقال: «الإسنادُ عبارةٌ عن تعليقِ خَبَرٍ بمُخْبَر

---

(١) ديوانه ص ١٣١١ ـ ١٣١٣ والكامل ص ٥٧٠ وشرح أبيات المغني ١:٢١٩ ـ ٢٣٥ [الإنشاد ٥٤]. مدرجي: مروري. وثاوٍ: مقيم. والدهناء: من بلاد بني تميم.

(٢) ك: متزوداً.

(٣) الديوان: «القَرْم» والقرم: الفَحْل.

(٤) سورة القيامة: ٣ ـ ٤.

عنه، أو طَلَبٍ بمطلوبٍ منه»[1]. وليس بحاصر لأنواع الإسناد لأنه يخرج منه الإنشاء كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليقَ خَبَرٍ بمُخْبَر عنه ولا طَلَبٍ بمطلوب، وقد قسم المصنفُ الجملةَ في باب الموصول[2] إلى خَبَرية وطَلَبية وإنشائية.

وقال بعضُ أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك.

وقد قسم النحويون الكلام إلى خبر وغير خبر، فالخبر جائز ومحال[3]، فالجائز مستقيم وخطأ. وغير الخبر اختلفوا فيه[4]: فذهب أبو الحسن[5] إلى أنه الاستخبار، والتمني، والطلب، وهما الأمر والنهي[6]، وهما واحد

(١) شرح التسهيل ١ : ٩.

(٢) التسهيل ص ٣٣.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١ : ٤١٢: «والخبر جائز وقوعُه، ومحال. الجائز مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس، ومستقيم قبيح نحو: قد زيداً رأيت، ومستقيم كذب نحو: حملتُ الجبلَ، والمحال نحو: أتيتك غداً».

وقال سيبويه: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تَنقض أولَ كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حَملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحر أمس» الكتاب ١: ٢٥ ـ ٢٦. وراجع تفسير كلام سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي ٢ : ٨٩ ـ ٩٤.

(٤) الصاحبي ص ٢٨٩ ـ ٣٠٤ والاقتضاب ١ : ٥٨ ـ ٥٩ وكشف المشكل ٢ : ١٣٣ ـ ١٦٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٩٨ وشرح اللمحة البدرية ١ : ١٧٧ ـ ١٨٢.

(٥) الاقتضاب ١ : ٥٩ حيث نسب إليه زيادة نوع آخر، هو النداء.

(٦) قال في الارتشاف ١/ ٤١٢: «وهو أمر أو نهي» وفي التعليقة ٢ : ٢٠٣ ما نصه: «قال أبو بكر: الأمر والنهي يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أن الأمر إرادة بتكليف، والنهي إرادة بلا تكليف».

عند س والكسائي والفراء وجماعة[1]. وزاد الفراءُ وابنُ كَيْسان[2] الدُّعاء ـ وهو النداء ـ والطَّلَب، وهو المسألة. وزاد قُطْرُبٌ[3] التعجب والعَرْض والتحضيض.

وفي كتاب «الضروري»[4]: «الأقاويلُ المركبةُ من المفردات تامٌّ كافٍ[5] بنفسه، وهو المُسمى كَلاماً، وغيرُ تامّ هو بمنزلة الاسم المفرد نحو: غلام زيدٍ، وزيد العاقل، وهو إنما يقع جزءًا من قول تام أو من تمام قول تام، ويُسمى عند قوم تركيب تقييد.

والتامُّ جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب، وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداءُ وطلبُ الفعل وطلبُ الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل له: أمر أو نهي، أو من مرؤوس إلى رئيس قيل له: رغبة، وإن كان إلى الله قيل له: دعاء، وإن كان من مُساوٍ إلى مُساوٍ خُصَّ باسم الطَّلَب، والعرضُ والتمني والترجي والتحضيضُ داخلة في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهامُ بوجهٍ ما داخلٌ أيضاً في الطلب إلا أنه طلبُ قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول التام الذي لا يصدق ولا يكذب. وكذلك التعجب، جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه خبر متعجب منه» انتهى، وفيه بعض تلخيص. وسنتكلم على ذلك عند ذكر أقسام الكلام إن شاء الله.

---

(١) المقتضب ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) قال: «الكلام ينقسم أربعة أقسام في المعاني، وهي: الخبر، والاستخبار ـ والاستخبار الاستفهام ـ والنداء هو الدعاء، والطلب هو الأمر والنهي» الموفقي ص ١٠٨.

وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [ـ ٢٩٩ هـ] تلميذ المبرد وثعلب. كان يحفظ المذهبين. صنف: المهذب في النحو، والموفقي، واللامات، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغيرها. بغية الوعاة ١: ١٨ ـ ١٩.

(٣) محمد بن المستنير [-٢٠٦ هـ] لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. وصنف العلل في النحو، والنوادر، والهمز. بغية الوعاة ١: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) هو كتاب في النحو لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد [٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ]. التكملة لكتاب الصلة ٢: ٥٥٤ والذيل والتكملة ٦: ٢٣ والوافي بالوفيات ٢: ١١٥. وستأتي ترجمته في ص ٨١.

(٥) ك: كما.

وقوله مفيداً قالوا احترز بالمفيد من المتضمن إسناداً لكنه غير مفيد، نحو قولهم: النارُ حارةٌ، والسماءُ فوقَ الأرض، وتكلمَ/ رجلٌ، فإنَّ هذا [١:٨/أ] - وإنْ سُمي كلاماً في اللغة - لا يُسمى كلاماً في اصطلاح النحويين.

قال المصنف - رحمه الله -: «وقد صَرح س وغيرُه من أئمة العربية بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة»[١]. قال[٢]: قال س - رحمه الله - وقد مَثَّلَ بـ«هذا عبدُ الله معروفاً»: «فـ«هذا» اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده، وهو عبدُ الله، ولم يكنْ لِيكونَ «هذا» كلاماً حتى يُبنى عليه أو على ما قبله»[٣]. انتهى كلام س - رحمه الله - ولا دليل فيه على دعوى المصنف رحمه الله. والتمثيل بالمفيد لا يدل على اشتراط الإفادة في الكلام، بل ظاهر كلام س - رحمه الله - أنه لا يشترط الإفادة لأنه قال: «ولم يكنْ لِيكونَ كَلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله.» أي: حتى يحصل بينهما إسناد، فيكون مبتدأ وخبرًا، والإسنادُ أعمُّ من أن يكون مفيدًا أو غير مفيد، وإنما ذكر ذلك س - رحمه الله - احترازاً من المفرد، فإنه لا يُسمى كلاماً لأنه لا بناءَ شيءٍ فيه على شيء ولا إسناد.

وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق القضايا، فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا[٤]: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكل أكثر من الجزء، والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع عِلمَ ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طَرق سَمْعَ الإنسان فاستفاد منه شيئاً، ثم طرقه ثانياً، وهو قد علم مضمونه أولاً، أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية

(١) شرح التسهيل ١: ٥.
(٢) كذا في النسخ المخطوطة كلها، ونص سيبويه التالي لم يذكر في هذا الموضع من شرح التسهيل لابن مالك.
(٣) الكتاب ٢: ٧٨.
(٤) هنا ينتهي السقط الذي بدأ من أول الكتاب في ح.

لأنه لم يُفِدْه عِلْمَ ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء الواحد كلاماً غير كلام بحسب إفادته السامع، هذا خلف.

قال المصنف[1] ـ رحمه الله ـ وقد ذكر أن س ـ رحمه الله ـ صرح بأن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة: «ومن ذلك قوله ـ يعني س[2] ـ: «واعلم أنَّ «قُلْتُ» في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً»[3]، عَنى بالكلام الجُمَل وبالقولِ المفردات» انتهى.

ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على س لأنه أَطلق الكلام على الجُمَل، والجملُ أَعَمُّ من أن تتضمن إسناداً مفيداً أو غير مفيد، وما أظن أحداً يمنع: قالَ زيدٌ النارُ حارةٌ، ولا: قالَ زيدٌ الجزءُ أَقَلُّ من الكُلِّ.

وقوله **مَقْصُوداً** قال المصنف في شرحه[4]: «احتُرز بـ «مَقْصود» من حديث النائم ومحاكاةِ بعض الطيور للإنسان ومراجعةِ الصدى في بعض الأمكنة الخالية» انتهى.

اعتبر المصنف ـ رحمه الله ـ في حد الكلام هذا الفصل، وهو أن يكون مقصوداً للمتكلم، وكذلك اعتبره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، رحمه الله، ومنه أخذه المصنف لأن من قال في حد الكلام «المفيد بالوضع» اختلفوا في مراده بالوضع، فقال ابن عصفور: «معنى بالوضع بالقصد»، قال: «يقال: تَكَلَّمَ ساهيًا ونائماً، ومعلوم أن الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للإفادة، ولا قَصَداها» فهذا مفيد بغير الوضع.

وكان شيخُنا الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكُتاميُّ

(١) شرح التسهيل ١ :٥.
(٢) ك، ح: يعني قول س.
(٣) الكتاب ١ :١٢٢.
(٤) شرح التسهيل ١ :٧.

[١:٨/ب] المعروفُ بابن الضائع(١) ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «قولُ/ المتأخرين إنَّ كلام الساهي والنائم والمجنون مفيدٌ إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال لأنَّ مثل هذا لا يُفيد بوجه، فإذا قال النائم مثلاً: زيدٌ قادمٌ، ووافقَ ذلك قُدومَ زيد، فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه، وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار، فهو غلط من قائله، ولا بد، وإنما يمكن هنا أنه تحرز بـ «المفيد بالوضع» مما لا يفيد إلا بالعَرَض لا بالوَضْع، وذلك أنك إذا قلت: قام غلامُ زيد، أفاد هذا الكلام مفهومين: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام، وهو هو المعنى الذي وضع له اللفظ. والثاني تَمَلُّكُ زيد للغلام، وليس اللفظ موضوعاً له، فإذاً هو مفيد له(٢) بغير وضع، فمن هنا تحرز القائل بالوضع» انتهى.

وفُهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النحويين(٣) لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد.

وقولُ المصنف ـ رحمه الله ـ «ومحاكاة بعض الطيور للإنسان» ليس بشيء لأنه قد قال في أول الحد «ما تَضَمَّنَ من الكَلِم إسناداً مفيداً»، والذي يُسمع من محاكاة الطير لم يتضمن من الكلم، فليس الطائر ناطقاً بكَلم أصلاً فضلاً عن أن يتضمن إسناداً مفيداً، وإنما هي محاكاةُ أصواتٍ لا نُطقٌ بكَلِم.

---

(١) إشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائب. له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن. أملى على إيضاح الفارسي، ورَدَّ اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه. مات سنة ٦٨٠ هـ وقد قارب السبعين. بغية الوعاة ٢: ٢٠٤.

(٢) له: سقط من ك.

(٣) انظر شرح المفصل ١: ١٨ والكافية ص ٥٩ والملخص ١: ١٠٣ وشرح اللمحة البدرية ١: ١٧٧ ـ ١٧٩.

وأما مُراجعة الصدى فإنما هو سماع كلامك أنت لا أنَّ ثَمَّ كلاماً غيرَ كلامك ولا متكلماً غيرك، فلا يحتاج أن يحترز منه.

وقوله **لذاته** قال المصنف ـ رحمه الله ـ في شرحه[1]: «احْتُرز بأن قيل «مقصوداً لذاته» من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها أو المضاف إليها، فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قُصد لغيره، فليس كلاماً، بل هو جزء كلام، وذلك نحو قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمتُ حين قاموا» انتهى كلامه في شرحه[2]، ولم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره.

ويمكن أن يُنازَع فيه من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذا كلام، ويدل على إطلاق هذا أنه كلام أنهم شرطوا في الصلة أن تكون جملة خبرية، واحترزوا بقولهم: «خبرية» من غير الخبرية كالأمر والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك مما ليس بخبر. وشرحوا الخبرية بأنها التي تحتمل الصدق والكذب، والخبر أحد أقسام الكلام، فثبت بذلك أنها كلام، ولا سيما على مذهب من لا يشترط في الكلام سوى التركيب الإسنادي.

والوجه الثاني: أنْ يُنازَع في أن هذه الجملة تَضمنت من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً حتى يحترز بقوله: «لذاته» منها لأن هذه الجملة في الصلة هي كجزء من الاسم، ولم تنتهض أن تكون من قبيل الكلمة، بل هي والموصول قبلها كلمة، فإذا قلت: «جاءني الذي قام» فمعناه: جاءني القائم، فهي جزء من المفرد، وأما الجملة المضاف إليها فإنها في تقدير المفرد، فقولك: قمت حين قاموا، معناه: حين قيامهم، فصورتها صورة ما فيه/ إسناد، والمعنى [١:٩/أ] على التركيب التقييدي.

(١) شرح التسهيل ١: ٧ ـ ٨.

(٢) في شرحه... غيره: سقط من ك.

وقد حَـدَّ أصحابُنا الكلام بحدود[1]، قال أبو بكر بن طاهـر[2]: «الكـلامُ مفيدٌ مؤلَّفٌ من الكَلِم». وقال أبو إسحـاق بن مُلْكُون[3]: «الكلام ما أُلِّفَ من مُفرد الكَلِم[4]، وأفادَ معنًى من المعاني التي أُلِّفت الكَلِم إليها»[5]. وقال ابن هشام: الكلامُ ما قام من مُسْنَد ومُسْنَد إليه واستقلَّ بمعناه. وحَدَّه الجُزُوليُّ[6] ـ وتَبِعه ابنُ عُصفور[7] ـ «بأنه اللفظ المُرَكَّب المُفيد بالوَضْع»[8]، وهذا[9] من أجود ما حَدُّوه به. وقد أُورِدَ[10] على كل قيد منها، ولسنا الآن نشرح هذا الحد، إلا أنّا نَذكر ما ذهب إليه الأستاذ أبو بكر بن طلحة[11] من أن هذا الحد الذي حده أصحابنا[12] بالنظر إلى

---

(١) بحدود. . . وتبعه ابن عصفور: سقط من س.

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ [ـ ٥٧٠ هـ] نحوي مشهور، أخذ الكتاب عن ابن الرمّاك وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني. له طُرَرٌ مدوّنة على الكتاب، وتعليق على الإيضاح. إنباه الرواة ٤: ١٨٨ ـ ١٨٩ وبغية الوعاة ١: ٢٨.

(٣) إبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ـ ٥٨٤ هـ] أستاذ نحوي جليل، روى عن أبي الحسن شريح، وروى عنه ابن خروف والشلوبين. ألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري. إنباه الرواة ٤: ١٩٠ وبغية الوعاة ١: ٤٣١.

(٤) ك: الكلام.

(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ١٩٨.

(٦) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي الجزولي [ـ ٥٨٤ هـ] أخذ عن ابن بري، وأخذ عنه العربية الشلوبين وابن معط. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة المسماة بالجزولية. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ومقدمة المقدمة الجزولية.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١: ٨٧ والمقرب ١: ٤٥.

(٨) المقدمة الجزولية ص ٣.

(٩) وهذا. . . حدوه به: سقط من س.

(١٠) س: وأورد.

(١١) أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الإشبيلي المعروف بابن طلحة [٥٤٥ ـ ٦١٨ هـ] أخذ عن ابن ملكون وابن صافٍ. وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي الشلوبين. درَّس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة. الذيل والتكملة ٥: ٢٣٥ ـ ٢٣٦ وبغية الوعاة ١: ١٢١.

(١٢) الذي حده أصحابنا: سقط من ك.

الاصطلاح فاسد، قال: لأنه غير مانع؛ إذ قد يدخل تحته ما ليس بكلام كـ «بَعْلَبَكّ»، فإنه لفظ مُرَكَّبٌ مفيد لمسماه، وإفادته له بالقصد، وهو مع[(١)] ذلك ليس بكلام. وإصلاح الحدّ عنده بأن يزاد فيه «الذي يَدُلّ جزءٌ من أجزائه على جزء من أجزاء معناه» ليخلص بذلك من «بَعْلَبَكّ» وأمثاله؛ ألا ترى أن قولك «قامَ زيدٌ» معناه الإخبارُ بقيامٍ ماضٍ عن شخص مُعَيَّنٍ اسمُه زيدٌ، و «قام» الذي هو جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى، وهو القيام الماضي، والجزء الآخر[(٢)] الذي هو «زيد» يدل على ذلك الشخص المعين الذي أُخبر عنه بالقيام الماضي، وليس كذلك «بَعْلَبَكّ»، فإن بَعْلاً على انفراده وبَكًّا على انفراده لا يدل واحد منهما على جزء من معنى بَعْلَبَكّ[(٣)].

قال ابن عصفور: «وهذه الزيادةُ التي زادها في الحدّ غيرُ محتاج إليها لأن «بَعْلَبَكّ» وأمثاله غير داخلة تحته لأنها ليست مُفيدة كما توهم؛ لأن الإفادة لا يُعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عُني بها ذلك لكان «الاثنانِ أكثرُ من الواحد» مفيداً لأن هذه الألفاظ لها معان تَدُلُّ عليها، وإنما المفيد الذي يَحصلُ منه للمخاطب عِلْمُ ما لم يكن يعلمه قبلُ، وذلك لا يُتَصور في بَعْلَبَكّ وأمثاله؛ ألا ترى أن المخاطب إنْ كان يَجهل ما يقع عليه بَعْلَبَكُّ لم يَعلم إذا سمعه منك ما تُريد به، وإن كان قد علم ما يقع عليه قبل سماعه منك بَقِي على علمه، ولم يستجدّ أمراً زائداً» انتهى رد ابن عصفور على ابن طلحة[(٤)].

قال المصنف في شرح هذا الكتاب: «وزاد بعضُ العلماء في حَدِّ الكلام «مِن ناطق واحد» احترازاً من أن يَصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل أو خبر المبتدأ، فإن مجموع

---

(١) س: ومع.
(٢) الآخر: سقط من ك.
(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ١٩٩ وللأبذي ص ٩ ـ ١٠.
(٤) أورد هذا الردَّ الأُبَّدَيُّ في شرح الجزولية ص ١٠ غير منسوب لأحد.

النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نَطق به واحد، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق، لأن الكلام[1] عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحداً»[2].

ورُدَّ ذلك[3] بأن اتحاد الناطق لا يُعتبر، كما لا يُعتبر اتحاد الكاتب، لو كتب واحد «قامَ» وآخر «زيدٌ» لسميت تلك كتابة وخطًّا، فكذلك الكلام.

ولا يُعترض على هذا بعدم ترتب أثر الإقرار في نحو لو قال واحد «لِزيدٍ» وقال الآخر: «عندي درهمٌ»؛ لأن ذلك أمر شرعي لا يترتب الأثر إلا على من نطق بجملة الإقرار، فليس من صريح الكلام بالنسبة إلى كل واحد/ [١:٩/ب] منهما وإن كـان كلاماً بالنسبة إلى تركبه منهما.

ورُدَّ ذلك أيضاً بأن كل واحد من الناطقين إنما اقتصر على أحد الجزأين اتكالاً على نطق الآخر، فمعناها مستحضر في ذهنه[4]، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التي نطق بها كلام، كما يكون كلاماً قول من رأى شبحاً فقال: زيدٌ، أي: هذا زيدٌ.

ومما يَدُلُّ على أن هذا كلام قصة امـرئ القيس والتَّوْأَم اليَشْكُرِيِّ، «قال أبو عمرو بن العلاء: كان امرؤ القيس يُنازع من يدَّعي الشعر، فنازَعَ التَّوْأَم اليَشْكُرِيَّ، فقال: إن كنت شاعراً فمَلِّطْ[5] أنصافَ ما أَقول وأَجِزْها، قال: نعم»[6].

---

(١) ك: «لأن كل» وبعده فراغ يتسع لثلاث كلمات، وكتب في الهامش ما نصه: «كذا وجد، لعله ـ والله أعلم ـ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدًا. نقل هذه العبارة عن ابن مالك بدرُ الدين بن القاسم». قلت: يعني أبا علي الحسن بن قاسم المرادي، وقد نقل هذه العبارة في شرحه للتسهيل الذي طبعت قطعة من أوله مع قطعة من التذييل والتكميل بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ هـ. انظر الجزء الأول منه ص ٢٤.

(٢) شرح التسهيل ١:٨.

(٣) معنى هذا الردّ وتاليه في شرح التسهيل ١:٨.

(٤) يسمى هذا التسهيم أو التوشيح أو المُطْمِع. العمدة ٢:٣١ ـ ٣٤.

(٥) مالَطَ فلان فلاناً: قال هذا نصف بيت وأتمّه الآخر بيتًا، يقال: مَلَّطَ له تمليطاً. اللسان (ملط) ٩:٢٨٦.

(٦) الحكاية في ديوان امـرئ القيس ص ١٤٧ والعمدة ١:٢٠٢ ـ ٢٠٣ و٢:٩١. وذُكر في معجم=

وذكر ما نظمه كل واحد، ومنها: قال[1] امرؤ القيس:

كــأنَّ هَــزِيــزَه بــوراءِ غَيْــبِ . . . .

فقال التَّوْأَم:

. . . . عِشــارٌ وُلَّــهٌ لاقــت عِشــارا[2]

فقال امرؤ القيس:

فلمــا أَنْ دَنــا لِقَفَــا أُضــاخ[3] . . . .

فقال التَّوْأَم:

. . . . وَهَتْ أَعْجازُ رَيِّقِه، فَحارا[4]

فهذان البيتان كلُّ واحد منهما كلامٌ، وهما من ناطِقينِ، وكلُّ نصفٍ مُفتقر إلى الآخر[5] بحيث إنه لا يستقلُّ النصف كلاماً لأن خبر «كأنَّ» من قول امرئ القيس هو «عِشارٌ» من قول التَّوْأَم، وجواب «لمَّا» من قول امرئ القيس هو «وَهَتْ» من قول التَّوْأَم.

وكذلك قصةُ جَرير والفَرَزْدَق[6] حين أَنشد عَدِيُّ بن الرِّقاع بعضَ

= البلدان (أُضاخ) ١:٢١٣ ـ ٢١٤ أن القصة جرت بين امرئ القيس وقتادة بن التوأم اليشكري وأخويه الحارث وأبي شُرَيح.

(١) ك: فقال.

(٢) ديوان امرئ القيس ص ١٤٨. هزيزه: هزيز البرق، وهو صوت رعده، ووراء غيب: حيث لا أراه. ووُلَّه: فاقدة أولادها، فهي تحنّ إليها وتضجّ، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشاراً مثلها. والعشار: النوق التي أتى عليها مذ حملت عشرة أشهر.

(٣) في النسخ كلها «أضاح» بالحاء المهملة، صوابه «أضاخ» بالخاء المعجمة كما في الديوان ومعجم البلدان (أضاخ) ١:٢١٣ ـ ٢١٤.

(٤) ديوان امرئ القيس ص ١٤٩. دنا: أي المطر. وأضاخ: من قرى اليمامة لبنيَ نمير. وقيل: جبل. وهت أعجاز ريّقه: استرخت مآخير السحاب، فسالت كما تسيل القربة وانشقّت. وريّق المطر: أوله. وأعجازه: مآخيره.

(٥) ك: للآخر.

(٦) الحكاية في العمدة ٢:٣٣.

الملوك قولَه:

تُزْجي أَغَنَّ، كأنَّ إبْرةَ رَوْقِهِ ....

واشتغلَ ذلك الملكُ عن سَماع بقية البيت، فأَمسكَ عديٌّ عن الإنشاد حتى يَسمعَ الملك، فقال الفرزدق لجرير: ما تراه يقول عَدِيّ؟ فقال جرير: يقول:

.... قَلَمٌ أَصابَ من الدَّواةِ مِدادَها

ثم استمعَ الملكُ، فقال عَدِيٌّ[1]:

تُزْجِي أَغَنَّ، كأنَّ إبْرةَ رَوْقِهِ قَلَمٌ أَصَابَ من الدَّواةِ مِدادَها

فتعجب الفرزدق من إتمامِ جريرٍ البيتَ على ما أنشده عَدِيٌّ، وما ذلك إلا لأن المعنى مُستحضَر في الذهن.

وكذلك قصةُ زُهير[2] مع ابنه كَعْب في استخباره كعباً: هل تُجيد[3] الشعر؟ فصار زُهير يقول بيتاً، ويقول لكعب: أَجِزْ، فيأتي ببيتٍ متعلق بالأول مناسبٍ له، حتى نَظَما أبياتاً.

ومثلُ هذا كله لا يكاد أحد يقولِ إنَّ هذا ليس بكلام لكونه من ناطِقينِ.

وإنما قال المصنف «بعضُ العلماء» ولم يقل «وزادَ بعضُ النحويين» لأن هذا القول لم يُنقل عن نحوي فيما نعلم، وإنما قاله بعضُ مَن تَكَلَّمَ[4] في علم الأُصول[5]، فلذلك قال: «بعضُ العلماء»، ولم يقل «بعضُ النحويين».

---

(١) ديوانه ص ١٨٥ وطبقات فحول الشعراء ص ٧٠٧ والكامل ص ٧٦٩ والشعر والشعراء ص ٦١٩. يصف ظبية. تزجي: تسوق وتدفع برفق. والأغن من الغزلان: الذي في صوته غُنَّة. والرَّوْق: القَرْن.

(٢) ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٢٥٦ ـ ٢٥٩.

(٣) ك، ح: يجيز.

(٤) ك: يتكلم.

(٥) الكوكب الدري ص ١٩٧ [والهامش الرابع فيها أيضاً].

والمؤتلفُ كلاماً فِعلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، واسمان مبتدأٌ وخبر، واسمان ليسا مبتدأً وخبراً، وذلك نَزالِ وشبهها، واسمان مع حرف نحو: أَقائمٌ الزَّيدانِ؟ واسمان دون حرف نحو: قائمٌ الزيدانِ، على مذهب أبي الحسن[1]. واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي[2] في النداء، نحو: يا زيدُ. وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم، وهو: أما أَنَّكَ مُنطلقٌ، بفتح أَنَّ، وزعم ابن خَروف أنه من باب «يا زيدُ» على مذهب أبي علي. ورُدَّ عليه بأنَّ «أنَّ» ـ وإنْ كانت في تقدير مفرد ـ فإن في الكلام مُسنداً ومُسنداً إليه، وتقع «أنَّ» موقع المفعولَين. ومِن فعلٍ واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو: كان زيدٌ قائماً؛ لأنَّ/ الاسم لا يَستغني عن الخبر [١٠:١/أ] هنا، و «كان» لا تستغني عنهما. ورُدَّ بأنَّ «كان» تُحذف، ويبقى الكلام تاماً، فهي في هذا كـ «إنَّ»، وكلُّ ما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلاً بعده لا يُعَدُّ من التأليف، ولو ذهبنا إلى هذا لم تنحصر وجوه التأليفات[3].

ص: والاسمُ كلمةٌ يُسند ما لمعناها إلى نفسِها أو نَظِيرها.

ش: في الاسم لغات: إِسمٌ بكسر همزة الوصل وضمها، وسِمٌ بكسر السين وضمها، وسُماً كهُدًى، فإن كانت هذه مُسْتَدَلاً عليها بقوله[4]:

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٣١٩ والبغداديات ص٤١٦ وشرح المفصل ٦: ٧٩ والتسهيل ص ٤٤ وشرحه ١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣ والبسيط ص ٥٨٣، ٩٩٩. وهو مذهب الكوفيين أيضاً كما في أسرار العربية ص ٨١ وشرح الكافية ١: ٨٧. ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ٦٤١ إلى الفراء.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٩ والمسائل العسكرية ص ١٠٩.

(٣) سقطت هذه الفقرة من س.

(٤) أنشده ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٣٤ عن الفراء، وقال قبله: «قال: وأنشدني القَنانيُّ» وكذا في تهذيبه ص ٣٣٥. والقناني أستاذ الفراء، منسوب إلى بئر قنان، وبئر قنان: موضع. معجم البلدان (قنان) ٤: ٤٠١. والبيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٥ والصحاح (سمو) ص ٣٨٣ والإنصاف ص ١٥ وأسرار العربية ص٣٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٨١ والنهاية ص ٦١ وشرح المفصل ١: ٢٤ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١: ١٥٤ لأبي خالد القناني. وتعقبه الدكتور محمود الطناحي في حواشي الموضع السابق من أمالي ابن=

والله أَسْماكَ سُماً مُبارَكا

فلا حُجَّةَ فيه لجواز أن لا يكون مقصوراً، بل تكون حركة الميم حركة إعراب[1].

ومذهبُ البصريين[2] أنه مشتق من السُّمُوِّ، فالمحذوفُ منه اللام. ومذهبُ الكوفيين أنه من الوَسْم، وهو العَلامة، فالمحذوفُ منه الفاء. والأولُ أَرجحُ لقولهم أَسْمَيتُ وسَمَّيتُ وسُمَيّ[3] وأَسْماءٌ، ولو كان على مذهبِ الكوفيين لقالوا أَوْسَمت ووَسَمْت ووُسَيْم وأَوْسام، وادِّعاءُ أنَّ هذه التصاريفَ كلَّها من باب القلب لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك.

وحَدَّ المصنفُ الإسناد بأنه «عبارة عن تعليقِ خَبَرٍ بمُخْبَرٍ عنه، أو طَلَبٍ بمطلوب منه»[4]. وهذا حَدٌّ ناقص لأنه غير جامع؛ ألا ترى أنه نَقَصَه[5] بعض الإنشاءات[6] كقولك: بَعتُك هذا بدرهم، وقولِ المشتري: اشتريتُه بدرهم. وكذلك قولُ القائل لعبده: أنت حُرٌّ، وقولُك: أُقسم أو أَقسمتُ لأَضربَنَّ زيداً. فهذه كلُّها ليست تعليقَ خبر بمخبر عنه ولا طَلَبٍ بمطلوب منه، وقد تضمنت الإسناد، فليس الإسناد محصوراً فيما ذكره، وإنما حَدَّ الإسنادَ بما حَدَّه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي، فإنه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو «ضَرَب: فِعْلٌ ماضٍ»، وفي الحرف نحو «فِي: حرفُ جَرٍّ»، وفي الجملة نحو «زيدٌ قائمٌ: مبتدأٌ وخبرٌ».

وقوله **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وهكذا سائر

= الشجري، وتتبع من يعرف بالقناني في حواشي كتاب الشعر ص ٤١٠.

(١) النهاية ص ٦٢ وشرح المفصل ١: ٢٤.

(٢) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٦ ـ ١٦ [المسألة الأولى].

(٣) ك: وسمًى.

(٤) شرح التسهيل ١: ٩.

(٥) ك: نقضه.

(٦) س: نقصه الإنشاءَ.

الحدود، يبدأ أولاً بالجنس. قال المصنف: «واحترز بـ«كلمة» من واقعِ موقعَ اسم مثل أنَّ ومعموليها»[1]. وقد رَدَدْنا[2] عليه مثلَ هذا في قوله في حد الكلمة: «لفظ»، وأنَّ الأجناس لا تُذكر للاحتراز، وأنه اتَّبع ابنَ عُصفور في ذلك.

وقوله: **يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها** معناه يُسند الحكمُ الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيدٌ عاقلٌ، أَسندتَ العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأَجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأن المسند إليه العقل إنما هو مدلول زيد لا لفظ زيد. وقيد الإسنادَ باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك من الفعلِ والحرف، فإنه لا يُسند ما لمعناهما إلى أَنْفُسِهما، فهذا فصل خَرج به الفعلُ والحرفُ.

وقوله: **أو نظيرِها** مثالُ ذلك صَهْ وفُلُ وسُبْحانَ، فهذه لا يصح إسناد ما لمعناها إلى نفسها، وهي أسماء، لكن نظيرها يصح ذلك فيه، ويعني[3] بالنظير ما وافق معنًى ونوعاً، فـ«صَهْ» موافق للسُّكوت، و«فُلُ» قال المصنف: «موافق لِفُلان»[4]. وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب النداء/ أنه ليس موافقاً [١٠:١/ب]
له، وأنه موافق لـ«رَجُل»، و«سُبْحانَ» موافق لـ«بَراءة»، وهذه النظائر يصح أن يُسند ما لمعناها إلى أَنْفُسها.

وقد عَدَلَ المصنفُ في حَدِّ الاسم عَمَّا حَدَّه به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غيرُ مختار؛ لأن النحويين حَدُّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حَدَّه بأمر عارضٍ له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد

(١) كذا. وليس لهذه العبارة ذكر في مطبوعة شرح التسهيل لابن مالك.
(٢) تقدم ردّه في ص ١٥ ـ ١٦.
(٣) ك: ومعنى.
(٤) شرح التسهيل ١: ٩.

المعنوي، وليس هذا شأن الحدود، مع ما في حده من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو مُنافٍ للحد؛ إذِ الحدُّ إنما يُؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كلُّ قَيدٍ في حَدِّه يَحتاج إلى شرح طويل،فيحتاج أن يشرح الإسناد والمعنى والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود. والإبهام في قوله: «ما لمعناها»، والترديد في قوله: «أو نظيرِها»، والمجاز في قوله: «إلى نفسِها»، والكلمة لا يقال لها «نفس» إلا بمجاز.

وأَحسنُ ما حُدَّ به الاسم أن يقال: «الاسمُ كلمةٌ دالَّةٌ بانفرادها على معنًى غيرُ مُتَعَرِّضة ببنيتها للزمان». فقولنا: «كلمة» جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: «دالة بانفرادها على معنى» احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم. وقوله: «غير متعرضة إلى آخره» احتراز من الفعل.

ص: **والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبداً، قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المُسْنَدِ إليه.**

ش: ثَبت في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعض نسخ شرحه للمصنف: «الفعلُ كلُّ كلمة»، وهكذا قاله أبو موسى الجُزولي(١) في حد الاسم، وفي حد الفعل، وفي حد الحرف. وسمعتُ الأستاذَ الحافظ أبا الحسن عليَّ بنَ محمدِ بنِ محمدٍ الخُشَنِيَّ الأُبَّذِيَّ(٢) يقول ما معناه: «إدخال «كُلّ» في الحدود لا ينبغي لأن كلاًّ إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس، فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد: كل إنسان حيوان ناطق؟ وهل ينعكس: كل حيوان ناطق إنسان؟ فيعلم

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٣ ـ ٤.

(٢) أُبَّذيّ الأصل، نزل غرناطة بعد تغلب النصارى على إشبيلية. أخذ عن الشلوبين، واختص به كثيراً، ولازمه، وعن أبي الحسن الدباج. كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، وتصدر لإقراء العربية طويلاً، أقرأ بمالقة، وقرأ عليه ابن الزبير وابن الفخار الأركشي. وصنف شرح الجزولية. توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـ. الذيل والتكملة ٥: ١: ٣٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٩٩ ومقدمة شرحه على الجزولية.

بذلك صحة الحد»[1] انتهى. ونقول: لا يصح إدخال «كُلّ» في الحد بوجه، وذلك أن كلاًّ هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تَكَثُّره ولا تعدُّده، فناقض هذا المعنى معنى «كُلّ».

قوله **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف.

وقوله **تُسْنَدُ** خَرج بذلك الحرفُ وبعضُ الأسماء، كياء الضمير في نحو غلامي، والأسماء الملازمة للنداء نحو فُلُ ومَكْرَمان.

وقوله **أبداً** احتراز من بعض الأسماء التي تُسند وقتاً دون وقت، نحو قولك: زيدٌ القائمُ، ثم تقول: القائمُ زيدٌ، فزيدٌ قد أَسندته في هذا التركيب، وأمَّا في التركيب الأول فأَسندت إليه القائم.

وقوله **قابلةٌ**[2] **لعلامةِ فرعيةِ المسندِ إليه** شَرح هذا المصنفُ[3] بأن هذه العلامة هي تاء التأنيث، وياء المخاطبة، والألف، والواو، والنون. واحترز بقوله: «قابلةٌ[4] لكذا» من اسم الفعل؛ لأنه يصدق عليه أنه كلمة تُسند أبداً، لكنها لا تقبل تاء التأنيث في نحو شَتَّانَ، ويقبلها افترقَ، ولا يقبل ياء المخاطبة/ في نحو دَراكِ، ويقبلها أَدْرِكْ، ولا تقبل الألف والواو والنون في [١:١١/أ] نحو دَراكِ، ويقبلها أَدْرِكْ. وقد حَكم س بفعلية هَلُمَّ عند من ألحقها الضمائر البارزة بها[5]، وبكونِها اسمَ فعل عند من لم يلحقها[6].

وقد عدل المصنف في حد[7] الفعل عما حده به النحويون إلى هذا

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ١٦.
(٢) س: قابلاً.
(٣) شرح التسهيل ١:١٠.
(٤) في النسخ كلها: «قابلاً». وصوابه في المطبوعة.
(٥) الكتاب ١:٢٥٢ و٣:٥٢٩ وشرح التسهيل ١:١٠. وهم بنو تميم.
(٦) الكتاب ٣:٥٢٩ وشرح التسهيل ١:١٠. وهم أهل الحجاز.
(٧) ك: عن حد.

الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: «قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المسندِ إليه».

واختار المصنف في اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة. وثانيها أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، لأن كلاً قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. وثالثها أن المسند هو الأول مبتدأً كان أو غيرَه، والمسند إليه هو الثاني، فقامَ من قولك: قامَ زيدٌ، وزيدٌ من قولك: زيدٌ قائمٌ، هو المسند، وزيدٌ وقائمٌ هما مسند إليهما. والرابع عكس هذا، فزيدٌ وقائمٌ في التركيبين هما مسندان، وقامَ في جملة الفعل، وزيدٌ في جملة المبتدأ، مسند إليهما. وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات لأن المصنف ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات فيتوهم أنه أخطأ في ذلك. ولكل من هذه الاصطلاحات وجه؛ لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أَسندتُ ظَهْري إلى الحائط، إذا ألصقتَه به وأَضفتَه إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها[1]؛ لأن كلاًّ منهما قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح[2].

وأَحسنُ ما حُدَّ به الفعلُ أن يقال: «الفعلُ كلمةٌ مُتَعَرِّضةٌ ببنيتها لِزمانِ معناها». فقولنا: «كلمة» جنس يشمُل الاسمَ والفعل والحرف. وقولنا: «مُتعرضة إلى آخره» فصل يُخرج الاسمَ والحرف. وقد ذُكر خلافٌ[3] في

---

(١) ص: منهما.

(٢) لا مُشاحَّة في الاصطلاح: لا مجادلة فيما تعارفوا عليه.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١:٥٧ ـ ٥٨ والمقتصد ص ٨٢ ـ ٨٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢١٠ ـ ٢١٧، ٢٤٣ ـ ٢٤٦، ٧١٣ والتوطئة ص ١١٣، ١٣٦ والمقرب ١:٤٥ وشرح جمل الزجاجي ١:٩٥ ـ ٩٧ والبسيط ص ١٦٦ ـ ١٦٧، ٢١٩.

دلالة الفعل على الزمان، فقيل: بالذات، واستُدل بتغيير البنية بتغيير الزمان. ومنهم من قال: البنية لا تدل على الزمان بذاتها، وإنما تدل على أن الحدث ماضٍ أو غير ماضٍ، فينجرُّ الزمان الماضي مع الحدث الماضي، والزمان غير الماضي مع الحدث غير الماضي. وإلى هذا ذهب أبو الحسين بن الطراوة[(١)]، وزَعم أنه مذهب س، واختاره ابن عصفور في بعض تصانيفه، قال: «وهو المرضي عند كثير من النحويين المحققين» انتهى كلامه. والاستدلال في هذه المسألة يطول، ولم يتعرض لذلك المصنف رحمه الله، فيذكر دلائل القولين فيها، وقد أَمعنَ الكلامَ فيها صاحبُ كتاب «المباحث»[(٢)]، فيُطالع في ذلك الكتاب.

ص: **والحرفُ كلمةٌ لا تَقبلُ إسناداً وضعيًّا لا[(٣)] بنفسِها ولا بنظيرٍ.**

ش: **كلمةٌ** جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف[(٤)].

وقوله: **لا تقبل إسناداً** فصل يُخرج الاسمَ والفعل. ومعنى قوله: «لا تقبل إسناداً» أي: لا تُسنَدُ ولا يُسنَدُ إليها، فنفى قبول الإسناد/ بطرفيه. [١١:١/ب]

وقوله: **وضعيًّا** احتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنه يصلح لكل لفظ.

وقوله: **لا بنفسِها ولا بنظيرٍ** احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها لا يُسند إليها ولا تُسند، لكن تقبله بنظير.

وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: «لا تقبل»، فهو عَدَميّ، والعَدَميُّ لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقوَّمت منه

---

(١) سليمان بن محمد المالقي [ـ ٥٢٨ هـ] تلميذ الأعلم الشنتمري وأبي الوليد الباجي، وشيخ السهيلي والقاضي عياض. له آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحويين. ألف الترشيح في النحو، وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه. بغية الوعاة ١:٦٠٢.

(٢) المباحث الكاملية ١:١٣١ ـ ١٣٦.

(٣) لا: انفردت به ح.

(٤) والحرف: سقط من س.

الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب.

وفي هذا الحد تجوُّز لأنه قال: «ولا بنظير احترازٌ من الأسماء اللازمة للنداء، فإنها تقبل الإسناد بنظير»[1]، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادًا لا بنفسها ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا يُنسب الإسناد إليها بوجه، إنما يُنسب إلى نظيرها. وقد عَدل المصنف في حد الحرف عما حَدَّه به النحويون إلى هذا الذي اختاره، كما فَعل في حد الاسم وحد الفعل.

وأَحسنُ ما قيل في حد الحرف: «الحرفُ كلمةٌ دالَّةٌ على معنى في غيرها فقط». فقولنا: «كلمةٌ» جنس يَشمُل الاسمَ والفعل والحرف[2]. وقولنا: «دالَّةٌ على معنى في غيرها» احتراز من الاسم والفعل. وقولنا: «فقط» احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها.

وقد اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم: «إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره». ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإنّ قولك كأنَّ ولعلَّ، كلٌّ منهما إذا ذُكر للعالم بالوضع فَهِمَ من كأنَّ التشبيه، ومن لعلَّ الترجي. وكذلك هَلْ، يَفهم منه الاستفهام، وذلك كفَهْمِه من ضَرَبَ الفعلَ الماضي، ومن الكَشْح أن معناه الخَصْر، فيحتاج إلى مُمَيِّز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل. وحَصر المتأخرون[3] معاني الحروف، فإنَّ منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، كلامِ التعريف وحرفِ النداء، أو في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، أو للربط بين اسمين[4] كحرف العطف، أو بين فعلين كحرف العطف وإن الشرطية، أو بين جملتين كحرف العطف، أو بين

(١) شرح التسهيل ١: ١٠ بتصرف.
(٢) والحرف: سقط من ك.
(٣) المقدمة الجزولية ص ٤ وشرح المفصل ٨: ٤ - ٧ وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢١٨ - ٢٢٧ والمباحث الكاملية ١: ١٥ - ١٧ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٢١ - ٢٤.
(٤) ك: اثنين.

فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة كـ «ما» النافية وهل وهَلاَّ، أو لتأكيده[1] نحو إنَّ، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للإنكار[2]، أو على آخر الكلمة للتذكر، أو للزيادة المحضة كما في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[3]، أو للجواب كـ «نعم» و «لا»، أو لاستفتاح نحو ألاَ وأمَا، وللتنبيه نحو «ها»، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أيْ، وللخطاب كالكاف في ذلك وأَرَأَيْتَكَ.

ص: **ويُعْتَبَرُ الاسمُ بندائه، وتنوينِه في غير رَوِيٍّ، وبتعريفِه، وصلاحيتِه بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه، أو إضافةٍ إليه، أو عَوْدِ ضميرٍ عليه، أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه، وبالإخبارِ به معَ مباشرةِ الفعل، وبموافقةِ ثابتِ الاسميةِ في لفظٍ أو معنًى دون مُعارِضٍ.**

ش: لمَّا بيَّنَ الاسم والفعل بالحد أراد أن يَزيد في البيان، فأَخذَ يذكُر أشياءَ مما لا يكون إلا في الاسم، وسيذكر ما لا يكون إلا في الفعل. فذكر مما يُعتبر به الاسمُ النداء، وهو أجود من قولهم حرف النداء؛ لأنَّ «يا» قد/ [١/١٢:١] تدخل على الفعل والحرف، نحو: يا حَبَّذا زيدٌ، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[4]، والنداءُ يكون فيما لا دليل له على اسمية[5] إلا النداء نحو يا مَكْرَمانُ، ويا فُلُ؛ لأن هذين يختصان بالنداء.

قال المصنف[6]: «واعتبارُ صحة النداء بأَيَا وهَيَا وأَيْ أَولى من اعتبارها بـ «يا»؛ لأنَّ «يا» قد كَثُرت مباشرتُها الفعلَ والحرفَ نحو: يا حَبَّذا، ويا

---

(١) ك: لتأكيد.

(٢) ك: أو الإنكار.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) ك: على اسميته.

(٦) شرح التسهيل ١: ١٠ ـ ١١.

لَيْتَني. وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعولية[1] لا تليق إلا بالاسم» انتهى.

أمَّا ما ذَكر من اعتبار صحة النداء بأَيَا وهَيَا وأَيْ فليس بجيد؛ لأن هذه الحروف يَقِلُّ النداء بها، حتى إنها لم يجئ شيء منها في القرآن ولا في كلام الفصحاء، إلا إن كان بعضها ورد، وإلا في الشعر، فالأَولى اعتبارُ النداء بحرفه المشهور الذي هو «يا». وأمَّا دخول «يا» على الفعل والحرف فليست للنداء على أصح القولين[2]، وإنما هي للتنبيه، فـ «يا» لفظ يكون للنداء، ويكون لمجرد التنبيه.

وأمّا قوله: «لأنَّ المنادى مفعول في المعنى» فهذا سبقه إليه الجُزوليّ في قوله: «المنادى مفعول في المعنى، والفعلُ لا يكون مفعولاً، فلا يكون مُنادى»[3]. وظاهر هذا الكلام أن المنادى ليس بمفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى.

وهذه مسألة خلاف[4]: ذهب الكوفيون[5] ـ وتبعهم السيرافي[6] وابن كيسان[7] وابن الطَّراوة[7] ـ إلى أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط. وذهب س[8] والجمهور من البصريين[9] إلى أنه مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وسيأتي الاستدلال على ذلك إن شاء الله في باب النداء.

---

(١) س: والمفعول.
(٢) شرح جمل الزجاجي ١: ١١٤ والجنى الداني ص ٣٣٥ ـ ٣٥٨.
(٣) المقدمة الجزولية ص ١٠.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣١/ ب ـ ٣٧/ أ ـ باب النداء.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٤/ ب ـ ٣٧/ أ.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٣٣/ ب ـ ٣٤/ ب.
(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٩٠.
(٨) الكتاب ١: ٢٩١ و٢: ١٨٢.
(٩) ك: وجمهور البصريين. المقتضب ٤: ٢٠٢ والأصول ١: ٣٣٣ والمسائل العسكرية ص ١٠٩ ـ ١١٠ والمقتصد ص ٧٥٣ ـ ٧٥٤.

فإن كان المصنف ـ رحمه ـ الله وافق الكوفيين هنا فهو فاسد على ما يبين[1] في النداء إن شاء الله. وأيضاً يكون قد ناقض كلامه في باب النداء، قال[2]: «المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأُنادي[3] لازم الإضمار» انتهى.

وما سبيله هكذا فهو مفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى. وإن كان المصنف هنا وافق س فيكون قد أساء العبارة حيث خصص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ. وقول من قال: «يختص بالنداء» أو «يُعتبر بالنداء» ليس بجيد؛ لأن المنادى نوع ما من المفعول، فلو قيل: «يختص أو يعتبر بكونه مفعولاً» لكان أعم؛ إذ يدخل تحته المنادى وغيره، والمفعولية من خصائص الأسماء.

وقوله: **وتنوينِهِ** قد تكلم المصنف عن التنوين وعلى أقسامه في فصلِ آخِرَ بابِ نوني التوكيد[4]، فأغنى ذلك عن ذكره وذكر أقسامه هنا.

وقوله **في غير رَوِيٍّ** احتراز من أن يكون التنوين في رَوِيٍّ، فإنه إذ ذاك لا يُعتبر به الاسم لوجوده في الاسم والفعل والحرف، وقد تكلمنا على ذلك في مكانه من فصل[5] التنوين، فلا حاجة لذكره هنا.

وقوله: **وبتعريفِهِ** يَشمُل أنواع التعريف، سواء أكان بأداة كالألف واللام، أو[6] بإضافة نحو مَعاذَ الله، ووَيْحَ زيدٍ، وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسنُ من قول من قال: «ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه»[7]. وكان ينبغي إذ عَمَّمَ التعريف هنا أن يُعمم المفعولية عوضَ ذكرِهِ

---

(١) ك: يتبين.
(٢) التسهيل ص ١٧٩.
(٣) ك: لأنادي.
(٤) التسهيل ص ٢١٧.
(٥) ك: في فصل.
(٦) ك: أم.
(٧) الجمل ص ٢.

النداءَ، فكان يقول: ويُعتبر الاسم بكونه مفعولاً.

[١٢:١/ب] وقوله: وصلاحيتِه/ بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه أو إضافةٍ إليه مثال ذلك: زيدٌ قائمٌ، وغلامُ زيدٍ[١]. واحترز بقوله: «بلا تأويل» مما صلح لإخبارٍ ولإضافةٍ وليس باسم، لكنه[٢] في تأويل الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾[٣] وقوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤] وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[٥]، تقديرُه[٦]: سواءٌ عليكم دعاؤُكم، وصومُكم خيرٌ لكم، ويومَ تَسْيِيرِ الجبالِ، فقال: «بلا تأويل» لأن ذلك مختص بالاسم، وأما إذا كان بتأويل فيوجد في غير الاسم. وكذلك قولُهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أن تَراه»[٧] أي: أَن تَسْمَع، بمعنى: سمعُك بالمُعَيديّ.

وذهب بعض النحويين[٨] إلى أن الفعل قد يجوز الإخبار عنه، واستَدلَّ على ذلك بقـول بعض[٩] العرب «تَسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تَراه»، فأَخبر بقوله: «خيرٌ» عن «تَسمعُ» وهو فعل. وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[١٠]، ففاعِلُ (بَدَا) (لَيَسْجُنُنَّهُ) وهو فعل. وبقوله

---

(١) ك،ح: وجاء غلام زيد.
(٢) ك: ولكنه.
(٣) سورة الأعراف: ١٩٣.
(٤) سورة البقرة: ١٨٤.
(٥) سورة الكهف: ٤٧.
(٦) ك: تقدير الكلام.
(٧) هذا مثل قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء. ويروى أيضاً: تَسمعَ، وأنْ تَسمعَ، ولأَنْ تَسمعَ. يُضرب لمن خبره خير من مرآه. الأمثال لأبي عبيد ص ٩٧ ـ ٩٨ ومجمع الأمثال ١:١٢٩ ـ ١٣١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٣٦ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٥، ٢٨٨.
(٨) هم الكوفيون. وفي المسألة تفصيل. راجع شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٦ والمغني ص ٤٤٨ ـ ٤٤٩، ٤٧٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥٦ ـ ١٦٥.
(٩) بعض: سقط من ك، ح.
(١٠) سورة يوسف: ٣٥.

تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾[1]، فـ «مِن آياتِه» خبرٌ لـ «يُريكُم»، وهو فعل، قالوا: لأن المعنى: ومِن آياته رُؤْيتُكم البرقَ. وبقول الشاعر[2]:

وما راعَني إلا يَسِيرُ بِشُرْطةٍ وعَهْدي به قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ

والصحيحُ أنَّ الفعل لا يُخْبَرُ عنه[3]، وظاهرُ ما استدلوا به الإخبارُ عن الجملة لا عن الفعل وحده. وظاهرُ كلام المصنف ـ رحمه الله ـ أنَّ الإخبار إذا كان بتأويل يجوز في غير الاسم. وقد مَثَّل هو[4] بما هو في تأويل الاسم مما هو مقرون بحرف مصدري نحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[5]، ومما هو جملة نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ ﴾[6].

أمَّا ما كان بحرف مصدري فلا نزاع فيه. وأمّا الإخبار عن الجملة[7] فثلاثة مذاهب:

أحدُها: أنه لا يجوز ذلك[8]، وإليه ذهب المبردُ والفارسيُّ[9] وجمهورُ البصريين، وصَحَّحه بعضُ أصحابنا.

---

(١) سورة الروم: ٢٤.

(٢) هو أسدي، يقال له: معاوية بن خليل النصري كما في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٤ ـ ٣٠٨ [الإنشاد ٦٧٢] والخزانة ٨: ٥٨٤ ـ ٥٨٥. والبيت بغير نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٤٠، ٥٣٥ والخصائص ٢: ٤٣٤ وشرح المفصل ٤: ٢٧ وضرائر الشعر ص ٢٦٣. راعني: أفزعني، أو أعجبني، ويكون هذا على التهكم. والقين: الحدّاد. ويفشّ: يخرج ما في الكير من الريح. والكير: زقّ أو جلد غليظ ينفخ به الحدّاد النار. ك: يسير بقرطة.

(٣) س: به.

(٤) شرح التسهيل: ١: ١٢.

(٥) سورة البقرة: ١٨٤.

(٦) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٧) ك: عن الجمل.

(٨) ذلك: سقط من ك، ح.

(٩) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩، ٥٣٦.

والثاني: أنه يجوز، وإليه ذهب هشامٌ[1] وثعلبٌ[2] وجماعةٌ من الكوفيين، أجازوا: يُعْجِبُني يقومُ زيدٌ، وظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمرو. واستدلوا بتلك الدلائل التي سَبقت.

والثالث: مذهب الفراء وجماعة من النحويين، وهو التفصيل، فأجازوا ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل أو مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه لفعلٍ من أفعال القلوب والفعلُ مُعَلَّقٌ عنها، نحو: ظَهر لي أَقامَ زيدٌ أم عمرو، وعُلِم أَقامَ عبدُ الله أم بكرٌ. ولا يجيزون: يَسُرُّني يخرُجُ عبدُ الله، فإن جاء ما ظاهره ذلك تأولوه. وقد نسب هذا القول إلى س، وكلام س[3] محتمل.

وتأوَّلَ مَنْ مَنع الإخبارَ عن الجملة ما ورد مما ظاهره ذلك[4]، فتأولوا «تَسْمَعُ بالمُعَيديِّ»، و «ما راعني إلا يَسيرُ» على إرادة أنْ، التقدير: أنْ تَسمعَ، وأن يَسيرَ، فلما حُذف ارتفعَ الفعلُ، كقوله[5]:

ألا أيُّهذا الزاجري أَحضرُ الوغى ....

في رواية من رَفَع[6].

وأوَّلوا (ثم بدا لهم) على أنَّ الفاعل ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، أي: البداءُ[7]، كما قال[8]:

---

(1) (2) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٣٦ والخصائص ٢: ٤٣٥. وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي (ـ ٢٠٩ هـ) أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف مختصر النحو، والحدود، والقياس. بغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

(3) الكتاب ١: ١٤.

(4) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠، ٥٣٥.

(5) هو طرفة بن العبد. وعجز البيت: وأنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدي. وهو من معلقته في ديوانه ص ٣١ والكتاب ٣: ٩٩ وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ والخزانة ١: ١١٩ ـ ١٢١ [الشاهد العاشر]. الزاجر: الناهي.

(6) معاني القرآن للأخفش ص ١٢٦ ومجالس ثعلب ص ٣١٧.

(7) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٥٦ـ٢٥٧، ٥٤٦ والبيان ٢: ٤١ وفيه: «وإليه ذهب المبرد».

(8) هو محمد بن بشير الخارجي كما في شرح أبيات المغني ٦: ١٩٣ ـ ١٩٥ [الإنشاد ٦٢٢]. =

لَعَلَّكَ ـ والموعودُ حَقٌّ لقاؤُه ـ   بَدا لَكَ في تلكَ القَلُوصِ بَداءُ

ونظيرُ ذلك قولُه[1]:

إذا اكتحلتْ عيني بعينِكِ مَسَّها   بخيرٍ، وجَلَّى غَمْرةً من فؤاديا

/ أي: مَسَّها الاكتحال. ويكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) إذ ذاك جملةً مُفَسِّرة لذلك [١:١٣/أ] الضمير، فلا موضع لها من الإعراب، والعربُ قد تُفسر المفرد بالجملة، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[2]. أو في موضع المفعول بفعلٍ مُضمرَ، تقديرُه: قالوا ليَسْجُنُنَّهُ. أو جواباً لِـ «بَدا»[3]؛ لأنَّ أفعال القلوب تُضَمِّنُها العربُ معنى القَسَم، فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القَسَم.

والأحسنُ عندي أن يكون فاعلُ (بدا) ضميراً يعود على المصدر المنسبك من قوله: (إلا أنْ يُسْجَنَ)، أو على المصدر المفهوم من قوله: (لَيُسْجَنَنَّ)، أو على المصدر الدالِّ عليه السِّجْنُ في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[4]، فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سَجْنُه مُقْسِمين لَيَسْجُنُنَّهُ.

وأمّا ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾ فالجارُّ والمجرور متعلق بـ (يُرِيكم)، أي: يُرِيكم البرقَ من آياته.

وقوله: أو عَوْدِ ضَميرٍ عليه مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ

= ونسب في السمط ص ٧٠٥ ـ ٧٠٦ إلى رجل من مزينة. وهو بغير نسبة في الأمالي ٢:٧١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٥٦، ٥٤٦ والحجة ٢:٥٨ والخصائص ١:٣٤٠. بدا لك: ظهر. والقلوص: الناقة الفتية. وكان رجل وعد الشاعرَ قلوصاً، فمطله، فقال ذلك يذمه.

(١) هو مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٩٥، ٢٩٩.

(٢) سورة آل عمران: ٥٩.

(٣) ك: بالبداء.

(٤) سورة يوسف: ٣٣.

﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [1]، وقولُهم: ما أَحْسَنَ زيداً! فـ «مَهْما» اسم، و «ما» اسم، يعود الضمير في (به) على «مَهْما»، وفي أَحسنَ على «ما»، وقد ذكرنا خلاف بعض النحويين في «مَهْما» وزعمَه أنها حرف في باب عوامل الجزم.

وقوله: **أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه** مثال ذلك: كيفَ أنتَ أَصحيحٌ أم سقيمٌ؟ فـ «كيفَ» اسم لإبدال اسم منها، وهو بدل على سبيل التفصيل، ولا يُبْدَلُ اسمٌ إلا من اسم.

وذكر المصنف[2] ـ رحمه الله ـ هنا أنه إذا أُبدل اسمٌ من اسمِ الاستفهام وَجب أن يَقترن بالاسم همزةُ الاستفهام، وكَثَّرَ المُثُلَ في ذلك. ولا حاجة لذكر هذا هنا؛ إذ قد ذَكر ذلك في باب البدل، قال فيه: «ويُقْرَنُ البدلُ بهمزة الاستفهام إنْ تضمن متبوعُه معناها»[3].

وقوله: **وبالإخبارِ به مع مباشرةِ الفعل** مثالُ ذلك: كيفَ كُنتَ؟ والقيامُ إذا خرجتَ، فـ «كيف» و «إذا» اسمان لأن الإخبار بهما يَنفي أن يكونا حرفين؛ لأنَّ الحرف لا يُخبر به، و «مباشرة الفعل» تنفي أن يكونا فعلين، فتعيَّنا أن يكونا اسمين.

وقوله: **وبموافقةِ ثابتِ الاسميةِ في لفظٍ** يَعني بذلك أن يوافق في وزن يَخُصُّ الاسم، نحو وَشْكانَ وبُطْآنَ[4]؛ إذ لا يوجد فعل على هذا الوزن. قال المصنف ـ رحمه الله ـ في الشرح[5]: «وانتفت الحرفية بكونهما عُمدتين، والحرفُ لا يكون إلا فَضْلة» انتهى. ولا أدري ما معنى قوله في وَشْكانَ وبُطْآنَ إنهما عمدتان، وقد تقرر أن العُمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعاً كالمبتدأ والفاعل، ولا يصح ذلك في وَشْكان وبُطْآن لأنه لم يذهب أحد إلى

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.
(٢) شرح التسهيل ١: ١٢.
(٣) التسهيل ص ١٧٣.
(٤) وشكان: اسم للفعل وَشُكَ بمعنى سَرُعَ، وقَرُبَ. وبطآن: اسم للفعل بَطُؤَ.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٢.

أنهما في موضع رفع، ومَن ذَهب[١] إلى أنَّ لِأسماءِ الأفعال موضعاً من الإعراب فإنما ذهب إلى أنه نصب، وهذا الذي ذكره من اسمية وَشْكان وبُطْآن ونحوهما من أسماء الأفعال هو على مذهب البصريين[٢]، وأما الكوفيون[٣] فإن ذلك عندهم من قبيل الأفعال، وإن خالفت أوزان الأفعال سواها. وهذا مذكور في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من هذا الكتاب. وإن عَنى المصنف بالعُمدة هنا أنها أحد ركني الإسناد فهو محتمل، لكنه ليس المصطلح، ويلزم منه أن يسمي «قام» من قولك: «قامَ زيدٌ» عمدة. ويُبين أنه أراد هذا ـ والله أعلم ـ/ قوله: «والحرف لا يكون إلا فضلة»[٤]. [١٣:١/ب]

وقوله: **أو معنًى مثالُه «قَدْ» بمعنى «حَسْب»**، تقول: قَدْكَ دِرهمٌ، وقَطْ زيدٍ درهمٌ، فهذه قد وافقت حَسْباً في المعنى، وحَسْبٌ ثابت الاسمية، فـ«قَدْ» اسم لذلك؛ ألا ترى أنها أضيفت لما بعدها، والإضافة أيضاً بلا تأويل من خواص الاسم.

وقوله: **بلا مُعارِض** احتراز من واو المصاحبة، فإنها بمعنى مَعَ، ولا يقال فيها إنها اسم. وكذلك «مِن» التبعيضية، تقع في بعض المواضع موقع «بعض». لكن واو المصاحبة وقعت صدراً، والاسم الذي هو على حرف

---

(١) انظر ما سيأتي في ص ١٣١ وشرح الكافية ٢: ٦٧ والبسيط ١: ١٦٤ حيث نسبه لأكثر النحويين. وذكر أبو حيان في شرح «باب أسماء الأفعال» أنه ذهب إلى ذلك المازني من البصريين، وأنَّ أبا القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس ذهب إلى أن ما كان من أسماء الأفعال أصله ظرف أو مصدر منصوب بفعل مضمر لا يجوز أن يظهر لأن ذلك المصدر والظرف عوض منه. وانظر شرح الكافية ٢: ٦٧ وتوضيح المقاصد ٤: ٧٥ حيث ذكرا أن بعض النحويين ذهب إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما أغنى المرفوع في نحو أقائمٌ الزيدان عن الخبر.

(٢) ذكر أبو حيان في شرح باب أسماء الأفعال والأصوات من التسهيل أنه مذهب جمهورهم، وأن بعضهم ذهب إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وأن الكوفيين ذهبوا إلى أنها أفعال. وانظر أيضاً توضيح المقاصد ٤: ٧٥.

(٣) البسيط ص ١٦٣.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٢.

واحد لا يقع صدراً، إنما يكون متصلاً بآخر كلمة كتاء الضمير في نحو قمتُ وبائه في نحو غُلامي، وإنما يقع صدراً مما هو على حرف واحد الحروفُ كلامِ الجرِّ وبائه وواوِ العطف، فلو حكمنا على واو المصاحبة بالاسمية لخرجت بذلك عن النظير. وكذلك «مِنِ» التبعيضية إذا وقعت بعد «إنَّ» كانت هي ومجرورها في موضع خبر «إنَّ»، وما بعدها ينتصب على أنه اسم «إنَّ»، وإذا وقعت «بعض» كانت هي اسم «إنَّ»، وما بعد «بعض» هو الخبر، فهذا الذي عارَضَ في مِنْ، وهو أنه ينعكس الإسناد فيها مع «بعض»، ففي واو المصاحبة عارَضَ عَدَمُ النظير، وفي «مِنْ» عارَضَ انعكاس الإسناد، فلذلك كانا حرفين، لأنهما ـ وإن وافقا من حيث المعنى ما ثبتت اسميته ـ فلم يسلما من هذا المُعارِض الذي ذكرناه.

قال المصنف[1] رحمه الله: «والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات المعنوية، ولذلك حُكم على وَشْكان وبُطْآن بالاسمية مع موافقتها[2] في المعنى لِوَشُكَ وبَطُؤَ، وحُكم على «عَسى» بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة، مع موافقتها لعل في المعنى» انتهى كلامه.

ص: وهو لِعَيْنٍ أو معنًى، اسماً أو وصفاً.

ش: الضمير في وهو عائد على الاسم. ولما فرغ من علاماته التي اختار ذكرها قَسَّمه إلى عَيْن وإلى معنًى. ويعني بالعَيْن ما كان اسماً لذاتٍ من الذوات، ولا يدل على قيد فيها نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ. ويعني بالمعنى ما دل على غير ذات بلا قيد فيه نحو عِلْم وقِيام. فإن دل على قيد في الذات أو في المعنى فهو وصف كعالِم وغامِض، فعالِمٌ وصف لذات، وغامِضٌ وصف للمعنى[3]، وقد يكون الوصف صالحاً للذات وللمعنى نحو نافِعٍ وضارٍّ،

---

(١) شرح التسهيل ١ : ١٣.

(٢) كذا. وفي شرح المصنف والمطبوعة: موافقتهما.

(٣) ك: لمعنى.

فإنك تقول: رَجُلٌ نافِعٌ، وعِلْمٌ نافِعٌ. ويَصلح للعين وللمعنى بعضُ أسماء الضمائر وبعضُ أسماء الإشارة وبعضُ الموصولات، نحو: هو وهذا والذي، وبعضُها قد يختص بالعين، نحو: هم وهُنا والذين.

وهذا التقسيم في الاسم إلى العَيْن والمعنى هو تقسيم أبي علي في «الإيضاح»(١)، وقد اعترضه ابن مُلْكُون بأنَّ العين تطلق على المعنى، قال تعالى: ﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾(٢)، وقال عليه السلام: «فذلك عَيْنُ الرِّبا»(٣)، وقال الشاعر(٤):

هذا ـ لَعَمْرُكُمُ ـ الصَّغارُ بِعينِهِ لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

وهذا ليس بشيء لأن العينَ مُشترك يقع على الشخص وبمعنى الحقيقة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد نحو عرفت زيداً عينَه(٥)، وعرفت الحق عينه(٥)، وهذا كوقوعه على يَنْبُوع الماء،/ وعلى الدينار، وعلى [١:١٤/أ] السَّحاب والمطر، وغير ذلك، فمراد المصنف هنا إنما هو الشخص، ولذلك

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٦.
(٢) سورة التكاثر: ٥ (ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عينَ اليقين).
(٣) أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر بَرْنيّ، فقال له النبي ﷺ: من أين هذا؟ قال بلال: كان عندنا تمر رديءٌ، فبِعتُ منه صاعين بصاع لِيُطعِمَ النبيَّ ﷺ. ، فقال النبي ﷺ عند ذلك: أَوَّهْ أَوَّهْ، عينُ الربا عينُ الرِّبا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فَبعِ التمرَ ببيع آخر، ثم اشترِ به». البخاري ـ كتاب الوكالة (١١) ٣:٦٤ ـ ٦٥، واللفظ له. ومسلم ـ كتاب المساقاة ـ الحديث ٩٦ ـ ص ١٢١٥ ـ ١٢١٦. البرني: ضرب من التمر. وقوله: «لِيُطْعِم» كذا في البخاري، ورواية مسلم «لِمَطْعَمِ النبيِّ» وفي فتح الباري ٤:٥٧٢ «لِنُطْعِمَ» و «لِيَطْعَمَ». وأَوَّهْ: كلمة تقال عند التوجع، قيل: إنما تأوَّه ليكون أبلغ في الزجر. وعين الربا: نفسه، وحقيقته.
(٤) البيت آخر سبعة أبيات اختلف في نسبتها، فنسبت لرجل من مذحج، ونسبها بعضهم لضمرة بن ضمرة النهشلي، ونسبها آخر لهمّام بن مرّة، ونسبت لغير هؤلاء. الكتاب ٢:٢٩١ وسمط اللآلي ٣:٤١ ـ ٤٢ واللسان (حيس) ٧:٣٦١ ـ ٣٦٢ والخزانة ٢:٣٤ ـ ٤١ [الشاهد ٨٨] وشرح أبيات المغني ٧:٢٥٦ ـ ٢٥٨ [الإنشاد ٨٣٠]. الصغار: الذل.
(٥) ك: نفسه.

جعل قسيمه المعنى.

وقوله: **اسماً أو صفة**[1] أطلق الاسم ويريد به قسيم الصفة، والاسم المقسَم هو قسيم الفعل والحرف، فهما معنيان مختلفان، ولولا الاختلاف في المدلول لما صح أن يقول: الاسم ينقسم إلى اسم وصفة، وقد أطلق النحويون حين حَدُّوا الاسم أنه يدل على معنى في نفسه، فهذا اصطلاح آخر؛ إذ تحت قولهم: «على معنى في نفسه» أنه يدل على عين ومعنًى، فالمعنى الذي في الحد أعم من المعنى الذي هو قسيم العين[2]، إذ يُطلق على العين وقسيمه الذي هو المعنى، فقد صار في «المعنى» اصطلاحان كما صار في «الاسم» اصطلاحان.

وقد قَسَّم بعضُهم[3] الاسمَ إلى فارقٍ ومُفارِق ومُضاف ومُقْتَضٍ ومُشْتَقٍّ، فالفارِقُ نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ، والمُفارِق نحو طِفْل، والمضافُ نحو كُلّ وبَعْض، والمُقْتَضي نحو الشَّريك والخَصْم، والمشتقّ قَسَّمه إلى قسمين: مبنيّ على فِعْل نحو كاتبٍ، وغير مبني عليه نحو قولنا الرحمن، هو مشتقّ من الرحمة، وليس مبنيًّا عليه.

وقال أيضاً[4]: «يُسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين[5]، والأشياءُ الكثيرة بالاسم الواحد[6]، والشيءُ الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السَّيف والمُهَنَّد والحُسام». قال[7]: «والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد، وهو «السَّيف»، وما بعده من الألقاب صفات. وقد خالف في ذلك قوم،

---

(١) س، ح: وصفة.

(٢) ك: للعين.

(٣) الصاحبي ص ٩٦ حيث نسبه لبعض أهل العلم.

(٤) هو ابن فارس. الصاحبي ص ١١٤، وفي النقل تصرف.

(٥) نحو رَجُل وفَرَس.

(٦) نحو عَيْن الماء وعين المال وعين السحاب.

(٧) الصاحبي ص ١١٤ ـ ١١٧.

فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها[1] فإنها ترجع إلى معنى واحد. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو مَضى وذَهب وانطلقَ. وهو مذهب أبي العباس ثعلب[2]. ويُسمى المتضادّان باسم واحد نحو الجَوْن للأسود والجَوْن للأبيض. وأنكر ناس[3] هذا المذهب» انتهى ما لُخِّصَ من كلامه.

وهذا الذي قاله هو المصطلح عليه في علم المنطق وغيره بالمُتَبايِن والمُترادِف والمُشْتَرَك، وقد ذكر هذه س رحمه الله في أوائل كتابه في «هذا باب اللفظ للمعاني»[4].

وزعم بعضُ النحويين أنه ليس في كلام العرب لفظ مشترك لا يُعَبَّرُ عن معناه إلا به، بل ما وُجد من المشترك وُجد لكل معنى من معانيه لفظ يخصه، فالجَوْن يخصُّ أحد معنييه الأسود، والآخر يخصه الأبيض. قال: إلا رائحة، فهي لفظ مشترك، ولا يخص أحد معانيها إلا بالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل.

وهذا الذي ذهب إليه في «رائحة» على تسليم الاشتراك غير صحيح لأن الروائح تنقسم إلى قسمين: طَيِّبة، وغير طَيِّبة، فالطيبةُ عَبَّرت العرب عنها بالأَرَج والعَرْف والتَّضَوُّع، وغيرُ الطيبة عُبِّر عنها بالنَّتْنِ والدَّفْر، فقد صار لهذين المعنيين ألفاظ تخصها، وأما «رائحة» فإنها في الحقيقة لفظ متواطئ وضع لمطلق ما يُشَمُّ من طَيِّب وغير طَيِّب، فإذا قلت شَمِمتُ رائحةً لم تدلّ على التقييد، وهكذا شأن المُطْلَقات، فلا تدل على التقييد إلا بما وضع للتقييد كالإضافة، نحو رائحة المِسْك ورائحة البَوْل، أو بالصفة نحو: رائحة مِسْكِيَّة، أو بالألف واللام/ إن دلت على [١:١٤/ب]

---

(١) وذلك نحو: سَيْف وعَضْب وحُسام.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢: ٧١ حيث ذكر أنه يحكى عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٣) شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٨٢.

(٤) الكتاب ١: ٢٤ وشرحه للسيرافي ٢: ٦٩ ـ ٧٤. وكذا في المقتضب ١: ٤٦.

معهود[1]، فليست «رائحة» على هذا من المشترك، بل هي من المتواطئ. وإنما أوردنا الكلام في هذا النوع لنبين أن النحويين تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قَسَّموا، وأن علم النحو ليس خاصاً بعلم الألفاظ، بل هو نظر[2] في الألفاظ وفي المعاني التي دلت عليها الألفاظ حالة إفرادها وحالة تركيبها، لا كما يظن بعض الجهلة باللسان من أن علم النحو مختص بالألفاظ، حتى حكي لي عن بعض من له اشتغال بالعقليات أنه قال: النحاة فَلَّاحو أهلِ علم الأصول. ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن معظم علم الأصول بعض من علم النحو.

وقد قَسَّم بعضُ النحويين الاسم بحسب معناه إلى جوهر كالحيوان، وعَرَض كالحركة، ومحسوس كالأرض والسَّواد، ومعقول كالعلم، ومفيد كالإنسان، ولقب كزيد، وتامّ كالجسم، وناقص كالذي وإذْ.

ص: ويُعْتَبَرُ الفعلُ بتاءِ التأنيثِ الساكنة، ونونِ التوكيد الشائع، ولزومِه مع ياءِ المتكلم نونَ الوقاية، وباتصالِه بضميرِ الرفعِ البارزِ.

ش: الفعلُ يَشملُ المتصرفَ نحو: قامت هندٌ، والجامدَ نحو: ليست هندٌ قائمةً. وسواء أكانت التاء تلحق لتأنيث الفاعل الشخصي أو[3] الجنسي نحو: نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، أو المجازي نحو: بِئْسَتِ المدينةُ هذه. وقال المصنف في الشرح: «إنَّها تُميز الفعلَ متصرفاً كان أو غير متصرف ما لم يكن أفعل التعجب»[4] وهذه عبارة قاصرة، وكان ينبغي أن يقول: «ما لم يلزم تذكير فاعله» لتدخل فيه أفعال الاستثناء نحو ما عدا وما خلا وحاشا وليس.

---

(١) زيد هنا في ك ما نصه: بالصفة نحو رائحة.
(٢) ك: نظير.
(٣) ك: أم.
(٤) شرح التسهيل ١: ١٤.

وقوله: ونونِ التوكيدِ الشائعِ تلحق المضارعَ والأمرَ على ما أُحكم في بابه. وقد تلحق الماضيَ اللفظِ المستقبلَ المعنى، نحو قول الشاعر[1]:

دامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمتِ مُتَيَّماً ... لولاكِ لم يَكُ للصَّبابةِ جانِحا

ونحوُ ما روي في الحديث «فإما أَدْرَكَنَّ واحد منكم الدَّجَّالَ»[2]. فـ «دامَنَّ» دُعاء، والدعاءُ مستقبل، و «أَدْرَكَنَّ» دخلت عليه إن الشرطية، وهي تخلص الماضي للاستقبال.

وقد لحقت أَفْعِل في التعجب، أنشد يعقوبُ في كتاب «الألفاظ» له[3]:

ومُسْتَبْدِلٍ من بعدِ غَضْبَى صُرَيمةً ... فـأَحْـرِ بِـهِ بطـولِ فَقْـرٍ وأَحْـرِيـا

غَضْبَى: علم لمائة من الإبل.

واحترز بقوله: الشائع من لحاقها اسم الفاعل على جهة الشذوذ، نحو قوله، أنشده أبو الفتح[4]:

أَرَيْـتَ إنْ جـاءت بـه أُمْلُـودا ... مُـرَجَّـلاً ويَلْبَـسُ البُـرودا

---

(١) شرح التسهيل ١٤:١ والمقاصد النحوية ١١٨:١٠ و٣٤١:٤ وشرح أبيات المغني ٤٣:٦ [الإنشاد ٥٥٥]. المتيم: الذي جعله الحب تيماً، وهو العبد. والصبابة: الشوق. والجانح: المائل.

(٢) صحيح مسلم ص ٢٢٤٩ ـ كتاب الفتن ـ الباب ٢٠ وشرح النووي ٦١:٨ والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ٧٧٢.

(٣) تهذيب الألفاظ ص ٦٢ واللسان (حري) ١٨٨:١٨ و (غضا) ٣٦٦:١٩ وشرح التسهيل ١ : ١٤ وشرح أبيات المغني ٦ : ٣٩ ـ ٤٣ [الإنشاد ٥٥٤]. وأصل أَحْرِيا: أَحْرِيَنْ به، فحذف المتعجب منه مع الباء الزائدة، وأبدلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً. وقيل: إنَّ غضبى مصحف من غَضْيا. وصُرَيمة: مصغر صِرْمة، والصرمة: القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٧ والخصائص ١٣٦:١ والمحتسب ١٨٣:١ واللسان (رأى) ٤:١٩. ونسبت الأبيات إلى رؤبة في المقاصد النحوية ١١٨:١ و٦٤٨:٣ و٣٣٤:٤. وهي في ملحقات ديوانه ص ١٧٣. ونسبت في شرح أشعار الهذليين ص ٦٥١ لرجل من هذيل، وكذا في الخزانة ٥٧٤:٤ [الشاهد ٩٥٠]، واستبعد البغدادي نسبتها إلى رؤبة. أملود: ناعم. ومرجَّل: مُزَيَّن. ورَجَّلَ شعره: سرّحه. قال ابن جني في سر الصناعة: يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أَتَقولون.

أَقَـــائِلُـــنَّ أَحْضِـــرُوا الشُّهـــودا

وقوله: **ولُزومِه مع ياءِ المتكلم نُونَ الوقاية مثالُ ذلك**[1] **ضَرَبَني يَضْرِبُني اضْرِبْني**.

قال المصنف في الشرح[2]: «فإنْ كان اتصالُها غيرَ لازم لم يُستدلّ به على الفعلية؛ لأنها تلحق[3] على سبيلِ الجواز فعلاً وغيرَ فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتي بيانُ ذلك في المُضْمَرات» انتهى كلامه. [١/١٥:١] وهو مدخول/ لأنا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفعل مع ياء المتكلم، ووجدنا فعلاً تتصل به ياء المتكلم، ولا تلزم معه النون، فمثالُ الأول قولهم: عَلَيْكَني[4]، ولا يجوز: عَلَيْكي، فهذه النونُ لَزِمت اسمَ الفعل في هذا ونحوه. ومثالُ الثاني فعلُ التعجب، فإنه نُقل[5] أنه لا تلزم نون الوقاية فيه، فتقول: ما أَحْسَنَني! وما أَكْرَمَني! وهو الأكثر، وما أَحْسَني! وما أَكْرَمي! وعلى هذا الوجه بَنَى بعضُ الأدباء، فقال[6]:

يـا حُسْنَـهُ إذْ قـال مـا أَحْسَنِـي ... ويـا لِـذاكَ اللفـظِ مـا أَعْـذَبَـهْ

وقوله: **وباتصالِه بضميرِ الرفعِ البارزِ مثالُ ذلك ضَربتُ واضْرِبا ويَضْرِبون**. وبهذا وتاءِ التأنيث يتميز الفعل من اسم الفعل. وخصّ ضمير الرفع لأن ضمير النصب يوجد في غير الفعل، وخصّ البارز لأن المستكنّ يوجد في غير الفعل، نحو الصفة واسم الفعل.

---

(١) ذلك: سقط من س.

(٢) شرح التسهيل ١:١٥.

(٣) تلحق.... فعل و: سقط من ك.

(٤) عليك: اسم فعل أمر بمعنى الْزَمْ.

(٥) ذكره الكوفيون. شرح كتاب سيبويه ٢:١٥/ب وشرح الكافية ٢:٢٣.

(٦) هو أبو عبدالله محمد بن الفراء الضرير كما في حياة الحيوان ٢:٥٩. (العقرب) حيث أنشد له ثمانية أبيات. من أهل المائة السابعة، شاعر مجيد إمام في النحو واللغة، وكان قاضي المَرِيّة المشهور بالعلم والزهد. بغية الوعاة ١:٢٠٨.

ص: وأقسامُه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ.

ش: أمَّا تسميةُ الماضي ماضياً والأمر أمراً فواضحة، وأما المُضارِع فهو في اللغة المُشابِه، يقال: فلان يُضارِع الأسَد، أي: يُشابِهُه، ولمَّا شابَهَ الاسمَ سُمي مضارعاً، كأنه رَضِعَ معه ضَرْعاً واحداً، فالمُضارَعة من لفظ الضَّرْع. وزعم ابنُ عصفور أن المُضارَعة مقلوبة من المُراضَعة. ولا ضرورة تدعو إلى دعوى القلب لأن اللفظ إذا وُجد كاملَ التصرف فلا يُدَّعى فيه القلب، وأنت تقول: ضارَعَ يُضارِعُ مُضارَعةً وهو مُضارِع ومُضارَع.

وهذه القسمة بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، وهي قسمته الأولى، لأن بها تَمَيُّزَ المبنيِّ من المُعْرَب، والمُبْهَمِ والخاصّ، وهذه القسمة تقتضي أن كل واحد قسم من الفعل، ونسبة كل واحد منها إلى الفعل نسبة واحدة.

وعندَ الكوفيين[1] أنَّ الأمرَ مُقْتَطَع من المضارع، فإذاً تكون القسمة ثنائية. وقد زعم بعضهم[2] أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأن المضارع تلحقه زوائد على الماضي، والأمر قد تلحقه في بعض، فدل ذلك على أن الماضي هو الأصل.

واتبع المصنفُ س في البُداءة بالماضي ثم الأمر ثم المضارع، حيث قال: «فَبُنِيت لِما مَضى، ولِما يكون ولم يقع، ولِما هو كائن لم ينقطع»[3]. وذكر المصنف في شرحه[4] مُحَسِّنات لترتيب ذكر س لهذه الأفعال على ما ذكـر، يُوقَفُ عليها منه.

والذي يقتضيه الترتيب الوجودي أن يُبدأ بالأمر الدالِّ بوضعه على

---

(١) الإنصاف ص ٥٢٤ [المسألة ٧٢].

(٢) النهاية ص ٤٣٧.

(٣) الكتاب ١: ١٢.

(٤) شرح التسهيل ١: ١٥ ـ ١٦.

الاستقبال، ثم بالمضارع لأنه على ما يُقَرَّرُ[1] يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجوداً، ثم يصير معدوماً مسبوقاً بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل، إذ هو المجرد في تلك اللغات، وغيرُه مزيدٌ فيه على ما يدل على كونه ماضياً أو حالاً.

والفعلُ ينقسم بانقسامات غير هذا، منها انقسامُه إلى الزمان، وإلى[2] التعدي واللزوم، وإلى التصرف والجمود، وإلى التمام والنقصان، وإلى الخاص والمشترك/ ، وإلى المفرد والمركب. وفي علم التصريف إلى صحيح [١:١٥/ب] ومهموز ومِثال وأَجْوَف ولَفِيف ومنقوص ومضاعَف، وغير ذلك من الانقسامات.

وقال بعض المصنفين: «إنه ينقسم إلى مُعْلَم وساذَج». قال: «أما المُعْلَم فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنث الغائب[3] مفرداً أو مثنى، وجميع أصناف المستقبل وما يجري مجراه، أعني النهي. فالعلامات[4] هي التاء في آخر الماضي للمؤنث، وفي أول المستقبل لمن يتوجه إليه الخطاب، سواء أكان واحداً أم كثيراً، مذكراً أم مؤنثاً، وللغائب[5] المؤنث مفرداً أو مثنى. والياء للغيبة مع التذكير كيف اجتمعا، ومع التأنيث مع الجمع، ومع الهمزة للمتكلم. والنون له مع غيره. ثم ما سوى هذه الحروف التي يبنى معها الفعل فضمائر إن ميزت فبالعرض، وأما قولهم أَكَلُوني البَراغيثُ فالوجه فيه الإبدال» انتهى كلامه.

ص: **فيُمَيَّزُ الماضيَ التاءُ المذكورة، والأمرَ معناه ونونُ التوكيد، والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلم مفرداً، أو بنونٍ له عظيماً أو مُشارَكاً، أو بتاءٍ**

---

(١) انظر ما سيأتي في ص ٨١ ـ ٨٧ من هذا الجزء.

(٢) ك: «إلى» بدون واو قبله، وكذا في تالييه.

(٣) ك: الغالب.

(٤) ك: والعلامات.

(٥) ك: وللغالب.

للمخاطبِ مطلقاً، وللغائبة والغائبتين[1]، أو بياءٍ للمذكر الغائب مطلقاً والغائبات.

ش: لما قَسَّم الفعل بالنسبة إلى تباين الصيغ، وذَكر ما يُعتبر به الفعل، أخذ يذكر ما تتميز به كل صيغة منها، فبدأ بخاصَّة الصيغة التي بدأ بها أولاً، وهي صيغة الماضي، وتلك الخاصَّة هي تاء التأنيث الساكنة، وأحال بقوله: «المذكورةُ» عليها، إذ لو لم يقل «المذكورةُ» لورد عليه مثل تاء «قائمة»، فإنه يصدق عليها أنها تاء التأنيث، لكنها تتحرك بحركة الإعراب، ولا يُعترض بها في حالة الوقف على لغة من يقف عليها «قائمتْ» بالتاء ساكنة لأن الوقف أمر عارض، فلا يُعتدُّ به، وتلك لغة لا تُعادِل الوقوف عليها بالهاء، فلا يُعتدُّ بها أيضاً.

وقوله **الماضيَ** يشمُل المتصرفَ والجامد، نحو: ضَربتْ ونِعْمَتْ وبِئْسَتْ. وعَلَّلَ المصنفُ في شرحه كونَها لم تدخل فعلَ الأمر ولا المضارع، فقال: «للاستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: افْعَلِي، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي تَفعلُ، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان»[2]. وهذه التعاليل هي تعاليل لخصوصيات وضعية، فلا حاجة إليها.

وقال في فتح ما قبل التاء: «إنه لما كان ذلك في الاسم نحو قائمة، كان ذلك في الفعل، وبلحاق هذه التاء يتميز الفعل الماضي من اسم فعله نحو افْترقَ وشَتَّانَ»[2]

وقوله: **والأمرَ معناه ونونُ التوكيد** أي: ويميز الأمرَ. ولما كان معنى الأمر مشتركاً بين فعل الأمر والاسم بمعناه، وكانت نون التوكيد مشتركة بين فعل الأمر والمضارع، وكان مجموع الأمرين خاصاً بفعل الأمر، ذكر أنه يتميز به.

---

(١) ك: وللغائبتين.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٦.

وقوله: **والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلم مفرداً مثالُه أَضْرِبُ**، واحترز بقوله: «للمتكلم» من نحو أَكْرَمَ ماضياً، فإنه مفتتح بهمزة، لكنها ليست للمتكلم.

وفي عبارة المصنف إبهام وعدم إفصاح بالمعنى، وذلك أن قوله: [١٦:١/أ] «للمتكلم» إما أن يكون متعلقاً بقوله: «افتتاحُه»، أي: افتتاح/ المضارع للمتكلم بهمزة، والمصدر الذي هو «افتتاحه» إما أن يكون فاعلُه المحذوفُ المتكلمَ أو غيرَه، فإن كان المتكلمَ صار المعنى: ويميز المضارعَ أن يفتتحه المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا تركيب لا يؤدي معنى المضارع الذي هو أَضْرِبُ. وإن كان غيرَ المتكلم صار المعنى: ويميز المضارعَ أن يفتتحه غيرُ المتكلم لمن تكلم بهمزة، وهذا غير صحيح. وإن كان «للمتكلم» متعلقًا بغير «افتتاحه» فلم يبق إلا أن يكون في موضع الصفة لـ«همزة»، فيتعلق بمحذوف، أي: بهمزة كائنة للمتكلم، فالهمزة لا تكون للمتكلم إلا بمجاز فيه بُعد، وهو أنه يدل عليه، ولا تدل وحدها عليه في الحقيقة، بل الفعلُ الذي هي فيه هو الذي يدل، وذلك أنها حرف زائد أُدرج في التركيب، فصار غير متميز وحده بالدلالة[1] على التكلم، وباقي التركيب يدل على شيء آخر، بل مجموع التركيب دل على أن الفعل للمتكلم، وهذا فيه غموض، فإن النحويين يقولون في نحو الميم من مُدَحْرِجٍ إنها تدل على اسم الفاعل، وإذا حُقق ذلك فالصحيح أن الدلالة إنما هي لمجموع الصيغة. وتحريرُ العبارة فيه أن يقال: ويميز المضارعَ أن يفتتحه المتكلم بهمزة يدل الفعل الذي هي فيه على أن المتكلم أسنده إلى نفسه وحده ملتبساً به، أو على أنه سيُحْدثه.

وقوله: مفرداً احتراز من المتكلم الذي يَشْرَكُه غيره في الفعل، وكان ينبغي أن يقول: «مفرداً غيرَ مُعَظِّمٍ نفسَه»؛ لأنه إن كان المتكلم مُعَظِّماً نفسَه

(١) بالدلالة.... إنما هي لمجموع الصيغة: موضعه في ك بعد قوله الآتي: «لا يكون قول المصنف عظيماً قسيماً لقوله أو مشاركاً».

كان مكان الهمزة النونُ، ولا يغني عن مراعاة هذا القيد الذي زدناه قولُه بعدُ «أو بِنُونٍ له[1] عظيماً أو مشارَكاً»؛ لأنه يجوز أن يكون للمعظِّم نفسَه حالتان: حالة بالهمزة، وحالة بالنون، ولم ينقلوا في حالة من يُعَظِّم نفسَه إلا النون، فمتى لم يُعَظِّم نفسَه فالهمزة.

قوله: **أو بِنُونٍ له عظيماً** مثالُه قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾[2]. وانتصب «عظيماً» على الحال كما انتصب «مفرداً»، وهما حالان من الضمير الذي في المتكلم، والتقدير: بهمزة تكون لمن تكلم في حال الإفراد، أو بنونٍ لمن تكلم في حال عظمته.

قال بعض[3] أصحابنا: «إنما يستعملها المُعَظِّم نفسَه في الغالب لأن له أتباعاً يذهبون إلى مذهبه، ولذلك أكثر ما توجد في كلام الملوك والعلماء، هي في الحقيقة للمتكلم ومعه غيره، وقد يستعملها وحده من حيث أَنزل نفسَه منزلةَ الجماعة تعظيماً لها، فكأنها استعملت للجماعة، إلا أن ذلك مجاز، ويقل فيها» انتهى. فعلى هذا لا يكون قول المصنف: «عظيماً» قسيماً لقوله: «أو مشاركاً».

وقوله: **أو مُشارَكاً** يعني به المتكلم الذي شاركه غيره في الفعل، فيقول: أنا وزيدٌ نَصنعُ كذا، يعني أنه هو وزيد يشتركان في هذا الفعل. ويصح أن يضبط «مُشاركاً» بكسر الراء وبفتحها، لأن[4] من شارَكَك في شيء فقد شاركتَه فيه. ولا يريد بالمتكلم خصوصية المذكر، بل المؤنث في ذلك كالمذكر، فتقول المرأةُ: أَقومُ، وتقول: أنا وهندٌ نَصنعُ كذا. ولا يريد بالمُشارَك أن يكون مفرداً، بل لو شاركه أكثر من واحد كان كما شاركه واحد/ فيقول زيد: أنا والزيدون نَفعل كذا، وتقول المرأة: أنا [١:١٦/ب]

(١) له: سقط من س.
(٢) سورة القصص: ٥.
(٣) هو الأُبَّذِيّ. شرح الجزولية ص ٢٦٦.
(٤) ك: لا.

والهنداتُ[1] نَفعلُ كذا، وكذلك إذا كان المشارك مثنّى.

وقوله: **أو بتاءٍ للمخاطَب مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقاً» سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، مفرداً أم مثنًّى أم مجموعاً، نحو: أنتَ تقوم، أنتِ تقومين، أنتما تقومان، أنتم تقومون، أنتن تَقُمْنَ، وقد يُعامَلُ جمعُ التكسير من المؤنث معاملةَ المؤنثة المفردة، فتقول: يـا نساءُ تقومين، كما يُقال[2]: يا هندُ تقومين.

وقوله: **وللغائبةِ** يشمُل ظاهرَها ومضمرَها، ما كان تأنيثه حقيقة ومجازاً[3]، مثاله: هند تَقومُ، وهي تَقومُ، وتَنفطِرُ السماءُ، وهي تَنفطِرُ.

وقوله: **وللغائبتين** هذا على إطلاقه أيضاً، فتقول: الهندانِ تَخْرُجانِ، كما قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[4]، وكذلك في الغائبتين اللتين تأنيثُهمـا مجازي، نحو العينانِ تَدْمَعانِ، فإن كان ضميراً لغائبتين نحو: الهندان هما تَخْرُجانِ، والعينانِ هما تَدْمَعانِ، فهل يكون ذلك[5] بالتاء حملاً على ظاهرهما، أو بالياء حملاً على ضمير الغائبينِ المذكرينِ للاشتراك في الضمير الذي هو «هما»؟ في ذلك خلاف، وقد دارت هذه المسألة في الأندلس، وسُئل عنها أبو عبد الله محمدُ بن أبي العافية[6] أحدُ أَجِلَّاء

(١) كذا في ن، وهو الصواب، وفي بقية النسخ: وهند.
(٢) ك: تقول.
(٣) ومجازاً: سقط من ك.
(٤) سورة القصص: ٢٣.
(٥) ذلك: سقط من س.
(٦) كان نحوياً مشهوراً في الأندلس، مقرئاً، إشبيليًا، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب واللغة، أخذ عنه علماء ذلك الأوان، واستفادوا منه، وذكروا كلامه في مجامعهم ومصنفاتهم، وأمّ بجامع إشبيلية. صنف كتاباً في إعراب القرآن. توفي سنة ٥٠٩ هـ. الصلة ص ٥٤٠ وإنباه الرواة ٣:٧٣ و٤:١٨٩ وفهرست ابن خير ص ٦٩، ٣١٦.

أصحاب الأَعْلَم[١]، والأستاذ أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ الباذِش[٢]، واختلفَ قولُهما، فأجابَ ابنُ أبي العافية بما نَصُّه: «علامةُ التأنيث ثابتةٌ في المضارع الواقع خبراً عـن المبتدأ ضميراً المؤنث[٣]، كما كانت تثبت في المظهر لأنه عَقِيبه، فيجري عليه ما يجري على ما عاقبه، فمن حيث تقول: الهندانِ تَقومانِ، فمنه تقول: هُما تَقومانِ، كما أنك إذا قلت: هند تَقومُ، تقول: هي تَقومُ، ومن حيث تقول: الهنداتُ يَقُمْنَ، فمنه تقول هُنَّ يَقُمْنَ، فالمثنى لِقُربه من الواحد يُحمل عليه، ويَرجِع حكمُه إليه، فغُلِّب فيه معنى التأنيث على لفظ الغَيبة، والمجموعُ لما كان بعيداً عن الواحد حيث كان فيه التكسير الذي لا يسلم بناء الواحد فيه، وللاسم جموع لا تَجري على آحاده، غُلِّب لفظ الغَيبة فيه على معنى التأنيث، فذُكِّر» انتهى كلامه.

وأجاب ابن الباذِش بما نصُّه: «لا أعلم في هذه المسألة سَماعا من العرب ولا نصًّا عن أحد من النحويين، والذي يقتضيه القياس عندي أن يقال في الاثنين مع المضارع: هما يَقومانِ، حملاً على اللفظ، كما يقال في

(١) أبو الحجاج يوسف بن سليمان النحوي الشنتمري [٤١٠ ـ ٤٧٦ هـ] من أهل شَنْتَمَرِيَّة الغرب، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن ابن الإفليلي وطبقته، وأخذ عنه أبو علي الغسَّاني وابن أبي العافية وابن الطراوة، وصارت الرحلة إليه في زمانه. كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها. ألَّف النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه، وشرح الحماسة، وشرح أشعار الشعراء الستة. الصلة ص ٦٤٣ ـ ٦٤٤ ومعجم الأدباء ٢٠: ٦١ وإنباه الرواة ٤: ٥٩ ـ ٦١ وبغية الوعاة ٢: ٣٥٦ والأعلام ٨: ٢٣٣ ومقدمة كتاب النكت ص ١٥ ـ ٣٣.

(٢) علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي أبو الحسن بن الباذش [٤٤٤ ـ ٥٢٨ هـ] تفرد بعلم العربية، وشارك في غيرها، روى عن أبي علي الغسَّاني وأكثر عنه، وأخذ عن محمد بن سابق الصقلي. وكان من أهل المعرفة بالآداب واللغات والتقدم في علم القراءات، والضبط للروايات. وكان حسن الخط، وله مشاركة في الحديث ومعرفة بأسماء رجاله ونقلته. سمع الناس منه كثيراً. وصنف شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح. الصلة ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥ وإنباه الرواة ٢: ٢٢٧ ـ ٢٢٨ وبغية الوعاة ٢: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣) ك، ح: ضمير المؤنث.

المذكَّرَينِ، وفي الماضي: هما قامتا، حملاً على المعنى، ودليلُ ذلك أنَّ حرف المضارعة زائد للمعنى تُبنى الكلمة عليه، وحرف التأنيث زائد للمعنى مضموم إلى الصدر كما قاله[١] إنه بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، فالواجب أن يَجري حرف المضارعة مَجرى سائر ما كان مزيداً في البناء كسائر أخواته، وكالتاء في افْتَعَل، والألف في فاعَلَ، ونحوهما، فكما يشترك المؤنث مع المذكر في قولك: أنا أَفعلُ، ونحن نَفعلُ، وأنتما تَفعلانِ، كذلك يشتركان في قولك: هما يَفعلانِ. وإنما[٢] اشتركا في الضمير ليتصل المرتفع بالفعل،
[١ : ١٧/أ] كما اشتركا في الضمير المنفصل العائد إليه/ ذلك الضمير المتصل، وهو قولك: أنا ونحن وأنتما، فهما في الاشتراك بمنزلة أنتما وما ذكر معه. وكذلك يجري[٣] الماضي مجرى المضارع إذا اتصلت به علامة الإضمار في قولك: أنا قمت، ونحن قمنا، وأنتما قمتما[٤]؛ لأن س[٥] قد شَبَّهَ هذه العلامات بتاء افتعل[٦]؛ ألا ترى أن بناء قامَ متغير في قُمْتُ وأخواته، كما تغير بناء كَسَبَ في اكْتَسَبَ، ولذا قال بعضهم[٧]:

وفي كُلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمة ....

كما تقول اطَّلَبَ، وفَحَصْطُ برجلي، كما تقول: اصْطَلَحَ، وفُزْدُ في فُزْتُ، كما تقول ازْدَجَرَ وازْدَان. أما التاء في قامتْ فبمنزلتها في قائمة فيما

---

(١) يعني سيبويه. الكتاب ٢:٢٦٧ ـ ٢٦٨ و٣:٤١٩، ٤٢٣ والمقتضب ٢:٢٥٩ ـ ٢٦٠. ك، ح: كما قالوا.

(٢) ك: وأنتما.

(٣) ك: مجرى.

(٤) ك: قمتما وأنتما.

(٥) الكتاب ٤:٤٧١ ـ ٤٧٢ وانظر سر صناعة الإعراب ص ٢٢٠ ـ ٢٢٦.

(٦) ك: هذه العلامة بتاء افعل.

(٧) هو علقمة الفحل. وعجز البيت: فَحُقَّ لشَأْسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ. ديوانه ص ٤٨ والكتاب ٤:٤٧١ والمنصف ٢:٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢١٩. خبطت بنعمة: أنعمت وتفضلت. وشأس: أخو علقمة، ويقال: ابن أخيه أو ابن أخته، وكان قد أُسر. والذنوب: الدلو، ضربها مثلاً للنصيب والحظ. والشاهد إبدال التاء من «خبطت» طاء.

ذكرنا، وبمنزلة الألف بعدها في قامتا؛ لأن الألف هنا لم تُغَيِّر البناء كالتاء، فيجب أن يقال: هما قامتا، كما يقال: هما قائمتان، وتزيد «قائمة» على «قامت» أنه يقال فيها: أنا[1] قائمة، ونحن قائمتان، ونحن قائمات، وأنتما قائمتان، فيمتنع فيها الحمل على المعنى لامتناع اتصال الضمائر بها التي يتأتّى اتصالُها بالفعل، فإنما يكون الإضمار في اسم الفاعل على حد واحد، وهو ضمير الغائب، فأما قولهم في المظهر: الهندان تقومان، فلك شبهة فيه لأن المظهر اسم مؤنث، وليس بمذكر يشترك معه المؤنث كما تقدم ذكره من الأسماء المضمرة، وإذا كان المضمر للمؤنث فهو أيضًا بمنزلة المظهر، تثبت العلامات في فعله متصلة ومنفصلة؛ لأنه ليس له لفظ مذكر يحمل عليه، فتقول: أنتن تقمن، وأنتن قمتن، وهي قامت، وهن قمن، كما تقول: هند قامت والهندات قمن، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2] هما مثال[3]: الهندان تقومان، ولو ثنى ضميرهما لم يكن إلا: فوجدهما يذودان، على ما قررنا. وللكلام على هذه المسألة مجال أوسع من هذا، وإنما اعتمدنا النُّكَت» انتهى كلامه.

والصحيح ما ذهب إليه أبو عبد الله بن أبي العافية من أن الضمير يجري في ذلك مجرى ظاهره، فكما تقول: الهندانِ تَخرجانِ بالتاء من فوق، فكذلك تقول: هما تَخرجانِ، وذلك لأن الإضمار يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وقد وُجد السماع عن العرب في ذلك بالتاء، قال عُمر بن أبي ربيعة[4]:

أَقُصُّ على أُخْتَيَّ بَدْءَ حديثِنا ... وما ليَ مِن أنْ تَعْلَما مُتَأَخَّرُ
لَعلَّهما أنْ تَبْغِيا لكَ حاجةً ... وأن تَرْحُبا سِرْباً بما كنتُ أَحْصَرُ

---

(١) ك: إنها.
(٢) سورة القصص: ٢٣.
(٣) ك، ح: هو مثل.
(٤) ديوانه ص ١٢٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٢ والخزانة ٥: ٣١٩ [عند الشاهد ٣٩٠]. ترحبان: تتسعان. والسرب: النَّفس والقلب. وأحصر: يضيق صدري. س، ك: أخصر.

فقال: أنْ تَبْغِيا، وأن تَرْحبا، بالتاء، وقد تقدم لفظ «هما»، وهو ضمير الأختين.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائب إن حُمل على مؤنث» نحو: تَجيءُ كتابي، على معنى الصحيفة، «أو أُضيف إلى مؤنث يجوز أن تلفظ بذلك المؤنث وأنت تريد المذكر» نحو: تَجتمعُ أهلُ اليمامة، وتَذهبُ بعضُ أصابعه، وقُرئ ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[1]، وتَنكسرُ صدرُ القناة، «أو كان فيه علامَة تأنيث» نحو تَقوم طلحةُ، وتَعدِلُ الخليفةُ، وهذا قليل، «أو أُسند إلى ظاهر الجمع المذكرِ غيرِ السالم، وأردت[2] معنى جماعة، أو إلى ضميرهم أو ضمير غائبات»، نحو: تَقوم الزيودُ، وتَنكسر/ الأجذاعُ، وتَنكسر [١: ١٧/ب] الجُذوعُ، وتَخرج الرجالُ، والرجالُ تَخرجُ، والنساءُ تَخرجُ[3].

فإنْ كان الظاهرُ جمعَ سلامة في المذكر أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين[4] أنه لا يجوز إلا بالياء، فتقول: يَقوم الزيدُونَ، والزيدونَ يَقُومونَ. وأجاز الكوفيون[5]: تَقومُ الزيدونَ، والزيدونَ تَقومُ، قياسا على جمع التكسير. أما قول النابغة[6]:

قالتْ بَنُو عامرٍ: خالُوا بني أَسَدٍ   يا بُؤْسَ لِلجهلِ ضَرَّاراً لِأقوامِ

فخُرِّجَ على الضرورة، أو على تأويل حذف مضاف، ورُوعي، التقدير: قالت جماعةُ بني عامر[7]. ومُحَسِّنُ ذلك أن «بَنُونَ» شبيه بجمع التكسير حيث

---

(١) سورة يوسف: ١٠. وهذه قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة. إعراب القرآن للنحاس ٢:٣١٦.

(٢) ك: فأردت.

(٣) أخذ أبو حيان هذه الفقرة من شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤ واختصرها.

(٤) البسيط ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٤ والبسيط ص ٢٢٦.

(٦) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٢٨. خالوا: فارقوا.

(٧) التخريجان في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٧٤. وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٥٨٣ وشرح جمل الزجاجي ٢:٣٩٤.

هو جمع لم يسلم فيه بناء الواحد، إذ لو سلم لكان ابْنُون، فلما أَشبه جمع التكسير في ذلك عُومل معاملته.

وإصلاح كلام المصنف أن يقول: «وللغائبة لفظاً أو بتأويل» ليشمُل هذه المواضع التي ذكرنا، لأن تأنيثها إنما كان بتأويل الغائبة، وأنها أُجريت في ذلك مُجرى الغائبة.

وقوله: **أو بياءٍ للمذكرِ الغائبِ مطلقاً** يعني بقوله: «مطلقا» سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، ظاهراً أم مضمراً، نحو: يَقومُ زيدٌ، ويَقومُ الزيدانِ، ويَقومُ الزيدونَ، وزَيدٌ يَقومُ، والزيدانِ يَقومانِ، والزيدونَ يَقومونَ. وقد يقال: الزيدونَ يَقومُ، كما يقال: زيدٌ يَقوم، وهو قليل جداً. فإن كان الجمع لغير عاقل جاز فيه ذلك أيضاً، فتقول: الجُذوعُ يَنْكَسِرُ.

وقوله: **والغائباتِ أَطلقَ**، ويقتضي ذلك أن الياء تكون في المضارع أُسند إلى ظاهر أو مضمر، عاقل أو غير عاقل، مُسَلَّم أو مُكَسَّر، فتقول: يَقومُ الهُنودُ، و ﴿يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾[1]، ويُسْرِعُ الجِمالُ، والهُنودُ يَقُمْنَ، و ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَنفَطَّرْنَ﴾[2]، والجِمالُ يُسْرِعْنَ، والهِنداتُ يَخْرُجْنَ.

فإن كان الظاهرُ جمعَ سلامة في المؤنث لعاقل نحو الهندات، فمذهب البصريين[3] أنه لا يجوز إلا بالتاء، فتقول: تَقومُ الهِنداتُ، ولا يجوز يَقوم الهنداتُ، كما لا يجوز يَقومُ هند، قاسوا هذا الجمع على مفرده بجامعِ ما اشتركا فيه من سلامة الواحد، فأمّا (يَكادُ السَّمواتُ) ونحوه فإن ذلك جائز في مفرده لكون تأنيثه مجازاً، فكان ذلك في جمعه. وأجاز الكوفيون[3] يقوم الهنداتُ قياساً لجمع السلامة على جمع التكسير. فأما

---

(١) سورة مريم: ٩٠. وهذه قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون (تكادُ). السبعة ص ٤١٣.

(٢) ﴿تَكادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ منه وتَنْشَقُّ الأرضُ﴾ سورة مريم: ٩٠. قرأ حفص عن عاصم (يَتَفَطَّرْنَ)، وقرأ نافع والكسائي وابن كثير (تتفطرن). وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة وابن عامر (يَنْفَطِرْنَ) السبعة ص ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٩٣ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٨ والبسيط ص ٢٢٦.

قوله[1]:

فقلتُ لها: فِيْئي، فما يَسْتَفِزُّني ذَواتُ العيُونِ والبَنانِ المُخَضَّبِ

في رواية من رواه بالياء، فَخُرِّجَ على الضرورة، أو رُعِيَ[2] الموصوف المحذوف، أي: فما يستفزني النساءُ ذواتُ العيون[3]، فيكون إذ ذاك قد أُسند إلى جمع التكسير المؤنث نحو يَقومُ الهُنودُ.

وكان ينبغي للمصنف أن يزيد: «وللغائبة إنْ كانت مضافة إلى مذكر هي بعضُه، ويجوز أن تلفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث» نحو: يُقْطَعُ يدُ زيد، لأنك تقول: يُقْطَعُ زيدٌ، وأنت تريد: يد زيد. «أو كانت فُصل بينها وبين الفعل بشيء»، نحو: يَحْضُر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، وينفعك اليومَ الموعظةُ، وسيأتي/ الكلام على هذا الفصل وإذا كان بـ «إلا» مشبعاً حيث [١/١٨:١] يعرض له المصنف في باب الفاعل إن شاء الله. «أو كانت غيرَ[4] عاقلة إذا حُملت على معنى المذكر» نحو يَنفعُ الموعظةُ، لأنّ الموعظةَ وَعْظٌ في المعنى.

واعلمْ أنَّ حركاتِ هذه الحروف ـ أعني حروفَ المضارعة ـ معَ الرباعي الضمُّ، سواء أكان مجرداً نحو يُدحرجُ، أم مزيداً نحو يُضارِبُ، ومعَ الثلاثيِّ وما زاد على الرباعي الفتحُ نحو يَضرِبُ ويَنطلقُ ويَستخرجُ، إذا كان مبنياً للفاعل. وكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح، واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه، قاله أبو سعيد.

---

(١) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٨٣. فيئي: ارجعي إلى أهلك. يستفزني: يستخفني ويحملني على الطرب. وذكر محققا الديوان في حاشيته أنه ورد في الشرح بعد البيت «يستفزني» بالياء في النسختين اللتين اعتمدا عليهما.

(٢) رعي: لوحظ.

(٣) التخريجان في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٩.

(٤) غير: سقط من ك.

وقال المصنف[1] في شرحه ما معناه: إنه مُيِّزَ المضارع بافتتاحه ببعض حروف «نَأْتي»، وإن كان له ما يتميز به كالسين[2] وسَوفَ ولم ولَنْ وكَيْ؛ لأن أحد تلك الحروف لازم لكل مضارع بخلاف السين وما ذكر؛ ألا ترى أن أَهاءُ وأَهَلُمُّ مضارعان، ولا يقعان في كلام العرب غالباً إلا بعد لا أو لِمَ؛ والهمزة لازمة لهما، نحو جواب من قيل له: هاءَ[3] هَلُمَّ[4]، فيقول: لا أَهاءُ، ولِمَ أَهاءُ، ولا أَهَلُمُّ، ولِمَ أَهَلُمُّ، ولا تدخل السين وما ذكر معها على هذين المضارعين. وقَيْد تلك الحروف بما تُشْعِرُ به احترازٌ من نحو أَكرمَ وتَكَرَّمَ، ونَرْجَسَ الدَّواءَ[5]، ويَرْنَأَ لِحيتَه[6]، فالهمزة والتاء والنون والياء فيها حروف زوائد، لكنها لا تدل على معاني حروف المضارعة.

ص: والأمرُ مُستقبلٌ أبداً، والمضارعُ صالحٌ له وللحال ولو نُفي بـ «لا»، خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل.

ش: يعني أن صيغة افْعَلْ ونحوها مما هو أمر لا تُستعمل إلا في الاستقبال، فإذا قلت لمن هو ملتبس بالأكل: كُلْ[7]، فإنما طلبت منه أن يستديم الأكل، ولم تطلب الأكل لأنه حاصل، والحاصل لا يُطلب، واستدامةُ الأكل مستقبلة.

وقال المصنف في الشرح[8]: «لمَّا كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل لَزِم استقباله، وأيضاً فالفعل يدلُّ على الحدث والزمان المعين، وكونُه

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٧.
(٢) ك: بالسين.
(٣) هاء: اسم فعل أمر بمعنى خُذْ.
(٤) هلم: اسم فعل أمر بمعنى أَقْبِلْ، وأَحْضِرْ.
(٥) نرجس الدواء: جعل فيه نَرْجِساً.
(٦) يرنأ لحيته: صبغها باليُرَنَّأ، واليرنأ: الحِنّاء.
(٧) كل: سقط من ك.
(٨) شرح التسهيل ١: ١٧ ـ ١٨.

أمراً أو خبراً معنًى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبالُ لازمٌ للأمريَّة، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع، فإنها لا تنتفي بتبدل المضي باستقبال، ولا الاستقبال بمضي» انتهى كلامه.

وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية؛ ألا ترى إلى قولهم في[1] ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[2] ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3] إنه أمر في المعنى[4]، فكذلك كان يكون الأمر يخرج من الأمرية إلى معنى الخبرية، وقد خَرج على ذلك قولُه: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[5] أي: فَيَمُدُّ، وقولُ الشاعر[6]:

وكُونِي بالمَكارِمِ ذَكِّرِيني ....

أي تُذَكِّرِينَني. ومقتضى تعليله أنَّ كلاًّ من الأمر والخبر لا يَخرج عن بابه، إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمراً أو خبراً، وقد بيَّنَّا أن كلاًّ
[١٨:١/ب] منهما/ خرج عن بابه، والمرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغتُه ليست مستقبلة بقرينة تدل على ذلك لساغ لها، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه، وذلك في الدعاء في نحو: غَفَرَ اللهُ لك، إنه خَرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينةِ استعمالِه في الدعاء، فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الأمر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال لقرينةٍ تَدُلُّ على ذلك.

---

(١) في: سقط من ك.
(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.
(٣) سورة البقرة: ٢٣٣.
(٤) البحر المحيط: ٢:١٩٦، ٢٢٢.
(٥) سورة مريم: ٧٥.
(٦) هو بعض بني نهشل. وعجز البيت: ودِلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَناعِ. النوادر ص ٢٠٦، ٢٦٠، وانظر ص ٢٠٩ وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٧ والخزانة ٩: ٢٦٦ ـ ٢٦٨ [الشاهد ٧٣٨]. الماجدة: الكريمة. والصناع: الرقيقة الكف بالعمل.

وقوله: «بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي» إلى آخر كلامه، قد بيّنّا أن الخبرية انتفت بتبدل المضي بالاستقبال في الدعاء، ففسد تعليله.

وقال قاضي الجماعة أبو الوليد محمدُ بن أبي القاسم أحمدَ بنِ أبي الوليد بنِ رشد[1]: «وأما الأمر والنهي فالنحويون يقولون فيه إنه فعل مستقبل نحو اضْرِبْ، اذْهَبْ، ولا تَضْرِبْ، ولا تَذْهَبْ، ويقولون إنه مبني على السكون. وليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأن الأمر إنما هو استدعاءُ فِعْلٍ، والنهي استدعاءُ تركِ فِعْلٍ، واستدعاءُ الفعل ليس هو[2] فعلاً إلا مجازاً، كما أن استدعاء الخبر ـ وهو الاستفهام ـ ليس خبراً، ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سَمَّوه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهوراً بيّناً في أن النهي استدعاءُ تركٍ، وتركُ الفعل ليس بفعل» انتهى.

وقوله: **والمضارعُ صالحٌ له وللحال** أي: صالح للاستقبال وللحال. وفي المضارع خلاف[3]، ذهب الزَّجَّاج[3] إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة؛ لأنه لقصره لا يمكن أن يُعَبَّر عنه؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، ولأنه لو عُبِّر عنه في اللغة لكان له صيغة تخصه؛ لأنه ليس من موجود في كلامهم إلا وله لفظ يخصه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، وأما أنه لا يكون لشيء لفظ يقع عليه إلا

(١) هو حفيد قاضي الجماعة بقرطبة أبي الوليد محمد بن أحمد بن رُشْد [٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ]. كان قاضيًا بقرطبة، ولم يشتهر بقاضي الجماعة كما ذكر أبو حيان، وإنما ذاك جده. كان من أهل العلم والتفنن في المعارف. أخذ الناس عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها، فترك الناس الأخذ عنه، وجاهده بعضهم بالمنافرة والمجاهرة، وامتُحن بسبب ذلك. ومن تآليفه: البداية والنهاية، ومناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة، وشرح الحمدانية في الأصول، والكُلِّيات في الطب، وشرح رجز ابن سينا، وفصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال، والضروري. التكملة لكتاب الصلة ٢: ٥٥٣ ـ ٥٥٥ والذيل والتكملة ٦: ٢١ ـ ٣١ والوافي بالوفيات ٢: ١١٤ ـ ١١٥ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١١١ والأعلام ٥: ٣١٨. وترجمة جده في الصلة ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧ وأزهار الرياض ٣: ٥٩ ـ ٦١ وتاريخ قضاة الأندلس ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) هو: سقط من ك.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

المشترك فلا يوجد في كلامهم ذلك.

ورُدَّ الأول(١) بأن النحويين لم يَعْنُوا بالحال الآنَ الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يعنون الماضي غير المنقطع، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه، نحو زيدٌ يَكتبُ، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كلها، وعبر بلفظ يكتب لاتصال الكتابة بعضها ببعض. وقال س(٢) في المضارع المراد به الحال: «ولما هو كائن لم ينقطع».

ورُدَّ الثاني(١) بأنه قد وجد ذلك في كلامهم، وهو لفظ «رائحة»، فإنها تقع على جميع الروائح، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك.

وما رُدَّ به ليس بشيء لأنا قد بيَّنَّا(٣) قبل هذا أن «رائحة» ليست من قبيل المشترك، وإنما هي من باب المطلق، فأغنى ذلك عن إعادته.

وقد استدلوا(٤) على أن يَفْعَلُ للحال بأنك تقول: يَقُوم زيدٌ الآنَ، وذلك في فصيح الكلام، ولا يجوز «سيقوم الآن» إلا قليلاً جداً على سبيل المجاز وتقريب المستقبل من الحال، كقول الشاعر(٥):

فإني لست خاذِلَكُم، ولكنْ ... سأَسْعى الآنَ إذْ بَلَغَتْ إناها

[١/١٩:١] / فلو كانت «يَفعلُ» للمستقبل ما صلح معها الآن، كما لا يصلح مع «سَيفعلُ».

وذهب ابن الطَّراوة(٦) إلى أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١:١٢٨ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٦.

(٢) الكتاب ١:١٢.

(٣) تقدم ذلك في ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٧. وفي حاشية ك ما نصه: «أرباب المعقول يشبهون مثله المشترك بمعنوي، ويميزون المشترك المشهور بالمشترك اللفظي مثل العين والقرء».

(٥) هو الربيع بن زياد العبسي كما في العقد الفريد ٦:١٦. والبيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٧، وعجزه في ص ٢٥٥، ٣٦٠ والتوطئة ص ١٣٦. إناها: وقتها.

(٦) نتائج الفكر ص ١٢٠ وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٨ والبسيط ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

وقد استدل على ذلك بأن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عامًّا أو مؤكدًا بإنَّ، نحو قوله[1]:

وكُلُّ أُناسٍ سوف تَدخُلُ بينَهُمْ   دُوَيْهِيـةٌ تَصْفَـرُّ مِنهـا الأَنـامِـلُ

وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾[2] وإذا عَرِيَ من عموم أو تأكيد لم يجز ذلك، لا تقول: زيدٌ سيقومُ، ويجوز: زيدٌ يَفعلُ، فدل على أنه حال. قال: وإذا وجد في كلامهم: زيدٌ يقومُ غداً، فمعناه: زيدٌ ينوي أو يريدُ الآن قيامَه غداً، كقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[3] أي: أَردتَ القراءة[4]. قال: وإنما لم تُدخل العربُ السين أو سوف على يَفعلُ وتُخبر به لأنَّ الإنسان بما هو عاقل لا ينطق إلا بما يتحقق وقوعه، فإذا قال سيفعلُ زيدٌ كذا فإنه لا يتحقق، فلا تقوله العرب، ولا ورد منه شيء إلا إن كان المُخْبِر لا يُخلف وعدَه ولا كلامَه كقول الله تعالى، وكلامِ رسوله ﷺ، وذلك لِتحقُّق ما أَخبر به.

ورُدَّ عليه[5] بأنَّ العرب قالت: زيدٌ سيفعلُ، والمبتدأُ بغير عموم ولا توكيد بإنَّ، قال[6]:

فلمَّـا رَأَتْـه أُمُّنـا هـانَ وَجْـدُهـا   وقالت: أَبُونا هكذا سوف يَفْعَلُ

وقال[7]:

---

(١) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ٢٥٦ والخزانة ٦: ١٥٩ ـ ١٦١ [الشاهد ٤٤٩]. وانظر تخريجه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٦.

(٢) سورة مريم: ٩٦.

(٣) سورة النحل: ٩٨.

(٤) معنى قوله هذا في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٦) هو النمر بن تولب. جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٧ [١٤] وشرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩. والهاء في «رأته» تعود إلى «وطب» المذكور قبل ذلك، والوطب: وعاء اللبن. ووجدها: غضبها. س: فلما رأته آمناً.

(٧) البيت في شرح الجزولية للأبذي ص ٢٤٩.

قَضَوْا آجالَهم، ومَضَوْا، وكانوا   علـى وجـهٍ، وأنـتِ ستَلْحَقينـا

وقالت العرب: زيدٌ يقومُ غداً، وليس على معنى: ينوي الآنَ قيامَه غداً، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[1] ،المعنى على أنَّ النفس ليست تدري ما كسبها غداً؛ ألا ترى أنها تدري ما تنوي كسبه، فإذاً المنفي الآن دراية الشيء الذي تكسبه غداً.

وذهب الجمهور[2] إلى أن المضارع يكون للحال وللاستقبال، ثم اختلفوا، فقال بعضهم: وضعُه لهما هو وضعُ المشترك كوضع «عَيْن»، وهذا ظاهر مذهب س لأنه قال: «وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ[3] أُخِذتْ من لفظِ أحداث الأسماء، وبُنِيت لِما مَضى، ولِما يكون ولم يَقَعْ، ولما هو كائن لم ينقطع»[4]، ثم أكَّد ذلك بقوله بعد «فأما[5] بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً اذْهَبْ ومُخْبِراً نَذهبُ»[4] ، ثم قال: «وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائن إذا أَخبرتَ»[4] . فكونُه ذكر أنه يبنى[6] لهذا ولهذا دليل على الاشتراك. وكذلك قال المصنف في شرحه، قال[7]: «ولمَّا كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنف الوجود أشبهَ المستقبلَ المحضَ في استئناف الوجود، فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مُسَوِّغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضي، وإطلاق الماضي مراداً به الاستقبال، فإنَّ ذلك يتوقف على مُسَوِّغ من خارج، نحو: لو تَقومُ أَمْسِ لقمتُ، وإنْ قمتَ غداً قمتُ، فلولا «لو» و «إنْ» ما ساغ إعمالُ «تقوم» في

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) الكتاب ١: ١٢ والإيضاح في علل النحو ص ٨٦ ـ ٨٨ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٥٧ ـ ٦٠ وشرح الجزولية ص ٢٥٠ والبسيط ص ٢٤٢.

(٣) ك: وأمثلته.

(٤) الكتاب ١: ١٢.

(٥) الكتاب: «وأما». وهو الصواب لأنه معطوف على قوله قبله «فأمّا بناء ما مضى فذهبَ...».

(٦) ك: بني.

(٧) شرح التسهيل ١: ١٨.

«أمس»،/ ولا «قمت» في «غد». انتهى كلامه. وقد ناقضه بما ذكر بعد، [١:١٩/ب] وسنُبين[١] مناقضته إن شاء الله.

والقولُ بالاشتراك مذهبُ الأكثرين، وقال أبو الوليد بن رشد: «فعل[٢] المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب، فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف، وإذا أرادوا الحاضر قالوا: يَفعل الآنَ، وهو اسم مبني على الفتح، أعني «الآن»، وهو فصل بين الماضي والمستقبل، وليس هناك حاضر إلا بالوضع؛ لأن كل زمان منقسم، و «الآن» ليس بزمان لأنه غير منقسم، لكن الحاضر عند الجمهور هو[٣] زمان يحيط به زمان مستقبل وماض قريبان من الحاضر، فسمي ذلك الزمان باسمه لتنزله في الحِسِّ منزلة الآنَ في العقل» انتهى.

وقال بعضهم: إنه إذا وقع على الحال كانْ بحق الأصلية، وإذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية، وهو مذهب الفارسي[٤]، وبه قال أبو بكر بن مسعود أبو رُكَب[٥] من أصحابنا، ولذلك كان عند الفارسي حمله على الحال إذا عدمت القرائن أولى من حمله على الاستقبال[٦]. وقد استدل على ذلك في تذكرته بما تقرر في كلام العرب من أن اللفظ إذا صلح للقريب وللبعيد كان القريب أحق به؛ ألا ترى أن العرب تقول: زيد وأنت قمتما، فتغلب المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم

---

(١) سيذكر ذلك في ص ٨٩ ـ ٩١ من هذا الجزء.

(٢) س: شكل.

(٣) ك: وهو.

(٤) المسائل العسكرية ص ٩٨ ـ ١٠٢.

(٥) محمد بن مسعود الخُشَني الأندلسي الجَيَّاني [ـ ٥٤٤ هـ]. نحوي لغوي أديب شاعر، أخذ النحو عن ابن أبي العافية، وروى عنه ابنه مصعب. شرح كتاب سيبويه. ورحل إليه الناس لتقدمه في الكتاب، وانتقل آخر عمره إلى غرناطة، فأقرأ بها، وولي الصلاة والخطبة بجامعها. معجم الأدباء ١٩: ٥٤ ـ ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٤٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥١.

منه[1]، وتقول: أنا وأنت قمنا، فتغلب المتكلم على المخاطب لأنه أقرب، فكذلك ينبغي أن يكون «يَفعلُ» بالحال أحق منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل.

واستدلَّ غيرُه على ذلك بأنه يُخَلص للاستقبال بالسين وسوف، والحروفُ الدالة على المعاني إنما تلحق الفروعَ لا الأصول، كعلامة التأنيث والتثنية والجمع والتصغير والتعريف وغير ذلك من حروف المعاني.

قيل: وهذا ليس بشيء لأن «يَفعلُ» أيضًا قد يتخصص بالحرف للحال، نحو إنَّ زيداً لَيَفعلُ، فاللام خَلَّصته للحال كما خلصته سوف للاستقبال.

وذهب بعضُهم إلى عكس هذا المذهب، وهو أنه أصله المستقبل؛ لأنه أسبق الفعلين، فهو أحق بالمثال، وبنت العربُ الحال على لفظه لقربه به، وأنه لم يَنْقَضِ، وهو مذهب الأستاذ أبي بكر بن طاهر.

ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال، وأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا لم يقع، ثم يكون حاصلاً لم يمض، ثم يكون ماضيًا منقطعًا.

وقد ذكر أبو إسحاق[2] أن أسبق الأمثلة مثال الماضي. واحتج باعتلال المضارع والأمر باعتلال الماضي وهذا ـ وإن احتمل ـ لا يلزم لوجود الماضي يعتل باعتلال المضارع، نحو أَعدَيْتُ واسْتَعَديْتُ، ولا يُشَكُّ في أن مُضِيَّ الفعل آخرُ أحواله.

وقوله: **ولو نُفِي بِلا** أي: إن المضارع إذا نُفي بـ «لا» صَلَحَ مع وجودها للحال وللاستقبال.

وقوله: **خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل** يعني أنَّ «لا» إذا دخلت على

---

(١) س: ومنه.

(٢) ذكر السيرافي أن مذهب الزجاج وغيره أن المستقبل أول الأفعال، ثم الحال، ثم الماضي. شرح كتاب سيبويه ١ :٥٨ ـ ٥٩. وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٨٥.

المضارع تَعَيَّنَ أن يكون مستقبلاً. وهذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش[1] وأبي العباس[2]. وذهب معظم المتأخرين ـ منهم الزمخشري[3] ـ إلى أن «لا» تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال، وهو ظاهر مذهب س، قال س: «وأمَّا «ما»/ فهي نفي لقوله هو يَفْعَلُ إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما [١/٢٠:١] يَفْعَلُ»[4]، ثم قال: «وتكون «لا» نفياً لقوله يَفْعَلُ ولم يقع الفعل، فتقول: لا يَفْعَلُ»[5]. ذكر ذلك في باب عدة ما يكون عليه الكلم[6]. وقال المصنف في شرحه: «والذي غَرَّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ س في نفي الفعل[7]: وإذا قال هو يَفعلُ، أي: هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يَفْعَلُ، وإذا قال هو يَفعلُ[8] ولم يكن الفعل واقعاً فإنَّ نفيه لا يَفْعَلُ»[9]. قال: «فاستعمل «ما» في نفي الحال، و «لا» في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه». انتهى نقله عن س[10]. قال المصنف: «وليس في عبارته ـ يعني س ـ ما يمنع من إيقاع غير «ما» موقع «ما»، ولا من إيقاع غير «لا» موقع «لا»، فقد بيَّنَ[11] في موضع آخر أنَّ «إنِ»[12] النافية مساوية لـ «ما»، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفي الحال كما تستعمل «ما». وبيَّنَ[13] أيضاً أن

---

(١) شرح التسهيل ١: ١٨.

(٢) المقتضب ١: ٤٧.

(٣) شرح المفصل ٨: ١٠٨.

(٤) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) هذا الباب في الكتاب ٤: ٢١٦ وما بعدها. وذكره أيضاً في باب نفي الفعل ٣: ١١٧.

(٧) يعني «في باب نفي الفعل» كما في شرح التسهيل.

(٨) زيد هنا في ك ما نصه: أي هو في حال فعل.

(٩) الكتاب ٣: ١١٧.

(١٠) كذا. وقد انتهى نقله عن س في آخر قوله: «فإنَّ نفيه لا يفعل». شرح التسهيل ١: ٢٠.

(١١) يعني سيبويه. الكتاب ٣: ١٠٩، ١٥٢.

(١٢) إن: سقط من ك.

(١٣) الكتاب ٤: ٢٢٠ وانظر ١: ١٣٥ ـ ١٣٦ و٣: ١١٧.

«لن» لنفي سَيفعلُ، فيلزم من ذلك موافقتها لـ «لا»، ولم يتعرض لذلك في باب نَفْي الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذلك لا يجب من تخصيص «ما» بنفي الحال امتناعُ نفيه بغيرها، ولكنه قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأَولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال»[1]. ثم قال[1]: وقد قال س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وتكون لا ضِدًّا لِنَعَمْ»[2]. وهذا إشعار بعدم تقييدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا تتقيد نَعَمْ، لأن نَعَمْ تصديق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً» انتهى كلامه. وقال المصنف أيضاً: «وهو لازم»[3]، يعني كون المضارع إذا نُفِي بـ «لا» لم يتعين الحكم باستقباله. قال: «وهو لازم لـ «س» وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى إلا زيداً، ومعلوم أن المستثني مُنْشِئ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، ولا يكون هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ «لا» مُخَلِّصاً لاستقبال المضارع لم تستعمل العرب «لا يكون» في الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثلُ هذا الإجماع إجماعُهم على إيقاع المضارع المنفي بـ «لا» في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أَتَظُنُّ ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ ومالَكَ لا تَقبلُ؟ وأَراكَ لا تُبالي، وما شأنُك لا تُوافق؟ ومنه قول الشاعر[4]:

يَرى الحاضرُ الشاهدُ المُطْمَئِنُّ ... من الأمرِ ما لا يرى الغائبُ

وقال آخر[5]:

إذا حاجةٌ وَلَّتْكَ لا تَستَطيعُها ... فَخُذْ طَرَفاً من غيرها حين تَسْبِقُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٣) شرح التسهيل ١: ١٨.

(٤) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ١: ١٩.

(٥) هو الأعشى. ديوانه ص ٢٧١ واللسان (ولي) ٢٠: ٢٩٦.

وقال آخر[1]:

كأنْ لم يَكُنْ بَيْنٌ إذا كان بعدَهُ تَلاقٍ، ولكنْ لا إخالُ تَلاقِيا»[2]

انتهى ما أورده المصنف مما ذكر أنه نفي بـ «لا» وليس مستقبلاً.

ولا حجة في شيء منه، وذلك أن المُدَّعى هو أن ما صَلَحَ للحال والاستقبال، ولا مرجح لأحدهما، إذا نُفي بـ «لا» يتخلص للاستقبال، وهذه المواضع التي ذكرها المصنف لم يكن الفعل قبل ذلك صالحاً لهما. أما في الاستثناء فإن قوله: «لا يكون زيداً» أُجري مجرى «إلا زيداً»، فجرى هذا الفعل المنفي بـ «لا» مجرى أداة الاستثناء/ التي هي إلا، ولذلك أضمر في [١:٢٠/ب] يكون اسمها مفرداً حتى لا تكثر المخالفة، فهو فعل جرى مجرى إلا، ولم يكن قبل دخول «لا»[3] صالحاً للحال والاستقبال، فلا يورد دليلاً على المخالف.

وأمّا «أَتَظُنُّ ذلك كائناً أم لا تَظُنُّه» فقد تقدم قولُه: «أَتَظُنُّ»، وهو فعل حال، فجاء قولُه: «أم لا تَظُنُّه» معادلاً لفعل الحال، فهذه قرينة صرفته عن الاستقبال إلى الحال، فلم يكن صالحاً للحال والاستقبال.

وأمّا قوله: «ما لَكَ لا تقبل؟» فإنّ الاستفهام هو في الحال، و «لا تقبل» قيدٌ فيه، وقيدُ الحال حال. وكذلك «أَراكَ لا تُبالي»، فإنَّ «أَراك» فعلُ حال، و «لا تُبالي» قيدٌ فيه. وكذلك «يرى الحاضر» فعلُ حال عاملٌ في «ما لا يرى الغائب»، فكانت صلة «ما» حالاً لأن المعنى عليه. وأما قولُه[4]: «إذا حاجةٌ» البيت، فحملُه[5] على الحال وهمٌ فاحش؛ لأن «إذا» ظرف لما يستقبل، فـ «وَلَّتْكَ» ماضٍ في اللفظ، وهو مستقبل في المعنى، و «لا تَستطيعُها» جملة

---

(١) هو ابن الدمينة أو مجنون ليلى أو جميل بثينة. والبيت ثالث بيتين في الحماسة ٢:٩٩ بدون نسبة، وفيها تخريجها.

(٢) شرح التسهيل ١: ١٨ ـ ١٩.

(٣) ك: إلا.

(٤) وأما قوله: سقط من س.

(٥) ك: نحمله.

في موضع نصب على الحال، والعامل فيها «وَلَّتكَ»، وهو مستقبل المعنى كما قلنا، فـ «لا تستطيعها» جملة مستقبلة، والمعنى: إذا تَوَلَّى حاجةٌ عنك غيرَ مُستطيعها ـ أي: غير قادر عليها ـ فخذ طرفاً من غيرها. فقد اتضح بهذا الذي ذكرناه أن «لا» لم تدخل على مضارع صالح للحال والاستقبال، والخلاف إنما هو في هذا.

وقال المصنف[١]: «على أن كلام س لو كان صريحاً في أن[٢] المضارع المنفي بـ «لا» لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا» انتهى كلامه. وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه وبيَّنَّا أنها ليست أدلة. وانظر إلى جسارة هذا الرجل على س، وهو المستقري[٣] العربيةَ عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب:

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ[٤]

ص: **ويَتَرَجَّحُ الحالُ مع التَّجريد.**

ش: يقول إنه إذا انتفت عنه القرائنُ المُخَلِّصة للحال والقرائنُ المخلِّصة للاستقبال تَرَجَّحَ كونُه للحال. وقال المصنف في الشرح[٥]: «لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه، وللمستقبل صيغةٌ تَخُصُّه، ولم يكن للحال صيغةٌ تخصه، بل أُشرك مع المستقبل في المضارع، جُعلت دلالتُه على الحال راجحةً عند تَجَرُّده من القرائن ليكون ذلك

(١) شرح التسهيل ١: ٢٠ ـ ٢١.
(٢) أنَّ: سقط من ك.
(٣) س: المستقرئ.
(٤) البيت لجرير. ديوانه ص١٢٨ والكتاب ٢:٩٧ وشرح أبيات المغني ١:٣١٥ ـ ٣٢٤ [الإنشاد ٧١]. ابن اللبون من الإبل: الذي استوفى سنتين ودخل في الثالثة، فأمُّه لبون لأنها وضعت غيره، فصار لها لبن. والبزل: جمع بازل، وهو من الإبل الذي له تسع سنين. والقناعيس: العظام، واحده قِنْعاس. ولُزَّ: شُدَّ. والقَرَن: الحبل. والصولة: الحملة عليه ومنالُه بمكروه.
(٥) شرح التسهيل ١:٢١.

جابراً[1] لما فاته من الاختصاص بصيغة» انتهى كلامه. وكان قد تقدم لنا نقلُ كلامه[2] أنهما اشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً، وذكرنا أنَّا نُبيِّنُ مناقضتَه، وذلك أن المشترك بالوضع لا يكون إذا تجرد عن القرائن يُحمل على أحد محامله بل يبقى مجملاً، فمن حيث ذكر أنه إذا تجرد عن القرائن لا يُحمل لا على الحال ولا على الاستقبال، وقد ناقض هذا بقوله: «ويَترجَّحُ الحالُ مع التجريد»، فإنَّ المشترك لا يترجَّح إذا تجرد عن القرائن حملُه على أحد محامله، لكن المصنف خَلَّط إذْ رَكَّبَ مذهب الفارسي في أنه في الحال أظهر على ظاهر/ مذهب س[3] في أنه مشترك بينهما. ونقص المصنفَ من [١/٢١:١] المرجحات للحال ما زاده غيرُه، ويأتي ذكره.

ص: وَيَتَعَيَّنُ عندَ الأكثر بمصاحبة «الآنَ» وما في معناه، وبلامِ الابتداء، ونفيِهِ بـ «ليس» و «ما» و «إنْ».

ش: «الآنَ» ظرف زمان، وسيأتي الكلام عليه في باب الظروف، ومَن جعله قرينةً تُخَلِّص المضارع للحال فيعني إذا استعمل على حقيقته، وأما إذا تُجُوِّزَ فيه، واستعمل تقريباً، فإنه يصلُح مع المستقبل والماضي، نحو قول الله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[4] ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾[5] ﴿ٱلْـَٔـٰنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾[6] ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾[7] ـ وفعل الأمر مستقبل ـ ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾[8]، وفعل الشرط مستقبل.

وينبغي أن يُتَأَوَّلَ كلام المصنف في قوله: «ويتعين عند الأكثر بمصاحبة

---

(١) ك: جائزاً.
(٢) تقدم في ص ٨٤ ـ ٨٥.
(٣) الكتاب ١: ١٢.
(٤) سورة البقرة: ٧١.
(٥) سورة الأنفال: ٦٦.
(٦) سورة يوسف: ٥١.
(٧) سورة البقرة: ١٨٧.
(٨) سورة الجن: ٩.

الآنَ» على أن يُحمل إذا عَرِيَ عَمَّا يُخَلِّصُه للاستقبال، كمجيئه مع فعل الشرط، فـ «الآنَ» لا تُخَلِّصُه للحال، وأمّا في مثال «يقوم زيد الآنَ» فهي مسألة خلاف، الأكثرون يقولون إنه متعين للحال إذ قرن بظرف الحال، وبعضهم[1] يجيز أن يكون مستقبلاً مع «الآنَ».

وقوله: وما في معناه هو الحِين والساعة وآنِفاً، تقول: يخرج زيد الحينَ أو الساعةَ، فالألف واللام فيهما للحضور، ويَخرجُ آنفاً، فيتعين حمله على الحال. ومن أجاز أن يراد بـه الاستقبال مع «الآنَ» أجازه مع هذه الكلمات.

وقوله: وبِلام الابتداء يعني أنه تخلّص للحال نحو: إنَّ زيداً لَيقومُ. قال المصنف[2]: «وأمّا لامُ الابتداء فمخلصة[3] للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[4] و ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[5]، فـ «يَحْزُنُني» مقرون بلام الا بتداء، وهو مستقبل لأنَّ فاعله الذهاب، والذهابُ عند نُطق يعقوبَ ـ عليه السلامُ ـ بِيَحْزُنُ غيرُ موجود، فلو أريد بِيَحْزُنُ الحالُ لَزِمَ سبق معنى الفعل بمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال» انتهى كلامه.

وليس ما رد به صحيحاً في الاستدلال: لأنَّ مَن يقول إنَّ لام الابتداء تُخَلِّصُ للحال إنما هو إذا لم يقترن بالفعل قرينة تُخَلِّصه للاستقبال، كعمله في الظرف المستقبل، وهو يوم القيامة المنصوب بقوله: (لَيَحْكُمُ). وقد ذكر المصنف[6] أنه يتخلص للاستقبال إذا عمل في الظرف المستقبل نحو: أَجِيءُ

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢١ والنهاية ص ٤٤٢.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢٢.

(٣) ك: فتخلصه.

(٤) سورة النحل: ١٢٤.

(٥) سورة يوسف: ١٣.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٣.

إذا جاء زيدٌ، فأَجِيءُ مستقبلٌ لعمله في إذا، فكذلك (لَيَحْكُمُ) لِعمله في (يوم القيامة) إذ هو ظرف مستقبل. وأما قوله تعالى: ﴿لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فلا يتعين أن يكون (لَيَحْزُنُني) مستقبلاً، إذْ يحتمل أن يكون في الكلام حذفُ مضاف، ويكون ذلك المضاف حالاً، فيكون (لَيَحْزُنُني) حالاً، وتقديره: لَيَحْزُنُني نِيَّتُكم أو قصدُكم أنْ تَذهبوا به، فالنيةُ والقصدُ حال، وهو الفاعل بِيَحْزُنُ، فهو حال رفع ما هو حال، وفعلُ الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو: أَنوي الآنَ أنْ أَجيئَك غداً، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، ولا يلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أن لا يكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف.

وقوله: ونَفْيِه بِلَيْسَ وما/ [وإنْ][1] فمن النفي بِلَيْسَ والمرادُ الحالُ قولُ [١: ٢١/ب] الشاعر[2]:

فلستُ ـ وبيتِ اللَّهِ ـ أَرْضَى بمثلِها　　ولكنَّ مَن يَمْشي سيرضى بما رَكِبْ

وبـ «ما» قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾[3]. وبـ «إنْ» ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[4].

قال المصنف في الشرح[5]: «والأكثرون على أن النفي بِلَيْسَ وما وإنْ قرينةٌ مُخَلِّصةٌ للحال مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر أن يكون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، قال حسان يصف الزُّبَير رضي الله عنهما[6]:

---

(١) وإن: انفردت به المطبوعة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٢١. وقد نسب في المصون ص ١٧٣ إلى عبد الله بن العباس الطالبي، وصدره فيه مخالف لرواية أبي حيان. ونسب في تاريخ بغداد ١٢: ١٢٧ إلى العباس بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب يخاطب حاجب المأمون.

(٣) سورة الأحقاف: ٩.

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٩.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٦) ديوان حسان ١: ٤٣٣. يذبل: جبل في بلاد نجد.

وما مثلُه فيهم، ولا كان قبلَه   وليسَ يكونُ الدهرَ ما دام يَذْبُلُ

وقال آخر[1]:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليسَ يُدْرِكُهُ   والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميلُ

وقال تعالى في استقبال المنفي بـ «ما» و «إنْ» ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ﴾[2]، وقال أبو ذُؤيب[3]:

أَوْدى بَنِيَّ، وأَوْدَعُوني حَسْرَةً   عندَ الرُّقادِ، وعَبْرَةً ما تُقْلَعُ

وقال الأعشى الباهليُّ[4] يَمدحُ رسولَ الله ﷺ:

لـه نـافِلاتٌ مـا يُغِـبُّ نَـوالُهـا   وليس عَطاءُ اليوم مانِعَه غدا

وقال رجل من طَيِّئ[5]:

فإنك إنْ يَعْرُوكَ من أنتَ مُحْسِبٌ   ليـزدادَ إلا كـانَ أظْفَـرَ بـالنُّجْـحِ

أي: ما يَنزلُ بك مَن أَحْسَبْتَه بالعطاء، أي: أعطيتَه عطاءً كافيًا ليزداد على الكفاية إلا كان أَظفرَ بالنُّجْحِ. فالمنفيُّ بإنْ هنا مستقبل لا شك في استقباله» انتهى كلامه.

وحَكى س في القَسَم: «لئن زُرْتَه ما يقبلُ منك»[6]، وهذا موضع «لا». وحَكى «لئن فَعلتَ ما فَعَلَ»[6]، وتلا ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ﴾[7] الآية.

والذين قالوا إنَّ هذه الأدوات تُخَلِّص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة

---

(١) هو عبدة بن الطبيب. شرح اختيارات المفضل ص ٦٧٤ [المفضلية ٢٥].

(٢) سورة يونس: ١٥.

(٣) شرح أشعار الهذليين ص ٦. أودى: هلك. ما تُقْلَع: ما تُنْزَعُ، وما تُحَوَّل من موضعها.

(٤) كذا! وهو أعشى قيسى لا أعشى باهلة. ديوان الأعشى ص ١٨٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣١٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٠٤ [الإنشاد ٤٨٥]. ونسب في شرح التسهيل ١: ٢٣ للنابغة الجعدي. ما يغبّ: ما يبطئ ولا ينقطع.

(٥) لم أجده في غير شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٦) الكتاب ٣: ١٠٨.

(٧) سورة البقرة: ١٤٥. ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾.

لفظية أو معنوية تُخلص للاستقبال، أما إذا اقترنت قرينة تُخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تُخلّصه للحال. نص على هذا القيد أصحابُنا[1]، وهم الذين يقولون إن هذه تُخلِّص للحال.

وقال الأستاذ أبو علي: «ذكَر س[2] أنها لنفي الحال، وهي تنفي الماضي أيضاً، وكأنه ـ واللَّهُ أعلمُ ـ إنما ذَكر الأمر الذي تفارق فيه لم[3] ولن، وتختص به، وهو نفي الحال» انتهى.

وقد نقص المصنفَ من القرائن التي ذكرها أصحابنا[4] أنها تُخلص للحال: أن يُعطف على الحال، أو يُعطف الحال عليه، نحو: يَقومُ زيدٌ الآنَ ويَخرجُ، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ الآنَ، لِما سيأتي في باب العطف مِن أنَّ عطف الفعل على الفعل يقتضي اشتراكهما في الزمان، لا نعلم خلافاً في ذلك، وأما في الصيغة فلا يُشترط ذلك، بل هو الأحسن. ومن القرائن أيضاً وقوعُه في موضع نصب على الحال، نحو: جاءَ زيدٌ يَضحكُ. فلم يَستوفِ المصنفُ ما يُخلص المضارع للحال/ . وقد أَهمل المصنفُ ما يُعَيِّنُ المضارعَ للحال، [١:٢٢/أ] وهو الإنشاء، تقول: أُقْسِمُ لأضربَنَّ عمراً، وأَحْلِفُ ما خَرجَ زيدٌ، وإذا كان يصرف الماضي إلى الحال فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ولا يمكن أن يكون هذا مستقبلاً؛ لأن الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

ص: ويَتَخَلَّصُ للاستقبال بظرفٍ مُستقبل، وبإسنادِه إلى متوقَّع، وباقتضائه طلباً أو وعداً، أو بمصاحبةِ[5] ناصبٍ أو أداةِ تَرَجٍّ أو إشفاقٍ أو مجازاةٍ أو «لو» المصدرية أو نونِ توكيد، أو حرفِ تنفيس، وهو السين أو سوفَ أو سَفْ أو سَوْ أو سَيْ.

---

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٢١.

(٣) لم: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٢٥٦.

(٥) كذا في النسخ كلها. وفي التسهيل ص ٥ وشرحه ١: ٢٣ والمطبوعة: وبمصاحبة.

ش: يَشمُل قوله: بظرفٍ مستقبلٍ أن يكون معمولاً للمضارع، نحو: أُكْرِمُكَ إذا جئتَ، أو مضافاً إليه، نحو: القتالُ إذا تَقومُ. ومثال إسناده إلى متوقَّع قوله[1]:

يَهُولُكَ أنْ تَموتَ، وأنتَ مُلْغٍ لِما فيه النَّجاةُ مِنَ العذابِ

فـ «يَهولُك» مستقبل لإسناده إلى مستقبل، وهو الموت.

ومثالُ ما تَضمنَ طلباً ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[2]، أو وعداً ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾[3].

ومثالُ مصاحبةِ ناصب هو أنْ ولنْ وإذنْ وكي في أحد قسميها، وسواء أكان الناصب ظاهراً نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4] أو مقدراً نحو ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾[5].

وما ذكروه من أن النواصب تُخلص للاستقبال هو[6] مذهب س[7]. ويدل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينها وبين السين وسوف إذ[8] أغنى الناصب عنهما.

وذكر أبو زيد السُّهيلي[9] أنَّ بعض المتأخرين خالف س في ذلك،

---

(١) شرح التسهيل ١: ٢٤ والبحر ٥: ٢٨٧.
(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.
(٣) سورة العنكبوت: ٢١.
(٤) سورة البقرة: ١٨٤.
(٥) سورة النساء: ٢٦.
(٦) ك: وهو.
(٧) الكتاب ٣: ٧.
(٨) ك، ح: إذا.
(٩) هو عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي المالقي الحافظ، يكنى أبا زيد وأبا القاسم [٥٠٨ ـ ٥٨١ هـ] كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، نحويًّا متقدما أديباً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث. روى عن ابن الطراوة وابن العربي، وروى عنه الرُّندي وابنا حوط الله. من مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، ونتائج الفكر في النحو. بغية =

وألَّفَ كتاباً، وأورد حِجاجاً على زعمه.

ومثالُ أداة الترجي قولُه تعالى: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فقلتُ: أَعِيراني القَدُومَ لعلَّني … أَخُـطُّ بـه قَبْـراً لِأَبيـضَ مـاجِـدِ

ومثالُ أداة الإشفاق قولُه[3]:

فـأمَّـا كَيِّسٌ فَنَجـا، ولكـنْ … عسـى يَغْتَـرُّ بـي حَمِـقٌ لَئيـمُ

والفرقُ بين الترجي والإشفاق مذكورٌ في باب إنَّ.

ومثالُ المجازاة ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[4]، وسواء في ذلك ما يجزم كـ «إنْ» وما لا يجزم نحو «كيفَ»، تقول: كيف تصنعُ أصنعُ، فكيفَ معناها الجزاء، ولم تَجزم بها العرب.

ومثالُ لو المصدرية ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[5]، قال المصنف في الشرح[6]: «وعلامةُ المصدرية أن يَحسُن في موضعها «أنْ»، واحترز بتقييدها من «لو» الدالة على امتناعٍ لامتناع، فإن تلك تؤثر ضدَّ ما تؤثر هذه» انتهى

= الوعاة ٢: ٨١ ـ ٨٢ ومقدمة كتاب نتائج الفكر ص ٧ ـ ١٦.

(١) سورة غافر: ٣٦.

(٢) هو مُدْرِك بن حِصْن الأسدي كما في تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢. والبيت بغير نسبة في شرح التسهيل ١: ٢٤ والمقاصد النحوية ١: ٣٥٠. ك، ح: أعيروني. وفي النسخ كلها «أخط به»، والقدوم مؤنثة، وهي التي يُنحت بها. المذكر والمؤنث للفراء ص ٩٣ وإصلاح المنطق ص ١٨٣، ٢٩٨، ٣٦٠ وتهذيبه ٤٤٥، ٦٤١، ٧٤٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤١٤ ولابن التستري ص ٩٧.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الأسدي كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٦٣. وهو بغير نسبة في الكتاب ٣: ١٥٩ والمحتسب ١: ١١٩ وضرائر الشعر ص ١٥٣. الحمق: الأحمق. والكيِّس: العاقل الحكيم.

(٤) سورة النساء: ١٣٣.

(٥) سورة البقرة: ٩٦.

(٦) شرح التسهيل ١: ٢٥.

كلامه. وأثبت المصنف لِـ «لَوْ» معنى المصدرية، وأكثرُ النحويين لا يعرفون ذلك، وقد أَمْعَنَّا الكلام على ذلك في فصل «لَوْ» من هذا الكتاب عندما شرحنا كلام المصنف فيه، وبَيَّنَّا هناك أن الصحيح خلاف ما ذهب إليه المصنف.

ومثالُ حرفِ التنفيس قولُه: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[1]. وذَكر حروفَ التنفيس، والمشهور أنها سَوْفَ والسين، وذَكر سَوْ، وحكى الكسائيّ[2] أنَّ [١: ٢٢/ب] ناساً من أهل الحجاز يقولون: سَوْ تَعلمون/، وقال الشاعر[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فسَوْ تَجِدُون فَقْدي وإنْ أَسْلَمْ يَطِبْ لَكُمُ المَعاشُ

وزعم بعضُهم[4] أن هذا من الحذف الذي جاء في الشعر، وليس بلغة. وذَكر سَفْ، وحكاها الكوفيون[5]، وسَيْ، قال[6]: «وهي أغربهن، حكاه صاحب المُحْكَم»[7]، ولا يعرف البصريون[8] إلا سوفَ والسين، لغتان ليست إحداهما من الأخرى.

قال المصنف[9]: «واتفقوا على أنّ أصل سَفْ وسَوْ وسَيْ سَوْفَ[10]»،

---

(١) سورة الضحى: ٥.

(٢) الجنى الداني ص ٤٥٨. واللغات في «سوف» ذكرها ثعلب في مجالسه ص ٣١٥.

(٣) هو عدي بن زيد العبادي كما في ضرائر الشعر ص ١٤١. وعنه في شرح أبيات المغني ٤: ١٤٨. وليس في ديوانه قصيدة شينية.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٤١.

(٥) مجالس ثعلب ص ٣١٥، وفيه: سَفْ وسَوْ وسوفَ. والمسائل البصريات ص ٤١٧ حيث زاد: وسَيْ. والإنصاف ص ٦٤٦، ٦٤٧، وفيه: سَفَ.

(٦) أي ابن مالك. شرح التسهيل ١: ٢٥.

(٧) هو ابن سِيْدَهْ. وليست في الأجزاء المطبوعة من المحكم. وقد حكاها قبله الفارسي في المسائل البصريات ص ٤١٧.

(٨) الإنصاف ص ٦٤٦ [المسألة ٩٢]. وقد ذهب الكوفيون إلى أن سوف أصل للسين، وأنَّ السين مقتطعة منها. وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء ٣: ٢٧٤ والجنى الداني ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٩) شرح التسهيل ١: ٢٥.

(١٠) س: «واتفقوا على أن سف وسو وسي فروع سوف». وآثرت ما في ك لأنه موافق لما في مطبوعة شرح المصنف.

وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة على سوفَ، لكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة». قال[1]: «وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلـك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذي حمل على ذلك أنَّا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تُعامَلُ بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقاة ساكن، نحو أن تصل قُومَنْ بـ «الْيوم»، تقول: قُومَ الْيومَ، وكإبدالها ألفاً في الوقف إذا انفتح ما قبلها نحو (لَنَسْفَعاً)[2]. ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافاً، ولَمَا جاز[3] أن تُبدل ألفاً؛ لأن إبدال الباقي بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضاً. فلما كان هذا القول مُفْضياً إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقولُ بأن السين فرعُ سوفَ لا يُفضي إلى مثل ذلك، فوجب قبولُه.

وأيضاً فقد أجمعنا على أن سَفْ وسَوْ وسَيْ عند من أثبتها فروعُ سوفَ، فلتكن السينُ أيضاً فرعَها؛ لأن التخصيص دون مُخَصِّص مردود. وهذا التصرف في سوفَ شبيهٌ بالتصرف في ايمُن اللهِ، وفي حاشا، وفي أُفّ» انتهى ما لُخِّصَ من كلام المصنف في شرحه.

ومحصوله أنه لم يستدل على الفرعية بشيء، واستطرد من ذلك إلى ادعاء أن النون الخفيفة ليست فرعاً عن الثقيلة، واستدل على ذلك بما ذكر من أنه ثبتت لها أحكام ليست للمثقلة. وهذا لا دليل فيه؛ ألا ترى أنَّ «إنِ»[4] المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف نعلمه في ذلك، وقد انفردت بأحكام، منها الإلغاءُ، ومنها دخولُ اللام في ثاني جزأي الكلام لزوماً، ومنها دخولُها على الأفعال النواسخ، وهذا على ما يُقَرَّر في باب إنّ، ولا يجوز

(١) شرح التسهيل ١: ٢٥ ـ ٢٦.
(٢) سورة العلق: ١٥.
(٣) ك: لما خف جاز.
(٤) إن: سقط من ك، ح.

شيء من ذلك في الثقيلة. وكذلك أنْ وكأنْ، هما مخففان من التشديد، ولهما أحكام لا تكون لهما حالة التشديد، وأما أن يكون الحذف في نحو: قُومَ الْيومَ، والإبدال في (لَنَسْفَعا) إجحافاً فليس كذلك؛ لأن هذا أمر عارض، فاحتُمل ذلك فيه كما احتُمل حذفها بعد الضمة والكسرة في الوقف في مثل اضْرِبُنْ واضْرِبِنْ، فصار اضْرِبُوا واضْرِبي.

وقال بعضهم[1]: لو كانت السين فرعَ سوفَ كـ «سَفْ» و «سَوْ» لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأنها أبعد من الأصل إذ حذفت الواو والفاء، وهما أقرب لقلة الحذف، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرعُ الأقرب أحقُّ من الأبعد. ورُدَّ هذا التعليلُ[1] بأنه قد يفوق/ الفرعُ الأصلَ كنِعْمَ وبِئْسَ، إذ [١:٢٣/أ] أصلُهما نَعِمَ وبَئِسَ، وكأَبٍ وأَخٍ، فاق النقص فيهما القصر، وهو الأصل، فلأَنْ يَفُوق فرعٌ فرعاً أَولى.

وقال بعضهم[1]: لو كانت السين فرعاً لتساوت مُدةُ التسويف، وهي بِسَوْفَ أطولُ، فكل[2] واحدة أصل برأسها. ورَدَّ هذا المصنفُ في الشرح[3] بالسماع والقياس: فالسماعُ تعاقبُهما على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[5]، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[6]، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[7]، وقال[8]:

---

(١) شرح التسهيل ١:٢٦.
(٢) ك: وكل.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٦ ـ ٢٧.
(٤) سورة النساء: ١٤٦.
(٥) سورة النساء: ١٦٢.
(٦) سورة النبأ: ٤.
(٧) سورة التكاثر: ٣.
(٨) هو طريف أبو وهب العبسي، وقيل: طريف بن وهب، وقيل: طريف بن أبي وهب. الحماسة ١: ٥٢٨ وشرح الحماسة للتبريزي ٣: ٥٥ وللمرزوقي ص ١٠٦٧ ـ ١٠٧١ [الحماسية ٣٧٩].

وما حالةٌ إلا سَتُصْرَفُ حالُها   إلى حالةٍ أخرى، وسَوفَ تَزُولُ

وأما القياسُ فالماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقصد به إلا مطلق المضي دون تَعَرُّض لقرب أو بعد، فكذلك المستقبل. انتهى ملخصاً.

وذكر أبو موسى[1] في مُخَلِّصات المضارع للاستقبال لامَ الأمر والدعاء، و «لا» في النهي والدعاء. وذلك مندرج تحت قول المصنف: «وباقتضائه طلباً».

وذكر أيضاً أبو موسى[1] لامَ القسم نحو: واللهِ لَيقومُ زيدٌ، إلا أن هذا لا يكون في الكلام إلا بِنُون التوكيد، فأما في الشعر فتجيء اللام وحدها[2]، كما قال[3]:

تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّني   إلـى نِسْـوةٍ كـأنهـنَّ مَفـائـدُ

وهذا على مذهب البصريين[4]، وأجاز الكوفيون[5] في الكلام تَعاقُبَ اللام والنون.

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى في اللام هو مذهب أكثر النحويين[6]. ومنهم من ذهب[7] إلى أنك تقول إذا أقسمتَ على قيام في الحال: واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ.

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٣٣.

(٢) ذكر هذا ابن عصفور غير مسند إلى أحد في المقرب ١ : ٢٠٦ وضرائر الشعر ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ وشرح جمل الزجاجي ١ : ٥٢٧ ـ ٥٢٨ وأنشد في الأخير بيت زيد الفوارس التالي.

(٣) هو زيد الفوارس بن الحصين. الحماسة ١ : ٢٨٨ [الحماسية ١٨٣] والخزانة ١٠ : ٦٥ ـ ٦٨ [الشاهد ٨١٣]. تألى: حلف. ابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة. مفائد: جمع مِفْأَد، وهي المِسْعَر والسَّفُّود.

(٤) الكتاب ٣ : ١٠٤ والأصول ٢ : ١٩٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٥) شرح الكافية ٢ : ٣٣٩ والبسيط ص ٩١٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٥٧.

(٧) شرح الجزولية ص ٢٥٧ والبسيط ص ٩١٨.

ونقص المصنفَ من القرائن التي تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال عطفُه على المستقبل، وعطفُ المستقبل عليه، نحو قولك: سيأكلُ زيدٌ ويشربُ، أو يأكلُ زيدٌ وسيشربُ[١].

ص: وينصرفُ إلى المُضِيِّ بِلَمْ ولَمَّا الجازمة ولَوِ الشرطية غالباً، وبإذْ ورُبَّما، وقَدْ في بعض المواضع.

ش: ظاهر كلام المصنف أن لم ولمَّا يصرفان معنى المضارع إلى المضي، وهذا مذهب المبردِ[٢] والأستاذِ أبي علي[٣]، وأكثرِ المتأخرين[٤]، ذكروا[٥] لم ولَمَّا في القرائن الصارفة معنى المبهم إلى المضي دون لفظه، وأن الأصل يَفْعَلُ، فدخلتا عليه، وصرفتا معناه إلى المضي، وبقي اللفظ على ما كان عليه.

وذهب أبو موسى[٦] وغيره[٧] إلى أنهما تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب هذا المذهب إلى س[٤] لأنه جعل «لم» نَفْيَ «فَعَل»، و «لَمَّا» نَفْيَ «قد فَعَلَ»[٨]، قالوا[٩]: «والدليل على ذلك أنك إذا ناقضتَ من أوجبَ قيام زيد، فقال: قامَ زيدٌ، قلتَ: لم يقمْ زيدٌ، وإن قال: قد قامَ زيدٌ، قلت: لَمَّا يَقُمْ زيدٌ، والمناقضةُ إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي[١٠] قُصدتْ مناقضةُ كلامه. ألا ترى أنه لو قال: زيدٌ قائمٌ، فأردت مناقضتَه،

---

(١) شرح الجزولية ص ٢٥٨.
(٢) المقتضب ١:٤٦ ـ ٤٧ وشرح الجزولية ص ٢٦٣.
(٣) هو الشلوبين. شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبذي ص ٢٦٣.
(٤) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٣.
(٥) ك: وذكروا.
(٦) المقدمة الجزولية ص ٣٤.
(٧) شرح المقدمة الجزولية ص ٤٦٠ وشرحها للأبذي ص ٢٦٣ وشرح الكافية ٢:٢٣٢.
(٨) الكتاب ٣:١١٧ و٤:٢٢٠.
(٩) شرح الجزولية للأبذي ص ٢٦٤.
(١٠) ك: النهي.

لقلتَ: ما زيدٌ قائمٌ، فدلَّ ذلك على أن لم ولمّا دخلتا على الماضي، وغَيَّرتا لفظه، ولمّا كانت «لمّا» لنفي قد فَعَلَ أجازوا الوقف على لمّا، فقالوا: قاربتُ المدينة ولمَّا، أي: لم أدخلها[1]، كما قالوا: لم يقم زيد/ وكأنْ قَدْ، [١:٢٣/ب] يريدون: كأنْ قد قامَ، قال النابغة[2]:

أَفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غيـرَ أنَّ رِكـابَنـا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأنْ قَدِ

وأيضاً فإنَّ صرف التغيير في لم يقمْ ولمّا يقمْ إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى؛ لأن المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك لأنها خديمةٌ للمعاني»[3].

وقد أشار المصنف في الشرح[4] إلى الخلاف في هذه المسألة، وصَحَّحَ ما اختاره بأنَّ له نظيراً، وهو ما أجمعوا عليه في المضارع الواقع بعد «لَوْ»، والقول الآخر لا نظير له. وقال المصنف في الشرح[5]: «وقَيَّدتُ لمَّا بنسبة الجزم إليها لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضـارع، بل ماضي اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين، أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا، كقول الشاعر[6]:

قالت له: باللهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لمَّـا غَنِثْـتَ نَفَسـاً أو اثْنَيْـنْ

وأَطلقتُ «لم» تنبيهاً على أنها صارفة إلى المضيّ أبداً، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوماً، كقول الشاعر[7]:

---

(١) في شرح الجزولية للأبذي: ولمّا أدخلها.

(٢) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٩٣. أفد: قرب. كأنْ قدِ: كأنْ قد زالت.

(٣) في شرح الجزولية: خَدَمَةُ المعاني.

(٤) شرح التسهيل ١: ٢٧.

(٥) شرح التسهيل ١: ٢٨.

(٦) البيت في المخصص ١١: ٩٤ وشرح التسهيل ١: ٢٨ واللسان (غنث) ٢: ٤٧٩ وشرح أبيات المغني ٥: ١٥٤ [الإنشاد ٤٥٨]. غنث: شرب ثم تنفس، وفي المخصص واللسان: الغنث ههنا كناية عن الجماع.

(٧) لم أقف على اسمه. والبيت في سر صناعة الإعراب ص ٤٤٨ والمحتسب ٢: ٤٢ واللسان=

لولا فَوارِسُ مِن نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

فرفع الفعل بعد لم، وهي لغة لقوم» انتهى ما ذكره. ولا يحتاج إلى تقييد لمّا بقوله: «الجازمة» لأنها لا تدخل على المضارع إلا وهي جازمة، فلو كانت تدخل على المضارع جازمة وغير جازمة، وتكون تصرفه إلى المضي إذا كانت جازمة، لكان ذلك محتاجاً إلى أن تُقَيَّد بالجازمة، وأما أن يحترز بذلك من دخولها على الفعل الماضي فلا يصح ذلك؛ إذ التقييد إنما يكون في شيء مشترك، فتأتي به احترازاً من أحد معنيي المشترك.

وقوله: ولَوِ الشرطية مثالُه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[1]، وقولُ بعضهم: «لَوْ لَكَ أَعْوي ما عَوَيتُ»[2]، وقولُ الشاعر[3]:

لو يَسْمَعُونَ كما سَمِعتُ كَلامَها خَـرُّوا لِعَـزَّةَ رُكَّعـاً وسُجُـودا

وقولُ الآخر[4]:

لـو يَقُـومُ الفِيـلُ أو فَيَّـالُـه زَلَّ عـن مثـلِ مقـامـي وزَحَـلْ

قال المصنف في الشرح[5]: «وقَيَّدتُ لَوْ بالشرطية احترازاً من المصدرية»

= (صلف) ١١:١٠٠ وشرح المفصل ٧:٨ والمقاصد النحوية ٤:٤٤٦ والخزانة ٣:٦٢٦ [الشاهد ٦٧٦] وشرح أبيات المغني ٥:١٣١ [الإنشاد ٤٤٦] الصليفاء: اسم موضع، ويوم الصليفاء كان لهوازن على فزارة وعبس وأشجع. والجار: المستجير والحليف. وقوله: «نعم» يروى «ذُهْل» و «جرم» و «قيس». ذهل: حي من بكر. وجرم: قبيلة. وفي شرح أبيات المغني أن قوله: «نعم» محرف من «ذهل».

(١) سورة النحل: ٦١.

(٢) هذا مثل يُضرب لمن طلب خيراً فوقع في ضده. أمثال أبي عبيد ص ٢٥١، ٢٨٠ وجمهرة الأمثال ٢: ١٩١ ـ ١٩٢ ومجمع الأمثال ٢: ١٧٥ والمستقصى ٢:٢٩٩.

(٣) هو كثيّر عزة. ديوانه ص ٦٥ والخصائص ١ : ٢٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ١٩٤ . الفيال: صاحب الفيل. وزَحَلَ: زَلَّ.

(٥) شرح التسهيل ١:٢٨.

انتهى. وتَقدم لنا التنبيه[1] على أن الأصح أنّ «لَوْ» لا تكون مصدرية، والمصنف يُسمي «لو» الامتناعية شرطية، وكذلك سماها أبو موسى في الكُرَّاسة[2]. ورُدَّ عليه[3] بأنها لو كانت شرطاً خَلَّصته للاستقبال، فدخلت تحت أدوات الجزاء، وإن كانت الامتناعية صَرَفت معناه إلى المضي كما قال، فليست شرطاً لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأن الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال. وهذا قول أصحابنا في «لو»، ولا يسمونها شرطاً لأن الشرط عندهم لا يكون إلا في الاستقبال.

وقولُه[4]: غالباً احتراز من ورود «لَوِ» الشرطية بمعنى «إنْ» نحو قوله[5]:

لا يُلْفِكَ الراجيكَ إلا مُظْهِراً   خُلُقَ الكِرامِ ولو تكون عَديما

/ وإذا كانت تَقلب معنى الماضي للمستقبل في نحو ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[6] فَلأَنْ تَقلب معنى المضارع أولى. ويعني[7] بقوله: «غالباً» أنها إذا دخلت على المضارع كان في الاستعمال صرفه إلى المضي أكثر من صرفه إلى الاستقبال. [١/٢٤:١]

وقولُه: وبإذْ مثالُه ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[8].

---

(١) تقدم في ص ٩٨.

(٢) هي المقدمة الجزولية. وقد ذكر ذلك في ص ٣٣ منها.

(٣) شرح الجزولية ص ٢٥٨.

(٤) وقوله غالباً... أكثر من صرفه إلى الاستقبال: سقط من س.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١:٢٨ والجنى الداني ص ٢٨٥ وتوضيح المقاصد ٤:٢٨٢ وشرح أبيات المغني ٥:٤٤ ـ ٤٥ [الإنشاد ٤١٦]. عَديم: وصف من عَدِمْته: إذا فقدته، أي: عادم خلق الكرام.

(٦) سورة آل عمران: ٩١. والآية بتمامها ﴿إنَّ الذين كَفروا وماتوا وهم كُفَّار فلن يُقْبَلَ مِن أَحَدِهم مِلْءُ الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذابٌ أَليمٌ وما لهم من ناصرين﴾.

(٧) ك: ومعنى.

(٨) سورة الأحزاب: ٣٧.

وقولُه: ورُبَّما مثالُه قولُ الشاعر[1]:

رُبَّمـا تَكْـرَهُ النُّفـوسُ مِـنَ الأَمْـ ـرِ لـه فَـرْجـةٌ كَحَـلِّ العِقـالِ

أي: رُبَّما كَرِهَتْ.

وإنما صَرَفت معنى المضارع إلى المُضَيّ لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في المضي، فقد استصحب لها ذلك بعد الاقتران، و «ما» للتوكيد، وليست بناقلة من معنى إلى معنى، بخلاف «ما» في «إذْما»، فإنها فارَقَها المضي، وحَدث فيها بـ «ما» معنى المجازاة. وهذا الذي ذكرناه من التعليل ملخص من كلام المصنف في الشرح[2]، وهذا الذي ذكره هو الغالب، أعني أنها قبل اقتران «ما» تُستعمل في المضيّ. وقد جاء الفعل مفتتحاً بحرف التنفيس، نحو قوله[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سيبكي عليَّ، مُهَذَّبٍ، رَخْصِ البَنانِ

فعلى هذا يجيء بعدها الاستقبال قليلاً، فلا يتعين حمل المضارع بعد «ما» على المضي، بل يكون ذلك راجحاً.

فأمّا قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[4] فظاهرُه أن الفعل الذي بعد (رُبَما) مستقبل؛ لأنَّ وَدادتهم ذلك لا تكون إلا في الآخرة. وخَرَّجه أصحابنا[5] على أن يكون التقدير: رُبَما وَدَّ الذين كفروا، جُعل فيه

---

(١) هو أمية بن أبي الصلت كما في ديوانه ص ٤٤٤ والكتاب ٢ : ١٠٩. والبيت وُجد في أشعار جماعة، وقد تتبعت ذلك في تحقيقي لكتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٩٥. الفرجة: الراحة من حزن أو مرض. والعقال: حبل تشدّ به قوائم الإبل.

(٢) شرح التسهيل ١ : ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) هو جحدر بن مالك الحنفي. الأمالي ١ : ٢٨٢ والخزانة ١١ : ٢٠٩ [عند الشاهد ٩١٣] وشرح أبيات المغني ٣ : ٢٠٣ [الإنشاد ٢١٥] وتخريجه في السمط ص ٦١٧. الرخص: الناعم.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٠٦ والمباحث الكاملية ١ : ١٣٣ وشرح الجزولية ص ٢٥٣ والبسيط ص ٢٤٢، ٨٦٦ ـ ٨٦٧.

المستقبل بمنزلة الماضي لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجُعل ـ وإنْ كان غيرَ واقع ـ كأنه واقع مجازاً. والأحسنُ حملُه على القليل من أن «رُبَّ» قد يكون الفعل بعدها مستقبلاً؛ لأن في هذا التخريج تكلفاً ظاهراً؛ إذْ مآله إلى أنه عبر بالمستقبل عن ماض، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل.

وقوله: و «قَدْ» **في بعض المواضع** قال[1] س في باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم: «وأما قَدْ فجوابٌ لقوله لمَّا يَفْعَلْ، فتقول قد فَعَلَ»[2]. ثم قال: «وتكون قَدْ بمنزلة رُبّما، قال الهُذَليّ[3]:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ كـأَنَّ أثـوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِـرْصـادِ

كأنه قال: رُبَّما»[4] هذا نصه.

قال المصنف في الشرح[5]: «فإطلاقه ـ يعني س ـ القول بأنها بمنزلة رُبَّما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي» انتهى. ولم يُبين س الجهة التي فيها قَدْ بمنزلة رُبَّما، وعدمُ التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يُستدل بكلام س على نقيض ما فَهِم منه المصنف، وهو أن «قَدْ» تكون بمنزلة «رُبَّما» في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون «قَدْ» هنا بمنزلة «رُبَّما» في التكثير، كقول امرئ

---

(١) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «هذا نصه» مذكور في شرح التسهيل ١ : ٢٩.

(٢) الكتاب ٤ : ٢٢٣.

(٣) كذا في الكتاب ٤ : ٢٢٤ وشرح المفصل ٨ : ١٤٧، والبيت ليس في شرح أشعار الهذليين. وهو لعبيد بن الأبرص كما في ديوانه ص ٤٩ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٦٨ ـ ٣٦٩ والخزانة ١١ : ٢٥٣ ـ ٢٦٠ [الشاهد ٩٢٢] وشرح أبيات المغني ٤ : ١٠٣ ـ ١١٠ [الإنشاد ٢٨٨]. وهو بغير نسبة في المقتضب ١ : ٤٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٢٧ ورصف المباني ص ٤٥٦. القرن: المثيل في الشجاعة. ومجت: صبغت. والفرصاد: التوت، شبه الدم بعصارته الحمراء. وقوله «مصفرًّا أنامله» يعني أنه ميت.

(٤) الكتاب ٤ : ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٥) شرح التسهيل ١ : ٢٩.

القيس[1]:

[١:٢٤/ب] / ويا رُبَّ يوم قد لَهَوْتُ وليلةٍ ... بآنِسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمْثالِ

وسيأتي ذكر الخلاف في معنى رُبَّ في حروف الجر إن شاء الله.

وقد تَدخل على المضارع وتخلو من التقليل، وتكون للتحقيق، نحو قوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾[2]، وقولِ الشاعر[3]:

وقد تُدرِكُ الإنسانَ رحمةُ رَبِّهِ ... ولو كان تحتَ الأرضِ سبعينَ واديا

وقد يكون المضارع بعدها خالياً من التقليل، فتصرفه لمعنى المضيّ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[4]. وفي شرح الخَفَّاف[5] لكتاب س ما نَصُّه: «قال الأستاذ أبو علي: إذا كانت بمنزلة رُبَّما فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى؛ لأنها إنما تُستعمل حينئذ في الافتخار، والافتخارُ إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيتُ الهُذَليّ، كأنه قال: قد تركتُ القِرْنَ، فوضع المستقبل موضع الماضي» انتهى. وأنشد الأصمعي[6]:

أَحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا ... فقد لا يَعُولُكَ أنْ تَصْرِما

أَدخَل «قَدْ» على المنفيّ كما أدخلها على الموجَب، وإنما يجوز هذا في التي في معنى[7] رُبَّما، ولا تدخل على الماضي، نحو: قد لا قام.

ونَقص المصنفَ من القرائن التي تَصرف المضارع إلى المضي عَطْفُه

---

(١) ديوانه ص ٢٩. خط تمثال: نقش صورة.

(٢) سورة الأنعام: ٣٣.

(٣) هو ورقة بن نوفل. السيرة النبوية ١:٢٣٢. وانظر الخزانة ١:٢٤٦ [عند الشاهد ٣٦]. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١:٢٩.

(٤) سورة البقرة: ١٤٤.

(٥) أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي [ـ ٦٥٧ هـ] تلميذ الشلوبين. صنف شرح كتاب سيبويه، وشرح إيضاح الفارسي، وشرح لمع ابن جني. بغية الوعاة ١:٤٧٣.

(٦) البيت للنمر بن تولب. كتاب الاختيارين ص ٢٧٧ [٥٠] ومختارات ابن الشجري ص ١٧ والخزانة ١١:١٠١ [عند الشاهد ٩٠١]. يعولك: يشقّ عليك. ك: يغولك.

(٧) ك: في التي بمعنى.

على الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] أي: فأصبحتْ. وعطفُ الماضي على المضارع، نحو قول الشاعر[2]:

ولقدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِيني

أي: ولقد مررتُ. ووقوعُ المضارع[3] خبراً لِكانَ وأخواتِها، نحو: كانَ زيدٌ يَقُومُ، وأصبحَ زيدٌ يَضحكُ. وإعمالُه في الظرف الماضي نحو قوله[4]:

يَجزيه رَبُّ العالمينَ إذْ جَزى جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا

كأنه قال: جَزاه رَبُّ العالمين إذْ جَزى، وجَعل الوعد بالجزاء جزاءً. وهذا أَولى من أن يُعتقد في إذْ أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف معنى المبهم إلى الماضي لقرينة قد ثَبت من كلامهم، ولم يثبت وضعُ إذْ موضعَ إذا بقاطع.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن من القرائن الصارفة معنى المضارع إلى المضي «لمَّا» المحتاجَة إلى الجواب، قال: «نحو قولهم: لَمَّا يقومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[5]، أي جادَلَنا» انتهى.

---

(١) سورة الحج: ٦٣.

(٢) هو شَمِر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ص ١٢٦ [الأصمعية ٣٨]. ونسب لرجل من بني سلول مولَّد في الكتاب ٣: ٢٤ والخزانة ١: ٣٥٧ - ٣٥٩ [الشاهد ٥٥]. وهو بيت كثير الدوران في كتب النحو، وللنحويين فيه أكثر من شاهد. وأوله في الأصمعيات: ولقد مررتُ.

(٣) ك: ووقوعه للمضارع.

(٤) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢١٠ وتفسير الطبري ١: ٢٣٥، ٣١٧ والأضداد لابن الأنباري ص ١١٩ والصاحبي ص ١٩٦. والبيتان بغير نسبة في تهذيب اللغة ١٥: ٥٠ (إذ) وشرح الجزولية ص ٢٥٥، ٣٥٣. العلاليّ: جمع عِلِّيَّة، يريد الغرف العالية التي وعد الله بها عباده المتقين. ك: في العُلالة العلا.

(٥) سورة هود: ٧٤.

ولا دليل في هذه الآية على مُدَّعاه؛ لأنَّ لمَّا في الآية اتَّصل بها الماضي، فليست مطابقة للمثال الذي ذكره من قوله: لمَّا يَقُومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، إنما جاء مضارعاً الجوابُ لا الذي اتَّصل بِلَمَّا. على أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً، أي: شَرَعَ يُجادِلُنا، أو أَخَذَ يُجادِلُنا[1]، وحُذف لدلالة المعنى عليه ولطول الكلام.

وقد ذَكر المصنفُ فيما تقدم[2] أن «لمَّا» التي لا تجزم لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى إنْ/ كانت بمعنى حِين، أو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى إن [١/٢٥:١] كانت بمعنى إلا. وله اطِّلاع على اللغة، فإنْ سمع من كلامهم: لمّا يقومُ زيدٌ قامَ عمرٌو، كان ذلك حجة للأستاذ أبي الحسن، وإلا فلا نقيس ما يلي «لمَّا» على جوابها، فنقول: كما جاء جوابها بالمضارع، والمراد به المضي، فكذلك[3] نقول فيما يليها، وقد ذكرنا احتمال حذف الجواب في الآية.

ص: ويَنصرِفُ الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلبِ وبالوعدِ وبالعطفِ على ما عُلم استقبالُه وبالنفي بـ «لا» و «إنْ» بعدَ القسم.

ش: مثالُ انصراف الماضي إلى الحال بالإنشاء ألفاظُ العقود، نحو: زَوَّجْتُكَها، وقَبِلتُ، وبِعْتُكَ، واشتريتُ، وأَقسمتُ لأَضْرِبَنَّ زيداً، وحَلفتُ ما زيدٌ قائمٌ.

ومثالُ الطلب: غَفَرَ اللهُ لك، و «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرا يُثَبْ عليه»[4]، وعَزمتُ عليك إلا فعلتَ، ولمَّا فعلتَ. و «غَفَرَ اللهُ» دعاءٌ، و «إلا فَعلتَ» و «لمَّا فعلتَ» معناه: إلا أنْ تَفْعَلَ، ومعنى اتَّقى: لِيَتَّقِ، فهو طلب بصيغة

---

(١) أو أخذ يجادلنا: سقط من ك.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٠٣.

(٣) ك: الماضي وكذلك.

(٤) الكتاب ٣:١٠٠ وفيه «وفَعَلَ» وقال سيبويه: «لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً». وفي ص ٥٠٤ «وعمل». ورواية أبي حيان كرواية ابن مالك في شرح التسهيل ١:٣٠.

الماضي، ولذلك جُزم «يُثَبْ عليه».

ومثالُ الوعد ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[1]، ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[2].

ومثالُ العطف على معلوم الاستقبال قولُه تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[3]، ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾[4]، أي: فَيُورِدُهم، وفَيَفْزَعُ.

ومثالُ النفي بـ «لا» بعدَ القسم مَثَّلَه المصنفُ في الشرح بقوله[5]:

رِدُوا، فَوَاللَّهِ لا ذُدْناكُمُ أَبداً ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لِنُزَّالِ

ولا حُجةَ فيه على أن النفي بـ «لا» بعدَ القسم يَصرِفُه إلى الاستقبال، وإنما انصرف هنا إلى الاستقبال بإعماله في الظرف المستقبل، وهو قوله: «أبداً»، فلو جاء: واللهِ لا قامَ زيدٌ، كان ذلك الفعل ماضياً لفظاً ومعنًى؛ لأنَّ «لا» يُنفى بها الماضي قليلاً.

ومثالُ النفي بـ «إنْ» بعدَ القسم قال المصنف في الشرح[6] «قولُه تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[7] أي[8]: واللهِ لئن زالتا ما يُمْسِكُهما» انتهى كلامه. وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائه بإنْ بعدَ القسم؛ ألا ترى أنك لو قلت: واللهِ إنْ

---

(١) سورة الكوثر: ١.

(٢) سورة الزمر: ٦٩.

(٣) سورة هود: ٩٨.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٣٠ وشرح الكافية الشافية ص ٨٤٤. وأنشده أبو حيان في البحر ٨: ٣٥٦ والارتشاف ٢: ٤٨٧، وآخره فيهما: لِوُرَّادِ.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٠.

(٧) سورة فاطر: ٤١.

(٨) أي: سقط من ك.

قامَ زيدٌ، بمعنى: ما قامَ، لم تصرفه إنْ إلى الاستقبال، بل هو ماضٍ لفظاً ومعنًى، وإنما انصرف إلى الاستقبال في الآية لأنه في المعنى مُعَلَّقٌ على مستقبل، وهو الشرط، لأنَّ (إنْ أَمْسَكَهُما) جوابٌ للقسم المحذوف، وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، وجوابُ الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعاً، فكذلك ما دل عليه، وهو جواب القسم.

ص: ويَحتملُ المُضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التسوية، وحرفِ التحضيض، وكُلَّما، وحيثُ، وبكونه صِلةً، أو صفةً لنكرةٍ عامَّة.

ش: مثالُ ذلك بعد همزة التسوية: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعدتَ، فيحتمل أن يكون المعنى على المضي، ويحتمل أن يكون على الاستقبال، وسواء أكان للفعل معادل بـ «أَمْ» كما مَثَّلْنا أم لم يكن، كقولك: سواءٌ عليَّ أيَّ وقتٍ جئتَني؛ لأن أيّاً فيه/ عموم أوقات. فإن كان معادل الماضي بعد [١:٢٥/ب] «أم» مقروناً بـ «لم» تَعَيَّنَ المُضِيُّ، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]؛ لأن المعادل المنفي ماضٍ من حيث المعنى، فوجب مُضِيُّ الأول. فإن كان المعادل جملة اسمية بقي الاحتمال، كقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[2].

ومثالُ التحضيض: هَلاَّ ضَربتَ زيداً، إنْ أردت المضيَّ كان المراد التوبيخ، أو الاستقبالَ كان المراد الأمر، كقوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾[3]، اسْتُدِلَّ[4] به على وجوب العمل بخبر الواحد؛ إذ هو بمنزلةِ لِيَنْفِرْ.

ومثالُه بعدَ «كُلَّما» ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[5]، فهذا ماضٍ،

---

(١) سورة البقرة: ٦.
(٢) سورة الأعراف: ١٩٣.
(٣) سورة التوبة: ١٢٢.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٨: ١٨٦ ـ ١٨٧.
(٥) سورة المؤمنون: ٤٤.

وقولُه: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾(١)، فهذا مستقبل.

ومثالُه بعد «حيثُ» ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾(٢) المرادُ به الاستقبال، ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾(٣) المرادُ به المضي.

ومثالُ الصلة ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾(٤) المرادُ به المضي، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾(٥) المرادُ به الاستقبال، وقال الشاعر(٦):

وإنّي لآتيكُمْ تَذَكُّرَ ما مَضى ... من الأمرِ، واسْتِيجابَ ما كانَ في غَدِ

فـ «مَضى» ماضٍ لفظاً ومعنًى، و «ما كان في غد» ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى.

ومثالُ الواقع صفةً لنكرة عامَّة قولُه(٧):

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَه ذلكَ اليو ... مَ وأَسْرى مِن مَعْشَرٍ أَقْتالِ

بهذا للمضي مثَّله المصنف في الشرح(٨). وهذا ليس بجيد لأن رَفْداً ليس بنكرة عامة؛ إذ «رُبَّ» على ما يُنسب(٩) لـ «س» للتقليل، والتقليلُ يُنافي

(١) سورة النساء: ٥٦.

(٢) سورة البقرة: ١٤٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٥) سورة المائدة: ٣٤.

(٦) البيت في ذيل ديوان الطرماح ص ٥٧٢ مع بيت آخر قبله. وهو بغير نسبة في الخصائص ٣:٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ وشرح التسهيل ١:٣٢. وقوله: «وإني» كذا في النسخ كلها، والصواب «فإني» لأنه جواب الشرط في قوله قبله:

مَن كانَ لا يأتيكَ إلا لحاجةٍ ... يروح بها فيما يروح ويغتدي

(٧) هو الأعشى يمدح الأسود بن المنذر اللخمي. ديوانه ص ٦٣ والمبهج ص ١٣٥ وشرح المفصل ٨:٢٨ وشرح جمل الزجاجي ١:٥٠٣ والخزانة ٩:٥٥٩ ـ ٥٧٦ [الشاهد ٧٩٧]. الرفد: القدح الكبير، وإراقة الرفد كناية عن القتل والإماتة. وأقتال: أصحاب ترات، جمع قِتْل، وهو العدوّ.

(٨) شرح التسهيل ١:٣٢.

(٩) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠ أن صاحب «البسيط» نسبه لسيبويه. وصاحب=

العموم، ولم يرد الشاعر أن كل رَفد هَرَقَه ذلك اليوم[1]، ولا يتعين أن يكون «هَرَقْتَه» صفة لـ «رَفد»؛ إذ يجوز أن يكون هو الجواب العامل في موضع «رُبَّ رَفْدٍ» على مذهب من لا يشترط[2] وصف مخفوض رُبَّ، وهو الصحيح، وفي الحديث «نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فأَدَّاها كما سَمِعَها»[3]، بهذا مَثَّلَه المصنف[4]، فـ«نَضَّرَ» دعاء لترغيب من أدرك حياته في حفظ ما سمعه منه، فالمعنى: يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها.

وهذه المُثُل التي مَثَّلْنا بها هذه المسائل الست مُعظمُ الكلام فيها هو من كلام المصنف في الشرح، وظاهرُ كلام المصنف أنَّ الاحتمال في هذه المسائل الستّ هو على سبيل التسوية، والذي يظهر الحملُ على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فُهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه ماضٍ أُريد به الاستقبال.

= البسيط هو ضياء الدين بن العلج.

(١) ك: هرقته وذلك اليوم.

(٢) ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ أنه مذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف، واختيار ابن عصفور، وأن ابن هشام نقله عن المبرد، وأنه ظاهر مذهب سيبويه.

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ـ الباب ٧ ـ ٥: ٣٣، ٣٤ وابن ماجه في المقدمة ـ الباب ١٨ ـ ص ٨٤، ٨٥، ٨٦ والدارمي في المقدمة ـ الباب ٢٤ ـ ١:٨٦، ٨٧، باختلاف في الألفاظ.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٢.

ص: بابُ إعراب الصحيح الآخر

الإعرابُ ما جيءَ به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ

ش: الإعرابُ لغةً يَنطلقُ على الإبانة، أَعْرَبَ الرجلُ عن حاجته: أَبانَ عنها. وعلى التحسين، أَعربتُ الشيءَ: حَسَّنتُه. وعلى التغيير[1]، عَرِبت المَعِدةُ، وأَعْرَبها اللهُ: غَيَّرها. وقال المُهاباذيُّ[2]: يقال: هو مأخوذ من عَرِبَتْ مَعِدَتُه إذا/ فَسَدَتْ، ومعناه على هذا إزالةُ الفساد، أي: أَزلت [١/٢٦:١] عَرَبَه[3]، نحو شَكاني فأَشكيتُه، أي: أَزَلتُ شِكايتَه، وأَعتبتُه: أَزلت عِتابَه، فالهمزة للسَّلْب. وعلى الانتقال، عَرِبَتِ الدابَّةُ: جالت في مرعاها، وأَعْرَبَها صاحبُها: أَجالَها.

وأما في الاصطلاح فحَدَّه المصنفُ بما ذكر، وجعل نفس الإعراب هو الحركة أو الحرف أو السكون، أو الحذف الحادث ذلك بالعامل، قال في الشرح: «وهذا المجعول قد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ، ولَعَمْرُكَ، وكَنصبِ: سُبحانَ اللهِ، ورُوَيْدَكَ، وكجرِّ: الكَلاعِ، وعِرْيَط من: ذي الكَلاعِ، وأُمِّ عِرْيَط»[4].

وهذا الذي ذهب إليه المصنف قولُ طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن

---

(١) ك: وعلى التعبير.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. صنف شرح اللمع. معجم الأدباء ٣:٢١٩ ومعجم البلدان (مهاباذ) ٥:٢٢٩ وبغية الوعاة ١:٣٢٠ والأعلام ١:١٥٨. وقد ضبط «مهاباذي» في س بضم الميم، ولم يضبط في بقية النسخ، وضبطه ياقوت في كتابيه المذكورين بالفتح. ومهاباذ: قرية بين قُمّ وأصبهان.

(٣) ك: أزلت عتابه عربه.

(٤) شرح التسهيل ١:٣٣. ذو الكلاع: ملك حِمْيَريّ من ملوك اليمن من الأذواء. وأم عريط: العقرب.

الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب بنفسه؛ لأنه لا شيءَ يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظياً[1].

وذهب متأخرو أصحابنا[2] إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي[3] هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول س[4]، واختيار الأعلم. قالوا: لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكمية كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب؛ لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر.

وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف[5] والأستاذ أبو علي. قال ابن خروف: «الإعرابُ صوتٌ يُحْدِثُه العامل في آخر الكلمة»[6]. وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا. ولما رأى الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً قال في حده: «الإعرابُ حُكمٌ يُحْدِثه العامل في آخر الكلمة»[7] ليعم جميع ذلك. وهذا الحد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يَحُدَّ الإعرابِ به مَنْ مذهبُه أن الإعراب تَغَيُّر؛ لأن التغير حكم يُحدثه العامل في آخر الكلمة.

---

(١) التبيان ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٧ والمباحث الكاملية ١: ٢٨ ـ ٢٩ والمقرب ١: ٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٠٢ ـ ١٠٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٢، ٥٩، ٦٢ والبسيط ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٣) في النسخ كلها: التي. وقد أثبتُّ ما في المطبوعة.

(٤) الكتاب ١: ١٣ وشرحه للسيرافي ١: ٦٦ وشرح الجزولية ص ٥٤.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي [ـ ٦٠٩ هـ] من أهل إشبيلية. أخذ النحو عن ابن طاهر الخِدَبّ. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. كان في خلقه زَعارّة، ولم يتزوج قط. معجم الأدباء ١٥: ٧٥ ـ ٧٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٦) شرح الجزولية ص ٥٨.

(٧) التوطئة ص ١١٦ وشرح الجزولية للأبذي ص ٥٨.

وجعلُ الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأنا إذا أطلقنا الإعرابَ المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي ـ وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف ـ كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية(١) عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية.

وقال صاحب البسيط: «المختار في رَسْمه أن نقول: هو قَبُول الكلمة العوارضَ الحادثةَ في آخرها لفظاً أو تقديراً، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيراً أولياً لفظاً أو تقديرًا». فقوله: «المكافئة لها» أحسن من قولهم: «الداخلة» لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: «تأثيراً أولياً» ليخرج ما يكون تأثيرًا ثانياً بسبب التأثير/ الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من [١:٢٦/ب] التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكَلَوْ رفعاً والكَلَيْ جرًا(٢).

وقال بعض علمائنا: «الإعرابُ تَشَكُّلُ آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم» انتهى. وقال ابن خروف أيضاً: «هو وضعُك العلامةَ في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً على وفق العامل دليلة على معناه»(٣).

قال المصنف في شرحه وقد ذكر ما لَزِمَ حالة واحدة من الإعراب نحو: لا نَوْلُك، وسُبحانَ، ما نصُّه: «وبهذا الإعراب اللازم يُعلم فساد قول من

---

(١) بالكلية... نقل اللفظ: سقط من س.

(٢) هذا وقف الذين يحققون الهمزة في الوصل من بني تميم على ما آخره همزة تحرك ما قبلها، فهم يبدلون الهمزة في الوقف حرف لين حرصاً على البيان، فيقولون في الوقف على نحو الكَلأَ والخَطَأ: هذا الكَلَوْ والخَطَوْ، ومررت بالكَلَيْ والخَطَيْ، ورأيت الكَلَا والخَطَا. الكتاب ٤: ١٧٨ ـ ١٧٩ وشرح المفصل ٩: ٧٤.

(٣) شرح الجزولية ص ٥٨ حيث ذكر الأبذي أن ابن خروف قال ذلك في شرح كتاب سيبويه.

جعل الإعراب تغيراً»[1]. قال: «وقد اعتذر عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن ما لازم وجهاً واحداً صالح للتغير، فصدق عليه أنه متغير، وعلى الوجه الذي لزمه أنه تغير. ورُدَّ هذا بأن ما صلح لمعنى ولم يقم به لا يوصف به حقيقة؛ ألا ترى أن «رجلاً» صالح لأن يبنى مع لا، وقبل ذلك لا يسمى مبنياً، و «خمسةَ عشرَ» صالح للإعراب بفك تركيبه، ولا يقال فيه إنه معرب، فكذلك[2] لا يُنسب تغير لما لم يقم به في الحال.

والثاني: أنه متغير عن الحالة التي كان عليها قبل عقد التركيب، وهي السكون. ورُدَّ هذا بأن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون، فقد شارك المعرب في ذلك»[3].

وهذا الرد ليس بشيء لأنا لم نقتصر على مطلق التغير، بل تغير في آخر الكلمة بعامل، وتغير المبني على حركة وإن كان مسبوقاً بسكون ليس ذلك بعامل، فلا يَشْرَكُ المبنيُّ المعربَ[4] في ذلك. ولمَّا أحس المصنف بهذا الجواب قال[5]: «ولا يُخَلِّص من هذا القدح قولُهم «لِتغيُّر العامل»، فإنَّ زيادة ذلك توجب زيادةَ فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين إذ لا عامل قبل التركيب» انتهى. وقوله: «قولُهم لتغيُّر العامل» ليس هذا قولهم فيلزم عنه ما ذكر، ولعله قول بعض مُغَفَّليهم، إنما قالوا: للعامل الداخل عليها.

وقال المصنف في شرحه ما نصه[5]: «وقال بعضهم[6]: لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٣.
(٢) ك: وكذلك.
(٣) شرح التسهيل ١: ٣٣ ـ ٣٤.
(٤) ك: المعرب المبني.
(٥) شرح التسهيل ١: ٣٤.
(٦) التبيين ص ١٦٨.

يُضاف إلى نفسه. وهذا قول صادر عمن لا تأمُّلَ له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما معنى أو تقارُبِهما واقعٌ في كلامهم بإجماع، وأكثرُ ذلك فيما يُقدر أولُهما بعضاً أو نوعاً والثاني كلاًّ أو جنساً، وكِلا التقديرين في حركات الإعراب صالح، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا» انتهى كلامه.

وقوله: «لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع» ليس كما ذكر، ولا أَجمع النحويون على جواز إضافة أحد الاسمين إلى آخر مع توافقهما، بل المنقول عن البصريين أن ذلك لا يجوز وإن اختلف اللفظان. وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان. وهي مسألة خلاف، ذكرها أبو القاسم[(١)] عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، وأبو البقاء العُكْبَري، في كتابيهما[(٢)] في اختلاف النحويين.

/ قوله: **ما جيء به لبيان مُقْتَضى العامل المقتضى هو المطلوب**[(٣)]، [١/٢٧:١] والعامل هو ما أَثَّرَ في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصلُ في أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصلُ تَخالُفُه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يُؤَثِّر العامل أَثَرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ، ولا يمتنع أن يكون له معمولات.

---

(١) في حاشية س بخط الناسخ ما نصه: «كذا وقع في أصل شيخنا المؤلف بخطه، وهو من سبق القلم، والصواب في كنية ابن الأنباري هذا المتأخر «أبو البركات لا غير، فاعرفه، ولا تعدّه». قلت: هذا صحيح، لكن أبا البركات يعرف بـ «الأنباري» لا بـ «ابن الأنباري»، وإنما المعروف بـ «ابن الأنباري» هو أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ) بغية الوعاة ١: ٢١٢ ـ ٢١٤ و٢: ٨٦ ـ ٨٨.

(٢) الإنصاف ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨ [المسألة ٦١]. وليس لهذه المسألة ذكر في كتاب العكبري «التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين» ولا في كتابه الآخر «مسائل خلافية».

(٣) زيد هنا في ك، ح ما نصه: «والأعراض لا تنشئ الجواهر».

وقوله: مِن حركةٍ هو بيان لإبهام «ما» في قوله: «مَا جيءَ به».
والحركات ثلاث: ضمة، وفتحة، وكسرة.

وقوله: أو حرفٍ هو الواو والألف والياء والنون على مذهب من يرى ذلك[1].

والحركةُ معَ الحرف، لا قبلَه ولا بعدَه؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشِّدَّة والجَهْر، فهي صفة، والصفةُ لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إذْ لا تقوم بنفسها، ولأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها، فلو كانت بعدَها لم تُقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه[2] إنْ لم تكن الحركة على الحرف كان عارياً منها، فكان ساكناً، حتى إنه لو كان ما قبله ساكناً لزم التقاء الساكنين من غير تحريك.

وذهب قوم منهم ابن جِنِّيْ[3] إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك للحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أَشبعتَ الحركة تَوَلَّدَ منها حرف، والحرفُ لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شَرِكة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده.

والجواب عن الأول أنَّ عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصن بالحركة، فلا تكون علة عدمه الحيلولة خاصة. وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركاتُ كالأعراض، والأعراضُ لا تُنشـئ

(١) هم الكوفيون كما في الإيضاح في علل النحو ص ٧٢ ـ ٧٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٤٢٨ ـ ٤٣٩.

(٢) ولأنه . . . . من غير تحريك: سقط من ك.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٢٨ ـ ٣٢ والخصائص ٢: ٣٢١ـ ٣٢٧ حيث نسبه لسيبويه.

الجواهر[1]، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقوله: **أو سكونٍ أو حذفٍ** هكذا يقوله أكثر النحويين، وهذا عندي ليس كذلك، بل يكفي الحذف؛ لأن الحذف على قسمين: حذف حركة نحو يضربُ، إذا أدخلت الجازم قلت لم يضربْ، فتحذف الحركة. وحذف حرف نحو لم يذهبا، أصله يذهبان، فالحذف يشمُل حذفَ الحركة وحذفَ الحرف، فلا يُجعل ما كان قسماً من الشيء قَسيماً له.

ص: وهو في الاسم أَصلٌ لوجوبِ قَبولِهِ بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك، فَبُنِيا.

ش: الضمير في «هو» عائد على الإعراب، ذَكر أنه **أصل في الأسماء**، وعَلَّل ذلك بقوله: «لوجوب قَبوله بصيغةٍ واحدة معانيَ مختلفة»، وذلك أن المعاني التي تَعْتَوِرُ على الكلمة تارةً تكون قبل التركيب وتارةً بعد التركيب، فالتي قبلَه هي التثنية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذه المعاني صِيَغٌ تدلُّ عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب. والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فَدُلَّ عليها بالإعراب، إذْ[2] ليس لهذه المعاني صِيَغٌ تدلُّ عليها.

وقوله: **والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك** أي: ليس كل واحد منهما قابلاً بصيغة واحدة معانيَ مختلفة. وهذا يمكن أن يُنازَع/ فيه، **أما الفعل** فسيأتي [١: ٢٧/ب] الكلام عليه عند ذكر الخلاف في هذه المسألة، وأما الحرف فإنَّا نجد كثيراً من الحروف يكون لمعانٍ كثيرة يفهم منه كل معنًى منها حالة التركيب، وذلك نحو «مِنْ»، فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين، عند من يرى ذلك[3]،

---

(١) والأعراض لا تنشئ الجواهر: سقط من ك، ح. وقد ذكرنا قبل قليل موضعه في هاتين النسختين.

(٢) ك: الذي.

(٣) الأزهية ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ورصف المباني ص ٣٨٨ والجنى الداني ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ والمغني ص ٣٥٤.

ولم يُعْرَب شيء منها.

وما ذهب إليه المصنف من أن الإعراب أصلٌ في الأسماء[1] لا في الأفعال هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال[2]، وحُكي عن[3] بعض المتأخرين أنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ لأنه وُجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع.

احتجَّ جمهور أهل البصرة بأن قالوا[4]: الإعراب يُفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أَحسنَ زيداً! إذا تعجبتَ، وما أَحسنَ زيدٌ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أَحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحُمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شَرِبَ زيدٌ الماءَ، كما حُمل أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ على يَعِدُ، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها.

واحتجَّ أبو الحسن بن خَروفٍ[5] لما ذهب إليه البصريون بأن أكثر الأسماء مُعْرَب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول.

واحتجَّ أبو الحسن بن عُصفور أيضاً لهم، فقال[6]: الدليل على أنه

---

(١) انظر المسألة في الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ ـ ٨٢ وأسرار العربية ص ٤٦ والتبيين ص ١٥٣ ـ ١٥٥ [المسألة ٨] ومسائل خلافية ص ٨٣ ـ ٨٥ [٨] وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢) في الإيضاح في علل النحو ص ٧٨ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠: «في الأسماء والأفعال». ولو أضاف أبو حيان هنا كلمة «أيضاً»» لكان أدقّ مما قاله.

(٣) عن: سقط من ك.

(٤) شرح الجزولية ص ٦٥.

(٥) شرح الجزولية ص ٦٤.

(٦) معنى قوله هذا في شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣١.

أصل في الأسماء فرع في الأفعال أنَّ الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنياً، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباطُ الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليلٌ على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباطُ البناء في الاسم بوجوده مشبهاً لمبني[1] دليلٌ على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنياً بقي على أصله من الإعراب.

واحتجَّ أهل الكوفة[2] بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب أصلاً في الأسماء، وهو كونه يُفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع، تقول: لا تَأْكُلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فبالجزم نهي عن الفعلين مجتمعين ومفترقين، وبالنصب نهي عن الجمع بينهما، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة للثاني. وكذلك لامُ الأمر ولامُ كي، و «لا» في النهي و «لا» في النفي، لولا الإعراب لالتبست المعاني.

وأَجاب البصريون[3] عن ذلك بأن النصب في مسألة «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ» بإضمار «أنْ» في المذهب الصحيح، والجزم على إرادة «لا»، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالَّةً على المعاني، ولم يُحتج إلى الإعراب، فالإعرابُ في هذا الباب إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل/ ، وجُعلت دليلاً عليها، وذاك فرع، والأصلُ ما ذكرنا من [١:٢٨/أ] إظهار العوامل. وليس كذلك: ما أَحسنَ زيداً! لأن الرافع والناصب والخافض لـ «زيد» على كل حال لفظ «أَحْسَنَ». وأما لام الأمر ولام كَيْ فالفرق بينهما أن لام الأمر تكون ابتداء، ولام كَيْ لا بد أن يتقدمها عامل.

---

(١) ك: في الاسم موجوده مشبه المبني.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٦٥.

(٣) شرح الجزولية ص ٦٥ ـ ٦٦.

وأما «لا» الناهية و «لا» النافية فالفرق بينهما أنه[1] إذا خيف التباسٌ بالنافية أُتي بغيرها من حروف النفي نحو «ما»، وإنما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداة إلا «لا».

وذهب أبو علي قُطْرُبٌ[2] إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعاني، وإنما دخلت الحركاتُ لِيُفْرَقَ بين وصل الاسم والوقف عليه[2].

ص: إلا المضارعَ، فإنه شابَهَ الاسمَ بجواز شبهِ ما وَجَبَ له، فأُعرِبَ ما لم تَتصل به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ.

ش: أخذ المصنف بقول البصريين إنَّ الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالف في العلة المقتضية لإعراب المضارع، فَبَيَّنَ في الشرح[3] أن المضارع تَعرِض له بعد التركيب مَعانٍ، ككونه مأموراً به، أو علةً، أو معطوفاً، أو مستأنفاً. وهذا هو تعليل الكوفيين[4] في إعراب المضارع. قال: «فهذه تتعاقب على صيغة واحدة، فيفتقر إلى الإعراب، والاسم والمضارع شريكان في قبول المعاني بعد التركيب، فليشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يُغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجُعل قَبوله لها واجباً. وأما المضارع فعند عُروض الإلباس فقد يُغني عن الإعراب تقدير اسم مكانه، ففي النهي عنهما[5] تقول في «لا تُعْنَ بالجفاء وتمدحُ عمرًا» إذا نهيتَ عن الفعلين مطلقاً: لا تُعْنَ

---

(١) أنه: سقط من ك.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ـ ٧١. وفي التبيين ص ٥٦ [المسألة ٩] ومسائل خلافية ص ٨٩ [٩] أن قطرباً قال: «لم يدخل لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان». وانظر الأشباه والنظائر ١: ١٧١ ـ ١٧٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٨١ والإنصاف ص ٥٤٩ [المسألة ٧٣].

(٥) ك: عنها.

بالجفاء ومدحِ عمراً، وفي الجمع بينهما: لا تُعْنَ بالجفاء مادحاً عمراً، وفي الاستئناف: لاَ تُعْنَ بالجفاء ولكنْ مدحُ زيدٍ»[1]. قال: «فقد ظَهر بهذا تَفاوتُ ما بين سبب إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف، فلهذا جُعل الاسم أصلاً والمضارع فرعاً»[2].

وذهب البصريون[3] إلى أنه أعرب لشبهه بالاسم في الانبهام والاختصاص. وزاد بعضهم(٣) دخول لام الابتداء. وعَنَوا بالإبهام احتمال الصيغة للزمانين المستقبل والحال، كما أنك إذا قلت «رَجُل» احتمل كل واحد من جنس الرجال. وعَنَوا بالتخصيص تخليص الصيغة بالسين وسوف لأحد الزمانين، وهو الاستقبال، كما تُخصص رجلاً بالألف واللام.

وأمَّا دخولُ اللام فتقول: إنَّ زيداً لَيقومُ، كما تقول: لقائمٌ، ولا يجوز: لَقامَ. واضطرب في هذه اللام قولُ أبي علي، فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه[4]. وبه قال الصَّيْمَرِيُّ[5]. وقال في موضع آخر[6]: «إنما دخلت على المضارع لمشابهته الاسمَ بالشِّياع والتخصيص، وبعد أن دخلت قوي الشبه، فأُعرب». ولم يذكرها في الإيضاح؛ لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب[7]، فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علةً فيه. وهذه العلة والتي قبلها إذا حُققتا لا يصح شيء منها، ولتزييف ذلك مكان

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٤. وقوله: «زيد» كذا في النسخ كلها، والأولى أن يقول «عمرو» كما في شرح التسهيل والمطبوعة. وفيهما أيضاً: «ولك» في موضع «ولكن».

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) الإنصاف ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠ [المسألة ٧٣].

(٤) ك: النسبة. الإغفال ص ٦٤٦ ـ رسالة ماجستير. وقد نص على أنها من وجوه الشبه في البغداديات ص ١٠٣ ـ ١٠٨، وشرح ذلك بشكل موسع.

(٥) التبصرة والتذكرة له ص ٧٦ ـ ٧٧. وهو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، من نحاة القرن الرابع. صنف التبصرة والتذكرة في النحو، قال فيه القفطي: «وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين»، وقال فيه السيوطي: «أكثر أبو حيان من النقل عنه». إنباه الرواة ٢: ١٢٣ وبغية الوعاة ٢: ٤٩ ومقدمة كتاب التبصرة.

(٦) ك: إذ.

(٧) أي: إن لام الابتداء مختصة بالأسماء كما أن الإعراب مختص بها. البسيط ص ٢٢٨.

[١: ٢٨/ب] غير[١]/ هذا.
[١: ٢٩/أ]

والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل. ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسمَ، فكذلك يدخل الفعلَ. وقد طَوَّلَ المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ماذ كر غيرُه مما يوقف عليه في شرحه[٢]. والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم.

وقوله: **فإنه شابَهَ الاسمَ بجواز شَبَهِ ما وَجَبَ له** إنما قال: «بِجواز شَبَهِ» لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جَوَّزت الإعراب للفعل، بل هذه شِبْه تلك؛ لأن الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تكون في الفعل، فلذلك قال: «بِجواز شَبَهِ ما وَجَب له»، ولم يقل: بجواز ما وَجَبَ له.

ص[٣]: **ما لم تَتَّصِلْ به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ.**

ش: يعني فإنه لا يُعرب، وإنه متى اتصل به نون التوكيد بُني. أما نون التوكيد ففي المضارع إذا لحقته ثلاثة مذاهب:

البناء مطلقاً[٤]، وهو مذهب الأخفش[٥]، سواء أكان المضارع مما

---

(١) سقطت اللوحة ٢٨/ب ـ ٢٩/أ من مصورة ك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٥ ـ ٣٦.

(٣) كذا. وقد سبق أن ذكر هذه العبارة ضمن الفقرة السابقة، فكان ينبغي أن يقول هنا: «وقوله».

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٤: ٣٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٢٦٥ ـ ٢٦٩، ٣٣٢، ٣٣٤.

(٥) ونسبه أيضاً في الارتشاف ١: ٣٠٧ إلى الزجاج وأبي علي في الإيضاح. الإيضاح العضدي ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ والمقتصد ص ١١٣٦. وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣: ١٩ ـ ٢٢. وانظر نتائج التحصيل ص ٢٧١.

اتصل به ألف الجمع[1] أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك.

والإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين[2].

والتفصيل[3] بين أن تتصل بالفعل ـ فيكون مبنياً ـ النونُ، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور، وهذا ظاهر قول المصنف لقوله: «ما لم تتصل به»، وقد تكرر له اختيار هذا المذهب في كتبه وفي شروحاته[4].

ومَن ذكر من النحويين أنه إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني بلا خلاف ليس بحافظ لمقالات النحويين، وقد تكلمنا على شيء من هذا في باب نوني التوكيد في كتاب التكميل فأغنى عن إعادته هنا.

وتكلم المصنف في شرحه[5] على اختياره أنه إذا لم تتصل بالفعل بقي على إعرابه، بأن المضارع إنما بُني مع هذه النون لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عَجُزه، وهذا مفقود فيما حجز بينهما حاجز مما ذكر؛ إذ لا تتركب ثلاثة أشياء، فتجعل كشيء واحد، ولرجوع علامة الرفع إذا وقفت على المضارع الذي لحقته الخفيفة مما كان بينهما حاجز، ورُدَّ ذلك الحاجز، فتقول إذا وقفت على «هل تَفْعَلُنْ» من قولك: هل تَفْعَلُنْ يا رجالُ؟ هل تَفعلون، برد النون والواو التي للجمع، فلو كان مبنياً لم تختلف حالةُ وقفه

(١) هذا على القول بأن الاثنين جمع. الكتاب ٢: ٤٨ و٣: ٦٢٢ و٤: ٢٠١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢، ٣٢٢. وذكر ابن الخباز في النهاية ص ٢٣٠ أن ابن الدهان ذهب إلى ذلك في كتابه «الغُرَّة».

(٣) الكتاب ١: ٢٠ و٣: ٥١٨ ـ ٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ وشرح الكافية ٢: ٢٢٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ١٧٤، ١٧٥، ١٤١٣، ١٤١٥ ـ ١٤١٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٥) شرح التسهيل ١: ٣٦.

وحالةُ وصله. ولا يكون هذا البناءُ عند لحاق هذه النون للمضارع لكونها من خصائص الأفعال؛ لأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها تختص بالفعل، بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبتْ لفظاً ومعنًى، والنون ناسبتْ لفظاً؛ إذ معناها يصح للاسم، وهو التأكيد. وقد انتهى ما لخصناه من كلام المصنف في الشرح.

وأما نون الإناث فذكر المصنف في الشرح[1] أنه مبني على السكون بلا خلاف. وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:

إحداها: ما ذهب إليه س[2] من أنه يُبنى حملاً على الماضي المتصل بها، إذ أصلهما البناء على السكون، فأُعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبُني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يُبنى إذا اتصل به ألف الجمع[3]، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما مَنَع أيًا من البناء شبهُها ببعضٍ وكُلّ معنًى واستعمالاً.

وقيل: بُني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء. انتهى ما لخص من كلامه.

وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٧

(٢) الكتاب ١: ٢٠.

(٣) في شرح المصنف: ألف الضمير.

ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب[1]، وتبعه على ذلك السُّهَيلي[2] وابن طلحة[3] وطائفة من النحويين. واستدلُّوا[4] بأن الإعراب قد استُحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم مُوجبه، وبقاءُ موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً. قالوا: وإنما مَنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً.

وذهب أكثر النحويين[5] المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني. واحتجوا[6] بأنه لما لحقته النون تَعارضَ فيه شَبَهان، شبه بالاسم من حيث الإبهام والتخصيص، وشبه بالماضي من الوجه الذي ذكره س[7]، وهذا يرده إلى أصله[8]، ويجذبه إلى جنسه، فانبغى أن يُغَلَّب عليه هذا لأنه أولى، وإذا غلب حكم هذا فليس إلا البناء لأنَّ البناء أصل الفعل، فأَدنى شيء يرده إليه، والإعراب فيه خروج عن الأصل. وأما كلام س فيحتمل وجهين، إلا أن هذا القول الأخير يظهر منه لقوله: «وبُني على هذه العلامة»[9]، فظاهر هذا اللفظ البناءُ. ومن وقف مع أنه معرب تكلف في إخراج البناء عما يطلقه عليه النحويون. وكنى س بالعلامة هنا عن السكون. وقال س: «فليس هذا بأبعدَ فيها ـ أي: ليس حملها على الماضي فتبنى بأبعدَ ـ من يَفْعَلُ»[9] حين حُمل

---

(١) نسب هذا القول إلى الأخفش. رصف المباني ص ٣٩٨.
(٢) نتائج الفكر ص ١١٠ ـ ١١١.
(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ وشرح الكافية ٢: ٢٢٩ ورصف المباني ص ٣٩٨.
(٦) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٧) الكتاب ١: ٢٠. وقد سبق قبل قليل.
(٨) أصله: سقط من س.
(٩) الكتاب ١: ٢٠.

على الاسم فأُعرب، بل وجه دخول الإعراب فيه أبعد من وجه رجوع البناء إليه؛ لأنَّ شَبَهَ المضارع بالماضي شَبَهٌ قوي، حتى إنه هو، وشبهه بالاسم ليس كذلك، إذ الفعل ليس باسم، ولا شك أن استحكام حكم المشبَّه به في المشبَّه يكون على قدر قوة الشبه.

ص: ويَمنعُ إعرابَ الاسمِ مناسبةُ[1] الحرف بلا مُعارِض، والسلامةُ منها تَمَكُّنٌ.

ش: قال المصنف في الشرح[2] ما ملخصه: الحرفُ أَمكنُ في البناء ـ إذْ لا/ [١:٢٩/ب] حرفَ معربٌ ـ من الفعل، إذْ منها[3] مُعربٌ، وما لا يُعرب منه شبيهٌ بالمُعرب، أما الماضي فلوقوعه موقع المضارع في مواضع، ولهذا الشبه لم تلحقه هاء السكت وقفاً، إذ لا تلحق حركةً إعرابية ولا شبيهة بها. وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم في السكون والحذف، ولا يُعامَل بهذا مبنيٌّ غيره، بل يسكن كـ «الذي» و «التي». وإذا ثبت أن المبني من الأفعال شبيه بالمعرب ضَعُفَ جعلُ مناسبتِه سبباً لبناء شيء من الأسماء المبنية، كقول بعضهم[4] في نَزالِ وهَيْهاتَ: بُنيا لأنهما بمعنى انْزِلْ وبَعُدَ. ويُضعف هذا أيضاً أنه كان يَلزم بناءُ سَقْياً لك، وضَرْباً زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، وإعرابُ أُفٍّ وأَوَّهِ لأنهما بمعنى أَتَضَجَّرُ وَأَتَوَجَّعُ، وهما معربان، فثبت أن بناء أسماء الأفعال لمناسبتها الحروف، وشَبَهُها هو بالحروف الناسخة للابتداء في لزوم معنى الفعل، والاختصاصِ بالاسم، وكونِها عاملة غير معمولة. انتهى ما لخص من كلامه.

أمَّا قولُه: «ولِهذا الشبه لم تَلحقه هاء السكت» فهذه مسألة مختلف فيها

---

(١) كذا في النسخ كلها، وفي التسهيل وشرحه: مشابهة.

(٢) شرح التسهيل ١: ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) أي: من الأفعال.

(٤) شرح الكافية ٢: ٦٥. والمقرب ١: ٢٨٩ والمقدمة الجزولية ص٢٤٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٨.

إذا وقفتَ على الفعل الماضي نحو قعدَ، وفيه ثلاثة مذاهب، يُفرق في الثالث بين أن يكون متعدياً فلا تلحق، وبين أن يكون لازماً فتلحق، وقد استوفينا الكلام على ذلك في باب الوقف.

وأما قوله: «وكونها عاملةً غيرَ معمولة» فقد كَرَّرَ ذلك في كتبه[١]، وأن أسماء الأفعال ليست معمولة لشيء، فلا محل لها من الإعراب، وكأنه لم يعرف في ذلك خلافاً. وقد ذكرنا في باب أسماء الأفعال من شرح هذا الكتاب الخلاف في ذلك، وأن مذهب س والمازني وأبي علي الدِّيْنَوَريّ[٢] وأبي علي الفارسي في تذكرته أن أسماء الأفعال منصوبة بأفعال مضمرة. وقيل[٣]: هي في موضع رفع مبتدأة، والضمير الذي فيها مرفوع بها[٤]، سَدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ، كما في قولك: أقائم[٥] زيد؟ ومذهب الأخفش[٦] والفارسي في حَلَبِيَّاته[٧] أنها لا موضع لها من الإعراب. وأَمْعَنَّا الكلام على ذلك، فأغنى عن إعادته هنا.

وكلام المصنف يدل على أن سبب البناء واحد، وهو شَبَهُ الاسم الحرفَ، ونص على ذلك في بعض تصانيفه[٨]. ونَوَّعَ وَجُوهَ الشبه إلى شَبَهٍ[٩] لفظي، وهو أن يُبنى الاسم على حرف واحد أو على حرفين. وإلى شَبه

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٦.

(٢) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري [ـ ٢٨٩ هـ] تلميذ المازني والمبرد، وخَتَنُ ثعلب. صنف المهذب في النحو، وضمائر القرآن. أصله من دِيْنَور، وقدم البصرة، ثم دخل بغداد، ثم نزل مصر، وبها توفي. إنباه الرواة ١: ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) شرح الكافية ٢: ٦٧.

(٤) مرفوع بها: سقط من ك.

(٥) س: قائم.

(٦) الملخص ١: ٣٤٨ [الحاشية ١، عن الكافي لابن أبي الربيع ١: ٣٤٥ ـ ٣٤٦ ـ خ].

(٧) المسائل الحلبيات ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٨) ص: «في تصانيفه». شرح الكافية الشافية ص ٢١٥ ـ ٢١٨ وشرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ ـ ١١١ ومنهج السالك لأبي حيان ص ٥ ـ ٦.

(٩) شبه: سقط من ك.

معنوي، كشَبَه «متى» إن كانت شرطاً بـ «إنْ» من حيث المعنى، أو استفهاماً بالهمزة، وغير ذلك من وجوه الشبه عنده. ولا أعلم أحداً سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب البسيط نقلاً عن بعض النحويين أنه ذهب إلى نحو من[1] ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنيت لأن فيها ما وضعُه وضعُ الحروف نحو قَدْكَ وهاكَ[2]، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها». وقد رُدَّ[3] هذا المذهب بما سنذكره في بابه إن شاء الله.

وأما غيره[4] من النحويين فذكروا أسباباً للبناء: منها شَبَهُ الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجهُ الشَّبَه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

[١: ٣٠/أ] ومنها تَضَمُّنُ معنى/ الحرف، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومنها وقوعُه موقع المبنيّ، كأسماء الأفعال والمنادى المبني بسبب النداء[5].

ومنها مضارعةُ ما وَقع موقع المبنيّ، وهو ما كان معدولاً لمؤنث نحو حَذامِ ورَقاشِ، ضارَعَ نَزالِ، ونَزالِ وَقَعَ مَوْقِعَ انْزِلْ.

ومنها ما خَرج عن النظير، وهو «أيٌّ» الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب س[6]، نحو ما أنشد سَلَمةُ[7]:

---

(١) نحو من: سقط من ك.

(٢) قدك: اسم فعل بمعنى حَسْبُك. وهاك: اسم فعل بمعنى خُذْ.

(٣) ك: وقررت.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١:١٠٦ وما بعدها وشرح المفصل ٣:٧٩ ـ ٨٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ١٠٣٧ ـ ١٠٣٩ وشرح جمل الزجاجي ١:١٠٥ ـ ١٠٦ و٢:٣٢٨ ـ ٣٣٠ والمباحث الكاملية ٢:٣٤٦ ـ ٣٤٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٣٤ ـ ٢٣٩.

(٥) سقط هذا السطر من ك.

(٦) الكتاب ٢:٤٠٠، ٤٠١.

(٧) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٧٧٣ والزاهر ١:٤٣١. ورواية الديوان: «على أيِّهم شرّ قديماً وألأم».

أَباهِلَ، لو أنَّ الرجالَ تَبايَعُوا   علــى أَيُّنــا شَــرٌّ قَبيــلاً وأَلأَمُ

بضم «أيُّنا»، التقدير: على الذين هم شَرٌّ قَبيلاً.

ومنها الإضافةُ إلى مبنيّ، نحو قولِه(١):

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا . . . .

وقولِه(٢):

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ . . . .

بفتح حينَ وغيرَ. والكلامُ على هذا النوع الأخير يأتي في موضعه من هذا الكتاب، أما «على حينَ» ففي باب الإضافة، وأما «غيرَ أنْ نَطقتْ» ففي باب الاستثناء إن شاء الله. هذا تقسيم أصحابنا(٣) في أسباب البناء.

وذهب أبو علي الفارسي(٤) إلى أنه لا موجبَ للبناء إلا الشَّبَهُ بالحرف أو تَضَمُّنُ معناه، ولا يجوز أن يُبنى ـ عنده ـ اسم لوقوعه موقع اسم مبني؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها لوقوعها موقعها. ولا يجوز ـ عنده أيضاً ـ أن تُبنى الأسماء(٥) لوقوعها موقع فعل، لأن الأسماء إذا

---

(١) هو النابغة الذبياني. وعجز البيت: وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ. ديوانه ص ١٦٣ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٦. الوازع: الناهـي الزاجر.

(٢) هو أبو قيس بن الأسلت، وقيل: قيس بن رفاعة، وقيل: رجل من كنانة، وقيل: الشماخ. الكتاب ٢: ٣٢٩ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ وشرح المفصل ٣: ٨١ والخزانة ٣: ٤٠٦ ـ ٤١٤ [الشاهد ٢٣٧] وشرح أبيات المغني ٣: ٣٩٥ ـ ٣٩٨ [الإنشاد ٢٥٩]. وعجز البيت: «حمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْقالِ». منها: أي من الناقة المذكورة في بيت قبله. والأوقال: جمع وَقْل: وهي ثمرة المُقْل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٤٠ والتوطئة ص ٣٣١ والمقرب ١: ٢٨٩ ـ ٢٩٠ وشرح الجزولية ص ٢٢٧ ـ ٢٣٦ والبسيط ص ١٧٣ ـ ١٧٤. وأضف إليها المصادر التي ذكرناها عند قوله قبل قليل «وأما غيره من النحويين».

(٤) المسائل العسكرية ص ٢٣٠، ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٥) الأسماء: سقط من ك.

أشبهت الأفعال فإنما يحصل فيها أنها تمتنع الصرف لا أن تبنى. واعْتَذَرَ[1] عن بناء الاسم المنادى بأنه وقع موقع ضمير المخاطب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه بُني لوقوعه موقع الحرف. والدليل على أن الغالب عليه الحرفية أنه إذا كان اسماً كان فيه معنى الخطاب، وذلك هو الذي اختص الحرف بإعطائه، وقد يتجرد لمعنى الحرفية؛ ألا ترى أنك تقول ضربتَ، فتكون التاء اسماً، وتعطى الخطابَ، وقد تتجرد للخطاب في نحو أنتَ، فتكون حرفاً. وأما أسماء الأفعال نحو دَراكِ فبنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو لام الأمر؛ ألا ترى أن دَراكِ في معنى لِتُدْرِكْ. وأما شَتَّانَ ووَشْكانَ وسَرْعانَ فبنيت ـ وإن لم تتضمن ـ لأن الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلى قليلاً، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر. وأما أيٌّ فله أن يأخذ فيها بمذهب الخليل[2] أو يونس[2]، فلا تكون ـ عنده ـ مبنية. وأما حَذامِ ويَسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيها إلى مذهب الرَّبَعي[3] من أنه بُني لتضمنه معنى علامة التأنيث؛ لأن حَذامِ معدول عن حاذِمة، ويَسارِ معدول عن يَسْرة.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني، وإن لم يشبه الحرف، ولا تضمن معناه. وكل ما اعتذر عنه فإنه بنى فيه على الحمل على

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٨ ـ ٤٠١ والإنصاف ص ٧٠٩ ـ ٧١٦ [المسألة ١٠٢] والدر المصون ٦: ٦٢١ ـ ٦٢٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ وشرح الجزولية ص ٢٣٥. وهو أبو الحسن علي بن عيسى [٣٢٨ ـ ٤٢٠ هـ] بغدادي المنزل، شيرازي الأصل. أحد أئمة النحويين وحذاقهم. أخذ عن السيرافي والفارسي. قال الجواليقي: كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره يقوم به، إلا أن جنونه لم يكن يدعه يتمكن منه أحد في الأخذ عنه. صنف شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وما جاء من المبني على فَعالِ، والبديع في النحو. معجم الأدباء ١٤: ٧٨ ـ ٨٥ وإنباه الرواة ٢: ٢٩٧ وبغية الوعاة ٢: ١٨١ ـ ١٨٢.

الغالب، وسامح نفسه في ذلك. وكان يُتَحَمَّلُ ما قال لو أَدَّى ما فَرَّ منه إلى شيء مستحيل، ولا يبعُد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يُحكم لها بحكم ما حَلَّت مَحَلَّه.

فأما الأسماء المُسَكَّنة قبل التركيب/ كحروف الهجاء المسرودة وأسماء [١:٣٠/ب] العدد إذا قلت: أَلِفْ. باءْ. تاءْ. ثاءْ. جيمْ. إلى آخره، وواحدْ. اثنانْ. ثلاثهْ. أربعهْ. خمسهْ، فاختار(١) المصنف(٢) أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرف؛ لأنها كَلِم غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهملة كـ «هل»(٣) و «لو».

وذهب غيره إلى أنها ليست مبنية ولا معربة(٤). أما كونها غير معربة فواضح؛ لأنها لم تركب مع عامل. وأما كونها غير مبنية فلسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ سينْ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك.

وذهب بعضهم إلى أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، ولا يلزم من كونها ليست معربة لفظاً أن لا تكون معربة حكماً، ولو لزم ذلك لم يعل(٥) في الأفراد فَتًى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال في مثله فتح ما قبل الآخر مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنياً. وكذا المحكيّ والمُتْبَع.

وما ذهب إليه ليس(٦) بجيد؛ لأن المحكيّ والمُتْبَع والموقوف عليه

---

(١) ك: فاختيار.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٨.

(٣) ك: كبل.

(٤) قال الزجاج: «فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف، لا تُعرب. ومعنى قولنا: «مبنية على الوقف» أنك تُقَدِّر أن تسكت على كل حرف منها... والدليل على أن حروف الهجاء مبنية على السكت كما بني العدد على السكت أنك تقول فيها بالوقف مع الجمع بين ساكنين، كما تقول إذا عددت: واحدْ. اثنانْ. ثلاثهْ. أربعهْ...» معاني القرآن وإعرابه ١:٥٩. وانظر الكتاب ٣:٢٦٥ والمقتضب ١:٢٣٦ والمخصص ١٤:٩٤ ـ ٩٥.

(٥) ك: لم يقل.

(٦) ك: فليس.

مركب مع عامل يطلب الإعراب لفظاً أو حكماً، وأما هذه الأسماء فلم تركب مع عامل، فيستحيل أن يتخيل فيها الإعراب حكماً، وإنما قلنا به في تلك لدخول العامل. وأما فَتَى فهو مما وُضع في أول أحواله متحرك الآخر، فلذلك أُعِلَّ، وهو قبل التركيب موضوع على حركة أو تقدير الحركة، فلذلك انقلبت ياؤه ألفاً لتحركها مع انفتاح ما قبلها.

وقوله: **بلا مُعارِضٍ** احتراز من «أيّ»، فإنها معربة مع مناسبتها للحرف؛ لأنها إن كانت استفهاماً ناسَبَ معناها معنى الهمزة، أو شرطاً ناسَبَ معناها معنى إنْ، أو موصولةً فهي مفتقرة افتقار غيرها من الموصولات، والموصولات مبنية غيرها، لكنْ عارَضَ هذه المناسبةَ إضافتُها لزوماً لفظاً ومعنًى، أو معنًى لا لفظاً، فتكون بمعنى «بعض» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلّ» إن أضيفت إلى نكرة، فغُلِّبت مناسبتها للمعرب على مناسبتها للحرف؛ لأن هذه المناسبة تدعو إلى ما يستحقه الاسم بالأصالة، وهو الإعراب. هذا معنى ما شرح به المصنف[1] قوله: «بلا مُعارِض» مع زيادة بيان، قال[1]: «وليثبت بذلك مزية لِما له جابر على ما لا جابر له؛ لأن إلغاء شبه الحرف في «أيّ» بما فيها من شبه المتمكن كإلغاء عجمة «لِجامٍ» ونحوه بما فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة» انتهى كلامه.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف ليس بجيد لأنه يَشْرَكُ أيًّا أيضاً في هذا المعنى الذي ثبت لها به الإعرابُ غيرُها، وهو مبني، وذلك لَدُنْ، فإنها لازمة الإضافة، بل هي أقوى في ذلك لأنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي بمعنى عندَ، وعند معربة، ولَدُنْ مبنية، فكان ينبغي أن تعرب لَدُنْ كما أُعربت أيّ؛ إذ قد اشتركا في المعنى الذي أَوجبَ الإعراب لأيّ.

وقوله: **والسَّلامةُ منها تَمَكّنٌ** أيْ من مناسبة الحرف، وسَمَّى ذلك تمكناً

---

(١) شرح التسهيل ١: ٣٩.

لأنه تَصَرُّفٌ في الكلمة بحركات أو بحروف على[1] من يرى ذلك، بخلاف المبني، فإنه/ فاقد لهذا التصرف. [١/٣١:١]

والمتمكن على قسمين: مُتمكن أَمْكَن، وهو الاسم المنصرف، ومُتمكن غَير أَمْكَن، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وسُمي بذلك لأنه نقصه من جهات التمكن شيءٌ واحد، وهو الجَرّ.

ص: وأنواعُ الإعرابِ رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ وجَزْمٌ، وخُصَّ الجَرُّ بالاسمِ لأنَّ عامِلَه لا يَسْتَقِلُّ، فيُحْمَل غيرُه عليه، بخلافِ الرفعِ والنصبِ، وخُصَّ الجزمُ بالفعلِ لكونِه فيه كالعِوَض من الجَرِّ.

ش: ذكر المصنف أن أنواع الإعراب أربعة، فالإعراب على هذا جنس، وهذه أنواعه. فالذي يُدَلُّ به على الرفع حركةٌ وحرفٌ عند من يرى ذلك[2]، وكذلك الذي يُدَلُّ به على النصب والجر، والذي يُدَلُّ به على الجزم هو حذف الحركة أو الحرف عند من يرى ذلك وعدمهما، فالجزم هو عدم تلك الحركة أو الحرف. وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛ لأن ثلاثة منها ثبوتيات، والواحد عدمي لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدمياً لا يشترك في النوعية مع الوجودي، فإذاً ليست أنواع الإعراب أربعة، ولذلك قال الكسائي في بعض كتبه: «أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع والنصب والخفض». وكذلك قال أكثر الكوفيين، وتابعهم على ذلك المازني، رُوي عنه أنه قال: «الجزم ليس بإعراب، إنما هو عدم الإعراب»[3].

وقَدَّمَ المصنفُ الرفعَ لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيرُه قد يُستغنى

---

(١) في حاشية س: عند. وفوقه: ظ. وربما كان في الأصل: «على قول من يرى ذلك»، فسقط «قول».
(٢) سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ ـ ٣٩ [المسألتان ٢ و٣].
(٣) قال الزجاجي: «وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب» الإيضاح في علل النحو ص ٩٤.

عنه، وقَدَّمه مع النصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك. وقَدَّم الجر لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأَخَّرَ الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل. وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري، ولو قَدَّم النصب لكون محله أوسع من الرفع لكان ذلك مناسباً، وقد فعل ذلك س، فقال: «وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف»[1]، فقدم النصب والفتح على الرفع والضم. ولو قَدَّم الجر لاختصاص الأشرف به، وهو الاسم، والجزمَ لاختصاص الفعل به، ثم[2] ذكر المشترك، وهو الرفع، لكان لذلك وجه من المناسبة.

وقوله: **وخُصَّ الجَرُّ بالاسم. إلى آخره** قال المصنف[3] في شرحه لكلامه: «لمَّا كان الاسم في الإعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبلَ رافعُ الاسم وناصبُه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حُذف الجارُّ نُصب معموله، وإذا عُطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارعُ الاسمَ في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال وإمكان التفريع عليهما، وضَعُفَ عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجُعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صِنْفَي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء
[١: ٣١/ب] عامله عن تعلق بغيره، والجرّ/ راجح بكونه ثبوتياً، بخلاف الجزم، فإنه بحذف حركة أو حرف، فتعادلا بذلك» انتهى كلام المصنف.

وهذا التعليل الذي ذكره لاختصاص الجرِّ بالاسم والجزمِ بالفعل لو كان صحيحاً كان ينبغي أن لا يذكره في هذا الكتاب لأنه كتاب جامع لأكثر أحكام

---

(١) الكتاب ١: ١٣ وفيه «على النصب والجر والرفع...» وكذا في مطبوعة بولاق ١: ٢.

(٢) ك: وقد.

(٣) شرح التسهيل ١: ٣٩ ـ ٤٠.

النحو موضوع لذلك، لم يقصد المؤلف فيه إلى تمثيل حكم ولا لتعليله ولا لدليله السمعي، فذكره لتعليل ذلك ليس بمناسب.

وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به، فهو شيء قد بحث[1] فيه النحويون[2]، وطَوَّلوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرره بعض[3] أصحابنا، وهو أن التعرض لامتناع الجرِّ من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغـات، والسؤالُ عن مبادئ اللغـات لا سبيلَ إليه، لأنه يؤدي إلى التسلسل؛ ألا ترى أن السؤال إذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض والأفعال بالجزم مطلقاً لم يخل أن تريد: لأيِّ شيء لم تُجزم الأسماءُ بجوازم الأفعال أو بعامل[4] من عواملها يعمله[5] بدلَ عمله أو مع عمله؟ وكذلك لأيِّ شيء لم تُخفض الأفعال بخوافض الأسماء أو بعامل من عواملها يعمله بدلَ عمله أو مع عمله؟ وكيفما فُرض السؤال فإنه يلزم[6] مثل ذلك في الرفع والنصب، فيقال: لأي شيء لم تُرفع الأفعال بروافع الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله؟ ولأي شيء لم تُنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله، حتى يعمل الرافع للأفعال بدل رفعه نصباً، أو يعمل مع رفعه نصباً؟ ومثلُ ذلك السؤال يلزم أيضاً في روافع الأسماء ونواصبها،

---

(١) ك: بحثت.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢ ـ ١٢٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٧٠ ـ ٧٣ و٩٥ ـ ١٠٠ والمقتصد ص ١٦٨ ـ ١٧٢ والنهاية ص ١٥٤ ـ ١٥٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٧٢ ـ ٧٥. وينتهي النص الذي أخذه أبو حيان عند قوله: «يريد: لما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبيينه. انتهى».

(٤) ك: «بعوامل». وكذا في المواضع التالية.

(٥) ك: «بعمله» وكذا في المواضع التالية.

(٦) ك: فلا يلزم.

فكما لا يُتعرض لتعليل ذلك لأنه سؤال عن مبادئ اللغات؛ لأنه بتقدير أن يكون الأمر على ما سأل عنه يَسُوغ له السؤال: لِمَ[1] لَمْ يكن الأمر بخلاف ذلك؟ فيؤدي إلى تسلسل السؤال، فكذلك لا ينبغي أن يُتعرض لامتناع الخفض من الأفعال، والجزم من الأسماء مطلقاً، وإنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياساً فامتنع.

والذي يجب قياساً خفضُ المضارع إذا أُضيفت إليه أسماء الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]؛ لأنه فعل معرب، وقد دخل عليه عاملُ خفض، ولم يؤثر فيه.

وكذلك أيضاً يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تنصرف؛ لأنها لما أشبهت الفعل، فزال منها التنوين والخفض، وجب أن تكون ـ إذا دخل عليها عامل من عوامل الخفض ـ دونَ علامة لزوال علامة الخفض بالشَّبَه، والجزم هو أن يدخل عامل، فلا يحدث علامة، بل يكون تركُ العلامة علامةً له.

فأما الفعل المضارع فلم يُؤثر فيه الاسمُ المضافُ إليه لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه؛ ألا ترى أن قوله: ﴿هذا يومُ يَنْفَعُ﴾ معناه: يومُ نَفْعِ الصادقين، ودلالةُ الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن، والعربُ لا تُخبر عن شيء ولا تضيف إليه إلا إذا أتت في الإخبار أو في الإضافة باللفظ الذي يدل عليه دلالة مطابقة/ ، فلا تقول: أعجبني [١/٣٢:١] السَّقْفُ، تعني الحائطَ الذي هو عليه أو خشبةً منه، فلذلك لم يُؤثر الاسمُ المضافُ في الفعل لأنه غير مضاف إليه، من حيث إنه لا يدل على المصدر الذي هو اسم الزمان مضاف إليه في المعنى دلالةَ مطابقة.

وأما الأسماء التي لا تنصرف فلم تبق ساكنة في حال الخفض حتى

---

(١) لِمَ: سقط من ك.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

يكون ترك[1] العلامة لها علامةً للخفض؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها لِما يلزم فيها من حذف شيئين من جهة واحدة، كل واحد منهما لمعنى، وذلك غير موجود في كلامهم فيما ليس له معنى - أعني حذفين أو إعلالين من جهة واحدة - إلا في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كلامٍ إن جاء، فكيف فيما له معنى.

وهذا الذي ذهبتُ إليه من امتناع تعليل الانفراد مطلقاً بل حيث ذكرنا مذهبُ س؛ ألا ترى أنه قال في تعليل امتناع الخفض من الأفعال: «لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه ومعاقبٌ للتنوين»[2]، فلم يُعلل امتناع الخفض منها بغير الإضافةِ لما ذكرنا من أنه يظهر أنه كان يجب أن تُخفض في الإضافة خاصة.

وأما قول س في تعليل امتناع الجزم من الأسماء «لتمكُّنها ولحاق التنوين لها»[3] فإنه يعني بذلك الأسماء غير المنصرفة، ومرادُه: لتمكنها ولحاق التنوين إياها في الأصل، بخلاف الفعل الذي لا حَظَّ له في التمكن ولا في التنوين. وقوله: «فإذا ذهب التنوين»[3] يعني بالشَّبَه بالفعل. وقوله: «لم يَجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركة»[3] يريد: لِما في ذلك من الإجحاف الذي تقدم تبيينه. انتهى[4].

وقد سَبق إلى أن مراد س بامتناع الجزم من الأسماء هو في الأسماء التي لا تنصرف أبو نصر النحوي[5]، قال س: «وليس في الأسماء

(١) ك: حتى يكون في ترك.
(٢) الكتاب ١ :١٤.
(٣) الكتاب ١ :١٤.
(٤) يعني: كلام بعض أصحابنا، وهو الأبذي كما ذكرنا.
(٥) هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي [- ٤٠١ هـ]. سمع من أبي علي القالي ومن أبي عيسى الليثي، وروى عنه أبو عمر بن عبد البر وطبقته. وكان رجلاً عاقلاً مقتصداً صحيح الأدب. صنف: تفسير عيون كتاب سيبويه. الصلة ص ٦٢٠ - ٦٢١ وإنباه الرواة ٣ :٣٦٢ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢ :٣٢١.

جزم»[1]، قال أبو نصر: «يريد الأسماءَ المضارعةَ للأفعال، وهي التي لا تنصرف. وإنما طُلب فيها الجزم حين مُنعت الجر والتنوين كما مُنعهما الفعل ليكون عوضاً من الجر»[2]. قال س: «فإذا ذَهَبَ التنوينُ لم يَجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركة»[3].

وقال الزَّجَّاج: «قال بعضهم[4]: لم تُجزم الأسماءُ لخفتها، ولم تُخفض الأفعالِ لِثِقَلها».

وقال عبد الدائم القَيْرَوانيُّ[5]: الذي أَختاره أنا قول المازني[6]، وهو أنه لم يَدخل الجزمُ الأسماءَ لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو لَمْ ولَمَّا وحروف المجازاة وشبه ذلك، فلمَّا[7] لم يصح معنى الجازم فيها امتنع دخولها عليها. وكذلك العلة في دخول[8] الخافض على الأفعال هي عدم صحة المعنى.

ومما يُتَعَقَّب على المصنف في كلامه قولُه في عامل الجر «إنه غير مستقلّ لافتقاره إلى ما يتعلق به» وليس هذا على الإطلاق: لأن حرف الجر إذا كان زائداً لا يفتقر إلى ما يتعلق به، وكذلك إذا كان غير زائد في نحو: لولاك، ولعلّ زيدٍ قائمٌ، في لغة من خفض[9]. وقولُه: «ولذلك إذا حُذف

(١) الكتاب ١: ١٤.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ١٩.

(٣) الكتاب ١: ١٤.

(٤) نسبه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦ إلى أكثر الكوفيين.

(٥) أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق الأندلسي المنزل القيرواني الأصل [ـ ٤٧٢ هـ]. رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها، وأخذ عن أبي العلاء المعري شيئاً من الأدب. روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السَّرَقُسْطي. توفي بطليطلة. بغية الملتمس ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ وإنباه الرواة ٢: ١٥٨ وبغية الوعاة ٢: ٧٥.

(٦) قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٧٣.

(٧) ك: لما.

(٨) كذا في النسخ كلها. ويريد: في عدم دخول الخافض.

(٩) هم بنو عُقَيل. سر صناعة الإعراب ص ٤٠٧.

الجازُ نُصب معمولُه» ليس على الإطلاق، بل منه ما يُرفع معمولُه نحو ﴿كَفى بالله﴾[1]، وما قام مِنْ رجلٍ، وما زيدٌ بقائمٍ في لغة تميم[2]، فإنك تقول (كَفى اللهُ)، وما قام رجلٌ، وما زيدٌ قائمٌ.

/ص: **والإعرابُ بالحركةِ والسكونِ أصلٌ، ويَنوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ. فارفعْ بضمةٍ، وانصِبْ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزِمْ بسكونٍ، إلا في مواضع النيابة.** [١ :٣٢/ب]

ش: استدل المصنف في الشرح[3] على أن الإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحرف، وأن الإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف، بأنه لا يُصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل في الرفع بضمة والنصب بفتحة، ولم يشتركا في إعراب بحرف. وكانت أصالة الإعراب في غير الجزم للحركة لأنها أخف وأبين، إذ لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة وإدراك المدلول دونها، بخلاف الحرف، فسقوطه في الغالب مُخِلّ بمفهوم الكلمة كالتثنية والجمع المذكر المسلَّم، ولذلك اختلف[4] في المعرب بحرف، هل هو قائم مقام الحركة أم الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله. وكان السكون في الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يُستغنى عن حذفه بتقديره[5] ظاهر الحركة قبل الجزم.

واستدل بعضُ[6] أصحابنا على أن أصل الإعراب للحركات بأنَّ أكثر المُعْرَبات إنما أُعربت بالحركات، وإنما أُعرب بغيرها ما رُفع بالنون لتعذر الحركة فيه، والمجزومُ لكون العلامات قد استُغرقت، فجُعل تركُ العلامة

---

(١) سورة النساء: ٦.

(٢) الكتاب ١ :٥٧ والمقتضب ٤ :١٨٨.

(٣) شرح التسهيل ١ :٤٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ١٧ ـ ٣٩ [المسألتان ٢، ٣].

(٥) ك: بتقدره.

(٦) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٢١٧.

علامةً، ولأن[1] الإعراب زائد على الكلمة، والحركات بعض حروف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وزيادة بعض أهون[2] من زيادة حرف كامل.

وهذا الذي ذكره بعض أصحابنا يدل على خلاف ما قاله المصنف؛ لأنه ادَّعى أن الإعراب بالحركة والسكون أصل، وهذا لم يجعل إعراب السكون أصلاً، بل إنما جَعل الأصلَ الإعرابَ بالحركات، بل جَعل في المجزوم تركَ العلامة علامةً.

وقول هذا القائل «والحركات بعض حروف العلة» كلام لا تحقيق فيه، بل ليست بعضاً، فإنْ أشبعت الحركات حدثت تلك الحروف، وحدوثُها عند الإشباع لا يدل على أن الحركة بعضها.

وقوله **ويَنوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ** هذا فيه لَفٌّ في الضمير؛ إذ الحرف ينوب عن الحركة على مذهب[3]، والحذف ينوب عن السكون، وينوب أيضاً عن الفتحة في الأمثلة الخمسة، وقد سبق لنا الكلام على قوله في أول الباب[4] «أو سكونٍ أو حذفٍ»، وأوردنا هناك ما أوردناه، وهو وارد هنا.

وقوله: **فارفَعْ بضمةٍ، وانصِبْ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ** هكذا قال غيرُه من النحويين، وكان القياس على مذهب البصريين أن يقال بدل «ضمة» «رفعة»، وبدل «فتحة» «نصبة»، وبدل «كسرة» «جَرَّة»؛ لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للمبني، فيُنسب ما هو من لفظها إلى المبني، والرفع والنصب والجر للمعرب، فينبغي أن يُنسب ما هو من لفظها إلى المعرب، لكنهم أطلقوا على

---

(١) ك: وأن. ص: وكان.
(٢) ك: النون.
(٣) انظر ما تقدم في ص ١٢٠.
(٤) تقدم في ص ١٢١.

حركات الإعراب ضمة وفتحة وكسرة على سبيل التوسع؛ لأن اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور/ كاللفظ بالمرفوع والمنصوب والمجرور. [١ : ٣٣/أ]

ص: وتَنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جَرِّ ما لا يَنصرف إلا أنْ يُضاف أو يَصْحَبَ الألفَ واللامَ أو بدَلَها، والكسرةُ عن الفتحة في نصب أُولات والجمعِ بزيادة ألفٍ وتاءٍ، وإنْ سُمِّي به فكذلك، والأعرفُ حينئذ بقاءُ تنوينه، وقد يُجعلُ كأَرْطاةَ علماً.

ش: اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، وفي حركة المجموع بالألف والتاء المزيدتين، فذهب الجمهور[(١)] إلى أنهما حركتا إعراب. وذهب الأخفش[(٢)] والمبرد[(٣)] إلى أنهما حركتا بناء، وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يُعربان في حالين، ويُبنيان في حال، فما لا ينصرف يُعرب في حال الرفع والنصب، ويُبنى في حال الجر، وكذلك الجمع، يُعرب في حال الرفع والجر، ويُبنى في حال النصب.

وهذا القولُ مرغوبٌ عنه لأنه لا يُبنى إلا لسبب، وقد تقدم ذكرُ الأسباب التي للبناء[(٤)]، وهذان النوعان ليس فيهما سبب منها، وأيضاً فلم

---

(١) النهاية ص ٢٦٩.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١ :٢٣٩ حيث ذكر مذهبه في أن كسرة المجموع بالألف والتاء في موضع النصب إنما هي كسرة بناء. وذكر في ص ٢٤٠ أنه يلزمه أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء؛ لأن هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها كما كانت الكسرة في التاء للجر، ودخل النصب عليها. وشرح المفصل ١ :٥٨ والمباحث الكاملية ١ :١١٠ وشرح الكافية ١ :٣٨. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ ما نسبه أبو حيان إلى الأخفش في كسرة المجموع بالألف والتاء، ولم يذكر ما لا ينصرف.

(٣) شرح المفصل ١ :٥٨ وشرح الكافية ١ :٣٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ وقد ضم الرضي والقواس معهما الزجاج. وقد نص في «ما ينصرف وما لا ينصرف» ص ٤ على أن الفتح فيه بناء. ونسب ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٧٣ إلى المبرد ما نسبه إليه أبو حيان في كسرة المجموع بالألف والتاء. وصرح المبرد في المقتضب ١ :٦ ـ ٧، ١٤٤ ـ ١٤٥ و٣ :٣٣١ بأن هذا الجمع معرب في أحواله كلها. ونسبه ابن الخباز في النهاية ص ٢٦٩ إلى الزجاج فقط.

(٤) تقدم ذلك في ص ١٣١ ـ ١٣٥.

نجد اسماً يُعرب في حالين أو حالة، ويبنى في حالة أو حالين. فأما احتجاجُهما بأَمْسِ، وقولهما إنها تُبنى تارة، وتُعرب تارة، وتشبيهُ ذينك بأَمْسِ، فهو فاسد لأن أَمْسِ لا يُبنى إلا حال تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وتضمُّنُ معنى الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف وفي ذلك الجمع؛ ألا ترى أنَّ أَمْسِ إذا كانت نكرةً أو مضافةً أو مُعَرَّفةً بلام التعريف هي معربة بالاتفاق، فإنْ كانت مُعَرَّفةً بغير أداة التعريف، نحو قولك: خَرجتُ أَمْسِ، تُريد اليومَ الذي قبلَ يومِك بِليلةٍ، بُنِيت لتضمُّنها معنى أداة التعريف.

قوله: **وتَنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جَرِّ ما لا يَنصرف** امتناعُ ما لا ينصرف مِن الكسر اختُلف في علته بعد اتفاقهم على أنّ ما لا ينصرف مُنع التنوين، فمن النحويين مَنْ قال[1]: لمَّا أَشبه الفعلَ، فمُنع التنوين، مُنع أيضاً لذلك الشَّبَهِ الكسرةَ، فشبهُه بالفعل اقتضى له ما مُنعه الفعلُ، وهو الكسر والتنوين، فلمَّا مُنع الكسرةَ جُرَّ بالفتحة، وحُمل المجرور على المنصوب لاشتراكهما في الفَضْليَّة وفي غير ما شيء، ولم يُحمل الجرُّ على الرفع لتباين ما بينهما، إذ المرفوع عُمدة، والمجرور فضلة.

ومنهم من قال[2]: لما أَشبه الفعلَ مُنع التنوين فقط، وامتنع الكسرة لعلة أخرى، وهو أنه لو جُرَّ بالكسرة لَتُوُهِّمَ أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنه حذفت من الاسم، واجتُزِئ بالكسـرة عنها، أو تُوُهِّمَ أنه مبني على الكسر؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا إن كان في الاسم تنوين أو ما يعاقبه من الألف واللام أو الإضافة. وإلى هذا ذهب ابن الأنباري، ومال إليه السُّهيلي[3]،

(١) الكتاب ١: ٢١ والمقتضب ٣: ٣٠٩ والأصول ٢: ٧٩ وشرح الكتاب للسيرافي ٢: ٣٢، ٣٧ ـ ٤٠ وأسرار العربية ص ٢٧٣ والبسيط ص ٢١١ ـ ٢١٣.

(٢) ذكر السيرافي هذا القول في صورة اعتراض، وأجاب عنه. شرح الكتاب ٢: ٣٨ ـ ٣٩. ونسبه اللورقي إلى المحققين. المباحث الكاملية ٢: ٢٣٠.

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٩.

واستحسنه ابن القاسم(١)، ولا يصح إلا على مذهب الكسائي والفراء(٢). وأما س فلا يحذف هذه الياء إلا في النداء(٣) واتباعاً لخط المصحف أو ضرورة، قال ابن الأنباري: فإذا دخلت أل أو أضيف زال اللبس(٤) لأنهما لا يجتمعان مع الياء، فرُدَّت الكسرة.

وقوله: **إلا أن يُضافَ أو يَصْحَب الألفَ واللامَ/** إنما جُرَّ بالكسرة في [١: ٣٣/ب] هاتين الحالتين لأنه دخله ما عاقب التنوين، والاسمُ إذا دخله التنوين جُرَّ بالكسرة، فكذلك إذا دخله ما عاقبه.

ومنهم من قال(٥): السبب في ذلك أنه دخله خاصَّةٌ من خواصِّ الأسماء، فضَعُف فيه شبه الفعل، فجُرَّ بالكسرة. وضُعِّف(٦) هذا بأنه يدخل عليه حرف الجر، ويُصَغَّر، ويُنْعَت(٧)، وهذه من خواصِّ الأسماء. وأُجيب بأنه لم يدخل عليه حرف الجر إلا بعد ما تمكن الشبه فيه، فلم يُعتدّ به، وبأن التصغير قد يوجد في الأفعال نحو: ما أُمَيْلِحَ زيداً! فلم يتمحض لأن يكون من خواص الأسماء؛ إذ قد وجد في نوع ما من أنواع الأفعال، وبأن النعت ليس اتصاله بالمنعوت كاتصال الألف واللام والإضافة، فلذلك لم تُعتبر هذه الخواصُّ، واعتُبرت الألفُ واللام والإضافة، فعاد بهما إلى أصله من الجر بالكسرة.

---

(١) ص، ح: أبو القاسم. وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجَزيري الخضراوي القاضي النحوي [ـ ٦٠٨ هـ] روى عن أبيه وأبي إسحاق بن ملكون، وأخذ عن أبي الوليد بن رشد كتابه النهاية. روى عنه القاضيان أبو الخطاب بن خليل وأبو عبد الله بن عياض، أُخذ عنه كتاب سيبويه وغيره. وكان متفنناً في المعارف. البغية ٢: ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) قالا: إن التنوين يلحق آخر الكلمة فرقاً بين الاسم والفعل. الارتشاف ١: ٣١١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٤) س: الكسر.

(٥) أسرار العربية ص ٢٧٧ وشرح الجزولية ص ٢٣٨.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٣٨ حيث أبطل هذا القول بعدم جرّ ما لا ينصرف مصغراً.

(٧) يعني: يدخل حرف الجر على الاسم الذي لا ينصرف، ويصغر، وينعت، ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين، نحو: مررت بأحمدَ، وبأُحَيْمِدَ، وبإبراهيمَ الكريمِ.

ويشمُل قولُه الألفَ واللامَ كونَها للتعريف نحو قوله تعالى: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾[1]. وموصولةً كقول الشاعر[2]:

وما أنتَ باليقظان ناظرُه إذا   رَضِيتَ بما يُنسيكَ ذِكْرَ العَواقبِ

وزائدةً نحو قول الشاعر[3]:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيدِ مُبارَكاً   شَديداً بأَحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وقوله: أو بَدَلَها إبدالُ لام التعريف ميماً هي لغةِ حِمْيَر[4]. ومثالُ دخولها على ما لا ينصرف فَجُرَّ بالكسرة قولُ الشاعر[5]:

أَأَنْ شِمْتَ مِن نَجْدٍ بُرَيقاً تَأَلَّقا   تُكابِدُ ليلَ امْأَزْمَدِ اعتادَ أَوْلَقا

أراد: ليلَ الأَزْمَدِ. وذكر صاحِبُ «المُغْرِب»[6] أنها لغة لطيِّـئ.

وإذا أُضيف أو دخلته أل فمذهب أبي علي[7] وابن جني[8] أنه يسمى

---

(١) سورة هود: ٢٤.

(٢) البيت في شرح التسهيل ١: ٤١ وشرح الكافية الشافية ص ١٨٠ والمقاصد النحوية ١: ٢١٥.

(٣) هو ابن مَيَّادة. شعره ص ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٥١ والخزانة ٢: ٢٢٦ ـ ٢٢٨ [الشاهد ١١٩]. أحناء: جمع حِنْو، وهو الجانب والجهة، كنى به عن أمور الخلافة الشاقة. والكاهل: ما بين الكتفين.

(٤) انظر ذلك في كتاب اللهجات العربية في التراث ص ٣٩٨ ـ ٤٠١ والمعجم الكامل في لهجات الفصحى ص ٢٧ ـ ٣٠، وقد نسبت أيضاً إلى دوس والأزد وأهل اليمن.

(٥) البيت في شرح التسهيل ١: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ص ١٨١ ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١: ٢٢٢ لبعض الطائيين. الأولق: الجنون، أو شبهه.

(٦) المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب ٢: ٤٥٣. وصاحبه هو أبو الفتح ـ وقيل أبو المظفر ـ ناصر بن عبد السيد المطرِّزي الخوارزمي [٥٣٨ ـ ٦١٠ هـ]. قرأ ببلده على أبيه وعلى الموفق بن أحمد المكي الخطيب. برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية. من مصنفاته المصباح في النحو، والمُعْرِب في لغة الفقه، والمُغْرِب في ترتيب المُعْرِب، والإقناع في اللغة. إنباه الرواة ٣: ٣٣٩ ـ ٣٤٠ وبغية الوعاة ٢: ٣١١ وكشف الظنون ص ١٧٤٨ ومقدمة المغرب ص ٣ ـ ١١.

(٧) الإيضاح العضدي ص ١٣.

(٨) قال في اللمع ص ١٣: «فإن أضيف أو دخلته الألف واللام، فأُمن فيه الثقل، دخله الجرّ في موضع الجرّ».

مُنْجَرًّا لا منصرفاً. ومذهب الزجاج[1] والزَّجَّاجي[2] والسيرافي[3] أنه يسمى منصرفاً. وهذا مبني على الاختلاف[4] في سبب تسميته منصرفاً وغير منصرف.

وقوله: **والكسرةُ عن الفتحةِ في نصب أُولات** قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[5]، وأُولاتٌ في المؤنث نظير أُولُو في المذكر، إلا أن أُولُو يخص العاقل. ولا مفرد لهما من لفظهما، قال أبو عبيدة: «أُولاتٌ واحدها ذات»[6]. قال أبو علي[7]: وزنها فُعَل مثل هُدًى، العينُ متحركة، ولا تكون ساكنة لانقلاب اللام، ولا تنقلب اللام في القياس إلا لفتح ما قبلها، فاللام في أُولات كالعين في ذات في انقلابها، لكن حذفت الألف المنقلبة مع الألف والتاء، فوزنه فُعات/، وصارت محمولة على نظيرتها، وهي ذَوات، وهما [١:٣٤/أ] في ذلك جَرَيا لِلُزومهما الإضافةَ مَجْرى ما لم يتمكن نحو هَيْهاتِ فيمن كَسر؛ لأن قياس قوله أن تكون من مضاعف الياء، وأن اللام حُذفت مع الألف والتاء[8]، والأصل هَيْهَيات.

فإن قيل: لو كانت أُولاتٌ على فُعَلٍ لم يُقل في جمعه للمذكر أُلُون، وقياسُه أن يكون مثل مُصْطَفَوْنَ؟

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩.

(٢) الجمل ص ٢٢٠.

(٣) شرح الكتاب ١:٥١ وما بعدها.

(٤) شرح الإيضاح للعكبري ص ١٠١ ـ ١٠٥، ١٥٣٧ ـ ١٥٣٨ وشرح جمل الزجاجي ٢:٢٠٥ والبسيط ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٥) سورة الطلاق: ٦.

(٦) مجاز القرآن ٢:٢٦٠.

(٧) من هذا الموضع إلى آخر قوله: «وضمت لأجل الواو في أُلُون» لخصه أبو حيان من كتاب أبي علي شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٩ ـ ١٩٢. وانظر المسائل الحلبيات ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

(٨) المسائل العضديات ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

فالجواب: أنه لعدم تمكنه أُجري مُجرى الذَّوِينَ، فكَسروا مع الياء، وضَمُّوا مع الواو، فكما كَسروا الواوَ في الذَّوِينَ، وكان حقها الفتح لأنه جمع ذَوًى، وقد جاء في المتمكن، ومنه قولُه(١):

ظَعائنُ من بَني الحَلاَّفِ تَأْوي   إلى خُرْسٍ نَواطِقَ كالفِتِينا

وكقوله(٢):

.... لا فَصافِصُ في كِبِينا

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض.

ويحتمل أن يكون أصله أُلِ، الآخِرُ منه ياء، وحُذفت للألف(٣) والتاء كما حذفت ياء «الذي» في «اللّذانِ».

فإن قلت: ليس في الأسماء على فُعِلٍ؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون(٤) كـ «ثُنٍ»(٥)، ثم تحركت بالفتح لأجل

---

(١) هو الكميت. والبيت في شعره ٢:١٢٠ وهاشمياته ص ٢٧٥ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩١ واللسان (فتن) ١٧:١٩٦. الخرس: الكتائب لا يسمع لمن فيها كلام. ونواطق: أي بالضرب وصوت الجلاد. والفتين: جمع فِتَة، والفِتَة من الأرض: الحَرَّة التي قد أَلبستْها كلُّها حجارة سود كأنها مُحْرَقة. وهذا موضع الشاهد. وثم أقوال أخر فيها. انظر اللسان (فتن). وفي النسخ كلها «كالقُنِيْنا» بالقاف المضمومة والنون.

(٢) هو الكميت. وهذه قطعة من قوله:

وبالعَذَواتِ مَنْبِتُنا نُضارٌ   ونَبْعٌ لا فَصافِصُ في كِبِينا

هاشمياته ص ٢٦٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٦، ١٩١ واللسان (كبا) ٢٠:٧٧. العذوات: جمع عَذاة، وهي الأرض الطيبة. والنضار: خيار الشجر. والفصافص: الرطبة. والكبين: جمع كِبا، وهو الكناسة. أراد إنّا عرب نشأنا في نُزْه البلاد، ولسنا بحاضرة نشأوا في القرى.

(٣) ص، ك: الألف.

(٤) أن يكون: سقط من ك.

(٥) ثُنٍ: جمع ثَنِيّ، والثَّنِيّ من الإبل: الذي يلقي ثَنِيَّتَه، وذلك في السادسة، ومن الغنم: الداخل في السنة الثالثة. وثُنٍ: أصله ثُنُي على وزن فُعُل، فألزموه التخفيف لأنهم لم يستعملوا في كلامهم الياء والواو لامات في فُعُل. انظر الكتاب ٣:٦٣٥ و٤:٤٢١.

الألف، وضُمَّت لأجل الواو في «أُلُونَ».

وشَمَلَ قولهُ: **والجمعِ بألفٍ وتاءٍ** ما جُمع بهما من مذكر كحُسامات وحَمَّامات، ومن مؤنث كزَيْنَبات، وقَيَّد ذَلك بقوله: «**بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ**» ليحترز عن مثل أَبْياتٍ، فإن التاء فيه أصلية، وعن مثل قُضاةٍ؛ لأن الألف فيه منقلبة عن أصل. ونصبُ هذينِ بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ الكسرة تَنوب عن الفتحة في ذلك هو مذهب البصريين، لايعرفون غيره، ولا يُجيزون الأصل[1]. وجَوَّزَ الكوفيون نصبه بالفتحة في حال النصب، وحَكَوا من ذلك: «سَمِعتُ لُغاتَهم»[2] بفتح التاء، وأَنشدوا[3]:

فلَمَّا جَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ ثُباتاً، عليها ذُلُّها واكْتِئابُها

بنصب تاء ثُبات.

وقال الرِّياشيُّ[4]: سمعتُ بعض العرب يقول ـ وليس هو **بالمعروف** ـ: أَخذتُ إراتَهم، بنصب التاء.

---

(١) الخصائص ٣: ٣٠٤، ٣٠٥ وشرح المفصل ٥: ٨.

(٢) حكاها الفراء عن أبي الجراح في معاني القرآن ٢: ٩٣ حيث قال: «وقال أبو الجراح في بعض كلامه: ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم. قال: قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول: لغاتَهم» وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ١٩٧. وقال ابن جني: «وسمعت لغاتَهم إنما هي واحدة كرُطَبة» الخصائص ٣: ٣٠٤ وشرح المفصل ٥: ٨.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف مشتار العسل. شرح أشعار الهذليين ص ٥٣ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ والخصائص ٣: ٣٠٤. جلاها: طردها. والإيام: الدخان. وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض. والثبات: جمع ثُبة، وهي القطعة من القوم، ومن كل شيء.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٨. والرياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرج [ـ ٢٥٧ هـ] قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، وروى عن الأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد. وصنف كتاب الخيل وكتاب الإبل. إنباه الرواة ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٣ وبغية الوعاة ٢: ٢٧.

«وقال[1] أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرةَ[2]: كيف تقول: حفرتُ إراتِك؟ قال: حفرتُ إراتَكَ. قال: فكيف: استأصلَ اللهُ عِرْقاتِهم أو عِرْقاتَهم[3]؟ فقال: استأصلَ اللهُ عِرْقاتَهم. فلم[4] يعرفها أبو عمرو، وقال: لانَ جِلدُك يا أبا خَيْرة. يقول أَخطأتَ. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم تبلغ أبا عمرو. يقال: وَأَرْتُ إرةً أَئِرُها وَأْراً: إذا حَفرتَ حَفيرة تَطبخُ فيها، وإرات: جمع إِرَة. قال أبو عثمان: كان أبو عمرو يردُّه، ويراه لحناً».

وقال هشام: حكى الكسائي: سمعتُ لُغاتَهم. قال: وهذا في الناقص. ولا يجوز من هذا شيء عند البصريين؛ لأنه لا فرق بين الناقص والتام.

وحكى الكوفيون: انتزعتُ عِلْقاتَهم وعِرْقاتِهم، بكسر التاء وفتحها[5]. فأما انتزعت عِلقاتِهم فهو جمع عِلْقة، يقال لما يُضَنُّ به: عِلْقة، ولا يجوز الفتح فيه عند البصريين. وقال الأصمعي: انتزعت عِرْقاتَهم، بفتح/ التاء، [١:٣٤/ب] وهي واحدة، أي: أصلَ مالِهم.

وتلخص من هذه النقول أن مذهب البصريين كسر التاء في النصب وجوباً، ومذهب الكوفيين جوازاً، فقيل مطلقاً، وقيل: في الناقص.

والسببُ في إعراب هذا الجمع في حالة النصب بالكسرة هو أنه مُشبه لِما

---

(١) هذه الفقرة في مجالس العلماء ص ٥ ـ ٦.

(٢) هو نهشل بن زيد ـ وقيل يزيد ـ. أعرابي من بني عدي، دخل الحاضرة، وأفاد، وأخذ الناس عنه، وصنف في الغريب كتباً، منها كتاب الحشرات. معجم الأدباء ١٩:٢٤٣ وإنباه الرواة ٤:١١١ ـ ١١٢ وبغية الوعاة ٢:٣١٧.

(٣) العرقاة: الأصل الذي يذهب في الأرض سُفْلاً وتَشَعَّبُ منه العروق، وعرقاة كل شيء: أصله وما يقوم عليه. والعِرْقاتُ: جمع عِرْقة، والعِرْقة: الأصل.

(٤) ك، ص: ولم.

(٥) حكى سيبويه عن العرب: استأصل اللهُ عرقاتِهم وعرقاتَهم. الكتاب ٣:٩٩٢، ومعناه: استأصل الله شأفتهم. والشأفة: قرحة تخرج في القدم، تُكوى فتذهب. وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣ وتهذيب اللغة (عرق) ١:٢٢٧ واللسان (عرق) ١٢:١١٣.

جمع بالواو والنون، فحُمل فيه النصبُ على الجر في الكسرة، كما حُمل نَصبُ ذلك الجمع على جره في الياء، لِما تقرر من أنَّ الفروع تُحمل على الأصول، وأصلُ هذا الجمع أن يكون للمؤنث السالم، كما أصلُ ذلك الجمع أن يكون للمذكر السالم.

وذهب أبو الحسن بن كَيْسان إلى أن موجب ذلك هو أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث، وبين ما يشبهه في اللفظ وليس بجمع سلامة كأَبْياتٍ وأَمْواتٍ. وكان الذي حُمل فيه النصبُ على الخفض للفرق جمعَ المؤنث السالم، ولم يكن جمعَ التكسير الذي يشبهه في اللفظ لأنه لا شَبَهَ بين أَبْياتٍ وأمثالِه وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، فحُمل عليه لذلك. هكذا ذكر بعضُ أصحابنا[1] عن ابن كَيْسان. ونقل غيرُه أن ذلك تعليل الكوفيين، وأنَّ ابن كيسان وافق الجماعة، وأن ما فيه هاء الجمع ضارع التثنية والجمع، فجُعل إعرابه على وجهين لئلا يخالفهما.

وقوله: **وإنْ سُمِّي به فكذلك** أي: فيُنصب بالكسرة وإنْ كان قد زال معنى الجمعية منه بكونه صار عَلَماً، فتقول فيمن يُسمى هِنْدات: هذه هنداتٌ[2]، ورأيت هِنْداتٍ، ومررت بهنداتٍ، كما تقول إذا كان جمعاً لِهِنْد، كما فعلوا ذلك بجمع المذكر السالم إذا سُمِّي به، فإنك تقول لمن يُسمى زَيْدِين[3]: قام زَيْدُونَ، ورأيت زَيدِينَ، ومررت بزيدِينَ، كما تقول إذا كان جمعاً لِزَيْدٍ.

وقوله: **والأَعْرَفُ حينئذ بقاءُ تنوينِهِ** أي: حين إذ يُسمى به، فيكون عَلَماً يبقى فيه التنوين، كما يبقى حين كان جمعاً. قال المصنف في الشرح: «ومِن العرب مَن يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة للياء، ويُسقط التنوين،

---

(١) هو الأبذي. شرح الجزولية ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) هذه هندات: سقط من ك.

(٣) ك: بزيدين.

فيقول: هذه عَرَفاتُ، ورأيت عَرَفاتِ، ومررت بعَرَفاتِ»[1].

وقوله: **وقد يُجعل كأَرْطاةَ عَلَماً** قال المصنف في الشرح[1]: «ومنهم - يعني من العرب - من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، فيُلحق لفظَه بلفظ ما لا ينصرف. وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يُجعل كأَرطاةَ عَلَماً»، أي: يُجعل كواحدٍ زِيدَ في آخره ألفٌ وتاء كأَرْطاة[2] وعَلْقاة[3] وسِعْلاة»[4] انتهى كلامه.

وقد تكلمنا على كلامه هنا في كتاب «التكميل لشرح التسهيل» في «باب التسمية بلفظ كائن ما كان»، ونحن نتكلم عليه هنا؛ إذ الكلام هنا على ذلك أَمَسُّ، فنقول: ذَكر المصنف أنَّ إعرابَه إعرابَ ما لا ينصرف لُغةٌ[5]، وهو خلاف مذهب البصريين، والمنقول عن البصريين[6] أنه إذا[7] سُمي بهذا الجمع يجوز فيه وجهان:

أحدُهما: إعرابُه كإعرابه قبل أن يُسمى به[8].

والآخرُ: أن يُحذف منه التنوين، ويبقى مرفوعاً بالضمة، منصوباً ومجروراً بالكسرة، من غير تنوين في الأحوال/ الثلاثة، ومن ذلك قول [١:٣٥/أ]

---

(١) شرح التسهيل ١:٤٢.

(٢) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر يدبغ به.

(٣) العلقاة: واحدة العلقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٤) السعلاة: الغول.

(٥) ذكر هذا قبله ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٩٦ - ٤٩٧ وراجع شرح جمل الزجاجي ٢:٢٣٠، ٤٧٥.

(٦) الكتاب ٣:٢٣٣ - ٢٣٤ والمقتضب ٣:٣٣١ - ٣٣٤ والأصول ٢:١٠٦ وشرح الكتاب للسيرافي ٤:٩٨/أ - ٩٨/ب.

(٧) إذا: سقط من ك.

(٨) قال ابن مالك: «هذه اللغة الجيدة» شرح الكافية الشافية ص ٢٠٥. وذكر فيه أيضاً الوجه الآخر. وراجع في هذه اللغات معاني القرآن للأخفش ص ١٦٤ - ١٦٥ وشرح المفصل ١:٤٦ - ٤٧ و٩:٣٤ وشرح جمل الزجاجي ٢:٢٣٠، ٤٧٥ والدر المصون ٢:٣٣١ - ٣٣٢ والخزانة ١:٥٦ - ٥٧ [الشاهد الثالث].

الشاعر[1]:

تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعاتِ وأَهلُها ....

في رواية من رواه بالكسر دون تنوين[2].

وأجاز الكوفيون الوجه الأول، وأجازوا[3] وجهاً ثانياً، وهو منع الصرف، فيضم رفعاً، ويفتح نصباً وجراً، كما يُفعل بفاطمة.

قال أصحابنا: ومذهبُ البصريين صَحَّت به الرواية، ويقتضيه القياس؛ لأن التاء في هندات بعد التسمية باقية على حكمها؛ ألا ترى أنها لا تقلب هاء في الوقف، كما كانت لا تقلب قبل التسمية، ولو كانت محكوماً لها بحكم فاطمة لقُلبتْ هاء في الوقف، كما تُقلب في فاطمة، فإذا ثبت أنها محكوم لها بحكم تاء الجمع وجب أن تكون مكسورة نصباً وخفضاً. انتهى.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يقول المصنف إنَّ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف لغة؟ وليس للكوفيين دليل في ذلك من سماع، ولا أُورِدَ عنهم في ذلك شيء، وإنما قالوه بالقياس على فاطمة لمَّا اجتمع فيه التأنيث والعلمية.

وقال بعض النحويين ما نَصُّه: «وأَجاز الكوفيون[4] فتح هذه التاء إذا سَمَّوا بما هي فيه، وأن تُفتح في موضع الخفض والنصب في الشعر، وأنشدوا:

---

(١) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: بيَثْرِبَ أَدنى دارِها نَظَرٌ عالي. ديوانه ص ٣١ والكتاب ٣: ٢٣٣ والمقتضب ٣: ٣٣٣ و٤: ٣٨ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. تنورتها: نظرت إلى نارها. وأذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان. ونظر عال: مرتفع بعيد.

(٢) المقتضب ٣: ٣٣٣ والأصول ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٢٧٣ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٢٣٠ ـ ٢٣١ وشرح الكافية ١: ١٤ والخزانة ١: ٥٦ ـ ٦٩ [الشاهد الثالث]. وقد حكم ابن عصفور على هذه الرواية بأنها غير صحيحة.

(٣) المحرر الوجيز ١: ٢٧٤. ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٢: ٩٣ إلى الأخفش أيضاً.

(٤) مذهب الكوفيين ذكره أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١: ٢٩٦ ونسبه إلى الأخفش أيضاً، وأنشد بيت امرئ القيس التالي، ولم يذكر أنهم قصروه على الشعر. وراجع معاني القرآن للأخفش ص ١٦٥.

تَنَوَّرتُها مِن أَذْرِعاتَ وأهلُها   بِيَثْرِبَ، أَدْنى دارها نَظَرٌ عالي

وفتحُها عند البصريين لا يجوز البتةَ لأنها بمنزلة الياء في مُسلِمينَ، وتركُ التنوين عندهم جائز في الشعر، وإثباتُه أحسنُ لأنه بمنزلة النون في مُسلِمينَ» انتهى كلامه.

فتلخص من هذا النقل أن البصريين لا يُجيزون إذا سُمي به أن تفتح التاء البتةَ، وأن الكوفيين جَوَّزوا ذلك في الشعر، وأن البصريين تَرْكُ التنوين عندهم جائزٌ في الشعر، وكل هذه الأحكام مخالفة لما قاله المصنف. أما فتحُ التاء حالة الجر فجَعَله لغة، ولم يذكر أن ذلك لا يجوز على مذهب البصريين، وناهيك من مذهب البصريين، وقد جهله، ولا أنَّ ذلك أجازه الكوفيون في الشعر. وأمَّا حذفُ التنوين مطلقاً والجرُّ بالكسرة فذَكر أنَّ ذلك قولُ العرب وأنَّه لغة، وهؤلاء البصريون يجعلون ذلك جائزاً في الشعر.

وفي البسيط ما مُلَخَّصُه: «لِلعربِ فيه عند التسمية مذهبان: الأكثرُ والأشهرُ إثباتُ التنوين، ومعاملتُه معاملة النكرة. والثاني أن تُنَزَّل هذه التاءُ منزلةَ تاء فاطمة، بحذف التنوين، وبفتحها نصباً وجراً، وبرفعها رفعاً، وأنشدوا للأعشى[1]:

تَخَيَّرَها أخو عانات دَهْراً   ورَجَّى نَفْعَها عاماً فعاما

وهو قول أبي الحسن[2]. وقال المبرد[3] والزَّجَّاج[4]: إذا حُذف التنوين وَجَبَ الكسر، ولا يجوز الفتح، وأَنشدا:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتِ. . . . .

---

(١) ديوانه ص ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧. عانات: بلد بالشام.

(٢) معاني القرآن له ص ١٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٩٦.

(٣) المقتضب ٤ : ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ : ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

بالكسر بغير تنوين. وقال الأصمعي[1]: «تَرْكُ التنوين مع الكسر خطأٌ».

ص: **وتَنوبُ الواوُ عن الضمة، والألفُ عن/ الفتحة، والياءُ عن** [١:٣٥/ب] **الكسرة، فيما أُضيف إلى غير ياءِ المتكلم من أَبٍ، وأخٍ، وحَمٍ غيرَ مُماثِلٍ قَرْواً وقَرْءاً وخَطَأً، وفَمٍ بلا ميمٍ، وفي ذِي بمعنى صاحب، والتزامُ نَقْصِ هَنٍ أَعْرَفُ مِن إلحاقِه بهنَّ.**

ش: لما ذَكر المصنفُ نيابةَ الحركة عن الحركة أَخذ يذكُر نيابة الحـرف عن الحركة، فذكر أنَّ حروف العلةَ تنوب فيما أُضيف إلى غير ياء المتكلم، فشمَل ما أُضيف إلى الظاهر والمضمر غير الياء، نحو: قام أخو زيدٍ، ورأيتُ أخاه، ومررت بأخيك.

وهذا شرطٌ واحدٌ ذَكَره، وأَهمل شرطين:

أحدهما: أن لا يكون شيء منها مصغراً، فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف، بل تقول: جاءَ أُخَيُّ زيدٍ، وهذا أُبَيُّ خالدٍ، وحُمَيُّ جعفرٍ، وفُوَيْهُ عمرٍو.

الثاني: أن يكون مفرداً، أي: ليس مثنى ولا مجموعاً؛ لأنه إذ ذاك يصير حكمُه حكمَ المثنى والمجموع.

والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه عَلَّقَ الحكمَ بعين لفظ أَبٍ وأخواته، فإذا صُغِّرَ أو ثُنِّي أو جُمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، وأصحابُنا يقولون[2]: ما دامت مُكَبَّرَةً مفردةً مضافةً لغير الياء.

وقولُه: **إلى غير ياء المتكلم** احترازٌ من أن تضاف إلى الياء، فإنها إذ ذاك تذهب حروف العلة، فتقول: قام أَبِي وأَخِي وحَمِي، وسيأتي الكلام على إضافتها إلى الياء في آخر فصل الإضافة إن شاء الله.

---

(١) حكى قولَ الأصمعيِّ السيرافيُّ في شرح الكتاب ٤: ٩٨/ب.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٥ والمباحث الكاملية ١: ٧٥ وشرح الجزولية ص ١٤٢.

وقولُه من أَبٍ وأَخٍ لا خلاف بين البصريين[1] أن وزنهما فَعَلٌ بدليل أَبَوانِ[2] وأَخَوانِ وآباء وآخاء، قال س: «هذا جِماعُ فَعَلٍ»[3]. وبدليل إخراج أَبٍ على الأصل في قول الشاعر[4]:

تَقولُ ابْنَتي لمَّا رَأَتنيَ شاحِباً: كأَنَّكَ فينا يا أَباتٍ غَرِيبُ

جعله مثل عَصًا.

وزعم الكسائي والفراء[5] أن وزنهما فَعْلٌ بسكون العين، وأنشد الفراء والكسائي[6]:

لِأَخْوَيْنِ كانا خيرَ أَخْوَيْنِ شِيمةً وأَنفعَه في حاجة لي أُرِيدُها

وقال رجل من بني طَيِّـئٍ[7]:

ما المرءُ أَخْوَكَ إن لم تُلْفِهِ وَزَراً عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَبِ

قال الفراء: اسْتُثقلت فيه الواو، فحُذفت كما حذفوها من غَدٍ. قال: وإنما عَرَّبوا الأَبَ والأَخَ من مكانين، ولم يفعلوا ذلك في غَدٍ ويَدٍ ودَم لأن في أول أَبٍ ألفاً، والعرب قد تترك الهمزة من أَبٍ وأَخٍ، فلما اجتمع عليهما[8]

(١) الكتاب ٣:٣٦٣، ٥٩٧ وسر صناعة الإعراب ص ١٥٠ والخصائص ١:٣٣٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ والمباحث الكاملية ١:٨٠ وتوضيح المقاصد ١:٧٨.

(٢) خالف في هذا الفارسي. المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ (وزن أب). ورُدَّ عليه. شرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٣) الكتاب ٣:٣٦٣.

(٤) هو أبو الحَدْرَجان كما في النوادر ص ٥٧٥. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للأخفش ص ٧٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٧ والخصائص ١:٣٣٩ واللسان (أبى) ١٨:٨ والمقاصد النحوية ٤:٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥) المباحث الكاملية ١:٨٠ حيث ذكر مذهب الفراء في «أخوك».

(٦) نسب البيت في اللسان (أخو) ١٨:٢٠ لخليج الأُعَيْوِيّ، وقبله بيت آخر، وذكر أن ابن الأعرابي أنشدهما. وهو بغير نسبة في شرح التسهيل ١:٤٥.

(٧) شرح التسهيل ١:٤٥.

(٨) ك، ص: عليها.

ذهاب الواو من آخرهما والهمزة من أولهما، وبقي الحرف اسماً، كرهوا أن يكون اسم على حرف واحد، فذهبوا به إلى مثل ذِي وذُو وفِي وفُو. انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لوجود هذا الإعراب من مكانين على زعمه في حَمٍ وهَنٍ، وليس أولهما همزة. وأما قوله: «إنه معرب من مكانين» فسيأتي ذكـر فساده[1].

وأما حَمٌ فوزنه فَعَلٌ عند البصريين[2]، قالوا أَحْماءٌ. وقال الفراء[3]: الأصل حَمْوٌ بإسكان الميم. والحَمُ: أبو زوج المرأة وغيرُه من أقاربه، هذا المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

/ وقوله: غيرَ مُماثلٍ هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة، فإذا ماثل شيئاً من مُوازنه [١:٣٦/أ] كان إعرابه بالحركات الظاهرة كإعرابه، فتقول: هذا حَمْوُكَ وحَمْؤُكَ وحَمَؤُكَ.

وقوله: وفِمٍ بلا ميمٍ هو معطوف على قوله: «مِن أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ»، وداخلٌ في قيد ما أضيف إلى غير متكلم، فيشمُل ذلك إضافتَه إلى الظاهر وإلى المضمر غير الياء، فتقول: هذا فُو زيدٍ، ورأيت فا زيدٍ، ونظرت إلى فِي زيدٍ، وهذا فُوه، ورأيت فاه، ونظرت إلى فِيك، قال الشاعر[4]:

لَعَمْري لَسَعْدٌ حيثُ حُلَّتْ دِيارُهُ ... أَحَبُّ إلينا منك فا فَرَسٍ حَمِرْ

وقال[5]:

---

(١) سيأتي في ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢:٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٢، ٣٩٦ وشرح المفصل ١:٥٢ ـ ٥٣ والتوطئة ص ١٢٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٦٤ ـ ٣٧٠ والمباحث الكاملية ١:٨٠ وتوضيح المقاصد ١:٧٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيبه ص ٧١٢.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١١٣ والتاج (حمر). فرس حَمِر: تغيرت رائحة فيه من أكل الشعير. يعيّره بالبَخَر، أراد: يافا فرس حَمِرٍ، لقّبه بفي فرسٍ حَمِرٍ لنَتْن فيه.

(٥) هو علقمة الفحل. ديوانه ص ٥٩. يذكر ظليمًا شَبَّه به ناقته، لأياً تبيّنُه: لا تتبينه إلا بعد مشقة=

فُـوهُ كَشَـقِّ العَصـا، لأيـاً تَبيّنُـهُ   أَصَكُّ، ما يَسمعُ الأصواتَ، مَصْلُومُ

ووزنُه عند الخليل[1] وس[1] فَعْلٌ بدليل جمعه على أَفْواه كسَوْط وأَسْواط. وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ بضم الفاء. واسْتُدِلَّ[2] لـ «س» بقول الفصحاء فَمٌ بفتح الفاء حالة التعويض. ونظيرُ هذا استدلال س[3] على أنَّ ابْناً مفتوح الفاء بقولهم بَنُونَ.

وقوله: **وفي ذي بمعنى صاحِب** هذا معطوف على المجرور بـ «في» من قوله: «فيما أضيف» لا معطوف[4] على المجرور بـ «مِن»، ولذلك كرر «في»، وإنما فَعل ذلك لأن «ذا» بمعنى صاحب لا يُضاف إلى ضمير مطلقاً، سواء أكان ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم، على أن في إضافته إلى المضمر خلافاً[5]، س منعه[6]، والمبرد أجازه[7]، وقال صاحب البديع: لم يرد مضافاً للضمير إلا مجموعاً، وقد جاء مجموعاً غيرَ مضاف[8]:

فـلا أَعْنـي بـذلـكَ أَسْفَلِيكـم   ولكنّـي أُريـدُ بـه الـذَّوِينـا

ومَن أجاز ذلك قال في الإضافة إلى ياء المتكلمِ «ذِيَّ» كقولهم فِيَّ[9].

= وجهد. المصلوم: المقطوع الأذن من الأصل، وبذلك توصف النعام. وظليم أصك: أي لتقارب ركبتيه يصيب بعضها بعضاً إذا عدا. وفي الديوان أَسَكّ». أي: أسكّ الأذنين، والسكك: صغر الأذن وضيقها ولزوقها بالرأس وقلة إشرافها.

(١) الكتاب ٣: ٣٦٥. ك: الخليل وكس.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤١٤. ك: واستدل س.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٤.

(٤) في النسخ كلها: «معطوفاً». وأثبت ما في المطبوعة.

(٥) ك: خلاف.

(٦) الكتاب ٣: ٤١٢.

(٧) ذكر في المقتضب ٣: ١٢٠ أنه لا يضاف إلى المضمر. والذي نسب إلى المبرد إجازة ذلك هو القواس في شرح ألفية ابن معط ص ٢٥٤.

(٨) البيت للكميت. شرح هاشمياته ص ٢٩٢ والكتاب ٣: ٢٨٢ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٥، ١٩١ والخزانة ١: ١٣٩ ـ ١٤٧ [الشاهد ١٦]. يعني بالذَّوِين ملوكهم مثل ذي يَزَن وذي كَلاع وذي جَدَن وذي نُواس.

(٩) والأصل ذِوِي بكسر الواو بسبب ياء المتكلم، وكسر الذال إتباعاً لتلك الكسرة، ثم سُكِّنت =

وسيأتي ذلك مُستوفًى في باب الإضافة إن شاء الله.

واحترز المصنف بقوله: «بمعنى صاحب» من «ذِي» التي يُشار بها إلى مؤنث. ويَرِدُ عليه «ذُو» الطائية في بعض لغات طَيِّئ، فإنها تُعرب[1]، فتقول: جاء[2] ذُو قامَ، ورأيت ذا قامَ، ومررت بذِي قامَ، وليست بمعنى صاحب، وسيأتي ذكرها في الموصولات.

ووزنُ ذِي بمعنى صاحب عند س[3] فَعَلٌ، وأصله ذَوَيٌ، حُذفت لامُه. ولو سَمَّيت به على مذهبه أتممت[4]. ويدلُّ على أن هذا[5] أصله قولهم: «ذَواتا» في التثنية، فعادت اللام، كما قالوا في تثنية أَبٍ: أَبَوانِ، ودلَّ ذلك على أن وزنه فَعَلٌ، وهو ـ عنده ـ من باب طَوَيتُ[6]. وبه قال أبو الحسن[7]، واحتج بهذه الحجة.

وقال أبو علي[8] وابن جني[9]: لا يلزم هذا لأنه لمَّا استمرَّ تحريكُ

= الواو استثقالاً للكسرة فيها، وقلبت ياء، وأُدغمت في ياء المتكلم. شرح الجزولية ص ١٦٢.

(١) المقرب ١: ٥٩ وشرح الكافية الشافية ص ٢٧٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٨ ـ ٨٩ وتخليص الشواهد ص ٥٤.

(٢) ك: جاءني.

(٣) الكتاب ٣: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ٣٦٦.

(٤) الكتاب ٣: ٢٦٢.

(٥) ك: هذه.

(٦) لأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان. الكتاب ٤: ٣٩٩ ـ ٤٠٠ وسر صناعة الإعراب ص ٥٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٦، ٢٤٧ ـ ٢٥٤ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٧) الأصول ٣: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٨) كذا. وقد استدل بـ «ذواتا» على أن عين «ذَواً» مفتوحة. شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٥، ١٩١. وقال في وزن «أَبٍ»: «ولا يدل قولهم أَبَوانِ وتحرُّك العين التي هي الباء منه في قول سيبويه على أن الكلمة فَعَلٌ لأنه قد قالوا في تثنية دَمٍ دَمَيانِ، ودَمٌ عنده فَعْلٌ، فكذلك تحرك العين في أَبوانِ لا يدل على ذلك». المسائل الشيرازيات ص ٣٨٢ـ٣٨٣ (وزن أَبٍ).

(٩) المنصف ١: ٦٣ ـ ٦٤ و٢: ١٣٧ ـ ١٤٩ ولم يذكر في هذين الموضعين «ذا».

العين لحذف اللام لم يُعتبر ردُّها لأنه عارِض، فتركوها محركة كما قالوا: غَدَوِيّ ودَمَوِيّ، وقد قال الشاعر[1]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ ....

والجمهور على أنه فَعْلٌ[2]. على أنَّ النحاس حَكى أنَّ من النحويين مَن جعله فَعَلاً[3] بهذا البيت. وهذا يلزم في مذهب س. وقد احتج[4] أبو العباس[5] في «دَمٍ» أنه فَعَلٌ بقول الشاعر[6]:

[١:٣٦/ب] .... /جَرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقينِ

---

(١) هذا صدر بيت لم يعرف قائله، وعجزه: قد يمنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا. وهو في المنصف ١:٦٤ و٢:١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٣١ وشرح المقدمة الجزولية ص٣٦٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٣ ـ ١١٤ والخزانة ٧:٤٧٦ ـ ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤]. محلم: من ملوك اليمن. تُضام: تُظلم. وتُضهد: تُقهر. ويروى آخره أيضاً: وتُقْهَرا، وتُهْضَما.

(٢) أي: إن أصل يَدٍ: يَدْيٌ بفتح فسكون. الكتاب ٣:٣٥٨، ٥٩٧ والمقتضب ١:٣٢ والأصول ٣:٣٢٤ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ وشرح الكتاب للسيرافي ٤:١١٢/أ، ١٥٨/ب والمسائل العضديات ص ٢١٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٩ والمنصف ١:٦٤ و٢:١٤٨ وفيه أنهم أجمعوا على سكون العين من «يد». وأمالي ابن الشجري ٢:٢٣٠ ـ ٢٣١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٩٤ وشرح الملوكي ص ٢٨٢، ٤١٠ ـ ٤١٢.

(٣) قيل: بعض العرب يقول في اليد «يَدا» في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً، فيكون «يَدَيان» تثنية «يَدا» هذه. شرح المفصل ٤:١٥١ ـ ١٥٣ وشرح الكافية ٢:١٧٦ حيث قال: «ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل يَدٍ فَعَلٌ متحرك العين، كقوله:

يـا رُبَّ سـارٍ بـاتَ مـا تَـوَسَّـدا   إلا ذراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَـدا»

وراجع الخزانة ٧:٤٧٦ ـ ٤٨٢ [الشاهد ٥٦٤] و٤٩٨ ـ ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. وقال النحاس: «ويَدٌ فَعْلٌ بلا اختلاف لقولهم في جمعها: أَيْدٍ» صناعة الكتاب ص ١٩٠.

(٤) ك: واحتج.

(٥) المقتضب ١:٢٣١ و٣:١٥٣.

(٦) هو علي بن بدال بن سليم كما في الخزانة ٧:٤٨٢ ـ ٤٨٩ [الشاهد ٥٦٥] حيث أطال في تخريجه. وصدره: فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا. وهو بغير نسبة في المقتضب ١:٢٣١، و٢:٢٣٨ و٣:١٥٣ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ والمنصف ٢:١٤٨. وراجع أمالي ابن الشجري ٢:٢٢٨ حيث أطاب المحقق في تخريجه. وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين، فلو ذُبحا على حجر لذهب دم هذا يَمْنَةً ودم ذاك يَسْرَةً.

والأكثرُ على أن هذا لا يلزم لِما تقدَّم. وذهب الخليلُ[1] إلى أن وزنه فَعْلٌ، وأنه من باب قُوَّة، فأصله ذَوٌّ مثل قَوّ. وقال ابن كَيْسان: يحتمل الوزنين جميعاً.

ومما يُعَكِّر على مذهب س في أنَّ أصله ذَوَيٌ، ثم صار ذَوَى، ثم حُذفت اللام، أنهم قالوا: ذَوُو مـالٍ، فلو كان أصل هذه الواو الفتح على ما زعم س لقالوا: ذَوَوْ مالٍ كما قالوا: مُصْطَفَوْ زيدٍ؛ فكانت الألف تسقط لمكان واو الجمع، وينفتح ما قبل الواو ليدل على المحذوف.

وقوله: **والتزامُ نقص هَنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ** أما إلحاقُه بهن وإعرابُه بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً ففي ذلك خلاف:

ذهب الفراء[2] إلى أنه ليس من هذه الأسماء، قال الفراء: وأمَّا ما لم يتمّ في حال، وجاء منقوصاً، فقولهم دَمٌ، ومثله هَنٌ وهَنة، قال: فهذا لم نجد له في الواحد تماماً.

وذهب س إلى أنه من هذه الأسماء، قال س[3]: «ومن العرب من يقول هَنُوك وهَناك ومررت بِهَنِيك، ويقولون هَنَوانِ، فيجريه مجرى الأب». انتهى. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ولمَّا لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب لم يعدّه كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه كما قال الفراء، وفي الحديث «مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه لا[4]

(١) الكتاب ٣: ٢٦٣ وشرحه للسيرافي ٤: ١١٢/أ. وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل. ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثَبَت، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة». وقال ابن الخباز: «والذي حداه على ذلك أنَّ أكثر ما حُذفت لامُه مما جاء على حرفين واويٌّ كأبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ وابْنٍ وابنةٍ واسْمٍ وغَدٍ ودَمٍ في أحد القولين» النهاية ص ٣٢١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٤ والتوطئة ص ١٢٥.

(٣) الكتاب ٣: ٣٦٠.

(٤) ك: ولا. وكذا في النهاية في غريب الحديث ٥: ٢٧٨ وشرح التسهيل ١: ٤٤.

تَكْنُوا»[1]، ورُوي عن عليّ رضي الله عنه «مَن يَطُلْ هَنُ أبيه يَنْتَطِقْ به»[2]، وقال[3]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فيهما   وقد بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

أراد: هَنُكِ، فسكن كما يسكن عَضُد. ووزن هَنٍ أيضاً فَعَلٌ عند البصريين[4].

ص: وقد تُشَدَّدُ نونُه، وخاءُ أَخٍ، وباءُ أَبٍ، وقد يقال أَخْوٌ، وقد يُقْصَرُ حَمٌ[5] وهُما أو يلزمُهــا النقصُ كَيدٍ ودَمٍ، ورُبَّما قُصِرا، أو ضُعِّفَ دَمٌ.

ش: مثالُ تشديد نون هَنٍ قولُ عبد بني الحَسْحاس[6]:

ألا ليتَ شِعْري هل أَبِيتَنَّ ليلةً   وهَنِّي جَاذٍ بينَ لِهْزِمَتَيْ هَنِ

وتشديدُ خاء أَخٍ[7] - فيكون كفَخٍّ - وباء أَبٍ ذكره الأزهري[8]، وأنه يقال

(١) خرّجه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١: الحديث ٢٦٩. والمعنى: قولوا له: عَضَّ أَيْرَ أبيك.

(٢) جمهرة الأمثال ٢: ٢٥٤ والمستقصى ٢: ٣٦٣ وشرح التسهيل ١: ٤٤. وهو بغير نسبة في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠. ويروى «أير أبيه». والمعنى: من كثر إخوته اشتد ظهره وعزّ، وضرب المنطقة مثلاً لأنها تشد الظهر.

(٣) هو الفرزدق أو الأقيشر الأسدي. الكتاب ٤: ٢٠٣ وشرح التسهيل ١: ٤٤ والخزانة ٤: ٤٨٤ - ٤٩٢ [الشاهد ٣٣٠]. وراجع أمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٥ حيث حرّر المحقق نسبة البيت.

(٤) الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٣ - ٣٦٤ وشرحه للسيرافي ٤: ٩٢/أ والمسائل العضديات ص ٣٠ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٤ وشرح الملوكي ص ٣٩٩ وشرح المفصل ١: ٥٢ - ٥٣ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٩ وتوضيح المقاصد ١: ٧٨.

(٥) س، ك: دم.

(٦) كذا في شرح التسهيل ١: ٤٥ حيث ذكر اسمه، وهو سُحيم. وآخره فيه «هند». وليس في ديوانه المطبوع بتحقيق الميمني. وهو بغير نسبة في اللسان (هنا) ٢٠: ٢٤٤ والنهاية ص ٣١١. واللهزمتان: مَضيغتان عَلِيّتان في أصل الحنكين في أسفل الشِّدْقَين، واستعارهما الشاعر للهن. وجذا الشيءُ: ثبت قائماً.

(٧) تهذيب اللغة (أخ) ٧: ٦٢٣ والنهاية ص ٣٠٩ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٧ وشرح التسهيل ١: ٤٥ وشرح الجزولية ص ١٦١.

(٨) تهذيب اللغة (أبا) ١٥: ٦٠٣ وشرح التسهيل ١: ٤٥.

في الاشتقاق: اسْتَأْبَبْتُ فلاناً، بباءين، أي: اتَّخذتُه أباً.

وقوله: **وقد يُقال أَخْوٌ** قد ذكرنا[1] الدليل على ذلك فيما أنشد الكسائي والفراء دليلاً على أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين.

وقوله: **وقد يُقْصَرُ حَمٌ وهُما** وهذا هو الأصل؛ لأنه من حيث وزنها فَعَلٌ كان يلزم القصر فيها، سواء أضيفت أم لم تُضَف، فتقول: قام حَماك وأباك وأخاك، وقام أَباً وأَخاً وحَماً، وقَصرُ حَمٍ مشهور، نَصَّ عليه أصحابنا[2]، ومنه قيل للمرأة حَماة، وحكاه أبو عُبيد عن الأصمعي. وأمَّا قصرُ أَبٍ فقال الفراء[3]: من العرب من يقول: هذا أباك، بالألف على كل حال، وقال[4]:

إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قد بَلَغا في المجدِ غايتاها

وأمَّا قصرُ أَخٍ فزعم الفراءُ أنَّ قَصرَ أَخٍ لم يسمعه كما سمعه في أَبٍ. وأَجاز ذلك هشام، أجاز: جاءني أخاك، ومررت/ بأخاك، وحَكى[5] «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ»[6]، وأنشد المصنف في الشرح مستدلاً على قصر [١: ٣٧/أ]

(١) تقدم ذلك في ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) الجزولية ص ١٩ وشرحها للشلوبين ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ والمباحث الكاملية ١: ٨٣ وشرح الجزولية ص ١٥٨.

(٣) نَسب القول بقصر أب وأخ إلى الفراء الشلوبينُ في شرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ واللورقيُّ في المباحث الكاملية ١: ٨٤ ونص على أن غير الفراء ذكر ذلك أيضاً. وقال الشلوبين في ص ٣٤٤: «وذكر الفراءُ اختلاف اللغات في هذه الأسماء، واحتفل فيها احتفالاً كلياً» يعني الأسماء الستة. وانظر أيضاً التوطئة ص ١٢٥.

(٤) هو أبو النجم أو رؤبة أو رجل من بني الحارث. ديوان أبي النجم ص ٢٢٧ وملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٨ والمقاصد النحوية ١: ١٣٣ والخزانة ٤: ٤٥٥ ـ ٤٥٦ [الشاهد ٥٥٩]. وراجع تحقيقنا ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٥ [الهامش ٥].

(٥) أي: هشام، كما في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨.

(٦) هذا مثل يُضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه، وقائله أبو جَشْر خال بَيْهَس. الفاخر ص ٦٢ ـ ٦٣ وأمثال أبي عبيد ص ٢٧١ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٤٢ ومجمع الأمثال ٢: ٣١٨ والرواية فيها كلها «أخوك» وروي مقصوراً في إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٩٨ وأمالي =

الأخ[1]:

أخـاكَ الـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ ... يُجِبْكَ بما تَبْغي، ويَكْفِكَ مَن يَبْغِي

وإنْ تَجْفُـه يـومـاً فليـس مكـافئـاً ... فَيُطْمعَ ذا التَّزويرِ والوَشْيِ أن يُصْغِي

ولا دليل فيه لأنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، التقدير: الزمْ أخاك، وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سَقط به الاستدلالُ.

والضمير في قوله: **أو يَلزمُها النقصُ** عائد على أَخٍ وأَبٍ وحَمٍ، ويعني بالنقص حذف لاماتها كحذف لام غَدٍ وشبهه، فمِن نَقْص أَبٍ قولُ الراجز[2]:

بِأَبِـهِ اقْتَـدى عَـدِيٌّ فـي الكَـرَمْ ... ومَـن يُشـابِـهْ أَبَـهُ فَمـا ظَلَـمْ

وقولُ الآخر[3]:

سِوى أَبِكَ الأَدْنى وأنَّ مُحَمَّداً ... عَلا كُلَّ عالٍ يا بنَ عَمِّ مُحمدِ

ومن نقصِ أَخٍ ما حكاه أبو زيد من قولهم: «جاءني أَخُكَ». وأجاز الفراء[4]: هذا أَبُكَ وأَخُكَ. فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة.

وأمَّا نَقصُ حَمٍ فحكى الفراءُ[5] أنه يقال: هذا حَمُكَ. وأنكر هذه اللغة البصريون، قال س في النسب إلى حَمٍ: حَمَوِيّ، قال: «ولا يجوزُ إلا

= السهيلي ص ١١٤ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٧٦ والمباحث الكاملية ١: ٨٢ والبسيط ص ١٩٠.

(١) شرح التسهيل ١: ٤٥ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٣ وتخليص الشواهد ص ٦٢. الملمة: النازلة من نوازل الدهر. بما تبغي: بما تطلب. ومن يبغي: من يجور ويظلم. وفي شرح التسهيل: لِما تبغي. وفيه وفي شرح الشذور: فَيَطمعَ ذو التزوير.

(٢) نسب الرجز إلى رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٨٢ وشرح التسهيل ١: ٤٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨ والدر المصون ١: ٢٨٧.

(٣) البيت في مجالس ثعلب ص ٤٠٠ والخصائص ١: ٣٣٩ واللسان (أبي) ١٨: ٧ والنهاية ص ٣٠٨ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٢ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٨.

(٤) ذكر الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ أنه لغة. وذكر اللورقي في المباحث الكاملية ١: ٨٤ أنه ذكر هذه اللغة الفراءُ وغيره.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيب اللغة (حمى) ٥: ٢٧٢.

ذا»[1]، ولو جاز أن تقول: «هذا حَمُكَ» لجاز أن تقول في النسب: حَمِيّ، كما تقول إلى يَدٍ: يَدِيّ ويَدَوِيّ.

فتلخصَ في أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ القَصرُ والنقصُ ومصاحبةُ الحروف حالة الإضافة، وفي أَبٍ وأَخٍ التشديدُ، وفي أَخٍ وحَمٍ بناؤه على فَعْلٍ، وفي حَمٍ بناؤه مهموزاً على فَعْلٍ أو فَعَلٍ، وفي هَنٍ النقصُ والتشديدُ ومصاحبةُ الحروف حالة الإضافة. وترتيبُ لغات حَمٍ في الجودة: مصاحبةُ الحروف، فالإتمامُ[2] على فَعْلٍ بالواو كدَلْو، فالقصرُ، فالنقصُ، فالإتمامُ على فَعْلٍ بالهمز، فعلى فَعَلٍ بالهمز، ذكره بعضُ أصحابنا[3].

وقولُه: **كيَدٍ ودَمٍ، ورُبَّما قُصِرا** استطرد مِن ذكرِ لغات هذه الأسماء إلى ذكر لغةٍ غيرِها مما شبهها به، ومَن غَلب عليه حُبُّ شيءٍ استغرقَه، وليس من الضروري ذكرُ لغاتِ هذه الأسماء فضلاً عن ذكر ما شُبهت به، ولا هو داخل في علم النحو. وأَنشد المصنفُ في الشرح قولَ الشاعر[4]:

غَفَلَتْ، ثُمَّ أَتَتْ تَطلُبُهُ ... فإذا هِيْ بِعِظامٍ وَدَما

وقولَ الراجز[5]:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا ... إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدا

ويَحتمل هذا البيت أن يكون «اليَدا» تثنيةً على لغة من

(١) الكتاب ٣:٣٥٩.

(٢) ك: والإتمام.

(٣) ذكرها بهذا الترتيب الشلوبينُ في التوطئة ص ١٢٤ ولم ينص على أن هذا هو ترتيبها في الجودة. ونص عليه اللورقي في المباحث الكاملية ١:٤٨٣ والأبذي في شرح الجزولية ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤) شرح التسهيل ١:٤٦. والبيت أيضاً في مجالس العلماء ص ٣٢٦ والمنصف ٢:١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٢٧ حيث خرّجه المحقق من مصادر كثيرة. غفلت: أي البقرة الوحشية. وتطلبه: أي تطلب ولدها.

(٥) كتاب الأضداد لابن الأنباري ص ١٨٨ وشرح التسهيل ١:٤٦ والخزانة ٧:٤٩٨ ـ ٤٩٩ [الشاهد ٥٦٧]. العنس: الناقة الشديدة.

يُثَنّي[1] بالألف مطلقاً، وحذف النون على حد قولهم «بَيْضُكِ ثِنْتا وبَيْضِي مِائَتا»[2]، فلا يكون فيه حجة، فيحتاج في إثبات قصر اليَدِ إلى دليل غيره.

وقولَ الآخر[3]:

أَهانَ دَمَّكَ فِرْغاً بعدَ عِزَّتِهِ ... يا عمرُو بغيُك إصراراً على الحَسَدِ

وقولَ الآخر[4]:

.... والدَّمُّ يَجري بينَهم كالجَدْوَلِ

ص: وقد تُثَلَّثُ فاءُ فَمٍ منقوصاً أو مقصوراً، أو يُضَعَّفُ مفتوحَ الفاءِ أو مضمومَها، أو تَتْبَعُ فاؤه حرفَ إعرابه في الحركات، كما فُعل بفاء مَرْءٍ وعَيْنَي/ امرِئٍ وابْنِمٍ، ونحوُهما فُوكَ وأخواتُه على الأصح، وربما قيل: «فَاْ» دون إضافة صريحة نصباً، ولا يختص بالضرورة نحو: [١:٣٧/ب]

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفي البحرِ فَمُهْ

خلافاً لأبي عليّ.

ش: قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون[5] في فَمٍ لُغاتٍ لا يعرفها أكثر البصريين. قال أبو عمرو الشيباني: يقال: فُمٌ، وفِمٌ. وقال الفَرَّاءُ[6]: وفي فَمٍ لُغاتٌ: إعرابُ الفاء والميم، ورفعُ الفاء في كل وجه، وفتحُ الفاء وإعراب الميم. فقول المصنف: «وقد تُثلث فاءُ فِمٍ منقوصاً» فالفتح هو

---

(١) ك: ثنى.

(٢) هذا من قول الحجلة للقطاة فيما تزعم العرب. تهذيب اللغة (حجل) ٤:١٤٣ والخصائص ٢:٤٣١. أي: ثِنْتان ومِائتان. والحجل: إناث اليعاقيب.

(٣) شرح التسهيل ١:٤٧ والبحر ١:٤٤٩ والدر المصون ١:٢٥٦. والفرغ: السعة والسيلان.

(٤) هو تأبط شرًّا. وصدر البيت: حيثُ الْتَقَتْ بَكْرٌ وفَهْمٌ كلُّها. ديوانه ص ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٢٩ وشرح التسهيل ١:٤٧.

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤ وشرح القصائد السبع ص ٢٥٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ وشرح التسهيل ١:٤٧ ـ ٤٨.

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٤ وتهذيب اللغة (فم) ١٥:٥٧٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

المشهور، وحكى س[1] في تثنيته: فَمَانِ، والضمّ حكاه الشيباني والفراء، والكسر حكاه الشيباني.

وقوله: **أو مقصوراً** يعني أنه يقال: فَماً وفُماً وفِماً، ولم يذكر المصنف في شرحه شاهداً إلا على الفتح، قال: «أنشد الفراء[2]:

يـــا حَبَّـــذا عَيْنـــا سُلَيْمـــى والفَمـــا

وحَكى ابن الأعرابي في تثنيته: فَموانِ وفَمَيانِ»[3]. وأَطلق القول، فدل على أن ذلك لا يختص بالنظم دون النثر، وعلى هذا يكون قول الفرزدق[4]:

هُما نَفَثا فِي فِيَّ من فَمَوَيْهِما ....

فصيحاً؛ إذ قد ثَبت القصرُ وتثنيتُه بقول ابن الأعرابي. وقد أجاز ذلك س[5]، أجاز فَموانِ، وأَنشد بيت الفرزدق.

ولأبي العباس في هذا البيت قولان[6]:

أحدهما: أن قوله: «فَمَوَيْهِما» لحن، لأنه جاءت الميم مع الواو، والميمُ بدلٌ منها، فالجمع بينهما خطأ.

والقول الآخر: أنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها لِلّين. وهذا إنما

---

(١) الكتاب ٣:٣٦٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ والخصائص ١:١٧٠ واللسان (فوه) ١٧:٤٢٤ وشرح التسهيل ١:٤٧.

(٣) شرح التسهيل ١:٤٧ ـ ٤٨.

(٤) عجز البيت: على النابح العاوي أَشَدَّ رِجامِ. ديوانه ص ٧٧١ والكتاب ٣:٣٦٥، ٦٢٢ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ والعضديات ص ٣٦ والحلبيات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ والمسائل العسكرية ص ١٨٢ والخصائص ١:١٧٠ و٣:١٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٧ وشرح التسهيل ١:٤٨ والخزانة ٤:٤٥٩ ـ ٤٦٦ [الشاهد ٣٢٦]. هما: أي إبليس وابنه. والنابح: أراد به من يتعرض للهجو والسب، ومثله العاوي. والرجام: الرمي بالحجارة، وأراد به هنا الهجاء.

(٥) الكتاب ٣:٦٦٥، ٣٦٦.

(٦) القول الثاني في المقتضب ٣:١٥٨.

قاله أبو العباس لاعتقاده أن الميم ليست من أصل بنية الكلمة، وإنما هي بدل من الواو. قال أبو العباس[1]: «تقول في الإفراد فَمٌ فاعْلَمْ، فتُبدل الميم من الواو لأنهما من مخرج واحد. وإنما الميم والباء والواو من الشفة، وكانت الميم أَولى بالبدل من الباء لأن الواو من الشفة، ثم تَهْوي في الفم لِما فيها من المد واللين حتى تنقطع عند مخرج الألف، والميم تَهوي في الفم حتى تتصل بالخياشيم لِما فيها من الغنة. والباء لازمة لموضعها» انتهى كلامه.

وعلى ثُبوت لغة القصر تكون الميم من أصل بنية الكلمة[2]، وانقلبت الألف في التثنية واواً وياء اعتباراً لِما انقلبت عنه من ياء أو واو.

وقوله: **أو يُضَعَّفُ مفتوحَ الفاء أو مضمومَها** أمّا التضعيف فحكاه ابن السِّكِّيت[3]، وأَنشد[4]:

يــا ليتَهــا قَــد خَــرَجَــتْ مِــن فَمِّــهِ

قال: «ولو قيل مِن فُمِّه لجاز»[5]. وأَنشد صاحبُ التَّرْقيص[6]:

أَلَــذُّ مــا ضَـمَمْـتُ عنـدي ضَمُّـهُ ‏ ‏ ‏ كَطَعــمِ شَهْــدٍ رِيقُــهُ وفَمُّــهُ[7]

---

(١) المقتضب ٣: ١٥٨.

(٢) من أصل بنية الكلمة: سقط من س.

(٣) إصلاح المنطق ص ٨٤.

(٤) إصلاح المنطق ص ٨٤. وهو للعجاج، ونسب لغيره. الخزانة ٤: ٤٩٣ ـ ٤٩٦ [الشاهد ٣٣١]. وراجع تحرير القول في ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٤١٤ ـ ٤١٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٢٩ وسفر السعادة ص ٥٩. وبعده:

حتــى يعــود المُلْــكُ فــي أُصْطُمِّــهِ

(٥) إصلاح المنطق ص ٨٤. وقال ابن جني: «يروى بضم الفاء من فُمِّه وفتحها». سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ والمحتسب ١: ٧٩.

(٦) أبو عبد الله محمد بن المُعَلّى الأسدي النحوي اللغوي. روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد. من مصنفاته: الترقيص، وشرح ديوان تميم بن أُبَيّ بن مقبل. معجم الأدباء ١٩: ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٤٧ والخزانة ٩: ٢٢٦ وكشف الظنون ص ٤٠١.

(٧) لم أقف على هذين الشطرين.

وحكى كُراع[1] فُمٌّ بالضم والتشديد[2]. وحكى صاحب «اليواقيت»[3] الفتح والضم والكسر مع التشديد، قال: «والأولُ أفصحُ»، يعني الفتح. وقال اللِّحْياني[4]: «يقال فمّ وأَفْمام»، فدل الجمع على أن التشديد لغة لا ضرورة؛ إذ كان تفريعاً له على مادة المفرد. وخالف ابنُ جِنِّيْ، فقال: «الوجه أن تشديد الميم ليس بلغة»[5] انتهى.

واتضح بهذه النقول أنه له موادُّ أَربعٌ: «ف و هـ»، وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق، نحو فُوَيْه/ [١:٣٨/أ] وأَفْواه وما فاهَ بكذا، وفلان أَفْوَهُ ومُفَوَّهٌ ونحوُها. «ف م ي» «ف م و» ويدل[6] عليه: هذا الفَما، والتثنية فَمَيان وفَمَوان. «ف م م» يدل عليه أَفْمام.

وقوله: **أو تَتبعُ فاؤه حرفَ إعرابِه في الحركات** هذا حكاه الفراء[7]، فتقول: هذا فُمٌ، ورأيت فَماً، ونظرت إلى فِمٍ.

---

(١) أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل [ـ ٣١٠ هـ] كان لغوياً نحوياً من علماء مصر، خلط المذهبين، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين، وكان نحوياً كوفياً، وقيل: كان إلى قول البصريين أقرب. صنف كتباً في اللغة، روى فيها عن أبي يوسف الأصبهاني عن أبي عبيد، منها: المنضَّد، والمجرَّد، والمنجَّد، وأمثلة الغريب، والمُنتَخَب. معجم الأدباء ١٣: ١٢ ـ ١٣ وإنباه الرواة ٢: ٢٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١٥٨ ومقدمة المنتخب.

(٢) المنتخب ص ٥١٧.

(٣) محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي المعروف بغلام ثعلب [٢٦١ ـ ٣٤٥ هـ] حافظ للغة، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، وروى عنه الجم الغفير. قال ابن برهان: لم يتكلم في علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبي عمر الزاهد. ومن مصنفاته: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح، وغريب الحديث. إنباه الرواة ٣: ١٧١ ـ ١٧٧ وبغية الوعاة ١: ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٨.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٤١٥ ـ ٤١٧. وفي المباحث الكاملية ما نَصُّه: «قال يعقوب وابن جني: هذه ضرورة لا لغة». وراجع شرح الكافية ١: ٢٩٧.

(٦) ك، ص: يدل.

(٧) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٦٣.

والأفصح في فَمٍ المخفف فتحُ فاء فَمٍ، ثم ضَمُّها، ثم كَسْرُها، ثم الإتباع، وهي أضعف اللغات؛ لأن سبب الإتباع إنما هو الإضافة، فإذا زالت الإضافة فينبغي أن يزول الإتباع. وكان الضم دونَ الفتح لأنه يلزم فيه الخروج من ضم إلى كسر حالة الجر، ولولا أنَّ الكسرة عارضة لما جاز ذلك. وكان الكسر دون الضم لأنه فيه الخروج من كسر إلى ضم، ولا يوجد البتة لا في اسم ولا فعل؛ بخلاف الخروج من ضم إلى كسر، فإنه يوجد في الفعل نحو ضُرِبَ.

وقوله: **كما فُعِلَ بفاء مَرْءٍ في فاء مَرْءٍ لُغاً ثلاث**: إحداها الفتح على كل حال، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[1]. والثانية الكسر على كل حال[2]. والثالثة حكاها ابن السِّكِّيت[3] وغيره[4]، وهي الإتباع، تقول: هذا المُرْءُ، ورأيت المَرْءَ، ومررت بالمِرْءِ. وعَلَّلَ المبردُ الإتباع بأنه تبع لأن الهمزة قد تُخَفَّف، فتقول[5]: مُرٌّ، فيقع على الراء الإعرابُ. وقرأ الحسن[6] بكسر الميم، يعني في قوله: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[7] وقرأ ابن

---

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ذكر في اللسان (مرأ) ١: ١٥٠ أن السكري روى قول أبي خراش:

جمعتَ أُموراً يُنْفِذُ المِرْءَ بعضُها ... من الحِلْمِ والمعروف والحَسَبِ الضَّخْمِ

بكسر الميم من «المِرْء»، وزعم أن ذلك لغة هذيل. والذي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥ «المرّ»، وراجع ص ٣٨٤ منه.

(٣) إصلاح المنطق ص ٩٣.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٣ ـ ٢١٤ حيث نسبها لأهل مكة وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٨.

(٥) ك، ص: فيقال.

(٦) الدر المصون ٢: ٤٠. ونسبت هذه القراءة في إيضاح الوقف والابتداء ص ١٤ ومختصر في شواذ القرآن ص ٨ إلى الأشهب العقيلي. ونسبت في المحرر الوجيز: ٢: ٥١٤ والبحر المحيط ٤/٤٧٧ إلى ابن أبي إسحاق. وفي المحتسب ١: ٢٧٦ والمحرر الوجيز ٢: ٥١٥ والبحر ٤: ٤٧٧ أن الحسن قرأ (بين المَرِّ) بفتح الميم وتشديد الراء. قلت: ذكر السكري أنها لغة هذيل. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٥.

(٧) سورة الأنفال: ٢٤.

أبي إسحاق (بينَ المُرْءِ) بضم الميم[١]. وقال عيسى: ناسٌ من تِهامة يَجُرُّون الميمَ، كأنه يكسر الميم إذا انكسرت الهمزة، ويضمها إذا انضمت، ويفتحها إذا انفتحت، كما يقول بعض العرب: هذا فُمُك، وفي فِمِك.

وقوله: وعَيْنَي امـرئٌ وابْنِمِ أما امرؤ ففيه لغتان: إحداهما الإتباع كما ذكر المصنف، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾[٢]. والثانية فتح الراء في كل حال والإعراب في الهمزة، حكاها الفراء[٣]، وأَنشد[٤]:

بِـأَبْـيَ امْـرَأٌ والشـامُ بينـي وبينَـه ... أَتَتْنِـي بِبُشْـرى بُـرْدُهُ ورسـائلُـهْ

قال: وأَنشد أبو ثروان[٥]:

أنـتَ امْـرَأٌ مِـن خِيـارِ النـاس كُلِّهِـمُ ... تُعطي الجزيلَ، وتَشْري الحمدَ بالثَّمَنِ

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث، قالوا: امْرَأة، وهي الأصل. وحكى الجوهري[٦] أن من العرب من يضم الراء على كل حال، فيقول: رأيت امْرُؤًا ومررت بامْرُؤٍ.

ولا تدخل أل علـى امْرِئ، استغنوا بدخولها على مَرْءٍ. وقال الفراء[٧]: بعض نُوَيس يقولون: الامْرُؤ الصالح والامْرَأة الصالحة، فيُدخلون اللام على امرِئ. وقال أبو علي[٧]: «ولعلَّ هذا الذي سمعها[٨] منه لم يكن فصيحاً؛

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ص ٨ والدر المصون ٢: ٤٠. وانظر ما ذكرناه في الحاشية التي قبل السابقة.

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧ والفسر ١: ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١: ١٥١. وأوله في النسخ كلها «فإني» وتصويبه من تهذيب اللغة ١٥: ٢٨٨ حيث قال الأزهري: «هكذا أنشده بِأَبْيَ بإسكان الباء الثانية وفتح الياء، والبصريون ينشدونه: بِبَنْيَ امْرَأٌ».

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١٢ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥: ٢٨٧ والفسر ١: ٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٠٣ واللسان (مرأ) ١: ١٥١.

(٦) الصحاح (مرأ) ص ٧٢ والفسر ١: ٦٥.

(٧) التكملة ص ١٢٠ والفسر ١: ٦٥.

(٨) ك: سمعنا.

لأن قول الأكثر على خلافه».

واختلفوا في وزن امرئ: فذهب الجَرْميُّ إلى أن وزنه فَعَلٌ بفتح العين، ولذلك قال: إن سميت به وجمعته بالواو والنون قلت مَرَؤُون، أو جمعَ تكسير قلت أَمْراءٌ لأنه على مثال ابْن. وذهب أبو بكر/ بن شقير إلى أن وزنه فَعْلٌ بسكون العين، قال تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾[1]، ومن قال في النسب مَرَئِيّ فإنما غَيَّره كما غُيِّرت أشياء كثيرة في النسب. [١:٣٨/ب]

وأما «ابْنُم» فهو ابْنٌ زِيدت عليه الميم، وفيه لغتان: إحداهما فتح النون، وهي القليلة، فتقول: جاء ابْنَمٌ، ورأيت ابْنَماً، ومررت بابْنَمٍ. والثانية إتباع حركة النون لحركة الإعراب في الميم، فإذا ثنيتَ فتحتَ النونَ والميم، تقول ابْنَمانِ. ولم تجمعه العرب فتقول ابْنَمُون، وإن كانوا قد جمعوا ابْناً، فقالوا بَنُونَ. ولم يسمع بتأنيثه[2]، وإن كان قد سمع تأنيث ابْن نحو ابْنَة. وقال المُتَلَمِّس[3]:

وهل لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ ذَكَرْتُها ... أَبى اللهُ إلا أنْ أَكونَ لها ابْنَما

قال أبو العباس: «وأَتبعوا لأن هذه الميم زِيدت على اسمٍ كان مفرداً منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زدت عليه ميماً عَرَّبْتَ الميم إذ كانت طرفاً، وأَتبعتَ ما قبلها إذ كانت الميم قد تسقط، فيرجع الإعراب» انتهى.

وهذا الذي ذكرناه من أن الحركة التي في راء امرِئ ونون ابْنم إذا وافقت حركة الآخر هي حركة إتباع لا حركة إعراب هو مذهب البصريين[4].

---

(١) سورة الأنفال: ٢٤.

(٢) ك: تأنيثه.

(٣) الأصمعيات ص ٢٤٥ [الأصمعية ٩٢] ومختارات ابن الشجري ١:٢٩. وفيهما: «إن تركتُها».

(٤) الكتاب ٢:٢٠٣ و٣:٥٣٣ والمقتضب ٤:٢٣١ والتكملة ص ٤٩ والبغداديات ص ٥٣٩ - ٥٤٢ والعضديات ص ٦٤ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٤٣.

وذهب الفراءُ[١] وغيرُه من الكوفيين إلى أنها حركة إعراب، وأن الاسم معرب من مكانين، قال يعقوب: يقال: هو امْرُؤٌ، فيعرب من مكانين، من الراء ومن الهمزة. وقال الفراءُ: وأما ابْنُم فيعرب[٢] من مكانين. وكذلك أَبُوك وأَخُوك وحَمُوك وفُوك وذُو مالٍ، هي معربة عندهم من مكانين. وسيأتي تبيين ذلك عند ذكرنا المذاهب التي في هذه الأسماء إن شاء الله تعالى.

وقوله: **ونحوهما فُوكَ وأخواتُه على الأصح** يعني أنَّ أباك وأخواتِه نحو امْرىء وابْنم في الإتباع، فإذا قلت قام أَبُوْكَ فأصله أَبَوُكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل أَبُوُكَ، ثم استثقلت الضمة في الواو فحذفت. وإذا قلت مررت بأَبِيْكَ فأصله بِأَبَوِكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بِأَبِوِكَ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، فصار بِأَبِوْكَ، ثم انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار بأَبِيْكَ[٣]. وإذا قلت رأيتُ أَباكَ فأصله أَبَوَكَ، فقيل[٤]: تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. والأَولى أن نقدر حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً في الإعراب.

وهذا الذي ذَكر أنه الأَصَحّ[٥] هو مذهب س[٦] وأبي علي

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١١ وتهذيب اللغة (مرى) ١٥ : ٢٨٧ حيث نسب فيهما إلى الكسائي أيضاً.
(٢) ك، ص: فمعرب.
(٣) ك، ص: لأبيك.
(٤) فقيل: سقط من ك.
(٥) أي: هي حروف إعراب، والإعراب مقدر فيها.
(٦) التبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٤ وشرح المفصل ١ : ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١ : ١١٦ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٤٨ حيث قال الشلوبين: «وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه» والمباحث الكاملية ١ : ٧٤ وشرح التسهيل ١ : ٤٨ وشرح الجزولية ص ١٤٧ وشرح الكافية ١ : ٢٧ والبسيط ص ١٩٥ ونسب هذا القول في الإنصاف ص ١٧ [٢] إلى البصريين. وقد ذكر اللورقي أن سيبويه «نص في باب النسب على أنها حروف إعراب أصول كما في التثنية والجمع، والعلامات مقدرة فيها كالمقصور». وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥١. ولم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة.

الفارسي[1] وجمهور البصريين[2] وأصحابنا[3]. وأُتبع في هذه الأسماء، ولم يتبعوا في نظيرها مثل عصاك لأن الإعراب كان قد دخل الحرف الذي قبل حرف الإعراب في حال من الأحوال من غير أن يتغير معنى الاسم في الحالين حين قلت: أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ وهَنٌ، ولمّا لزم الإتباع في هذه أَتبعوا في فِيْكَ وذِي مالٍ وإن لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب منهما إعراب في حال من الأحوال/ حملاً على أخواتهما، إذ قد استقر من أحكام كلامهم أنه إذا لزم شيء في بعض الباب حُمل الباقي عليه، كَيَعِدُ وما حُمل عليه. [١:٣٩/أ]

وقوله: **على الأَصَحّ** مما يُفسد اختيارَه أولاً أن هذه الحروف هي نفس الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، فنابت الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة.

وهذا الذي اختاره من النيابة وأنها هي الإعراب هو مذهب قُطْرُبٍ[4] والزِّياديّ[5] والزَّجّاجي[6] من البصريين، وهشام[7] من الكوفيين في أحد قوليه.

---

(١) التعليقة ١:٢٨ ـ ٣١ والعضديات ص ١٨٥ والبصريات ص ٨٩٦ والبغداديات ص ٥٣٩ ـ ٥٤٢ واالتكملة ص ٤٩ وشرح الجزولية ص ١٤٧. وقال العكبري: «والسادس قول أبي علي وأصحابه إنَّ هذه الحروف هي حروف الإعراب. ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر» التبيين ص ١٩٤ وانظر شرح الكافية ١:٢٨.

(٢) المقتضب ٤:٢٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٠ والإنصاف ص ١٧ [٢].

(٣) التوطئة ص ١٢٢ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ وشرح جمل الزجاجي ١:١٢٢ والمباحث الكاملية ١:٧٤ وشرح الجزولية ص ١٤٧ والبسيط ص ١٩٥.

(٤) التبيين ص ١٩٤.

(٥) التبيين ص ١٩٤ والبصريات ص ٨٩٦ والنهاية ص ٣٣٤ وشرح المفصل ١:٥٢. والزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان [ـ ٢٤٩ هـ] كان نحويًا لغويًا راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعراً ذا دعابة ومَزْح. من مصنفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نُكت سيبويه. إنباه الرواة ١:١٦٦ ـ ١٦٧ وبغية الوعاة ١:٤١٤.

(٦) الجمل ص ٣، ٤، ٥ وشرح الجزولية ص ١٤٣.

(٧) نسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى الكوفيين.

ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين. وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان.

والثالث: مذهب المازني[1] وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع.

الرابع: مذهب قوم، منهم الرَّبَعي[2]، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف.

الخامس: مذهب قوم من المتأخرين، منهم أبو الحجاج الأعلم وأبو عبد الله بن أبي العافية[3]، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها[4] قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة.

السادس[5]: مذهب الكسائي[6] والفراء[7]، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين.

السابع: مذهب الجرمي[8] وهشام في أحد قوليه، وهو أنها معربة

---

(١) الإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٤ وشرح المفصل ١ :٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١ :١١٧ وشرح الجزولية ص ١٤٤ وشرح الكافية ١ :٢٧ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣. ونسبه الزجاجي في مجالس العلماء ص ٣٢٩ إلى البصريين.

(٢) الإنصاف ص ١٧[٢] والنهاية ص ٣٣٣ وشرح المفصل ١ :٥٢ والإيضاح في شرح المفصل ١ :١١٦ ـ ١١٧ وشرح الكافية ١ :٢٧.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٤) فيها: سقط من ك.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب ٢ :١٥٥ والإنصاف ص ١٧ [٢] وأسرار العربية ص ٥٩ والنهاية ص ٣٣٥ وشرح المفصل ١ :٥٢ وشرح الكافية ١ :٢٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١ :١١٧.

(٧) التبيين ص ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ٢ :٢٤٣ والإيضاح في شرح المفصل ١ :١١٧.

(٨) المقتضب ٢ :١٥٣ ـ ١٥٥ والتبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٢٨ وشرح المفصل ١ :٥٢ وشرح الكافية ١ :٢٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣.

بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

الثامن: مذهب أبي زيد السُّهَيلي[1] وتلميذه أبي علي الرُّنْدي[2]، وهو أنَّ «فاك» و «ذا مال» معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأنَّ أباك وأخاك وحَماك وهَناك معربة بالحروف.

التاسع: مذهب الأخفش[3] أنها دلائل إعراب. وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده[4]. واختُلف في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين:

فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السَّرَّاج وابن كَيْسان: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

فعلى هذا الاختلاف في فهم قول الأخفش في المثنى يمكن أن يفسر قوله في هذه الأسماء إنها دلائل إعراب، فيكون قولا التفسير مذهبين، وهما التاسع والعاشر.

وقال صاحب البسيط: «قال الأخفش: هي زوائد دَوالٌّ على الإعراب

(١) نتائج الفكر ص ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٥ وانظر شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) أبو حفص عمر بن عبد المجيد الأزدي الرندي [ـ ٦١٦ هـ]. كان إماماً في القراءات والعربية، قرأ بالروايات على السهيلي، وأحكم عنه العربية، شرح جمل الزجاجي. غاية النهاية ١ : ٥٩٤ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢٠.

(٣) المقتضب ٢ : ١٥٤ والبصريات ص ٨٩٦ حيث نسبه إلى أبي عثمان المازني أيضاً. والإنصاف ص ١٧ [٢] والتبيين ص ١٩٣ والنهاية ص ٣٢٧ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٢.

(٤) معاني القرآن ص ١٤ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ وشرح كتاب سيبويه ١ : ٢٢١ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [٣] وأسرار العربية ص ٦٧. وانظر شرح المفصل ١ : ٥٢.

كالحركات[1]. وظاهر هذا القول أنها ليست حروفاً للإعراب ولا إعراباً كما قال قُطْرُب.

وقال أبو علي وجماعة من أصحابه[2]: هي حروف إعراب ودَوالٌّ على الإعراب. وكأنه جمع بين قول/ الأخفش وسيبويه، فحكموا بأنها حروف [١:٣٩/ب] إعراب، وصورها[3] المختلفة تغني عن تقدير الإعراب، فهي لامات. والجمع[4] لا يصح؛ لأن كونها دَوالَّ يقتضي كونَها زائدة على مذهب الأخفش، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة» انتهى.

فأما المذهب الأول فهو الذي اختاره المصنف أولاً وبدأ به، ونصره في الشرح[5] بـ «أن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف؛ لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أُمِنَ من الاستبعاد، فلم يُحَدْ عن المعتاد» انتهى ما ذكره المصنف. وفيه مناقشات:

الأولى: قوله: «ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً». وهذا لا يتم إلا على مذهب من يقول: الإعراب مقدر في الحروف أو فيما قبل الحروف، أمَّا على مذهب من يزعم أن هذه الحركات التي قبل هذه الحروف

---

(١) شرح الكافية ١:٢٧.

(٢) كابن جني. التبيين ص ١٩٤ والنهاية ص ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ص ٧١٣ واللمع ص ١٨.

(٣) ك، ص: وصورتها.

(٤) س: والجميع.

(٥) شرح التسهيل ١:٤٣.

هي الإعراب ـ وذلك على مذهب المازني أو الربعي أو الأعلم ـ فليس الإعراب مقدراً، فقد تساوت هذه المذاهب مع مذهبه في أن الإعراب ظاهر.

المناقشة الثانية قوله: «ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف إلى آخر تعليله» نعم يمنع من ذلك لأن الحرف الأصلي لا يكون إعراباً لأن الإعراب زائد على أصول الكلمة أو ما نزل منزلة الأصل من زائد، والفرض أن هذا الحرف أصل، فتدافعا. وقوله هذا يَؤُول إلى مذهب الجرمي لأن أصل هذه الحروف هو واو، وقد ثبت في الرفع ولم ينقلب، وانقلب في النصب والجر، وسيأتي فساده[1].

والمناقشة الثالثة قوله: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه» بل عنه مندوحة، وسيأتي ذكر الخلاف في إعراب المثنى والمجموع[2]، وأن أكثر النحويين لا يقول إنهما معربان بالحروف.

وقد رد أصحابنا[3] هذا المذهب الذي اختاره المصنف، وقالوا: هو فاسد لأمرين:

أحدهما أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبه المصنف لهذا حين قال: «ونحوُهما فُوك وأَخواتُه على الأصحّ»، فقال في الشرح[4] مرجحاً للأصح عنده: «إنَّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جادٍ هَوَّز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك» انتهى قوله. وهو منقود أيضاً لأن الضمة تساوي الواو، ولا

---

(١) سيأتي في ص ١٨٤.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٢٨٧ ـ ٣٠١.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٠ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٣ ـ ١٤٤ والبسيط ص ١٨٩ ـ ١٩١.

(٤) شرح التسهيل ١: ٤٩.

يتوقفان على عامل، حكى النحويون أنَّ العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدوداً، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومة/ لكن بشرط أن تُعطف على غيرها، أو يُعطف [١:٤٠/أ] غيرُها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ، كلها بالضم، فقد ساوت الضمةُ الواوَ في ذلك.

والأمر الثاني في إفساد هذا المذهب هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء فِيكَ وذِي مالٍ على حرف واحد، وهما معربان وصلاً وابتداء، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام، نحو ما حكى أبو بكر بن مِقْسَم عن أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: «شَرِبتُ مًا يا فتى»[(١)]، يريدون: شَربتُ ماءً يا فتى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: «مَنَ اَبٌ لك»[(٢)] في لغة من ينقل.

وأما المذهب الثاني ـ وهو مذهب س ـ فهو الذي صَحَّحه المصنفُ، ورَجَّحه بما سَبق ذكرُه عنه، وبأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عُدول عنه، وقد أمكن ذلك. وإذا كان التقدير مَرْعِيًّا في المقصور والمحكي والمُتْبَع في نحو: جاء الفتى، ومَنْ زيداً؟ و ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[(٣)]، ووَا غُلامَ زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجوده ذلك أحق بالرعاية.

---

(١) مجالس ثعلب ص ٨٧ ـ ٨٨ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨٦ والمنصف ٢: ١٤٦. وقد حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢٤.

(٣) سورة الفاتحة: ٢. وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي وإبراهيم بن أبي عبلة. المحتسب ١: ٣٧ والبحر المحيط ١: ١٣١. وقال الفراء: «اجتمع القُرَّاء على رفع (الحمد). وأما أهل البدو فمنهم من يقول: الحمدَ لله، ومنهم من يقول: الحمدِ لله، ومنهم من يقول: الحمدُ لُلَّه، فيرفع الدال واللام» معاني القرآن ١: ٣. ونسب الكسر في شواذ ابن خالويه ص ١ إلى الحسن البصري ورؤبة، والضم لإبراهيم بن أبي عبلة.

وأما المذهب الثالث فردَّه أصحابُنا(١) بأنَّ الإشباع بابُه الشعرُ، نحو قوله في إشباع الواو(٢):

وأنني حَيْثُما يَثْني الهَوى بَصَري ... مِن حيثُما سَلَكوا أَدنُو فأَنْظُورُ

وفي إشباع الألف(٣):

أَعُـوذُ بـاللهِ مِـنَ العَقْـرابِ ... الشَّـائـلاتِ عُقَـدَ الأَذْنَـابِ

وفي إشباع الياء(٤):

يُحِبُّكِ قلبي ما حَييتُ، فإنْ أَمُتْ ... يُحِبَّكِ عَظْمٌ في التُّرابِ تَرِيبُ

يريد: فأَنْظُرُ، والعَقْرَب، وتَرِب. وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء في فصيح الكلام.

وأما المذهب الرابع فردَّه أصحابُنا(٥) بأن النقل لا يكون إلا في الوقف،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٦ والبسيط ص ١٩٤.

(٢) هذا ثاني بيتين ينسبان لابن هرمة، وهما في ملحقات شعره ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ وشرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦. والثاني له في ضرائر الشعر ص ٣٢. وهما بغير نسبة في شرح القصائد السبع ص ٣٣٢ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦ والإنصاف ص ٢٣ ـ ٢٤ واللسان (شري) ١٩: ١٥٩ والخزانة ١: ١٢١ ـ ١٢٢ [الشاهد ١١]. والبيت الشاهد في الحجة ١: ٨٠ والحلبيات ص ١١٣ والخصائص ٢: ٣١٦ والتمام ص ١٦١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٤٤. وهو بيت سيّار، تجده في كثير من كتب النحو.

(٣) هما في ضرائر الشعر ص ٣٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ ورصف المباني ص ١٠٦ واللسان (سبسب) ١: ٤٤٣ وشرح الجزولية ص ١٤٥ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦٨ [الإنشاد ٦٠٧] والتاج (عقرب) ٣: ٤٢٤. الشائلات: المرتفعات، ووصف به العقرب وهو واحد لأنه اسم جنس.

(٤) ضرائر الشعر ص ٣٦ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢١ و٢: ٥٥٧ ورصف المباني ص ١٠٧، ٥٠٨ وشرح الجزولية ص ١٤٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٠ وشرح الجزولية ص ١٤٦ ـ ١٤٧ والبسيط ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، نحو قوله[1]:

أنـا ابـنُ مـاوِيَّـةَ إذ جَـدَّ النَّقُـرْ

يريد النَّقْرُ. وهذه الأسماءُ يُنطق بها هكذا في الوصل والوقف، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضاً. وضَعَّفه المصنف في الشرح[2] بأنه يلزم فيه جعلُ حرف الإعراب غير آخر والتباسُ فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقُّها البنيةُ.

وأما المذهب الخامس فهو فاسد لأنه إما أن تكون الحروف لاماتِ الكلمات[3] ردت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدة نشأت عن الحركات فهو المذهب[4] الثالث، وقد تبين فساده. وإن كانت لاماتِ الكلمات رُدَّت إليها فيلزم من ذلك جعلُ الإعراب في عينات الكلمات[5] أو في فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك/ لا يجوز لأن [١:٤٠/ب] الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً.

وأما المذهب السادس فهو فاسد بما فسد به قول من قال: «الإعراب بالحروف». وأيضاً ففيه خروج عن النظير؛ إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد.

---

(١) ينسب لعبيد بن ماوية الطائي، ولفَدَكي بن أعبد المِنْقَري، ولربيعة بن صبح، ولبعض السعديين. الكتاب ٤:١٧٣ والكامل ص ٦٩٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٦٠ والحلل ص ٣٥٨ وضرائر الشعر ص ١٩ وشرح جمل الزجاجي ١:١٢١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٢١ ـ ٣٢٣ [الإنشاد ٦٧٩]. جدّ: اشتد وتحقق. والنقر: صُويت يسكن به الفرس عند اشتداد الحرب.

(٢) شرح التسهيل ١:٤٣.

(٣) س: الكلمة.

(٤) ك، ص: مذهب.

(٥) س: الكلمة.

وقال عبد الرحمن بن إسحاق[1]: «مُعربٌ من مكانين مُحال عند البصريين؛ لأنه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعان لجاز أن يَجتمع فيه إعرابان مختلفان، فكما امتنع المختلفان امتنع المتفقان» انتهى كلامه.

وإذا بنيت على هذا المذهب مِن أَوَى مثل أَبُوك لقلت: آيُكَ[2]، أو مِن وَأَى قلت: وَؤُوْكَ[3]، أو مِن هَوِيَ قلت: هايُكَ[4]. فإن جمعت قلت: آيُوك وهايُوك[5] ووَؤُوك[6]، فيختلف في الأُوليين المفرد والجمع، ويتفقان[7] في وَؤُوك. وإذا ثنيت قلت: هذان آياك[8]، ووَؤُياك. واختلف الكسائي والفراء في تثنية هايُوك، فقال الكسائي: هَوُياك، وقال الفراء: هاياك.

وأمّا المذهبُ السابع فرُدَّ بأنه يلزم فيه عدمُ النظير؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلةَ الآخر كانت أو صحيحةً ما إعرابه كذلك، وإذا أَمكن حملُ إعرابها على ما له نظير كان أولى. وبأن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئا، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدمُ لا يكون علامة للإعراب. ولمّا أَحَسَّ ابن عصفور بهذا عدل في التثنية والجمع إلى قوله[9]:

---

(١) يعني الزجاجي. وقوله هذا في سفر السعادة ص ٥٥٥.

(٢) أصله: أَوُيُك، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وراجع هذه الأبنية في سفر السعادة ص ٥٥٥ ـ ٥٥٨.

(٣) أصله: وَؤُيُك، أسكنت الياء التي هي لام الفعل لأنها في موضع الرفع كياء هذا قاضيك، فانقلبت واواً لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة كما انقلبت في مُوقِن.

(٤) أصله: هَوُيُك، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٥) أصلهما: أَوُيُوك وهَوُيُوك، فلزم قلب الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٦) أصله: وَؤُيُوك، فلزم إسكان الياء لأنها في موضع رفع، ثم حذفت لاجتماعها ساكنة مع واو الجمع، وبقي ما قبلها مضموماً على حاله.

(٧) يتفقان في اللفظ، ويختلفان في الوزن، فالواو في المفرد لام منقلبة عن الياء، والواو في الجمع واو الجمع.

(٨) في سفر السعادة ص ٥٥٦ أن الكسائي أُلزم على قياس قوله أن يقول هَوياك، فيردّ عين الفعل ـ وهي الواو ـ إلى الأصل لأنّ ألف التثنية ردَّتها إلى أصلها كما قالوا فَتَيان وعَصَوان.

(٩) المقرب ١: ٤٨ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٤..

إن علامة الرفع فيهما بقاء اللفظ على حاله قبل دخوله ليأخذ ذلك ثبوتياً لا عدمياً.

وأمَّا المذهبُ الثامن فرُدَّ كونُ أَبيك وأَخيك وحَميك وهَنيك معربةً بالحروف بما رُدَّ به الأولُ.

وأمَّا المذهبُ التاسع ـ وهو أن يُقَدَّر أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ـ فرُدَّ بما رُدَّ به المذهبُ الخامس.

وأمَّا المذهبُ العاشر فهو ظاهر الفساد؛ إذ لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إمَّا ظاهراً وإما مقدراً.

وقوله: **وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصباً**. لا يجوز عند البصريين[1] أن يُفرد إلا بالميم لأنه لا يلحقه التنوين، إذْ لو لحقه لحُذف حرف المدِّ واللين، فكان يكون على حرف واحد، ولا يجوز، وأما ما أنشد الكوفيون للعجاج من قوله[2]:

خـالَـطَ مِـن سَلْمـى خَيـاشِيـمَ وَفَـا

فتأوله ابن كيسان على أنه إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين فحذف، يعني: فحذف التنوين، وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد.

وذهب المصنف[3] إلى أنه حُذف المضاف، ونُوي ثبوته، إذ أراد: خَياشِيمهَا وفاها، وهو قول أبي الحسن[4]، فبقي على حاله مع المضاف إليه

(١) الكتاب ٣:٢٦٤ والمقتضب ١:٢٤٠.

(٢) ديوانه ٢:٢٢٥ وإصلاح المنطق ص ٨٤ والمقتضب ١:٢٤٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧ والمسائل العسكرية ص ١٦٩ والبغداديات ص ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥ وشرح التسهيل ١: ٥٠ والخزانة ٣:٤٤٢ ـ ٤٤٤ [الشاهد ٢٤٣].

(٣) شرح التسهيل ١:٥٠.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧.

المثبت. قال[1]: «ومثله[2]:

وداهيــةٍ مــن دَواهــي المَنُــو نِ، يَرْهَبُها الناسُ، لا فَاْ لَها

أَقحم اللامَ، ونَوى الإضافة، كقولهم: لا أَبا لكَ» انتهى.

وليس مثلَه لأن «خياشيمَ وَفَاْ» لم يذكر بعدها ما يضاف إليه رأساً، فهو مضاف إلى مفقود في اللفظ. وأما «لا فا لها» فليس ثَمَّ مضاف إليه محذوف. بل هو الضمير المتصل به لام الجر، وليس التقدير: لا فاها لها، فليس مثلَه.

[١:٤١/أ] ويُشعر قوله: **ورُبَّما/ قِيلَ** بالتقليل، وهذا لم يُسمع منه إلا هذا، وهو من ضرائر الشعر الذي حَسَّنه الوزنُ وما قبله من عدم الإضافة، ولا يجوز مثل هذا في الكلام[3].

وقوله: **خلافاً لأبي علي** زَعم أبو علي الفارسي[4] أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر[5]. وسأل عيسى بن عمر[6] ذا الرمة: هل تقولون: هذا فُو؟ فقال: بل يقولون: قَبَّحَ اللهُ ذا فا. وهي عربية[7]، فاستعملها في الإفراد من غير عوض.

---

(١) يعني المصنف. شرح التسهيل ١:٤٩.

(٢) نسب في الكتاب ١:٣١٦ لعامر بن الأحوص، ونسبه ابن السيرافيّ في شرح أبياته ١:٢٠٣ لعامر بن جوين الطائي، وكذا في الخزانة ٢:١١٧ ضمن نص من الكتاب، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص ٢٠٩ للخنساء. وهو بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢:٤١٢. المنون: الدهر. ولا فا لها: لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها.

(٣) زيد هنا في ك، ص، ح: «إلا في الشعر». ويبدو أنه سبق نظر، فإن هذه العبارة ستأتي بعد قليل.

(٤) المسائل العسكرية ص ١٧٣ والبغداديات ص ١٥٦، ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٥) إلا في الشعر: سقط من ك، ح.

(٦) الخبر في النهاية ص ٣١٢ ـ ٣١٣. وفي تهذيب اللغة (ذا) ٥:٤١١ ما نصه: «وقال الأصمعي. قال بشر بن عمر: قلت لذي الرمة: أرأيت قوله:

خــالَــطَ مِــن سَلْمــى خَيــاشِيــمَ وَفــا

قال: إنا لنقولها في كلامنا: قبح الله ذا فا».

(٧) في النهاية ص ٣١٣: وهي غريبة.

قال المصنف في شرحه[1]: «والصحيح أن ذلك جائز في النظم والنثر، وفي الحديث الصحيح «لَخُلُوف فَمِ الصائم»[2].

وعلى مذهب أبي علي أصحابُنا، قالوا[3]: «وقد يعوضون في الضرورة من الواو ميماً في حال الإضافة، نحو قوله[4]:

يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البحرِ فَمُهْ

ولذلك لم يُجعل فَمٌ مفرداً من «فَمِه» لأن فَماً استُعمل في الفصيح، وفَمُه لا يكون إلا في الضرورة[5]. وأيضاً فإن الإفراد قبل الإضافة، فلا يجعل الإفراد منها.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «وأَقبحُ من ذلك في الضرورة أن تُعوض الميم مشددةً في حال الإضافة، نحو قوله[6]:

يا ليتَها قد خَرجتْ من فَمِّهِ　　حتى يعود البحرُ في أُسْطُمِّهِ»

انتهى. فجعل التشديد مع الإضافة من أقبح الضرورات، وليس التشديد كما زعم، بل تقدم[6] لنا أنَّ يعقوبَ واللِّحْيانيَّ نَقَلا التشديد، وأنَّ اللحياني نقل أنه جمع على أَفْمام، فعلى هذا التشديدُ لغةٌ لا ضرورة.

---

(١) شرح التسهيل ١: ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الصوم ـ الباب الثاني ٢: ٢٢٦ والباب التاسع ٢: ٢٢٨، والجملة المقصودة هي «والذي نفس بيده لَخُلُوف فَمِ الصائم أطيبُ عند اللهِ من ريح المِسْك». الخُلُوف: تغير رائحة الفم لخلاء المعدة من الطعام.

(٣) هذا النص في شرح الجزولية للأبذي ص ١٤٩ ـ ١٥٠ ما عدا قوله: «قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور».

(٤) هو رؤبة. ديوانه ص ١٥٩ والمسائل العسكرية ص ١٧٣ والخزانة ٤: ٤٥١ ـ ٤٥٩ [الشاهد ٣٢٥]. وقبل البيت: كالحوتِ لا يُرويه شيءٌ يَلْقَمُهْ.

(٥) ك، ص، ح: في ضرورة. وقد أثبت ما في س، وهو موافق لما في شرح الجزولية.

(٦) تقدم في ص ١٧٠.

ص: وتَنوبُ النونُ عن الضمة في فعلٍ اتَّصلَ به ألفُ اثنينِ أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةً بعدَ الألف غالباً، مفتوحةً بعد أُخْتَيْها، وليست دليلَ الإعراب، خلافاً للأخفش.

ش: يشمُل قوله ألفُ اثنين أن تكون الألف علامة نحو قولك: يقومانِ الزيدانِ، أو ضميراً نحو: الزيدانِ يقومانِ. وكذلك قولك: يقُومونَ الزيدونَ، والزيدُونَ يقومونَ. وهذا الذي ذكرناه من تقسيم الألف والواو إلى علامة تثنية وجمع وإلى ضمير هو على المشهور، وسيأتي في باب المضمر ذكر الخلاف فيه إن شاء الله.

ومَثَّلَ المصنفُ في الشرح[1] علامةَ الجمع بقوله: «يَتعاقَبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنَّهار»[2]، ورَدَّدَ ذلك في كتبه[3]، فيقول[4]: على لغة «يتعاقبون فيكم»، وهي اللغة التي يُسميها النحاة لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»[5].

وما مَثَّلَ به ليس على ما زعم؛ لأن الحديث رواه مطولاً مُجَوَّداً البَزَّارُ[6] في

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٥٠.

(٢) هذه رواية البخاري للحديث في كتاب المواقيت ـ الباب ١٦ ـ ١ : ١٣٩ وكتاب التوحيد ـ الباب ٢٣ ـ ٣ : ١٧٧ والباب ٣٣ ـ ٨ : ١٩٥ ـ ١٩٦، ومسلم في كتاب المساجد ـ مواضع الصلاة ـ الباب ٣٧ ص ٤٣٩، ومالك في الموطأ ـ كتاب قصر الصلاة في السفر ـ الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٥٨١ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٩.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٥٤٠.

(٥) هذه جملة قالها أحد الأعراب. الكتاب ١ : ١٩، ٢٠، ٧٨ و٢ : ٤١ و٣ : ٢٠٩، ونسبها أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي، ونص على أنه سمعها منه في منطقه. مجاز القرآن ١ : ١٠١، ١٧٤ و٢ : ١٣٤. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ وكتاب الشعر ص ٤٧٣ حيث خرّجها الدكتور الطناحي من مصادر أخرى.

(٦) ك: البزاز. وهو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري [ـ ٢٩٢ هـ] ولد سنة نيف عشرة ومائتين. إمام حافظ كبير، صاحب «المسند» الكبير، سمع هدبة بن خالد وعبد الأعلى ابن حماد وبُنْداراً، وخلقاً كثيرًا غيرهم. وحَدَّث عنه ابنُ قانع وابنُ نجيع وأبو القاسم الطبراني، وخلق سواهم، حَدَّث بأصبهان وبغداد ومصر ومكة والرملة. وتوفي بالرملة. سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٥٤ ـ ٥٥٧.

مُسْنَده[1]، فقال فيه: «إنَّ للهِ ملائكةً يَتَعاقبونَ فيكم، ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار» وفي آخره: «وتَركناهم وهم يُصَلُّون[2]، فاغفر لهم اللهمَّ يومَ الدين». فالواو في[3] «يتعاقبون» ضمير يعود على الملائكة، وارتفع «ملائكة» على أنه بدل من الواو. واختصر الحديثَ مالكٌ[4]، وأصله هذا الحديث المُطَوَّل المُجَوَّد[5].

وقوله: **مكسورةً بعد الألف** الأصلُ في زيادة هذه النون للإعراب السكونُ لأن الحركة زيادة، فلا ينبغي أن تُدَّعى إلا بدليل، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ كسرةً على أصل التقاء الساكنين، أو حملاً على نون التثنية للشبه الذي بينهما.

وقوله: **غالبًا/** إشارة إلى فتح بعض العرب إياها، كقراءة مَن قرأ [١:٤١/ب] ﴿أَتَعِدَانِنَيَ أَنْ أُخْرَجَ﴾[6] بفتح النون.

وقوله: **مفتوحةً بعد أُخْتَيْها** يعني بعد الواو نحو تَفعلونَ، وبعد الياء نحو تَفعلينَ. وكانت مفتوحة طلباً للتخفيف، فلم يكسروها على أصل التقاء الساكنين استثقالاً للجمع بين الواو والكسرة، أو بين الياء والكسرة، أو حملاً على نون الجمع؛ لأن الأفعال فرع عن الأسماء بدليل افتقارها إليها في التركيب، فكما فُتحت في زَيدُونَ وزَيدينَ فكذلك فُتحت في تَفعلُونَ وتَفعلينَ.

وقوله: **وليستْ دليلَ الإعراب، خلافاً للأخفش** قال المصنف في

---

(١) الحديث ليس في الأجزاء المطبوعة من مسنده.

(٢) هذا الجزء موجود في رواية البخاري ومسلم ومالك.

(٣) ك، ص: قالوا وفي.

(٤) الموطأ: كتاب قصر الصلاة في السفر ـ الباب ٢٤ ص ١٧٠.

(٥) ناقش ابن حجر أبا حيان فيما ذكره هنا، وحرّر المسألة فأشبع فيها القول في فتح الباري ٢: ٤٢ ـ كتاب مواقيت الصلاة: الباب ١٦ ـ الحديث ٥٥٥.

(٦) سورة الأحقاف: ١٧. وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو كما في مختصر في شواذ القرآن ص ١٣٩. ونسبت أيضاً في البحر ٨: ٦٢ إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عنه وهارون بن موسى عن الجحدري وسام عن هشام.

الشرح: «زَعم الأخفشُ أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف»[1]. قال: «وهو قول ضعيف لأن الإعراب مُجْتَلَب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون مُتَّصفة بذلك، فادِّعاءُ إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه»[1].

وهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمدُ بنُ عبدِ النور المالَقِيُّ[2] صاحبُ كتاب «رصف المباني في حروف المعاني» عن أبي زيد السُّهَيلي، قال[3]: زَعم أبو زيد السُّهَيلي أنَّ الإعراب مُقَدَّر في الأحرف التي قبل هذه الأحرف، كما هو مقدر في «غُلامِي»، وأنَّ شَغْلَ تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف مَنَعَها من ظهور الإعراب في تلك الحروف، كما منع الإضافةُ إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم.

قيل له: فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في النصب والجزم؟ فقال ما معناه: إن هذه النون إنما لَحقت هذه الأفعالَ لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم، فكما قلت: إنَّ زيداً يقومُ، فرفعته لحلوله محل قائم، فكذلك[4] إذا قلت: إنَّ الزيدينِ يقومانِ، لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان، فإذا لم يحلَّ محلَّ الاسم لم تلحقه النون، فإذا قلت: لم يقوما، أو لن يقوما، لا يتقدر: لن قائمان، ولا:

---

(١) شرح التسهيل ١: ٥١.

(٢) [٦٣٠ ـ ٧٠٢ هـ] ولد في مدينة مالقة، وكان قيّماً على العربية، عالماً بالنحو. أخذ عن أبي عبد الله محمد بن يحيى المالقي، وأبي الحجاج يوسف بن إبراهيم المالقي، وأبي الحسن بن الأخضر المقرئ العروضي. وأخذ عنه أبو حيان. صنّف شرح الجزولية، وشرح مقرّب ابن هشام الفهري، ولم يتمّه، ورصف المباني، وغير ذلك. وتوفي بالمَرِيَّة. بغية الوعاة ١: ٣٣١ ـ ٣٣٢ ومقدمة رصف المباني ص ١٣ ـ ١٩.

(٣) أول هذا الكلام مذكور في رصف المباني ص ٤٠٣ حيث أحال المالقي على كتاب السهيلي «شرح الجمل» لمعرفة الأشياء التي احتج بها.

(٤) ك: وكذلك.

لم قائمان، فلم تثبت النون لذلك، ولذلك إذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضربَ ولم يضربْ ذهب الرفع لأنه لا يحلُّ محلَّ الاسم. فعلى مذهبه تكون علامةُ الرفع في نحو يقومان ضمةً مقدرةً في الميم، وأما في النصب ففتحة مقدرة، وأما في الجزم فسكون الميم تقديراً.

وذهب الفارسيُّ[1] إلى أن هذه الأفعال معربة، ولا حرفَ إعرابٍ فيها، قال: «لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح، ولا يكون الضميرَ لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرفَ إعراب فيها». وبينَ قولِ الفارسي هذا وقولِ الأخفش مناسبة، إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مُقَدَّر، فهو أشبه.

وفي البسيط: «زَعم بعضُهم أنها ـ يعني الألف والواو والياء في المضارع ـ علامةُ إعراب بمنزلة الزيدانِ والزيدونَ، تدل على التثنية والجمع/ [١:٤٢/أ] للفاعل. ووجهُ فساده أن النون إما أن تكون كنون التثنية، ويبطل بحذفها في بعض الأحوال، أو يكون لها حظ في الإعراب، ويبطل لأنه إما أن تكون معربة من مكانين، ولا يكون لأنه خروج عن الفصاحة واستعمال ما لا يحتاج إليه ولا نظير له، أو يكون لها نوع من الإعراب؛ لأنها إن كانت علامةَ رفع مثلاً فلا تكون الواو موجودة حينئذ، وبالعكس، ولم تكن» انتهى.

وهذا الخلاف المنقول عن الأخفش وعن السُّهَيلي وعن غيرهما يبين وَهْمَ مَن ذَكر أنه لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب لا حرف إعراب، وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور قال: «بدليل[2] حذف الجازم

---

(١) مذهبه هذا في أمالي ابن الحاجب ص ٨٠٣، وليس فيه نصه. وقد تبنّاه الأنباري في أسرار العربية ص ٢٨٥، ولم ينسبه لأحد. وكذا ذكره وحده اللورقي في المباحث الكاملية ١:١٠٧. وراجع شرح الإيضاح للعكبري ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) هذا دليل سيبويه، وابن عصفور تابع له في ذلك. الكتاب ١:١٩ والتعليقة ١:٣٧.

لها، والجازم لا يَحذف حرفَ الإعراب إذا كان متحركاً، وإنما يحذفه إذا كان ساكناً، نحو لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ».

ص: وتُحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد، وقد تُحذف لنون الوقاية، أو تُدغَم فيها، ونَدر حذفُها مفردةً في الرفع[1] [نظماً ونثراً][2]. وما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تَخَلُّصاً من سكونين، فهو بناءٌ، وأنواعُه ضَمٌّ وفَتحٌ وكَسرٌ ووَقفٌ.

ش: مثالُ حذفها جزماً ونصباً: لم يَقُوما ولن يَقُوما. وإنما حُمل المنصوب على المجزوم لأن الجزم مختص بالفعل، فحُمل المشترك على المختص، ولم يُحمل على المشترك، وهو الرفع، كما حُمل منصوب المثنى والمجموع على حَدِّه[3] على مجروره، قالوا[4]: رأيت الزيدَينِ والزيدِينَ حملاً على مررت بالزيدَينِ وبالزيدِينَ[5].

ومثالُ حذفِها لنون الوقاية قولُه تعالى: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِي فِي ٱللَّهِ﴾[6] في قراءة من حذف النون. وقد اختُلف في المحذوفة، فقيل: هي نون الرفع، وهو مذهب س[7] واختيار المصنف، ورَجَّح ذلك في شرحه[8] بأنها قد تُحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تُحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذفُ ما عُهد أَولى من حذف ما لم يُعهد

(١) في الرفع: انفردت به ك. وهو في التسهيل وشرحه ومطبوعة التذييل.
(٢) نظماً ونثراً: سقط من النسخ جميعها. وأثبتُّه من المطبوعة، وهو في التسهيل وشرحه.
(٣) ك: على جره.
(٤) ك: فقالوا.
(٥) وبالزيدينَ: سقط من ك.
(٦) سورة الأنعام: ٨٠. قرأ نافع وابن عامر بنون مخففة، وقرأ بقية السبعة بنون مشددة. السبعة ص ٢٦١. وانظر النشر ٢:٢٥٩ ـ ٢٦٠. وذكر أبو حيان في البحر ٤:١٧٤ أنه قيل: التخفيف لغة لغطفان.
(٧) الكتاب ٣:٥١٩. ونسبه المصنف في الشرح ١:٥٢ إلى الأخفش أيضاً.
(٨) شرح التسهيل ١:٥٢.

حذفُه، وأيضاً فنونُ الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفاً في الفعل في نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾[1] ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾[2] في قراءة من سَكَّنَ[3]، وفي الاسم نحو ﴿وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ﴾[4] في قراءة من سَكَّن اللام[5]، ولِيُؤْمَنَ بذلك تفضيلُ الفرع على الأصل، وليؤمن أيضاً حذفُ نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذفُ نون الوقاية أولاً لا يُؤْمَنُ معه حذفُ نون الرفع عند الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية لو كانت المحذوفةَ لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرفع لم يُحتج إلى تغيير ثانٍ. انتهى، وفيه بعض اختصار.

وقال س في بعض أبواب نون التوكيد: «وتقول: هل تَفْعَلُنَّ ذلك؟ فتَحذف نون الرفع لأنك ضاعفتَ النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذْ كانت تُحذف وحدَها - يعني في الجزم والنصب - وهم في هذا الموضع أَشَدُّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوا فيما هو أَشَدُّ من ذلك، بَلَغَنا أَنَّ بعض القُرَّاء قَرأ ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[6]، وكان يقرأ ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[7]، وهي قراءة أهل

---

(١) سورة البقرة: ٦٧.
(٢) سورة الأنعام: ١٠٩.
(٣) روي التسكين والاختلاس عن أبي عمرو. السبعة ص ١٥٤ - ١٥٦ والإقناع ص ٤٨٥ - ٤٨٦ والبحر ١:٣٦٥، ٤١٤ والكتاب ٤:٢٠٢. ونسبها المصنف في شرح التسهيل ١:٥٢ للسوسي. وذكر أبو حيان في البحر ٢:١٩٩ أن أبا عمرو ذكر أن لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمهم» ونحوه.
(٤) سورة الزخرف: ٨٠.
(٥) نسبها المصنف في شرح التسهيل ١:٥٢ لبعض السلف. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢:١٩٩ أن أبا زيد حكاها.
(٦) سورة الأنعام: ٨٠. وقد سبق تخريجها في الصفحة السابقة.
(٧) سورة الحجر: ٥٤. قرأ نافع بتخفيف النون وكسرها، وقرأ ابن كثير بتشديدها وكسرها، وقرأ بقية السبعة بفتح النون نصباً. السبعة ص ٣٦٧. وفي شرح اللمع ص ٣٨٢ «وقال أبو علي قطرب: هذه القراءة لغة لغطفان».

[١/٤٢:ب] المدينة، استثقالاً للتضعيف/ »[١]. وقال في:

.... فَلَيْنِـي[٢]

«إنهم مما يحذفون لفظ النون للاستثقال، فإذا حذفوها هنا للتكرير، وهي لا تُحذف وحدها، فالتي تُحذف وحدَها أَولى بالحذف»[٣].

ونَقل المصنف[٤] أنَّ أكثر المتأخرين ذهب إلى أنَّ المحذوفة[٥] نون الوقاية، وأنَّ الباقية نون الرفع، وهو مذهب الأخفش[٦] والمبرد والأخفش الصغير وأبي علي[٧] وابن جني، لأنها المتكررة المستثقلة، ولا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف.

ويمكن أن يُستدل له بأن نون الوقاية يجوز حذفها لكثرة الأمثال في نحو إنَّني وكأنَّني، وهذه الحروف إنما لحقها نون الوقاية تشبيهاً بالفعل، فلو لم

---

(١) الكتاب ٣:٥١٩ ـ ٥٢٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧.

(٢) هذه آخر كلمة من قول عمرو بن معدي كرب:

تـراه كـالثَّغـام يُعَـلُّ مِسْكـاً يَسُـوءُ الفـاليـاتِ إذا فَلَيْنِـي

شعره ص ١٦٩ والكتاب ٣:٥٢٠ ومعاني القرآن للفراء ٢:٩٠ وللأخفش ص ٢٣٥ والخزانة ٥:٣٧١ ـ ٣٧٥ [الشاهد ٤٠٠] وشرح أبيات المغني ٧:٢٩٧ ـ ٢٩٩ [الإنشاد ٨٥٠]. يصف شعره، ويذكر أن الشيب قد شمله. الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيب. ويعلّ: يطيب شيئاً بعد شيء. والفاليات: جمع الفالية، وهي التي تفلي الشعر، أي تخرج القمل منه. وفليني: أراد فلينني، فحذف النون.

(٣) هذا القول لم يذكر في الكتاب ٣:٥٢٠ حيث أنشد بيت عمرو بن معدي كرب.

(٤) شرح التسهيل ١:٥٢.

(٥) ك: المحذوف.

(٦) قال في قراءة من قرأ ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾: «فأذهب إحدى النونين استثقالاً لاجتماعهما». وقال في «فليني»: «فحذف النون الآخرة لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله، وليست باسم، فأما الأولى فلا يجوز طرحها، فإنها الاسم المضمر» معاني القرآن ص ٢٣٥.

وقال ابن مالك في المحذوف من قراءة من قرأ بنون واحدة: «وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح...» شرح التسهيل ١:٥٢.

(٧) الحجة ٣:٣٣٣، ٣٣٥ و٥:٤٥ ـ ٤٦.

يكن يجوز حذفها في بعض جنس الفعل لاجتماع الأمثال لما جاز حذفها في إنَّ وكأنَّ وشبههما[1]، ولكان يلزم من ذلك تفضيل الفرع على الأصل في ذلك. وأيضاً فنون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم من ذلك وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه. وأيضاً فدخول نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثَمَّ ما يمكن أن يقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامة للرفع، وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى.

ومثالُ الإدغام فيها قراءةُ مَن قرأ ﴿أَتُحاجُونِّي﴾ و ﴿تَأْمُرُونِّيٓ﴾[2] بالتشديد.

ومثالُ نُدور حذفها في الرفع نظماً قولُ الشاعر[3]:

فإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ ما صَنعتُمُ ... سَتَحْتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِلِ

وقال الراجز[4]:

أَبِيتُ أَسْري، وتَبِيتي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

يريد: سَتحتلبونها، وتَبِيتينَ تَدْلُكينَ. وأنشد صاحب «البسيط»[5]:

ولا تَغْصِبُوا الناسَ أموالَهم ... إذا مَلَكتم ولم تُغْصَبُوا

(١) س، ص: وشبهها.

(٢) سورة الزمر: ٦٤. وفي النسخ كلها (أتأمروني) وليس في المصحف آية فيها (تأمروني) غير هذه، وهي قوله تعالى: ﴿قل أفغيرَ اللهِ تأمرونِّي أَعْبُدُ أيُّها الجاهلون﴾. والتشديد قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو. السبعة ص ٢٦١.

(٣) هو أبو طالب. السيرة النبوية ١:٢٧٨ وشرح التسهيل ١:٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣. الباهل: الناقة التي لا صرار على أخلافها، فهي مباحة الحلب.

(٤) الخصائص ١:٣٨٨ وضرائر الشعر ص ١١٠ وشرح جمل الزجاجي ٢:٥٩٤ وشرح التسهيل ١:٥٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ والخزانة ٨:٣٣٩ ـ ٣٤١ [الشاهد ٦٣٠]. الذكيّ: الشديد الرائحة.

(٥) البيت لأيمن بن خُرَيم كما في ضرائر الشعر ص ١٠٩ ـ ١١٠. وهو بغير نسبة في شرح جمل الزجاجي ٢:٥٩٤.

على أن «لا تَغْصِبوا» نفيٌ لا نهي، أي: ولا تَغْصِبُون.

ومثالُ ذلك نثراً قراءةُ أبي عمرو في رواية مَن رَوى ذلك عنه ﴿قَالُواْ سَاحِرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾[1] بتشديد الظاء، وأصله تَتَظاهرانِ، فأدغم التاء في الظاء، وارتفع (ساحِرانِ) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قالوا أنتما ساحرانِ تَظَّاهرا. وفي الحديث «والذي نَفْسُ محمدٍ بيدِه، لا تَدْخُلُوا الجنةَ حتى تُؤْمنوا، ولا تُؤْمِنوا حتى تَحابُّوا»[2]، أصله: لا تَدخُلونَ ولا تُؤمِنونَ.

وحَذفُ هذه النون عند أصحابنا[3] من غير جازم ولا ناصب ولا اجتماع مثلين مخصوصٌ بالشعر إجراءً لها مُجرى الضمة في ذلك.

وقوله: **وما جيءَ به لا لبيان مقتضى العامل إلى آخره** أراد أن يحصر حركات آخر الكلمة، وكان قد ذكر حركات الإعراب، وهي الضمة والفتحة والكسرة، فذكر أن الحركة تكون للحكاية نحو: مَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. وقد ذكرنا الخلاف في هذه الحركات وأن [١:٤٣/أ] مذهب الكوفيين أنها/ حركة إعراب، وبيّنّا ذلك في شرح باب الحكاية من هذا الكتاب[4].

---

(١) سورة القصص: ٤٨. شرح التسهيل ١:٥٣. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١١٣ ليحيى الذماري. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٧:١١٨ أنه قرأ بها محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبو حيوة وأبو خلاد عن اليزيدي. وأما (سحران) فقرأها عاصم وحمزة والكسائي (سِحْران)، وقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (ساحران) السبعة ص ٤٩٥.

(٢) أخرج مسلم في صحيحه ـ كتاب الإيمان ـ الباب ٢٢ ص ٧٤ حديثين في أولهما: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» وفي الثاني: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا». وأخرج الحديث بالرواية التي ذكرها أبو حيان ابن ماجه في سننه ـ المقدمة ص ٢٦ والترمذي في سننه ـ كتاب صفة القيامة ـ الباب ٥٦ ـ ٤:٥٧٣ وكتاب الاستئذان ـ الباب الأول ـ ٥:٥٠ وغيرهما. وكذا في شرح الكافية الشافية ص ٢١٠ وشرح التسهيل ١:٥٣.

(٣) ضرائر الشعر ص ١٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢:٥٩٤ وشرح الجزولية ص ٥٦١.

(٤) ك: الباب.

وتكون للإتباع نحو قراءة من قرأ ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[1] بكسر الدال، ومنهم زيدُ بن علي[2]، وقراءةِ مَن قرأ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُواْ﴾[3] بضم التاء، أتبع في الأولى الدالَ لـلام، وفي الثانية التاءَ لضمة الجيم.

وتكون للنقل نحو قراءة وَرْش[4] ﴿أَلَمَ تَعْلَمَ انَّ﴾[5] بفتح الميم، نَقل حركةَ الهمزة إلى الميم، وحَذف الهمزة.

وتكون للتخلص من ساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[6]، حرك[7] الهمزة لأنها ساكنة قد لقيت اللام ساكنة، فحركها ليخلص من الجمع بين ساكنين.

---

(١) سورة الفاتحة: ٢. نسبت في إعراب القرآن للنحاس ١:١٧٠ للحسن، وذكر أن الكسر لغة تميم. ونسبت في مختصر في شواذ القرآن ص ١ للحسن ورؤبة. ونسبت في المحتسب ١:٣٧ لإبراهيم بن أبي عبلة ولزيد بن علي وللحسن البصري. ونسبها ابن مالك في شرح التسهيل ١:٥٣ ـ ٥٤ لزيد بن علي. وانظر الجامع لأحكام القرآن ١:٩٦ والبحر المحيط ١:١٣١.

(٢) أبو القاسم العجلي الكوفي [ـ ٣٥٨ هـ] إمام حاذق ثقة، قرأ على عبد الله بن عبد الجبار وأحمد بن فرح وأبي بكر بن مجاهد وغيرهم، وقرأ عليه بكر بن شاذان وابن مهران وأحمد بن الصقر وغيرهم. غاية النهاية ١:٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٤. وهذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع. معاني القرآن وإعرابه ١:١١١ والمحتسب ١:٧١. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ١:٣٠٢ إلى سليمان بن مهران أيضاً، وقيل: إنها لغة أزد شنوءة. ونسبت في النشر ٢: ٢١٠ إلى أبي جعفر من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان، وذكر أنه قرأها هكذا بضم التاء حيث وردت، وذلك في خمسة مواضع، وروى هبة الله وغيره عن عيسى إشمام كسرتها الضم.

(٤) أبو عمرو عثمان بن سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش [١١٠ ـ ١٩٧ هـ] روى القراءة عن نافع وغيره، اشتغل بالقرآن والعربية فمهر فيهما، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. كان ثقة حجة في القراءة. الإقناع ص ٥٧ ـ ٥٨ وغاية النهاية ١:٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٥) سورة البقرة: ١٠٦. الإقناع ص ٣٨٨.

(٦) سورة الأنعام: ٣٩.

(٧) ك: حركت.

وقوله: فهو بناء أي: ما خالف حركةَ الإعراب، وحركةَ الحكاية، وحركةَ الإتباع، وحركةَ النقل، وحركةَ التخلص من ساكنين، فهو بناء. فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ستّ. ونقَصتْه حركةٌ سابعة، وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم غير مثنى ولا مجموع على حده على مذهب الجمهور، فإنها ليست حركة بناء عندهم، ولا هي من الحركات التي عدها.

وقوله: وألقابُه ضَمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ وهذه التسمية لألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والوقف، ولألقاب الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم هي لـ «س»[1]، ولذلك قال في كتابه: «وإنما ذكرتُ ثمانية مَجارٍ لأَفْرُقَ»[1]، فذكر أنه ذكر ذلك لِيَفْرُقَ بينَ ما يحدُث بعامل وبينَ ما وُضعت عليه الكلمة فلا يزول. وكثير من النحويين البصريين والكوفيين يقولون: إنها تجري على أربعة مَجارٍ، ولا يفرقون في الحركات كما فرق س. وقد غَلَّطَ أبو عثمان[2] س في قوله: «وهي تجري على ثمانية مَجارٍ»، قال: «لأن المبنيَّ لا يتغير، فكيف تكون له مَجارٍ» ذكر ذلك عن أبي عثمان أبو يَعْلَى بن أبي زُرْعة[3]. ولابنِ كيسانَ والزجاج وعلي بن سليمان[4] ومحمد بن الوليد[5] كلامٌ في تصحيح كلام س ليس هذا موضَعه.

---

(١) الكتاب ١: ١٣.

(٢) يعني المازني. شرح الكتاب للسيرافي ١: ٦٤.

(٣) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي النحوي [ـ ٢٥٧ هـ] أحد أصحاب المازني، وممن قرأ عليه كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب معلّل حسن، وله «نُكت على كتاب سيبويه» و «الجامع في النحو» لم يتمّه. وكان ثقة فيما يرويه. إنباه الرواة ٤: ١٨٤.

(٤) أبو الحسن الأخفش الأصغر [ـ ٣١٥ هـ] قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي. وروى عنه أبو علي الفارسي. صنف شرح كتاب سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، وغيرها. مات ببغداد وقد قارب الثمانين. معجم الأدباء ١٣: ٢٤٦ ـ ٢٥٧ وإنباه الرواة ٢: ٢٧٦ ـ ٢٧٨ وبغية الوعاة ٢: ١٦٧ ـ ١٦٨ وأبو علي الفارسي ص ١١٩.

(٥) أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي النحوي [ـ ٢٩٨ هـ] اشتهر بمحمد بن وَلّاد. أخذ عن أبي علي الدينوري والمبرد وثعلب، وكان جيد الخط والضبط. ألَّف المنمّق في النحو، والمقصور والممدود. ماتب بمصر وقد بلغ الخمسين. معجم الأدباء ١٩: ١٠٥ ـ ١٠٦ وبغية الوعاة ١: ٢٥٩.

ص: بابُ إعرابِ المعتلّ الآخر

يَظهرُ الإعرابُ بالحركةِ والسكون، أو يُقَدَّرُ في حرفه، وهو آخرُ المُعْرَب، فإنْ كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم، وإنْ كان ياءً أو واواً يُشْبِهانه قُدّر فيهما الرفعُ، وفي الياء الجَرُّ. ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة، فيُقَدَّر لأجلها جزمها، ويَظهرُ لأجلها جَرُّ الياء ورفعُها ورفعُ الواو، ويُقَدَّرُ لأجلها كثيراً، وفي السّعة قليلاً، نصبُهما ورفعُ الحرف الصحيح وجَرُّه، ورُبما قُدِّرَ جزمُ الياء في السَّعة.

ش: مثالُ الظهور المذكور: زيدٌ لم يخرجْ، ومثالُ التقدير: قامَ الفتى، فالضمة مقدرة فيه. هذه عبارة أكثر النحويين، يقولون: في التقدير. وقال أبو علي: «والاختلافُ الكائن في الموضع»[1]. والموضع عند النحويين غيره[2] للمبني. وقال بعض أصحابنا: الإعرابُ ملفوظٌ به ومُقدَّرٌ نحو المَلْهى؛ لأن الألف منقلبة[3] عن ياء متحركة، ومَنْويٌّ نحو حُبْلى وأَرْطى[4]؛ لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء، فالإعراب فيهما منوي. وكذلك غُلامِي[5]؛ لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين، ولا يصح، فالإعرابُ منويٌّ لا مُقدَّر ومُعْتَبَر، وهو في موضع[6] الاسم المبني نحو «هذا»، فإذًا الإعرابُ/ ملفوظٌ [١:٤٣/ب] به ومُقدَّرٌ ومنويٌّ ومُعْتَبَرٌ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٢.

(٢) ك: مرة. ص: إنما هو.

(٣) س: منقلب.

(٤) الأرطى: شجر يدبغ بورقه.

(٥) س: علاقى.

(٦) ك، ص، ح: وهو موضع.

وقوله: **فإن كان ألفاً قُدِّرَ فيه غيرُ الجزم** الذي آخره ألف من الأسماء المعربة يُقَدَّرُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ، أو من المضارع المعرب بغير النون قُدر فيه الرفع والنصب، مثالُ الأول: قام الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، ومثال الثاني: يَخشى زيد، ولن يَخشى.

وقوله: **وإنْ كان** ـ يعني حرف الإعراب ـ **ياءً أو واواً يشبهانه في كونهما حرفي مدّ ولين، قُدِّر فيهما الرفع، [وفي الياء الجَرُّ]**[1]، نحو: يغزو القاضي، ويرمي إلى الداعي، فالضمةُ مقدَّرة في واو يغزو وياء القاضي وياء يرمي، والكسرةُ مقدرة في ياء الداعي. ودلَّ[2] كلامه هذا على أن المنقوص بقياس ـ وهو ما آخره ياء قبلها كسرة لازمة ـ تُقَدَّرُ فيه الضمةُ والكسرة، وتَظهر الفتحةُ، نحو ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[3].

وأَغفل مسألة من هذا المنقوص تُقدر فيها الفتحةُ حالة النصب، وهي ما أُعرب من مُرَكَّب إعرابَ متضايفين وآخرُ أولِهما ياءٌ، وذلك نحو: رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ، ونزلتُ قالِيْ قَلا، وذلك أن هذا النوع من المركب نُقل فيه ثلاثةُ أوجه: البناءُ على الفتح، وإعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، وإعرابُه إعرابَ المضاف والمضاف إليه، فعلى هذا الوجه تُقَدَّر في «مَعْدِيْ» الفتحةُ حالةَ النصب، لا خلاف في ذلك في هذا الوجه، جعلوا الياء فيه كياء دَرْدَبِيْس[4]، فكما لا تتأثر هذه الياء للعوامل، كذلك لا تتأثر هذه الياء، استُصحب فيها حكمُها حالةَ البناء وحالةَ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف. وقد تنبه المصنف لذلك في باب منع الصرف، فقال في الفصل الثالث منه[5]: «قد يُضاف صدرُ المركَّب فيتأثر بالعوامل ما لم يَعتلّ» انتهى. فقوله: «ما لم يعتلّ» يشمل

(١) تتمة يستقيم بها السياق.

(٢) ك: فدل.

(٣) سورة الأحقاف: ٣١.

(٤) الدردبيس: الشيخ الكبير الهِمّ. والداهية. والعجوز.

(٥) التسهيل ص ٢٢١.

أحوالَه الثلاث من الرفع والنصب والجر، فتقول: قام مَعْدِيْ كَرِبٍ، ورأيتُ مَعْدِيْ كَرِبٍ، ومررتُ بِمَعْدِيْ كَرِبٍ.

ودَلَّ كلامُ المصنف أيضاً على أنَّ ما آخره ياء تشبه الألف يُقدر فيه الرفع، وقد بيَّنَّا ذلك بنحو يَرْمي، وهذا كما ذكر، إلا أن في نحو يُعْيِـي ويُحْيِـي خلافاً، فمذهب الجمهور أنه تُقَدَّر فيه الضمة، وزعم الفراء[1] أن الياء قد تكون في آخر الفعل وما قبلها ساكن، فتظهر علامة الرفع فيها إذ ذاك لأن الياء إذا سكن ما قبلها جَرت مَجرى الحرف الصحيح، وأَنشد من ذلك قولَ الشاعر[2]:

وكأنَّها بينَ النساءِ سَبِيكةٌ ... تَمشي بِسُدَّةِ بيتِها فَتُعِيُّ

والصحيح أنه لا يقال تُعيُّ، وإنما يقال تُعْيِـي، هكذا هو السماعُ وقياسُ التصريف، مِن جهة أنَّ الفعلَ إذا كان معتلَّ العين واللام جَرت عينه مَجرى الحرف الصحيح، فلم تُعَلّ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعْيِـي وبين الدال في تُجْدِي، فكما أن الضمة تُقَدَّر في ياء تُجْدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعْيِـي، ولا نقول إنها مثل العين في يُقِرُّ[3]، وذلك أنه يقول إنَّ أصله يُعْيِـي، فتنقل حركة العين التي هي الياء في يُعْيِـي إلى العين التي هي الفاء، فتسكن العين، فيصير نظير يُقِرُّ، فكما أُدغمت الراءُ في الراء إذ أصله يُقْرِرُ، فنقلت، فالتقى المثلانِ والأولُ ساكن، فوجب الإدغام، فكذلك تُدغم الياءُ الساكنة في الياء التي هي لام الفعل. والبيتُ الذي أنشده الفراء لا/ يُعرف [١:٤٤/أ] قائلُه، بل لعلَّه مصنوع، وإنْ ثَبت كان شاذًّا لا يُعتدُّ به.

وقد تلخص مما أشار إليه المصنف وقررناه أن الألف والياء اشترك فيهما الاسم والفعل، نحو يخشى الفتى، ويقضي قاضي بلدِك، وأن الواو التـي[4]

---

(١) معاني القرآن له ١:٤١٢ و٣:٢١٣.

(٢) معاني القرآن للفراء ١:٤١٢ و٣:٢١٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٢:٤١٨ والمنصف ٢:٢٠٦ والمحتسب ٢:٢٦٩ والممتع ص ٥٨٥، ٥٨٧. سدة البيت: فناؤه.

(٣) ك: تفر. ص: نقَر.

(٤) فيما عدا ن، والمطبوعة: الذي.

حركة ما قبلها من جنسها لا تكون إلا في الفعل، نحو يَغزُو، ولا تكون في الاسم إلا إن كان مبنيًا أو معرباً عَرض تَطرُّفُ الواو فيه، أو كان يستحيل إلى غيره، فإنْ أدى القياسُ في معرب غير ما ذكر أو عارِضُ بناءٍ إلى ذلك قلبت الواو ياء، والضمة قبله كسرة، إلا إن كان منقولاً من لسان العجم أو من الفعل، ففي قلبه وإقراره مذهبان: القلب مذهب البصريين، والإقرار مذهب الكوفيين، وذكرنا توضيح[1] هذا في التصريف.

وقوله: **ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون** يعني بالثلاثة الألفَ والواو والياء المذكوراتِ، فتقول: لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرْمِ. وإنما حَذف الجازمُ هذه الحروفَ لأنها عاقَبتِ الضمةَ، فأُجريت في الحذف مُجرى ما عاقَبَتْه، فكما أنَّ الضمة تُحذف في نحو لم يخرجْ، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر هذا الشيوخُ[2].

ونقول: الذي يقتضيه النظر أنَّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدل على أنها لم تحذف للجزم شيئان:

أحدُهما: أنَّ الجازم لا يَحذف إلا ما كان علامةً للرفع، وهذه الحروفُ ليست علامةً للرفع، وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها[3].

والآخر: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغَزْو والرَّمْي، والألف في نحو يَغشى منقلبة من أصل؛ لأنه من الغِشْيان، وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف مُلْحِق بأصل، نحو يَسْلَنْقِي ويَغْرَنْدِي، ماضيهما اسْلَنْقى[4]، واغْرَنْدى[5]،

---

(١) ك: ترجيح.

(٢) شرح الجزولية ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) فيها: سقط من ك.

(٤) اسلنقى: نام على ظهره.

(٥) اغرنداه: اعتلاه.

وهما مُلْحَقان باحْرَنْجَمَ[1]، وحرفُ الجزم لا يَحذف الحرفَ الأصليَّ ولا المُلْحِقَ بالأصليّ، فكان القياس يقتضي أن يَحذف الجازمُ الضمةَ المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحَذف الجازمُ الضمةَ المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع، لكون[2] الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا إن هذه الحروف تُحذف عندَ الجازم لا بالجازم. وفي كتاب س[3] إيماء إلى هذا المعنى.

وظاهرُ قول المصنف: «ويَنوبُ حذفُ الثلاثة عن السكون» أنه متى كان الفعل آخره ياء أو واو أو ألف مطلقاً تُحذف هذه الحروف للجازم الذي يدخل عليها. وهذا تحته قسمان: أحدهما: أن لا تكون تلك الحروف بدلاً من همزة. والآخر: أن تكون بدلاً من همزة. فإن لم تكن بدلاً من همزة فالحكم كما ذكر. وإن كانت بدلاً من همزة نحو يَقْرا في يَقرأ ويُقْرِي في يُقْرِئ، ويَوْضُو في يَوْضُؤُ. قال بعض أصحابنا: فهذا إما أن يقدر أن الجازم دخل عليه قبل البدل، فسكّن الهمزة، ثم أبدلها حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها، فيصير يقرأ المجزوم: يَقْرا، ويُقْرئ: يُقْرِي، ويَوْضُؤُ: يَوْضُو، كما أبدلت/ في [١:٤٤/ب] كَأْس وبِئْر وبُؤْس، فقلت: كاس وبِيْر وبُوْس، فعلى هذا الإبدال لا يجوز حذف حروف العلة لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال. وإما أنك تبدل قبل أن يدخل الجازم، فتقول في يَقْرأ ويُقْرِئُ ويَوْضُؤُ: يَقْرا ويَوْضُو ويُقْرِي، فتصير شبيهة بِيَخْشَى ويَغْزُو ويَرْمي، فإذا دَخل الجازم حَذف هذه الحروفَ. هذا مذهب الأستاذ أبي الحسن بن عصفور[4]، وظاهر كلام المصنف.

وقد رَدَّ أصحابنا على ابن عصفور في جواز الحذف، وقالوا: لا يجوز

---

(١) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٢) س: لكن.

(٣) الكتاب ١ :٢٣ و٣ :٩٥ ـ ٩٦ وشرحه للسيرافي ٢: ٥٦ ـ ٥٨.

(٤) المقرب ١ :٥٠ وشرح جمل الزجاجي ٢ :١٨٩.

إلا[1] الإقرار لأن البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز إلا في الضرورة، نص على ذلك س[2] وغيره[3] من النحاة، وقد ذكر هذا أبو علي في التذكرة والحُجَّة[4]، وابنُ جني في «المُعْرب» له، وأفرد له في الخصائص[5] باباً ذكر فيه أنه لا يجوز إلا في الضرورة، فما نص عليه س وأصحابه أنه لا يجوز إلا في الضرورة لا يُسَوَّى بينه وبين ما اتفق عليه أنه جائز في الكلام فصيح، وما كفى ابنَ عصفور ما ذكر فيه من جواز الحذف حتى قَدَّمه على الإثبات.

وقال أبو عبد الله بن هشام: يَقْرا ويُقْرِي ويَوْضُو صرّف الفعل تصريف المعتل على ما حكاه[6] الأخفش من نحو[7] قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ[8] ورَفَوْتُ، والأصل قَرَأْتُ وتَوَضَّأْت ورَفَأْتُ[9]. وكلتا اللغتين ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجد إلا حرف العلة مسكناً، فيحذفه كما يحذفه من يرمي ويخشى ويغزو، والإثباتُ أحسن، وعليه قوله[10]:

عَجِبتُ من لَيلاكَ وانتيابِها ... من حيثُ زارَتْني، ولم أُوْرا بِها

يريد: ولم أُوْرَأْ بها، أي: لم أَشعر بها من ورائي. وعلى الثاني البيت

(١) إلا: سقط من س.
(٢) الكتاب ٢: ٥٥٤ ـ ٥٥٥.
(٣) المقتضب ١: ١٦٦ ـ ١٦٧ والأصول ٣: ٤٦٩ ـ ٤٧١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩ ـ ٧٤٠.
(٤) الحجة ٢: ١٣ حيث ذكر أن سيبويه لا يجيزه إلا في الشعر، وأن أبا زيد يرويه عن قوم من العرب.
(٥) الخصائص ٣: ١٤٩ ـ ١٥٤ «باب في حذف الهمز وإبداله».
(٦) ك: حكى.
(٧) نحو: سقط من ك.
(٨) قال في معاني القرآن ص ٣٠٨ «وبعض العرب يقول: أَخطيْتُ وتَوَضَّيت، لا يهمزون».
(٩) ك: ورقأت. رفأ الثوب يرفؤه: لأَمَ خَرْقَه وضَمَّ بعضه إلى بعض.
(١٠) الكتاب ٣: ٥٤٤ والتعليقة ٤: ٤٤ حيث ذكر المحقق أن الرماني نسبه لرؤبة. وليس في ديوانه. والنكت ص ٩٧٥ واللسان (ورأ) ١: ١٨٩ وشرح الجزولية ص ٢٤٣. الانتياب: القصد والإلمام.

الذي أنشده ابن عصفور[1]، وهو[2]:

جَرِيءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ سَريعاً، وإلايُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِمِ

ولا حُجةَ في هذا البيت الذي ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة لأنه ثبتت لغة في بدأ: بَدِيَ على وزن بَقِيَ، ومضارعه يَبْدَى، فيحتمل أن يكون قوله: «وإلا يُبْدَ» من هذه اللغة، فلا تكون إذ ذاك ألفه بدلاً من همزة، وإنما تكون بدلاً من ياء كألف يَبْقى.

وقال ابن هشام أيضاً: الهمزات هنا لا تُبدل حرف علة في رفع ولا نصب إلا إن أدَّى إلى شيء من ذلك ضرورةُ شعر، فمثل هذا لا يجعل قياساً مطرداً يُعمل عليه، ويُساوى بينه وبين المطرد. فإذا دخل الجازم، وسكنت الهمزة، انقلبت من جنس حركة ما قبلها، فساوت في اللفظ حروف العلة، ولا تُحذف حينئذ لأن الجازم قد سكن الآخر قبل، فلو حُذف الآن كان له عملان، وما مِن عامل يكون له في لفظ واحد عملان.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن علي بن يوسف الكُتامي الإشبيلي، عُرف بابن الضائع، وهو من جِلَّة أصحاب الأستاذ أبي علي الشلوبين: «ما في آخره همزة فكالحرف الصحيح، جزمُه بسكون الهمزة، ومَن سَهَّلَ الهمزة/ [١:٤٥/أ] فأبدلها حرف لين لم يحذف حرف اللين للجزم[3]؛ لأن حكم الهمزة المُسَهَّلة حكم الهمزة نفسها مُخَفَّفة، فلا يجوز إلا: لم يَقْرا زيد، بألف ساكنة على لغة مَن سَهَّل، فأما قوله: «وإلا يُبْدَ بالظلمِ يظلم» فضرورة، ووجهُها مراعاةُ اللفظ بعد التسهيل؛ ألا ترى أن منهم من يدغم رُؤْيا[4] بعد التسهيل، فيقول رُيًّا، ولا يراعي أصله. أو يكون أبدل الهمزة بدلاً محضاً لا على قياس التسهيل،

---

(١) المقرب ١: ٥٠ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١٨٩ والممتع ص ٣٨١، ٤٢٨.

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى من معلقته. ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٤ وشرح القصائد العشر ص ١٩٠. وسر صناعة الإعراب ص ٧٣٩.

(٣) للجزم: سقط من ك.

(٤) ك، ص: رويا.

وكأنه على لغة من يقول في قَرأتُ: قَرَيْتُ، وهي ضعيفة» انتهى كلامه.

ونص ابنُ عصفور في «شرح المُقرَّب» أنَّ مَن حَذف حروف العلة في مثل لم يَقْرَ، ولم يُقْرِ، ولم يَوْضُ، إنما جاء على ما حكاه الأخفش من هذه اللغة، أنهم يُبدلون الهمزةَ حرفَ علة محضاً، وليس ذلك بقياس، وهي لغة ضعيفة. فكان ينبغي على هذا الذي حكاه وقَرَّره من ضعف هذه اللغة وعدم اطِّرادها أن لا يبني الحكم عليها في «المُقرَّب»[1]، ولا يَبدأ بها على الإثبات، فيُشعر بجوازها على الإطلاق.

وقوله: **إلا في الضرورة، فيُقَدَّر لأجلها جزمُها** يعني أنه تُقَرُّ هذه الحروف التي هي الواو والياء والألف في الضرورة، وأنها هي حروف الإعراب. فمثالُ ما أُقِرَّت فيه الواوُ مع الجازم قولُه[2]:

هَجوتَ زَبَّانَ، ثم جِئتَ مُعتذِراً ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ، لَم تَهْجُو، ولَم تَدَعِ

ومثالُ الياء[3]:

أَلَـمْ يَـأْتِيْـكَ، والأنبـاءُ تَنْمـي ... بمـا لاقَـتْ لَبُـونُ بَنـي زِيـادِ

(1) المقرب ١: ٥٠.

(2) نسب البيت في معجم الأدباء ١١: ١٥٨ إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب به الفرزدق عندما جاء إليه معتذراً من أجل هجو بلغه عنه، وزبان: اسم أبي عمرو. وهو بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ١٦٢ و٢: ١٨٨ وشرح السبع الطوال ص ٧٨ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٢ والمنصف ٢: ١١٥ وسر صناعة الإعراب ص ٦٣٠ وضرائر الشعر ص ٤٥ وشرح التسهيل ١: ٥٦.

(3) البيت لقيس بن زهير العبسي. شعره ص ٢٩ والكتاب ١: ٣٢ [الحاشية] و٣: ٣١٦ والنوادر ص ٧٨ والنقائض ص ٩٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٣ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨، ٦٣١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٢٦ وشرح التسهيل ١: ٥٦ والخزانة ٨: ٣٦١ - ٣٧٣ [الشاهد ٦٣٦]. وروي: ألم يأتِك، وألا هَلَ أتاك، وألم يبلغك. ولا شاهد فيه على هذه الروايات الثلاث. وانظر المنصف ٢: ٨١. تنمي: تبلغ. واللبون من الشاء والإبل: ذات اللبن. وبنو زياد: هم الكَمَلَة: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخُرْشُبّ. والمراد لبون الربيع بن زياد، وكان سيد قومه.

واختلف النحويون[1] فيما حَذَفه الجازمُ، فمنهم مَن ذهب إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة التي كانت على الواو والياء؛ إذ هما جاءا مضمومين ضمةً ظاهرة في الشعر، نحو قوله[2]:

إذا قلتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بالوَجْدِ

ونحو قوله[3]:

فعَوَّضَني منها غِناي، ولم تكن   تُساوِيُ عندي غيرَ خَمْسِ دّراهِمِ

وانبنى على هذا الخلاف هل يجوز إقرارُ مثل ألف يخشى إذا دخل عليه الجازم في الضرورة، فمَن زعم أن المحذوف هي الضمة الظاهرة لم يُجز إقرارَ الألف للجازم لأن الألف لا تظهر فيها الضمة ولا حركة غيرها. ومَن زعم أن المحذوف هي الضمة المقدرة أجاز ذلك، وقد استدل مُجيز ذلك بقوله[4]:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   ولا تَرَضَّاها، ولا تَمَلَّقِ

فقوله: «ولا تَرَضَّاها» نهيٌ، وقد أَثبت الألفَ.

---

(١) راجع في ذلك الكتاب ٣١٦:٣ ومعاني القرآن للفراء ١٦١:١ ـ ١٦٢ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥ وأمالي ابن الشجري ١٢٨:١ ـ ١٢٩ وشرح جمل الزجاجي ١٨٧:٢ ـ ١٨٨، ٥٦٣ ـ ٥٦٤ وشرح الجزولية ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) هو رجل من طيئ كما في شرح التسهيل ٥٧:١. والبيت بغير نسبة في المقاصد النحوية ٢٥٢:١.

(٣) البيت في ضرائر الشعر ص ٤٦، ٢٧٣. وأنشده البغدادي في الخزانة ٢٨٢:٨ مع أبيات منها الشاهد ٦٢٢، ونسبها لأعرابي يذكر عنزاً ذبحها ليكرم عبيد الله بن العباس ـ رضي الله عنه ـ الذي نزل به ضيفاً وهو في طريقه من المدينة يريد معاوية في الشام. وقال ابن عصفور في ص ٢٧٣ من الضرائر: «فالصحيح في روايته: خَمْسَ دّراهم بفتح السين وتشديد الدال، يريد: خمسة دراهم، إلا أنه أدغم كعمامة دّاود». وخمس: ضبط في س، ك بكسر السين، ولم يضبط في ص.

(٤) رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٩ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٤ والحلبيات ص ٨٦ والخصائص ٣٠٧:١ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ وأمالي ابن الشجري ١٢٩:١ والخزانة ٣٥٩:٨ ـ ٣٦٠ [الشاهد ٦٣٥]. وروي: «ولا تَرَضَّها»، وبها يفوت الاستشهاد.

ومَن مَنع ذلك تَأَوَّلَ البيتَ على أن قوله «لاَ تَرَضَّاها» جملة حالية، أي: فطلقها غيرَ مُتَرَضٍّ لها، أو الواو للعطف على الاستئناف، أخبر أنك لا ترضاها، أي: وأنتَ لا تَرَضَّاها.

وظاهرُ كلام ابن عصفور في «المُقَرَّب»[1] أن إقرار هذه الألف يجوز للضرورة مع الجازم، والذي نَصَره أنه لا يجوز، وأن الجازم إذا دخل على ما آخرُه ألفٌ حَذَفها، ولا يُقِرُّها لا في ضرورة ولا غيرها، قال: لأن الألف لا [١: ٤٥/ب] تَقبل الحركة، فلا يجوز/ لذلك إجراء ما هي فيه مُجرى الصحيح، وأيضاً فإن الجازم إذ ذاك ليس له ما يَحذف إلا الحركة المقدرة في الألف، وإذا حَذَفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله، فيقال: لم يَخْشَيْ؛ لأن انقلابها ألفاً إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن تَصِحَّ لذهاب الحركة منها، فلما لم يُصححوها في حال الجزم دَلَّ ذلك على أنهم لم يحذفوا[2] الحركة المقدرة.

ونَقل غيرُه من النحويين أنَّ لغةً لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام، وأن بعضهم لا يُقِرُّها مع الجازم إلا في ضرورة الشعر[3].

وذهب[4] بعض النحويين إلى أن ما ورد في ضرورة الشعر من نحو «لم تهجو»، و «ألم يأتيك»، و «لا ترضاها»، ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها [منه][5] للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأنَّ مثلَ هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل.

---

(١) المقرب ١: ٥٠.

(٢) ك: لم يحذفوها.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٦١ وتحصيل عين الذهب ص ٧١، ٤٩٠.

(٤) وذهب... في ضرورة الشعر: سقط من ك.

(٥) منه: انفردت به المطبوعة.

فأما قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[1] فاستدل به بعضهم[2] على جواز إقرار الألف مع الجازم لأنه عنده نهي.

وتأوّلهُ السِّيرافيُّ[3] على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله: ﴿الظُّنونا﴾[4] و ﴿السَّبِيلا﴾[5] في قِراءة من أَثبت الألف[6]. وهذا تأويل حسن.

وتَأَوَّلَهُ بعضُهم[7] على أنه مرفوع لا مجزوم، وهي جملة استئنافية، التقدير[8]: وأنتَ لا تخشى، أَخبر تعالى موسى حين نهاه عن الخوف أنه لا يخشى، فـ «لا» حرف نفي لا حرف نهي.

وأما قول الشاعر[9]:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلي أَسِيراً يَمانِيا

---

(١) سورة طه: ٧٧. وقوله: ﴿لا تَخَفْ﴾ بالجزم قراءة حمزة كما في معاني القرآن للفراء ٢:١٨٧ والسبعة ص ٤٢١. ونسبت إليه وإلى الأعمش في إعراب القرآن للنحاس ٣:٥٠. ونسبت في البحر ٦:٢٤٥ إلى ابن أبي ليلى أيضاً. وقرأ الجمهور (لا تخاف). وأما (ولا تخشى) فكلهم قرأها بإثبات الألف.

(٢) هو الفراء كما في معاني القرآن له ٢:١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣) والفارسي أيضاً في الحجة ٥:٢٤٠.

(٤) ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ سورة الأحزاب: ١٠.

(٥) ﴿فأَضَلُّونا السَّبيلا﴾ سورة الأحزاب: ٦٧.

(٦) قرأ ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف في الوقف، وبطرحها في الوصل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وهبيرة عن حفص بالألف في الوصل والقطع. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف في وصل ولا وقف. وروي عن أبي عمرو إثبات الألف في الوصل والوقف. السبعة ص ٥١٩ ـ ٥٢٠. وراجع معجم القراءات ٥:١١٣.

(٧) هو الفراء كما في معاني القرآن ٢:١٨٧. ولم يجز أبو جعفر النحاس غير هذا الوجه. إعراب القرآن ٣:٥٠ ـ ٥١.

(٨) ذكر هذا التقدير الفارسي في الحجة ٥:٢٣٩.

(٩) عبد يغوث بن وقاص الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ [المفضلية ٣٠] وسر صناعة الإعراب ص ٧٦. عبشمية: من عبد شمس.

في رواية من رواه بالألف[1]، فقيل: الألف إشباع، إذ الأصل: كأن لم تَرَ.

وتأوله أبو علي الفارسي[2] على أن أصله تَرْأَى في لغة من قال رَأَى يَرْأَى بإثبات الهمزة في المضارع، فلما دخل الجازم ـ وهو لَمْ ـ حذف الألف، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، وأبدل الهمزة ألفاً، كما قالوا في المَرْأَة والكَمْأَة: المَرَاة والكَمَاة، ولم يحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف الكثير في كلامهم.

ومَن روى «كأنْ لم تَرَيْ»[3] فالتاء للخطاب، والتفتَ من الغَيبة إلى الخطاب، وعلامةُ الجزم فيه حذف النون إذ أصله تَرَيْنَ.

ويجوز في الشعر الجزم بعد [حذف][4] هذه الحروف تشبيهاً بما لم يُحذف منه شيء، تقول: لم يَغْزْ، ولم يَخْشْ، ولم يَرْمْ، فتُسكن بعد الحذف لأنك تشبه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء، فكما أنك تجزم يضربُ إذا أدخلت عليه الجازم، فكذلك تفعل بتلك، ومن ذلك قولُ الشاعر[5]:

ومـــن يَتَّـــقْ فـإنَّ اللهَ مَعْـــهُ ... ورِزْقُ الله مُنْتـــاب وغـــادِ

حَذف الياءَ من يَتَّقي، ثم حَذف حركةَ القاف.

---

(1) هذه رواية أهل الكوفة كما في الخزانة ٢:٢٠١ [الشاهد ١١٥] عن ذيل الأمالي للقالي ص ١٣٤ ـ ١٣٥. وحرف فيه «ترى» فأصبح «ترن».

(2) الحلبيات ص ٨٤ ـ ٨٧. ونسب هذا القول في المسائل العسكرية ص ٢٩٤ إلى بعض البغداديين على ما حُكي له. وراجع سر صناعة الإعراب ص ٧٦.

(3) هذه رواية الأخفش. ذيل الأمالي ص ١٣٤ ـ ١٣٥ وعنه في الخزانة ٢:٢٠١ [الشاهد ١١٥].

(4) حذف: سقط من النسخ كلها، لكن كُتب في هامش ص ما نصه: «كذا، ولعله: بعد حذف».

(5) الخصائص ١:٣٠٦ و٢:٣٣٩، ٣١٧ والمحتسب ١:٣٦١ والصاحبي ص ٢٨ واللسان (أوب) ١:٢١٢ و (وقي) ٢٠:٢٨٢ وشرح جمل الزجاجي ٢:٥٩٠ وضرائر الشعر ص ٩٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٨ [الشاهد ١١٣]. وفي هذه المصادر «مؤتاب وغادي» ومؤتاب: راجع.

وقوله: ويَظهرُ لأجلِها جَرُّ الياء ورفعُها ورفعُ الواو يعني يظهر لأجل الضرورة، ومثالُ جَرِّ الياء قولُ الشاعر[1]:

ويوماً يُوافِينَ الهَوى غير ماضِيٍ ويـومـاً تَـرى منهـن غُـولاً تَغَـوَّلُ

وقولُ الآخر[2]:

/ كَـذَبْتـم وبيـتِ الله نُبْزَى محمـداً ولم تُخْتَضَبْ سُمْرُ العَوالِيِ بالدَّم [١/٤٦:١]

وقولُ الآخر[3]:

ما إنْ رأيتُ، ولا أَرى في مُدَّتي كَجَـوارِيٍ يَلعبـنَ بـالصحـراءِ

وقولُه[4]:

فلـو كُنـتَ حُـرًّا ذا وفـاء جَعَلْتَنـا لعينيـكَ مـن دُونِ الغـوانِـيِ مَقْنَعـا

وقولُه[5]:

لا بـارَكَ اللهُ فـي الغَـوانِـيِ هَـلْ يُصْبِحْـنَ إلا لـهـنَّ مُطَّلَـبُ

ومثالُ رفعها في الفعل ما أَنشَدْناه قبلُ من قوله[6]:

(١) جرير. ديوانه ص ١٤٠ والكتاب ٣:٣١٤ والنوادر ص ٥٢٤. وتخريجه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٣٤.

(٢) نسب البيت لأبي طالب في شرح التسهيل ١:٥٦. وصدره صدر بيت لأبي طالب ورد في السيرة النبوية ١:٢٧٥ ضمن قصيدة لامية طويلة، وعجزه «ولمّا نُطاعِن دونَه ونُناضِلِ». وهو له بهذه الرواية في اللسان (بزا) ١٨:٧٨ والنهاية في غريب الحديث ١:١٢٥ و٥:٧٢ والخزانة ٢:٦٣ [عند الشاهد ٩١]. نبزى: أي لا نبزى، فحذف «لا» من جواب القسم وهي مرادة. ونُبْزى محمداً: نُسْلَبه ونُغْلَب عليه. ونُناضل: نُرامي بالسهام. وعوالي الرماح: أسنَّتها، واحدتها عالية.

(٣) البيت في ضرورة الشعر ص ٦٨ وأمالي الزجاجي ص ٨٣ وضرائر الشعر ص ٤٤ والخزانة ٨:٣٤١ ـ ٣٤٣ [الشاهد ٦٣١] وشواهد الشافية ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤ [الشاهد ١٨٨].

(٤) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان.

(٥) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٣ والكتاب ٣:٤١٣ ـ ٤١٤ وشرح أبياته ١:٥٩٦ ـ ٥٩٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٥٣٤ وشرح أبيات المغني ٤:٣٨٦ ـ ٣٩٠ [الإنشاد ٣٩٨]. مطَّلب: تكلف الطلب، أي: يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال.

(٦) تقدم في ص ٢٠٧.

. . . . تُساوِيُ عِندي غيرَ خمسِ دَّراهِمِ

ومثالُ ذلك في الاسم قولُه[١]:

تَـراه، وقـد فـاتَ الـرُّمـاةَ، كـأنَّـهُ أَمامَ الكلابِ، مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

وقولُه[٢]:

وكـأنَّ بُلْـقَ الخيـلِ فـي حـافـاتـه تـرمـي بهـن دَوالِـيُ الـزُّرَّاعِ

وقولُ جرير[٣]:

وعِـرْقُ الفـرزدقِ شَـرُّ العُـروقِ خَبِيـثُ الثَّـرى كـابِـيُ الأَزْنُـدِ

ومثالُ رفع الواو ما أَنشَدْناه قبلُ من قوله[٤]:

إذا قلتُ عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ. البيت.

وقوله: **ويُقَدّر لأجلِها كثيراً** - أي لأجل الضرورة - **وفي السعة قليلاً نصبُهما**، أي نصب الياء والواو. مثالُ تقدير الفتحة في الياء حالةَ النصب قولُ الشاعر[٥]:

---

(١) أبو خراش الهذلي. شرح أشعار الهذليين ص ١٢١٩ والمنصف ٢:٨١ والخصائص ١:٢٥٨ وشرح الجزولية ص ١٣٩. ورواية السكري بنصب «مصغي الخد» على الحال. مصغي الخد: مُميله. والأصلم: المستأصَل الأذنين. يصف ظبياً. ك، ح: بَذَّ الرماة.

(٢) المسيب بن علس. المفضليات ص ٦٣ [المفضلية ١١] وشرحها ص ٣١٧ - ٣١٨ [المفضلية ١٠]. حافاته: أي حافات الخليج المذكور في البيت الذي قبله. والدوالي: جمع دالية، وهي آلة السقي. شَبَّه أمواج الخليج بخيل بلق. ويروى:
يرمي بهن دواليَ الزراع. ك: وكأنّ بتر الخيل. . . والزراع.

(٣) ديوانه ص ٨٤٣ وشرح التسهيل ١:٥٧ والمقاصد النحوية ١:٢٢٤. العرق: الأصل. وخبيث الثرى: خبيث الأصل. وكابي الأزند: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره. والأزند: جمع زَنْد، والزَّنْد: العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزَّنْدة: السفلى.

(٤) تقدم في ص ٢٠٧.

(٥) زهير بن أبي سلمى. ديوانه بشرح الأعلم ص ٢٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٨٠. الزجاج: جمع زُجّ، وهو نصل السَّهْم. والعوالي: جمع عالية، وهي نحو من ذراع من مقدم الرمح. وسنان لهذم: ماضٍ.

ومَن يَعْصِ أَطرافَ الزِّجاجِ فإنهُ يُطيعُ العَوالي رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ

وقولُ الآخر(١):

كأنَّ أَيديْهنَّ بالقاعِ القَرِقْ أَيْدِي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

وقولُ الآخر(٢):

رَدَّتْ عليه أَقاصِيْهِ ولَبَّدَهُ ضَربُ الوَليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأَدِ

وقولُ الآخر(٣):

ولو أَنَّ واشٍ باليمامةِ دارُهُ وداري بأَعلى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدى ليا

وقولُ الآخر(٤):

أُكاشِرُ أقواماً حياءً، وقد أرى صُدورَهُمُ بادٍ عليَّ مِراضُها

وقولُ الآخر(٥):

ومَن يُطيقُ مُذَكٍّ عندَ صَبْوَتِهِ ومَن يَقُومُ لِمَسْتُورٍ إذا خَلُعا

---

(١) ينسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص ١٧٩. والأول له في الكامل ص ٩٠٩. وهما في الخزانة ٨: ٣٤٧ ـ ٣٥٠ [الشاهد ٦٣٣] حيث ذكر البغدادي أن ابن رشيق نسبهما في العمدة إلى رؤبة، وأنه لم يرهما في ديوانه. وانظر تخريجهما في أمالي ابن الشجري ١: ١٥٨. أيديهن: أي أيدي الإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس. ويتعاطين: يناول بعضهن بعضاً. والورق: الدراهم.

(٢) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٧٧ والكامل ص ٩٠٩ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٨. ردت: أي الأمة. عليه: أي على النؤي، والنؤي: حاجز من تراب يعمل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليهما الماء. وأقاصيه: ما شذ منه. ولبّده: سكّنه. والثأد: الموضع النَّدِيُّ التراب.

(٣) مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٩٤ والخزانة ١٠: ٤٨٤ ـ ٤٨٥ [الشاهد ٨٨٥]. واشٍ: أصله واشياً، فسكن الياء لضرورة الشعر، ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

(٤) الشماخ. ديوانه ص ٢١٥ والحلبيات ص ٨٦. أكاشر أقواماً: أضحك في وجوههم وأباسطهم مع بغضي لهم. وقوله: «بادٍ» يريد: بادياً، فحمل المنقوص في حال النصب عليه في حال الجر. وقد قُدِّم هذا البيت في ك، ح على البيت السابق.

(٥) هو محمد بن بشير البصري كما في الأمالي ١: ٢٢. والبيت بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٦٣. المذكّي: المُسِنّ. وخَلُع: ترك الحياء وركب هواه.

وقولُ الآخر[1]:

وكَسوتَ عارٍ لحمُه، فتركتَهُ ... جَذْلانَ يَسْحَبُ ذَيلَه ورِداءَهُ

وتقديرُ الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين[2]، وزعم أبو حاتم أن ذلك لغة فصيحة[3].

ومثالُ ذلك في الفعل قولُ الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقَيَّات[4]:

كَيْ لِتَقْضِيْنِي رُقَيَّةُ ما ... وَعَدَتْني غيرَ مُخْتَلَسِ

ومثالُ ذلك في السعة قراءةُ جعفر الصادق[5] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهالِيْكُمْ﴾[6].

ومثالُ تقدير النصب في الواو قولُه[7]:

إذا شِئتَ أنْ تَلْهُوْ ببعضِ حديثِها ... رَفَعْنَ، وأَنْزَلْنَ القَطِينَ المُوَلَّدا

وقولُه[8]:

---

(1) البيت في شرح القصائد السبع ص ٢٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٣ والممتع ص ٥٥٧ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٩٠ وشرح الجزولية ص ٢١٣. ويروى آخره: جاد قميصُه ورداؤُه. ونسب في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢٣٨ لجرير، وليس في ديوانه.

(2) الكتاب ٣: ٣٠٥ ـ ٣٠٦ والكامل ص ٩٠٨ ـ ٩١٠ والمقتضب ٤: ٢١ ـ ٢٢ والمحتسب ١: ١٢٦ و٢: ٣٤٣ والخصائص ٢: ٣٤١ ـ ٣٤٢ وضرائر الشعر ص ٩٣.

(3) ذكر المعري في عبث الوليد ص ٣٠٩ أن ذلك عند الفراء لغة.

(4) ديوانه ص ١٦٠ والخزانة ٨: ٤٨٨ ـ ٤٩١ [الشاهد ٦٥٤].

(5) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق أبو عبد الله المدني [٨٠ ـ ١٤٨ هـ] قرأ على آبائه: محمد الباقر، فزين العابدين، فالحسين، فعلي، رضي الله عنهم. وقرأ عليه حمزة. وحدّث عن أبيه وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح. وحدّث عنه ابنه موسى الكاظم وأبو حنيفة وسفيان وشعبة ومالك وغيرهم. غاية النهاية ١: ١٩٦ ـ ١٩٧ وسير أعلام النبلاء ٦: ٢٥٥ ـ ٢٧٠.

(6) سورة المائدة: ٨٩. المحتسب ٢: ٢١٧.

(7) الأخطل. شعره ص ٣٠٣ والمنصف ٢: ١١٥ والمحتسب ١: ١٢٦ والخصائص ٢: ٣٤٢ وضرائر الشعر ص ٩٠ وشرح الجزولية ص ٢١٤. رفع في سيره: بالغ فيه. والقطين: الخدم. والمولَّد: المولود بين العرب من غيرهم.

(8) هو عيسى بن عاتك ـ أو ابن فاتك ـ الخارجي. والبيت من قصيدة في ديوان شعر الخوارج =

وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري فَتَنْبُـوْ العَيـنُ عَـن كَـرَمٍ عِجـافِ

وقولُه[1]:

/ أرجو وآمُلُ أنْ تَدْنُوْ مَوَدَّتُها وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ [١:٤٦/ب]

وقولُه[2]:

فَعَلَّكَ أن تَنْجُوْ مِن النارِ إنْ نَجا مُصِرٌّ على صَهْباءَ طَيِّبَةِ النَّشْر

ومثالُ ذلك في السعة قراءةُ مَن قرأ ﴿أَوْ يَعْفُوْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[3] بسكون الواو.

وما ذَهب إليه المصنفُ هو جنوح إلى مذهب أبي حاتم، وتركُ جادةِ ما عليه الجمهور بأن هذا كله من ضرائر الشعر الحسنة.

وقوله: ورفعُ الحرف الصحيح وجَرُّه مثالُ تقدير الرفع فيه قراءةُ مَسْلَمة بن مُحارب[4] ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾[5] بإسكان التاء، وحَكى أبو زيد[6] ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ﴾[7] بإسكان اللام، وحكى أبو عمرو[8] أن لغة تميم تسكين

= ص ٧١ ـ ٧٢ وفيه تخريجها. والكامل ص ١٠٨٢ وضرائر الشعر ص ٩٠. وقيل: اختلف في قائلها. راجع شرح الجزولية ص ٢١٤. وانظر تحقيق ضبط «كَسِيَ» في أمالي ابن الشجري ١:٣٥٥، فقد أحسن الدكتور الطناحي في تحرير المسألة. تنبو العين: لا تنظر إليهن. ونساء كَرَم: ذوات كرم. وعجاف: هزيلات.

(١) كعب بن زهير. ديوانه ص ٩ وشرح قصيدته لابن هشام ص ١٥٢.

(٢) سقط هذا البيت من س، ص. ولم أقف عليه.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٧. وهذه قراءة الحسن كما في المحتسب ١:١٢٥ والبحر ٢:٢٤٦. ونسبت في الجامع لأحكام القرآن ٣:١٣٧ للشعبي وأبي نهيك.

(٤) مسلمة بن محارب بن دثار السدوسي الكوفي. عرض على أبيه، وعرض عليه يعقوب الحضرمي. غاية النهاية ٢:٢٩٨.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٨. المحتسب ١:١٢٢.

(٦) المحتسب ١:١٠٩.

(٧) سورة الزخرف: ٨٠.

(٨) المحتسب ١:١٠٩.

المرفوع من «يُعَلِّمْهم» ونحوه. وتسكينُ المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئْكُمْ ﴾[1] وقراءةِ حمزة ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ ﴾[2]. هذا كلام المصنف في الشرح[3].

ونَصَّ أصحابُنا[4] على أن هذا من ضرائر الشعر، قالوا: ومن الحذف - يعني في الشعر - تسكينُ حركة الإعراب إجراء للمنفصل مجرى المتصل، قال الشاعر[5]:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيهما　　وقـد بـدا هَنْـكِ مِـنَ المِئْـزَرِ

وقال الآخر[6]:

سِيرُوا بَني العَمِّ، فالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ　　أَوْ نَهْرُ تِيرَى، ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وقال الآخر[7]:

فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ　　إِثْمـاً مِـنَ اللهِ ولا واغِـلِ

---

(١) سورة البقرة: ٥٤. الكتاب ٤: ٢٠٢ والسبعة ص ١٥٤ ـ ١٥٦ والمحتسب ١: ١٠٩.
(٢) سورة فاطر: ٤٣. السبعة ص ٥٣٥.
(٣) شرح التسهيل ١: ٥٨.
(٤) ضرائر الشعر ص ٩٣ ـ ٩٦.
(٥) تقدم في ص ١٦٤.
(٦) جرير. ديوانه ص ٤٤١ والخصائص ١: ٧٤ وسمط اللآلي ص ٥٢٧ وضرائر الشعر ص ٩٤. بنو العم: هم مرة بن مالك بن حنظلة. وتيرى: بلد من نواحي الأهواز، ونهر تيرى: حفره أردشير الأصغر بن بابك. ك، ومصادر البيت: ونهر. ك، ص: فما تعرفكم. الديوان: فلم تعرفكم.
(٧) امرؤ القيس. ديوانه ص ١٢٢ والكتاب ٤: ٢٠٤ وضرائر الشعر ص ٩٤ والخزانة ٨: ٣٥٠ ـ ٣٥٨ [الشاهد ٦٣٤]. مستحقب: مكتسب، وأصله من حمل الشيء في الحقيبة. والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ.

وقوله[1]:

ألا ليتَ أَيْـرِي مِـنْ عِظـامٍ، وأنـه   على حِرْكِ مَوْقُوفٌ يَدَ الدهرِ أَجْمَعا

أجرى «هَنُكِ» و «رَبُعَ» مجرى عَضُدٍ، و «رِفُكَ» مجرى فِعُلٍ لو كان في الكلام، إذ لو كان فيه لجاز تسكينه، و «حِرِكِ» مجرى إبِلٍ.

وذهب المبرد[2] إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر ولا غيره، ويَزعم أن الرواية «أَسْقَى»، و «قد بدا ذاكِ»، و «فلم تعرفْكم». وما ذَكره من أن الرواية ما ذَكر لا يدفع بها ما رواه غيرُه، فالمصنف فيما ذكره لم يأخذ بقول المبرد الذي منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خَصَّ ذلك بالشعر، وإذا ثبت نقلُ أبي عمرو أن ذلك لغة تميـم كان ذلك حجة على المذهبين.

وقد أَغفل المصنفُ ذكرَ مسائلَ تُقَدَّرُ فيها الحركات الثلاث في حرف الإعراب وهو صحيح، وجاء بهذه المسألة التي ذكر أنه يُقَدَّر فيها الرفع والجر قليلاً، وفيها الخلاف الذي ذكرناه.

فإحدى المسائل: أن يسكن الحرف للإدغام، كقوله تعالى: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥد جَّالُوتَ﴾[3]، ﴿وَتَرَى ٱلنَّاس سُّكَٰرَىٰ﴾[4]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰت ضَّبْحًا﴾[5].

---

(١) أنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٤ عن كتاب المفاحشات لعاصم بن الحدثان. ك: مدى الدهر. ولم يظهر «يد» في مصورة س.

(٢) البغداديات ص ٤٣١ وضرورة الشعر ص ١٢٠ ـ ١٢٣ ـ وفيه تفصيل لتقدير المبرد ـ والمحتسب ١: ١١٠ ـ ١١١ والخصائص ١: ٧٤ و٢: ٣٤١ وضرائر الشعر ص ٩٥ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٨٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام. الإقناع ص ٢١١.

(٤) سورة الحج: ٢. وهذا مذهب أبي عمرو في الإدغام، كان إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ما لم يكن الأول مضاعفاً. السبعة ص ١١٦ والإقناع ص ٢١٥.

(٥) سورة العاديات: ١. وهذا مذهب أبي عمرو أيضاً، فقد كان يدغم تاء التأنيث التي في الجمع في الضاد. السبعة ص ١٢٠ والإقناع ص ٢٠٢. وإسكان الأول المتحرك وإدغامه في الثاني يسمى الإدغام الكبير، وهو مما انفرد به أبو عمرو، وكان له مذهبان: أحدهما الإظهار كسائر القراء، والآخر الإدغام. الإقناع ص ١٩٥.

الثانية: الحكاية إذا قلت: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً، ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ، ومَنْ زيدٌ؟ لمن قال: قامَ زيدٌ، وذلك على مذهب البصريين[1]، وعنهم في حال الرفع خلاف، أهي حركة إعراب أم حركة حكاية، والثاني أصح.

الثالثة: المضاف لياء المتكلم، نحو: قامَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي[2]، ومررتُ بغلامِي، على أصح الأقوال فيه[3].

[١/٤٧:١] وقوله: ورُبَّما قُدِّر جزمُ الياء في السعة، مَثَّل المصنفُ[4] هذه المسألة/ بقراءة قُنْبُل[5] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾[6] بإثبات الياء في (يَتَّقِي). ولا دليل في هذه القراءة على إثبات هذا الحكم لتقدير الجزم في الياء؛ لأنه لا يتعين (يَتَّقي) هنا أن يكون مجزوماً لعطف (ويَصْبِرْ) المجزوم عليه؛ لأنه يحتمل أن تكون (مَنْ) موصولة، و (يَتَّقِي) مرفوع، وهو صلتها، ويكون (ويَصْبِرْ) معطوفاً على التوهم لا على مجزوم في اللفظ، فكأنه تُوُهِّمَ أنه تقدم اسم شرط، وجزم به، وعطف[7] على مجزوم. ومما جاء من جزم خبر الموصول

---

(١) الكتاب ٢:٤١٣ والمقتضب ٢:٤٠٩ والأصول ٢:٣٩٤ ـ ٣٩٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٧٨/ب ـ ١٧٩/ب والتعليقة ٢:١١٦ ـ ١١٧.

(٢) ورأيت غلامي: سقط من س.

(٣) انظر الخصائص ٢:٣٥٦ ـ ٣٥٧ و٣:٥٧ وأمالي ابن الشجري ١:٣ ـ ٤ والتبيين ص ١٥٠ ـ ١٥٢ وشرح المفصل ٣:٣١ ـ ٣٢ وشرح الكافية ١:٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٤) شرح التسهيل ١:٥٨.

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل [١٩٥ ـ ٢٩١ هـ] شيخ القراء بالحجاز. أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وروى القراءة عن البزي. وروى القراءة عنه عرضاً أبو ربيعة محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصباح وإسحاق بن أحمد الخزاعي وأحمد بن موسى بن مجاهد وابن شنبوذ، وغيرهم. غاية النهاية ٢:١٦٥ ـ ١٦٦ وسير أعلام النبلاء ١٤:٨٤.

(٦) سورة يوسف: ٩٠. السبعة ص ٣٥١.

(٧) س: وعطفه.

على توهم أنه اسم شرط قول الشاعر[1]:

كذاك الذي يَبغي على الناس ظالماً ... تُصِبْه على رَغْمٍ قَوارعُ ما صَنَعْ

جزم «تُصِبْه» وهو خبر «الذي»، توهم أنه تقدمه اسم شرط، والآيةُ أَقربُ أن تُحمل عليه من هذا البيت لاشتراك الموصول واسم الشرط في لفظ «مَنْ»؛ وتبايُن لفظ «الذي» من اسم الشرط.

وقال بعض شيوخنا: هذه قراءة ضعيفة، ويمكن أن تكون (مَنْ) موصولة، و (يَصْبِرْ) سُكن تشبيهاً للمنفصل بالمتصل، كقراءة ﴿ويَتَّقْهِ﴾[2]، وهو أيضاً ضعيف؛ فإنَّ فيه إجراءَ المنفصل مُجرى المتصل، وإسكانَ حرف الإعراب، وكلاهما ضعيف؛ ألا ترى أنَّ قراءة ﴿بارِئْكُمْ﴾[3] بالإسكان ضعيفة.

---

(١) هو سابق البربري. والبيت ثاني بيتين له في أمالي الزجاجي ص ١٨٥. وانظر البحر ١:٢١١ و٨:١٦ حيث قال أبو حيان: «أنشدهما ابن الأعرابي، وهو مذهب الكوفيين، وله وجه من القياس، وهو أنه كما شبه الموصول باسم الشرط، فدخلت الفاء في خبره، فكذلك يشبه به فينجزم الخبر، إلا أن دخول الفاء منقاس إذا كان الخبر مسببًا عن الصلة بشروطه المذكورة في علم النحو، وهذا لا ينفيه البصريون».

(٢) سورة النور: ٥٢ ﴿ومَن يُطعِ اللهَ ورسولَه ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون﴾. وهذه قراءة حفص عن عاصم. السبعة ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٣) تقدمت في ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

ص: بابُ إعرابِ المُثَنّى والمجموعِ على حَدِّه

التثنيةُ: جَعْلُ الاسمِ القابِلِ دليلَ اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرًّا ونصباً، تليهما نونٌ مكسورةٌ، فتحُها لغةٌ، وقد تُضَمُّ، وتَسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولُزومُ الألفِ لُغةٌ حارثيَّةٌ.

ش: لما فَرَغَ من إعراب الاسم المفرد وما جرى مجراه، صحيحِه ومعتلِّه، والمضارعِ صحيحِه ومعتلِّه، أَخذ في إعراب المثنى والمجموع على حَدِّه.

وقوله: **والمجموعِ على حَدِّه** أي: على حَدّ المثنى، ومعنى ذلك أنه يَسلم فيه الواحد كما يَسلَم في التثنية، وأنه يَلحقه حرفُ علة ونونٌ كما يلحق المثنى، وأنه يتغير ذلك الحرف في حالة النصب والخفض كما يتغير في المثنى، فلما صار موافقاً له فيما ذكر قيل فيه: مجموع على حدّ التثنية. وهذه هي عبارة س[1].

قال المصنف في الشرح[2]: «ليس المرادُ بالجَعْل وضعَ الواضع، فيدخُلَ في الحدّ نحو زَكاً[3] من الموضوع لاثنين، بل الجَعْلُ تصرُّفُ الناطق بالاسم على ذلك الوجه» انتهى. وهذا الذي ذكره لولا أنه فَسّر مُراده لكان الظاهر أن يُراد بالجَعل وضعُ الواضع، فكان يدخل فيه نحو زَوْج وزَكاً. ثم

---

(١) الكتاب ١ :١٨.

(٢) شرح التسهيل ١ :٥٩.

(٣) الزكا: الزوج من العدد.

يحترز بما يأتي بعد ذلك من القيود عن نحو زَكاً بقوله: «بزيادة[1] ألف» إلى آخره؛ لأن هذه التثنية المصطلح عليها في باب الإعراب هي من وضع الواضع لا من جعل الجاعل الذي يراد به تصرف الناطق؛ لأن الناطق إنما يتصرف بما ذكر بعد وضع الواضع، وإلا فالناطق ليس له أن يجعل من غير وضع.

وقال المصنف في الشرح[2]: «جعلُ الاسم أولى من/ جعل الواحد لأن [١:٤٧/ب] المجعول مثنًى يكون واحداً كرَجُلٍ ورَجُلَينِ، ويكون جمعاً كجِمالٍ وجِمالَيْنِ، ويكون اسمَ جمع كرَكْبٍ ورَكْبَيْنِ، ويكون[3] اسمَ جنس كغَنَمٍ وغَنَمَيْنِ» انتهى.

وظاهرُ هذا الكلام أن التثنية تكون فيما ذكر، وأن ذلك مقيس فيما ذكر؛ إذْ أَوْرد تثنية الجمع واسم الجمع واسم الجنس مَوْرِدَ تثنية الواحد، وليس كذلك، بل تثنية الواحد هي المقيسة، وأما الثلاثة فلا تنقاس التثنية فيها: أما الجمع كجِمالٍ وجِمالَيْنِ فإنهم نَصُّوا على أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام[4]، فمن نادرِ الكلام ما حُكي من قولهم: «لِقاحانِ سَوْداوانِ»[5]، ومِن ضرورة الشعر قولُه[6]:

تَبَقَّلَتْ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ   بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

وقولُه[7]:

---

(١) س: زيادة.

(٢) شرح التسهيل ١:٥٩.

(٣) ويكون... وغنمين: ليس في شرح المصنف.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١:١٣٨.

(٥) الكتاب ٣:٦٢٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٩، ١٧٠. لقاح: جمع لِقْحة، واللقحة من الإبل: الحَلُوب.

(٦) أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٧٦ والطرائف الأدبية ص ٥٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٠ وشرح جمل الزجاجي ١:١٣٨ وشرح الجزولية ص ١٠٢.

(٧) عَمرو بن العَدَّاء الكلبي. وقبل هذا البيت:

سَعى عقالاً، فلم يَترك لنا سَبَداً   فكيفَ لو قد سَعى عمرو عِقالَيْنِ =

لأَصْبَحَ الناسُ أَوْباداً، ولم يجدوا عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجا جِمالَيْنِ

وأما اسمُ الجمع فإنهم نَصُّوا على أنه لا يجوز تثنيته إلا في ضرورة شعر[1] نحو قوله[2]:

وكُلُّ رَفِيقَيّ كُلِّ رَحْلٍ، وإنْ هُما تَعاطى القَنا قَوْمَاهُما، أَخَوانِ

فثنّى قَوْماً.

وأمَّا اسمُ الجنس فإنهم نَصُّوا على أنه لا يجوز تثنيته ما دام على جنسيته، نحو لَبَنٍ وماءٍ، إلا أن يُتَجَوَّزَ في شيء من ذلك، فيُخْرَج عن الجنسية، ويُوقَع على بعض الجنس، فيجوز إذ ذاك تثنيته نحو قولكَ[3] لَبنانِ وماءانِ، تريد بذلك ضَربينِ من اللَّبَنِ وضَربينِ من الماء، ولذلك عَدَّ أصحابُنا[4] من شروط الاسم الذي يثنى أن يكون مفرداً، احترزوا بذلك من المثنى والجمع السالم، فإنه لا يجوز تثنيتهما أصلاً، ومِن جمع التكسير لأنه لا يجوز تثنيته بقياس، فإنْ جاء فضرورة في الشعر، ولا يجوز

= يقول ذلك في عمرو بن عتبة بن أبي سفيان، وكان معاوية ـ رضي الله عنه ـ قد استعمله على صدقات كلب، فاعتدى عليهم. مجالس ثعلب ص ١٤٢ وتهذيب اللغة ١:٢٣٩ و١٤:٢٠٧ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٣٩ واللسان (وبد) ٤:٤٥٦ و (عقل) ١٣:٤٩١ وشرح المفصل ٤:١٥٣، ١٥٤ والخزانة ٧:٥٧٩ ـ ٥٨٥ [الشاهد ٥٧٧]. عقال: أي مدة عقال، والعقال: زكاة عام من الإبل والغنم. والسبد: الشعر والوبر. والأوباد: الفقراء، جمع وَبَدٍ. والهيجا: الحرب.

(١) أدرج ابن عصفور اسم الجمع مع جمع التكسير، وقال فيهما: «لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام» شرح الجمل ١:١٣٨. ولم يمثل لتثنية اسم الجمع في الكلام.

(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٨٧٠ والبغداديات ص ٤٤٣ حيث عقد له أبو علي مسألة خاصة، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١:١٣٨ وشرح الجزولية ص ١٠٢ وشرح أبيات المغني ٤:٢٠٨ ـ ٢١٣ [الإنشاد ٣٢٢]. وراجع كتاب الشعر ص ١٣٣ ـ ١٣٤ حيث أحسن الدكتور الطناحي في الحديث عن الشاهد. وفي النسخ كلها «تعاطى الغِنى». والتصويب من المصادر المذكورة ومطبوعة التذييل.

(٣) في النسخ كلها «قوله». وما أثبته ورد في حاشية س، وفوقه: ظ.

(٤) البسيط ص ٢٤٥ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٠.

استعمال شيء منه في الكلام.

وقوله: **القابلِ** نبَّهَ المصنفُ على أن من الأسماء غيرَ قابل للتثنية، قال المصنف في الشرح[(١)]: «كالمثنى والمجموعِ[(٢)] على حَدّه والذي لا نظير له في الآحاد وأسماءِ العدد غيرَ مائةٍ وألف» انتهى كلامه.

ومَن شَرَطَ في المثنى الإفراد لم يحترز بالقابل من المثنى والمجموع على حده لأنه قد احترز عنهما بالإفراد. وأمَّا المصنف فلمَّا كان عنده أنَّ جمعَ التكسير واسمَ الجمع واسمَ الجنس مما يجوز تثنيته لم يَذكر في «القابل» أنه احترز من هذه الثلاثة، وذَكر أنه احترز من المثنى والمجموع على حَدّه، وهذا متفق عليه. وذَكر أنه احترز أيضاً بـ «القابل» من الجمع الذي لا نظير له في الآحاد نحو مَساجِد، فهذا لا يثنى عنده، ويُثنى جمع التكسير الذي ليس جمعاً لا نظير له في الآحاد، ولذلك خَصَّه بالذكر دون غيره من جموع التكسير.

وأما قولُه: «وأسماءِ العدد غيرَ مائةٍ وألف» يعني: فإنه يجوز تثنيتهما، فتقول: مائتانِ وأَلْفانِ، ولا يجوز ثَلاثَتان ولا سِتَّتانِ ولا خَمْسَتان، فإنْ جاء في الشعر من أسماء العدد مثنى غير مائة وألف فضرورة، ولا[(٣)] يجوز استعماله في الكلام، نحو قوله[(٤)]:

/ فلن تَستَطِيعوا أنْ تُزِيلوا الذي رَسا   لهـا عنـد عـالٍ فـوقَ سَبْعَيْـنِ دائـمِ [١:٤٨/أ]

ثَنَّى سبعاً للضرورة، وعَنى بذلك سَبْعَ السمواتِ وسَبْعَ الأَرَضِينَ.

وأجاز أبو الحسن تثنية أسماء العدد. وذلك لا يجوز لأن العرب لم تثن

(١) شرح التسهيل ١:٥٩.
(٢) والمجموع: سقط من ك.
(٣) ك: فلا.
(٤) الفرزدق. ديوانه ص ٨٥٤ وضرائر الشعر ص ٢٩٩ وشرح الجزولية ص ٤٠٠.

شيئاً من ذلك إلا ما نُصَّ عليه من مائةٍ وأَلْفٍ في الكلام، وسَبْعَيْنِ في الضرورة.

وزاد بعض أصحابنا(١): مما لا يثنى من الأسماء «كُلّ» و «بَعْض»، وأَجْمَع وجَمْعاء وأخواتهما، خلافاً للكوفيين(٢) في جواز تثنية ذلك، فتقول أَجْمَعانِ وجَمْعاوانِ، وكذلك باقي أخواتهما، وأَفْعَل مِن وأسماء الأفعال، وثواني نحوِ أبي بكر وأُمِّ بكر عَلَمينِ، والأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل نحو تَأَبَّط شَرًّا وبرَقَ نَحْرُه، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٍ وعَرِيب، واسم الشرط وإنْ كان معرباً نحو أَيّ، واسم الجنس ما دام على جنسيته، واسم الجمع، وجمع التكسير إلا في ضرورة كما بيناه، وكل اسم مبني نحو مَنْ وما، وحَذامِ في لغة مَن بَنى، فأما قولهم مَنانِ ومَنَينِ فليست الألف والياء علامتي تثنية، وإنما لحقتا للحكاية، يدل على ذلك حذفهما وصلاً، وعلامةُ التثنية تثبت وصلاً ووقفاً، وأمّا يا زيدانِ ولا رَجُلينِ لك فإنما وقعت التثنية في حالة الإعراب، ثم طرأ البناء بعد ذلك لدخول حرف النداء ولا.

وأما المشارات والموصولات نحو قولك هذانِ وهذينِ واللذانِ واللذينِ فإنهما عند أكثر النحويين(٣) من قبيل غير المثنى حقيقة. وهو الصحيح بدليلين:

أحدهما: أنَّ الاسم لا يُثَنَّى حتى يُنكَّر، ولذلك تقول الزيدانِ في تثنية

---

(١) بعض: انفردت به س. شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ ـ ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ ـ ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ ـ ١٣٩، ٢٦٤ ـ ٢٦٥ والمقرب ٢: ٤٢ ـ ٤٣ وشرح الجزولية ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ والبسيط ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٦٧٨ ـ ٦٨١ والمباحث الكاملية ١: ٣٩٠ ـ ٣٩٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٦٤ ـ ٢٦٥ وشرح الجزولية ص ٣٩٨ وشرح الكافية ١: ٣٣٤.

(٣) البصريات ص ٨٥٢ ـ ٨٥٣ وسر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠ والخصائص ٢: ٢٩٧ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٦ وشرح ألفية ابن معط ص ٦٩٢. وقد أخذ أبو حيان المسألة بتصرف يسير من شرح الجزولية للأبذي ص ١٩١.

زَيْد، فتدخل الألف واللام، وأسماءُ الإشارة والموصولاتُ لا تُفارق التعريفَ.

والثاني: أنهما لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الَّذِيانِ، كما تقول في تثنية الشَّجِي: الشَّجِيان، وكنت تقول في تثنية هذا: هٰذَيانِ، كما تقول في مُوسَى: مُوسَيان، ولما رآها بعض النحويين[1] بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر كالأسماء المثناة حقيقة تَوَهَّم أنها مُثَنَّاة حقيقة، وذلك باطل لِما ذكرناه.

واختلفوا في المُرَكَّب تَركيبَ المَزْج إذا أُعرب، فمِن النحويين مَن أجاز تثنيته، وهم الكوفيون[2]، ومنهم مَن مَنع[3]، وهو الصحيح لشبهه بالمحكي، ولا يحفظ شيء من تثنيته في كلامهم. وقد ذكر المصنف الخلاف في تثنيته في أواخر باب أمثلة الجمع[4]، وكذلك ذكر الخلاف في تثنية نحو سِيْبَوَيْه[4].

وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى الأسماءُ الواقعة على ما لا ثانيَ له في الوجود نحو شَمْسٍ وقَمَرٍ إذا أردت بهما الكوكبين النَّيِّرين، ولا الأسماءُ[5] الجارية مجرى الفعل إذا رفعت الظاهر في اللغة الفصيحة، نحو: مررت برجلٍ قائمٍ أَبَواه، ومضروبٍ عَبْداه، ولا يجوز قائمينِ أبواه، ولا مضروبينِ عَبْداه، إلا في لغة «أَكَلُوني البراغيث»[6]. وما كان من المصادر قد أُزيل عن المصدرية، وأُريد به الشخص، نحو زَوْر وفِطْر وخَصْم، الأفصحُ فيه أن لا يثنى، فيقال: هما

(١) انظر الكتاب ٣: ٤١١ والمقضب ٤: ٢٧٨ والأصول ٢: ١٢٧ وشرح الكافية الشافية ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) الهمع ١: ١٤٠ ـ ١٤١. واختاره الخضراوي وابن أبي الربيع. ورأي ابن أبي الربيع ذكره في كتابه الملخص ١: ٦٣٥. وهو قول الرضي أيضاً في شرح الكافية ٢: ١٨٦.

(٣) المقرب ٢: ٤٣ وشرح الجزولية ص ١٧٣، ٣٩٨.

(٤) التسهيل ص ٢٨١.

(٥) ك: أسماء.

(٦) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

زَوْرٌ، وهما خَصْمٌ. و «أيّ» في غير أبواب الحكاية لا يُثَنَّى إلا في لغة ضعيفة، وأما في باب الحكاية فالأفصح أن يُثنى، وقد بيِّنَ ذلك في بابه[1]. والعَلَمُ لا يُثنى إلا إن نُكِّر، ولذلك لا تُثنى/ الكنايات عن الأعلام نحو فُلان وفُلانة [١: ٤٨/ب] لأنهما لا يقبلان التنكير، فمتى بقي العلم على علميته، وضُمَّ إليه آخر، عُطف عليه، كما قال الفرزدق[2]:

إنَّ الـرَّزِيَّـةَ لا رَزِيَّـةَ مِثْلُهـا ... فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ
مَلِكانِ قد خَلَتِ المنابِرُ مِنْهُما ... وَقَعَ الحِمامُ عليهما بالمَرْصَدِ

يريد محمدَ بن الحَجَّاج بن يوسف ومحمداً أخا الحجاجِ بنِ يوسف. ومنه قولُ الحَجَّاج لما بَلَغه موتُهما «إنا لله مُحمدٌ ومحمدٌ في يوم»[3].

وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية تثنية العلم وجمعه، فقال: «منهم من يُلحقه الألف واللام عوضاً عمّا سُلبه من التعريف، فيقول الزيدانِ والزيدُونَ، وهم الأكثر، ومنهم من لا يدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التثنية والجمع، فيقول: زيدانِ وزيدُونَ»[4]. وهذا القول الثاني غريب جدًّا، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.

وقولُه: **دليلَ اثنين** احترازٌ من الجمع المُسَلَّم، وخرج بذلك ما لفظُه لفظُ تثنية، وليس بتثنية في المعنى. قال بعض أصحابنا: وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما أُريد بلفظ التثنية فيه التكثير لا ما يَشفع الواحد، نحو حَنانَيْكَ وهَذاذَيْكَ، إذ المراد اتِّصال الحَنان والهَذّ[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

---

(١) التسهيل ص ٢٤٨.
(٢) ديوانه ص ١٩٠ ـ ١٩١ والكامل ص ٦٣٣ والمقرب ٢: ٤٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤ وشرح أبيات المغني ٦: ٨٠ ـ ٨٢ [الإنشاد ٥٧٣]. الرزية: المصيبة.
(٣) الكامل ص ٦٣٢ والمقرب ٢: ٤١ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٤.
(٤) زيد هنا في ك: انتهى.
(٥) الهذ: سرعة القطع وسرعة القراءة.

﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1]، المعنى كَرَّات.

والثاني: ما جُعل لفظ التثنية فيه لشيء واحد نحو المِقَصَّينِ والجَلَمَيْنِ[2].

والثالث: ما كان إلحاق العلامة فيه تأكيداً لمعنى التثنية، وذلك اثنان واثنتان، معنى التثنية مفهوم من لفظ الاسم دون العلامة، وإنما لحقت تأكيداً، كما ألحقوا ياءي النسب في قولهم كَلاَّبِيّ تأكيداً لمعنى النسب الذي كان يعطيه كَلاَّب قبل لحاق الياءين.

والرابع: أن تلحق علامة التثنية غيرَ ما أُريدت تثنيته على القلب، كما قال[3]:

كما دَحَسْتَ الثوبَ في الوِعاءَيْنْ

المعنى: كما دَحَسْتَ الثوبينِ في الوعاء.

وقوله: **مُتَّفقينِ في اللفظ غالباً** احتراز من أن يختلفا، فإنهما إذا اختلفا في اللفظ لم تجز تثنيتهما، وما ورد من ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه، والذي ورد من ذلك إنما رُوعي فيه التغليبُ، فمن ذلك القَمَرانِ في الشمس والقَمَر، قال[4]:

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عليكُمُ   لنا قَمَراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ

---

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) الجلمان: المِقْراضان.

(٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢:١٣٧ واللسان (دحس) ٧:٣٧٩ وضرائر الشعر ص ٢٧٠ وشرح أبيات المغني ٨:١١٦. وقبله في اللسان:
يَؤُزُّها بِمُسْمَعِدٍّ الجَنْبَيْنْ. يؤزها: ينكحها. واسمعدَّ: يقال في ذكر الرجل إذا اتمهلَّ، واتمهلَّ: طالَ واشتدَّ. ودحس الثوبَ في الوعاء: أَدخلَه.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ص ٥١٩ والكامل ص ١٨٧ ومجالس العلماء ص ٣٦ وأمالي ابن الشجري ١:١٩ و٢:٤٢٤ وشرح جمل الزجاجي ١:١٣٦ وشرح الجزولية ص ١٠٣ وشرح أبيات المغني ٨:٨٨ ـ ٨٩ [الإنشاد ٩٢٣]. وقال ابن الشجري في ١:١٩ «وعنى بالشمس إبراهيم، وبالقمر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، وبالنجوم عشيرةَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم».

والعُمَرانِ في أبي بكر وعُمَر، قال[1]:

ما كان يَرْضى رَسولُ اللهِ فِعْلَهُما ... والعُمَـرانِ أَبــو بَكْــرٍ ولا عُمَــرُ

وقال الخوارج: «سُنُّوا بنا سُنَّةَ العُمَرَيْنِ»[2]. والأَبوانِ في الأبِ والأُمّ، وفي الأَبِ والخالة، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[3]. والأُمَّانِ في الأُمّ والجَدَّة، قال[4]:

نحـن ضَـرَبْنـا خـالـداً في هـامَتِـهْ ... حتـى غَـدا يَعْثُـرُ فـي حِمـالَتِـهْ

يـــا وَيْــحَ أُمَّيْــهِ ووَيْــحَ خــالَتِــهْ

والزَّهْدَمانِ[5] في زَهْدَم وكَرْدَم ابني قيس، قال[6]:

[١/٤٩:١] / جَزاني الزَّهْـدَمـانِ جَزاءَ سَوْءٍ ... وكُنْـتُ المَـرْءَ أُجْـزَى بـالكَـرامَـهْ

وفي البسيط: والزَّهْدَمانِ لِزَهْدَم وقَيْس ابني حَزْن[7]. والعَمْرانِ لِعَمْرو بنِ حارِثَةَ وزَيدِ بنِ عَمْرو[8]. والأَحْوَصانِ للأَحْوَصِ بنِ جَعْفَر وعَمْرو بنِ الأَحْوَص[9]. والمُصْعَبانِ: مُصْعَبُ بنُ الزُّبَير وابنُه[10]. والبُجَيْرانِ: بُجَيْرٌ وفِراسٌ ابنا عبد الله بن مسلمة. والحُرَّانِ: الحُرُّ

(١) هو جرير. ديوانه ص ٥٢٨ والنوادر ص ٥٢٨ ومعاني القرآن للفراء ١: ٨ والكامل ص ١٨٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٥ وشرح الجزولية ص ١٠٣. ويروى: والطَّيِّبان.

(٢) الكامل ص ١٨٧ واللفظ فيه «أَعْطِنا سنة العمرين». يخاطبون علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وفي مجاز القرآن ٢: ١٧٣: «وقيل لعلي بن أبي طالب: تسلك فينا سنة العمرين».

(٣) سورة يوسف: ١٠٠.

(٤) لم أقف عليه. والحمالة: عِلاقة السيف ونحوه.

(٥) إصلاح المنطق ص ٤٠١.

(٦) قيس بن زهير. النقائض ص ٤٢٥ ومجاز القرآن ٢: ١٧٣ وإصلاح المنطق ص ٤٠٠ والمقتضب ٤: ٣٢٦ والمحتسب ٢: ١٨٩ واللسان (زهدم) ١٥: ١٧١ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٧) إصلاح المنطق ص ٤٠٠.

(٨) في إصلاح المنطق ص ٤٠٠: عمرو بن جابر بن هلال وبدر بن عمرو بن جؤية.

(٩) إصلاح المنطق ص ٤٠١.

(١٠) اسمه عيسى.

وأخوه[١]. والعَجَّاجانِ في العَجَّاج وابنِه رُؤْبة[٢].

وقوله: **وفي المعنى على رَأْي قال المصنف في الشرح**[٣]: «ونبَّهتُ بقولي «وفي المعنى على رأي» على خلاف في المختلفي[٤] المعنى كعَيْنٍ ناظِرةٍ وعينٍ نابعةٍ، فأكثرُ المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصحُّ الجوازُ لأنَّ أصلَ التثنيةِ والجمعِ العطفُ، وهو في القبيلين جائز باتفاقٍ، والعدولُ عنه اختصار، وقد أُوثر استعمالُه في أحدهما، فلْيَجُزْ في الآخر قياساً، وإنْ خِيفَ لبس أُزيلَ بعد العدول[٥] بما أزيل قبله؛ إذ لا فرق بين قولنا: رأيتُ ضارباً ضَرْباً وضارباً ضَرِيبةً[٦]، وبين قولنا: ضارِبينِ ضَرْباً وضَرِيبة[٦]. وممن صرح بإجازة ذلك ابنُ الأنباري، واحتجَّ بقوله عليه السلام: «الأيدي ثلاث: فيدُ الله العليا، ويدُ المعطي، ويدُ السائل السفلى إلى يوم القيامة»[٧]. ويؤيد ذلك قولُه تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾[٨]. ومما يؤيد ذلك قولُهم: «القَلَمُ أَحَدُ اللِّسانينِ»[٩]، و «الخالُ أَحدُ الأَبَوينِ»، و «حِفظُ الطُّهر[١٠] أحد اليَسارينِ»، و «الغُرْبَةُ أَحدُ

---

(١) ص: «والحسنان الحسن وأخوه». واسم أخيه أُبَيّ. إصلاح المنطق ص ٤٠١ والصاحبي ص ١٢٠.

(٢) س: والعجاجان ورؤبة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩ ـ ٦١ وفيه اختصار.

(٤) كذا في: ك، والمطبوعة وشرح المصنف وفي بقية النسخ: «المختلفين». ويبدو أن أصله «المختلفين في المعنى» فسقط «في». انظر ص ٢٣٥.

(٥) زيد هنا في شرح المصنف: عن العطف.

(٦) ك، ص: ضُرَيبة. وفي شرح المصنف: ضربة. والضريبة: المضروب بالسيف. والقطعة من الصوف أو الشعر أو القطن، تُنْفَش ثم تُدرَج وتُشَدّ بخيط ثم تُغزل.

(٧) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ١: ٤٤٦ و ٤: ١٣٧. وانظر تخريجه في فتح الباري ـ كتاب الزكاة ـ ١٨ باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ـ ٣: ٣٤٩ ـ ٣٥٠. وهو في شرح الكافية الشافية ص ١٧٩٣ وشرح التسهيل ١: ٦٠.

(٨) سورة البقرة: ١٣٣ ﴿أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد...﴾ إبراهيم جد يعقوب، وإسماعيل عمه، وإسحاق أبوه.

(٩) شرح المصنف: السنانين.

(١٠) شرح المصنف: خفة الظهر.

الشَّتاتَين»[1]، و «اللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحمينِ»، و «الحِمْيةُ أحدُ المَوْتَينِ»[2]. ومن ذلك قولُ بعض الطائيين[3]:

كَمْ لَيْثٍ اعْتَنَّ لي ذا أَشْبُلٍ غَرِثَتْ ... فكـانَنـي أعظـمُ الليثيـنِ إقْـدامـا

ومثله[4]:

وكائنْ سَفَكْنا نَفْسَ نفسٍ عَزيزة ... فلم يُقْضَ للنَّفْسَينِ من سافِكٍ ثارُ

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر[4]:

يَداكَ كَفَتْ إحداهما كُلَّ بائسٍ ... وأُخْراهما كَفَّتْ أَذَى كُلِّ مُعْتَدِ

أراد يَدَ النعمة ويَدَ الجارحة، فالنعمةُ كَفَتْ كلَّ بائس، والجارحةُ كَفَّت أَذى كلِّ مُعْتَدٍ. ويؤيد ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[5]، فإنَّ الواو إمَّا عائدة على المعطوف والمعطوف عليه أو على المعطوف وحده مُسْتَغْنًى بخبره عن خبر المعطوف عليه، فهذا ممتنع لأنه من باب الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر[6]:

نَحـنُ بمـا عِنْـدَنـا، وأنـتَ بمـا ... عِنْدَكَ راضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول، كقوله تعالى: ﴿والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظاتِ﴾[7]، وصَونُ القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو

(١) شرح المصنف: والعُزْبة أحد السِّباءين. والشتات: التفرق.
(٢) شرح المصنف: والحمية إحدى الموتتين.
(٣) شرح التسهيل ١: ٦١ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٨. اعتنّ لي: ظهر أمامي واعترض. وغرثت: جاعت.
(٤) شرح التسهيل ١: ٦١.
(٥) سورة الأحزاب: ٥٦.
(٦) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. جمهرة أشعار العرب ص ٦٧٥ [القصيدة ٢٨] والكتاب ١: ٧٥ والخزانة ٤: ٢٧٥ [عند الشاهد ٢٩٨]. وينسب إلى غيره. وانظر تخريجه في أمالي ابن الشجري ٢: ٢٠. والتقدير: نحن بما عندنا راضون، فحذف خبر الأول اكتفاء بخبر الثاني.
(٧) سورة الأحزاب: ٣٥.

سُلِّم استعمالُ هذا الوجه مع ضعفه لمَنَعَ من استعماله هنا تخالفُ المستدَلِّ به والمستدَلِّ عليه في المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعيَّن عَودُ الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكونُ الصلاة مُعَبَّراً بها عن حقيقتين مختلفتين/ ، [١:٤٩/ب] وهو المطلوب». انتهى ما استدلَّ به المصنف على جواز تثنية المتفق لفظاً المختلف معنى.

وأما أصحابنا[١] فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو المُشْتَرِي للكوكب والمشتري لقابِل عقد البيع، والعين للعضو الباصِر ومَنْبَع الماء، ولذلك لحنوا[٢] الحَرِيريّ[٣] في قوله[٤]:

جادَ بالعينِ حينَ أَعمى هَواهُ عَيْنَــه، فــانْثَنــى بــلا عَيْنَيْــنِ

يريد بالعينِ الأُولى عينَ المال، وبالثانية العُضْوَ الباصِر. قالوا: وإنما لم يُكْتَفَ باتفاق اللفظين حتى ينضاف إلى ذلك الاتفاقُ من جهة المعنى، ولذلك قالت العرب: تَبًّا له ووَيْحاً، فأَتبعوا إعرابَ وَيْح إعراب تَبّ، ولم يرفعوا وَيْحاً على الابتداء، ويضمروا خبره ـ وهو «له» ـ للدلالة المتقدمة الذكر عليه؛ لأنهما ـ وإن اتفقا في اللفظ ـ لم يتفقا في المعنى؛ لأن المذكورة تبيينية، والمحذوفة ليست كذلك، بل هي في موضع الخبر، كما لا يجوز أن يحذف المجرور الواقع في موضع خبر «وَيْح» لدلالة المجرور الملفوظ به

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص ٢٩٧ وللورقي ١:٥٤ ـ ٥٥ وللأبذي ص ١٠٢، ١٠٦ والبسيط ص ٢٤٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٣) أبو محمد القاسم بن علي البصري [٤٤٦ ـ ٥١٦ هـ]. قرأ على الفضل القَصَباني. كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة. ومن مصنفاته: المقامات، ودُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخواصّ، وملحة الإعراب، وشرحها، وديوان شعره. إنباه الرواة ٣:٢٣ ـ ٢٧ وبغية الوعاة ٢:٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٤) شرح مقامات الحريري للشريشي ١:٤٣٧ [المقامة العاشرة] وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٨ والبسيط ص ٢٤٧. جاد بالعين: سمح بالذهب. وهواه: تعشُّقه وميله. وانثنى: رجع. وبلا عينين: أي بغير مال ولا بصر.

عليه - وإن اتفقا في اللفظ - لعدم اتفاقهما في المعنى، فكذلك[1] أيضاً لا يجوز حذف أحد الاسمين المتفقين في اللفظ لدلالة الآخر عليه إذا لم يكن بينهما اتفاق من جهة المعنى.

وقال مَن ينصر هذا المذهب[2]: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو، فحذف خبر «عمرو» اكتفاء بخبر «زيد» لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن يقال «جاء الضاربانِ» في المتوافقين معنى، وكما لم يجز أن يقال: زيدٌ ضاربٌ ضرباً وعمرٌو، تريد: ضاربٌ ضَرِيبةً، فتحذف خبر «عمرو» إذا خالفه خبر «زيد» معنى، وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيدٌ وعمرٌو ضاربانِ، مع تخالفهما معنى. انتهى. وهذا شبيه بمسألة تَبًّا له ووَيْحاً؛ لأن اختلاف مدلول الخبر مع اتفاق اللفظ هو كاختلاف الجار والمجرور مع اتفاق اللفظ.

وقال المصنف[2]: «والجواب من وجوه:

أحدها: أنَّ حذف الخبر المخالف معنًى لم يجزِ لأنه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل على معناه، وأحدُ مفردي المثنى معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

والثاني: أنَّ ذكر «عمرو» في المثال المذكور يوقع في محذورين: أحدُهما توهُّمُ المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخرُ توهُّمُ إلغاء «عمرو»، والمثنى لا يُتَوَهَّمُ فيه إلغاءٌ.

الثالث: أن التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأَولى» انتهى ما أجاب به المصنف.

---

(١) ك: وكذلك.

(٢) شرح التسهيل ١: ٦٠.

وقال بعضُ أصحابنا: فأمَّا قولُ النابغة الجَعْدي[1]:

يُصَمِّـمُ وهـو مَـأْثـورٌ جُـرازٌ ... إذا اجتمعَـتْ بقـائمِـهِ اليَـدانِ

فيحتمل أن يريد حقيقة اليدين اليمنى واليسرى، وهو الظاهر، فيجمع يديه بقائمه حين الضرب ليكون أشد مَضاءً له في الضَّرِيبة، فيكون كما قال البَرَّاض، وهو أحد فُتَّاك العرب[2]:

/ جَمَعتُ له يَدَيَّ بِنَصْلِ سَيْفٍ ... أَفَـلَّ فَخَـرَّ كـالجَـذَعِ الصَّـرِيـعِ [١: ٥٠/أ]

ويحتمل: إذا اجتمعت بقائمِه اليدُ اليمنى أو اليدُ اليسرى وُجد مُصَمِّماً في الضَّرِيبة، أي: إنه يفعل وهو بشِمال الضارب مثلَ ما يفعل وهو بيمينه.

ولا يلزم من قوله: «إذا اجتمعتْ بقائمِه اليدانِ» أن يكون اجتماعهما في حين واحد، بدليل أنك تقول: اجتمع الزيدانِ بعمرٍو، إذا اجتمع كل واحد منهما به على انفراده.

وإنما ذَكر هذين الاحتمالين في هذا لأنه يُتَوَهَّم أنَّ قوله: «إذا اجتمعتْ بقائمِه اليدانِ» يُراد باليدين اليدُ الجارحة واليدُ التي يُراد بها القُدرة كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[3]، فيكون عنده من باب المُشْتَرَك أو من باب الحقيقة والمجاز.

والذي ينبغي أنه لا يجوز تثنيةُ المشترك ولا تثنيةُ الحقيقة والمجاز لقلة ما ورد مما يُوهم ذلك، ولاحتمال تأويله، ولا تُبنى القواعد إلا على جملة

---

(١) شعره ص ١٦٠ والأمالي ١: ٧١ وأمالي المرتضى ١: ٢٦٤ وشرح الجزولية ص ١٠٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٥٤ [عند الإنشاد ٨٢٩]. يصف سيفاً يمانياً. مأثور: باق فيه أثره، وهو فرنده ورونقه وتسلسله. وجراز: ماض نافذ في الضريبة. وقائم السيف: مقبضه.

(٢) هو البراض بن قيس الضمري. السيرة النبوية ١: ١٨٥ والعقد الفريد ٦: ٩٠. سيف أَفَلّ: فيه فُلُول، وهي كسور في حَدّه، واحدها فَلٌّ. والجَذَع من الإبل: ما استكمل أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة. ومن الخيل: ما استتم سنتين ودخل في الثالثة.

(٣) سورة يس: ٨٣.

من المستقرآت الجزئية، حتى يغلب على الظن أنَّ ذلك قانون كُلِّيّ تُبنى على مثله القواعدُ.

وقالوا: إنَّ التثنيةَ أصلُها العطفُ، فهم قد حذفوا الاسم، وجعلوا هذا دليلاً عليه، والشيء[1] لايدل إلا على ما هو من لفظه، ومحال أن يَدُلَّ لفظٌ[2] على لفظ آخر مخالف لمعناه، إذ لا شعور[3] به أصلاً.

وقال[4] أبو محمد عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي، عُرف بالقَوَّاس[5]، وهو من نحاة بغداد، في كتابه «شرح ألفية ابن مُعْط»[6]: «اختُلف في اتحاد الحقيقتين، فمنهم من جَوَّز تثنية مختلفي الحقيقة مطلقاً، إما مع تضادّ كالجَوْنَينِ للأسود والأبيض، وإما مِن غير تضادّ كالعينينِ للينْبُوع والباصِرة، قياساً على تثنية الأعلام؛ لأنه لمّا لم يُطلق لفظ المشترك على مدلولاته باعتبار معنًى جامعٍ لها مقول عليها بالتواطؤ كأسماء الأجناس جَرى مجرى العلم في ذلك؛ لأن العلم لم يُسَمّ به باعتبار معنى جامع، ولمّا كانت تثنيته جائزة باتفاق كان المشترك كذلك. ومنهم مَن يشترط[7] اتحادهما وإلا لالتبس الجِنْسان في الجنسية المتفقين فيها، فإنه إذا قيل القُرْآنِ[8] أو العَيْنانِ كان محتملاً للمختلفين والمتفقين، وأما تثنية الأعلام فإنما جاز لأن المفهوم منها إذا حصل في العقل[9] مجرداً عن المتشخصات صار حكمها حكم سائر

---

(١) ك: فالشيء.

(٢) ص: اللفظ.

(٣) ص: لا يتعذر.

(٤) وقال.... لامتناع ذلك فيها. انتهى: سقط من ص، ح.

(٥) ولد بالموصل سنة ٦٢٦ هـ، وأخذ النحو عن ابن إياز. ومن تلاميذه أبو الحسن بن السَّباك. شرحَ ألفيةَ ابن مُعْطٍ، وكافيةَ ابن الحاجب، والأنموذج. توفي سنة ٦٩٦ هـ. بغية الوعاة ٢: ٩٩ ومقدمة شرح ألفية ابن معط ١: ٩٣ ـ ١٠٥.

(٦) ١: ٢٧٢.

(٧) ك: شرط.

(٨) القرآنِ: تثنية قُرْء، والقرء: الطُّهْر، والحيض.

(٩) ك: العامل.

أسماء الأجناس، كرَجُل بالنسبة إلى مسماه، وهذا المعنى هو الذي سَوَّغ دخول اللام والإضافة عليها، فيقال: الزيدونَ وزَيدُوكم، فصحة تثنية الأعلام لصحة تقديرها أجناساً، وامتناع تثنية الأسماء المشتركة لامتناع ذلك فيها» انتهى.

وذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى[1] أنه يجوز تثنية المتفقي اللفظ المختلفين في المعنى، لكن يكونان متفقين في المعنى الموجب للتسمية، قال: ومثالُ أن يتفقا في اللفظ، ويختلفا في المعنى، ويتفقا في المعنى الموجب للتسمية، قولُهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزَّعْفَرانِ، وقولُهم: ذَهَبَ منه الأَطْيَبانِ: الشبابُ والنكاح، والمَبْدَآن في مَبْدأ الحائط، وهو أساسه، ومبدأ الخَطّ مثلاً/ ، وهو النقطة. قال: ألا ترى أن الذهب والزَّعْفران مختلفا [١:٥٠/ب] المعنيين، وكذلك الشباب والنكاح، والأساس والنقطة. وكَرَّرَ هذا المعنى في كتبه[2]، فذكر أنه لا يجوز التثنية الحقيقية إلا بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو المعنى الموجب للتسمية.

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن ليس كما ذهب إليه؛ لأن قولهم الأَحْمَرانِ في الذهب والزعفران، والأَطْيَبانِ في الشباب والنكاح، والمَبْدَآن في الأساس والنقطة، هو من باب ما اتفق فيه اللفظان والمعنيان، ولم يختلف فيه المعنيان؛ لأنك ثَنَّيت أَحْمَرَ وأَحْمَرَ، وأَطْيَبَ وأَطْيَبَ، ومَبْدَأً ومَبْدَأً، وهذا شيء اتفق فيه اللفظ والمعنى، إذ المعنى الذي بينهما هو القدر المشترك الذي سمي به كل واحد منهما أَحْمَر وأَطْيَب ومَبْدَأ، وكما تقول: هذا فَرَسٌ وحمارٌ سابقانِ، ورجلٌ وامرأةٌ قائمانِ، ودرهمٌ ودينار نافِعانِ، فيكون هذا تثنية صحيحة، كذلك قلت أَحْمَرانِ وأَطْيبانِ ومَبْدَآنِ. وكأن الأستاذ أبا الحسن قسم اتفاق المعنى إلى قسمين: قسم يتفق في الاسمية، وقسم يتفق في الوصفية، فسمى المتفق في الاسمية اتفاقاً في المعنى، وسمى المتفق في الوصفية اتفاقاً في المعنى الموجب للتسمية.

---

(١) إلى: انفردت به ن.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١:١٣٥، ١٣٦ والمقرب ٢:٤٠.

وشَرَطَ أصحابُنا[١] في المثنى والمجموع شروطاً خمسة: أن يكون مفرداً، أي[٢]: غير مركَّب ولا مثنًّى ولا مجموع، مُعْرَباً، مُنكَّراً، متفقاً في اللفظ، متفقاً في الدلالة.

وقوله: **بزيادةِ ألفٍ في آخره رفعاً، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها نصباً وجرًّا** قال المصنف في الشرح: «ليخرج عنه المصدر المجعول لاثنين خبراً أو نعتاً نحو هذان رِضاً، ومررت برجلينِ رِضاً»[٣].

وقوله: **تَليهما نونٌ مكسورة** مثال ذلك: قام رَجُلانِ، ورأيت رَجُلَينِ، ومررت بِرَجُلَينِ.

واختلفوا في علة الكسر: فذهب س إلى أن ذلك للفرق بينها[٤] وبين نون الجميع[٥]. هكذا قاله النحاس[٦] عنه. وقال الكسائي: كُسرت كما كُسرت في دَراكِ[٧]. وقال الفراء[٨]: اختاروا للنون الكسر لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى حركة ولا يُمَكَّن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تُحَرَّك إلى النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء مع متحرك، فخُفِض الذي بعده كما خَفضوا الميم من قوله[٩]:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧ ـ ٣٠٧ والبسيط ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) أي... ولا مجموع: موضعه في ك بعد قوله التالي: متفقاً في الدلالة.

(٣) شرح التسهيل ١: ٥٩.

(٤) س: بينهما.

(٥) ك، ص: الجمع.

(٦) ذكره السيرافيّ في شرح الكتاب ١: ٢٣٠ ـ ٢٣٢ غير منسوب، وذكر علة أخرى لكسر النون، وهي التقاء الساكنين. ولم يعلل سيبويه تحريكها بالكسر، بل قال: «وحركتُها الكسرُ» الكتاب ١: ١٨.

(٧) أي: هي حركة بناء. ودراك: اسم فعل أمر بمعنى أَدْرِكْ، أو لِتُدْرِكْ.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٤. وانظر كتابه معاني القرآن ١: ١٠.

(٩) هو زهير بن أبي سلمى. وهذه جملة من مطلع معلقته، وهو:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفى دِمْنةٌ لم تَكَلَّمِ ... بِحَوْمانة الدُّرَّاج فالمُتَثَلَّمِ

ديوانه ص ٩ بشرح الأعلم وشرح القصائد السبع ص ٢٣٧. الدمنة: آثار الناس وما =

وكانت الألف كالحركة، وليست الواو والياء كذلك، فلما سكنتا عُومِلتَا معاملة الساكنين.

وقال الجَرْميّ: كُسرت لالتقاء الساكنين، وهو أحد قولي أبي العباس[1]، وحقُّ الساكنين إذا التقيا أن يُحرك أحدهما إلى الكسر. وبهذا التعليل عَلَّلَ أصحابنا[2] كسر نون المثنى، ونَسب بعضُهم[3] هذا لسيبويه.

واختلف النحويون لِمَ كان ذلك، فقال الكوفيون: لأن الخفض أخو[4] الجزم. وذهب س[5] إلى أن أصل هذا في قولهم: اضْرِبِ الرجلَ؛ لأن الفعل لا حَظَّ له في الجر في حال سلامته، فأُعطي حركةً ليست له. وقال أبو العباس: إنما وجب هذا لأن الضمة والفتحة قد تكونان إعراباً بتنوين وغير تنوين، والكسرةُ لا تكون إعراباً إلا بتنوين. يعني: أو ما عاقبه من الألف واللام أو الإضافة،/ فلما اضطرته إلى حركة جئت بحركة لا تكون في [١:٥١/أ] المعرب إلا بتنوين، يعني: أو ما عاقبه. وهذا معنى قول من قال إنها حركة لا توهم إعراباً.

وما ذكرناه من أن أصل التحريك إذا التقى الساكنان الكسر هو مذهب كافة النحويين[6] إلا الأستاذ أبا علي[7]، فإنه وافق الجماعة إلا إن كان

= سوّدوا بالرماد وغير ذلك. وحومانة الدراج والمتثلم: موضعان بالعالية منقادان. والدراج: بضم الدال وفتحها.

(١) المقتضب ١:٦ و٢:١٥٣.

(٢) الجزولية ص ٢٤ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥٠ وشرح الجزولية ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) ذكره السيرافيّ في شرح الكتاب ١:٢٣٠ ـ ٢٣٢ غير منسوب كما ذكرنا قبل قليل.

(٤) س: لغو.

(٥) الكتاب ٢:٣٦٩.

(٦) شرح الجزولية ص ٢٠٢.

(٧) يعني الشلوبين. شرح المقدمة الجزولية له ص ٤١٤ وللأبذي ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨. وهو قول السيرافيّ. شرح الكتاب ٤:ق ١١٥/ب ـ ١١٦/أ. وقد نص على ذلك الأبذي في شرح =

الساكن الأول ألفاً، فإنَّ أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، وادَّعى أنه مذهب س. والحجة له وعليه[1] تُذكر في غير هذا الموضع.

وقوله: **فتحُها لغةٌ**[2] هذا الذي نقله ليس من علم البصريين، بل مذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن.

وأجاز الكسائي والفراء[3] فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض. ونَصَّا على أن ذلك لا يجوز مع الألف. فقول المصنف: «فتحُها لغةٌ» مُنْتَقَدٌ من وجهين: أحدهما أنه لم يَحْكِ مذهب البصريين في منع ذلك. والثاني أنه أَطلق، وكان ينبغي أن يُقيّد بحالة النصب والجر مع الياء، وبالمنع مع الألف. وزعم الكسائي أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فَقْعَس، وكان لا يزيدك علمهم[4] فصاحةً. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، إذا تغيرت الألف إلى الياء في النصب والخفض نصبوا النون، أنشدني بعضهم[5]:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عليهما فمـا هـي إلا لمحـةٌ، فتغيـبُ

انتهى. وقال الآخر[6]:

= الجزولية ص ٢٠٨.

(١) ذكر ذلك الأبذي في شرح الجزولية ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(٣) نسبه أبو علي إلى البغداديين. شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٢. وهذا المصطلح يعني به أبو علي الكوفيين. راجع كتابنا مناهج الصرفيين ص ٣٩٩ ـ ٤٠٨.

(٤) ك: عليهم.

(٥) البيت لحميد بن ثور. ديوانه ص ٥٥ ومعاني القرآن للفراء ٢:٤٢٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٨ والمقرب ٢:٤٧ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٩. أحوذيان: يعني جناحي القطاة، واحدهما أحوذي، وهو السريع في كل ما أخذ فيه. واستقلت: ارتفعت في الهواء. واللمحة: النظرة.

(٦) هي امرأة من فقعس. سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح المفصل ٤:١٤٢ وضرائر الشعر ص ٢١٧ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥٠ والخزانة ٧:٤٥٦ ـ ٤٦١ [الشاهد ٥٦٠]. عرينة: =

يـا رُبَّ خـالٍ لـك مـن عُـرَيْنَـهْ حَـجَّ علـى قُلَيِّـصٍ جُـوَيْنَـهْ

فَسْـوَتُـهُ لا تَنقضـي شَهْـرَيْنَـهْ شَهْـرَيْ رَبيـعٍ وجُمـادَيَيْنَـهْ

وقال ابن كيسان: «مَن فَتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء، فأجراها مجرى أينَ وكيفَ، ولا يجوز عند أحد من الحُذَّاق عَلِمتُه فتحُها مع الألف، وإنشادُهم[1]:

أَعْـرِفُ منهـا الأنْـفَ والعَيْنـانـا

لا يُلْتَفَتُ إليه لأنه لا يُعرف قائلُه، ولا له وجه» انتهى.

ولو ثَبت أنه من لسان العرب لكان له وُجيه[2] من القياس؛ لأنها ألف نابت عن الياء؛ لأنها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة، وكان القياس أن يقول: والعينينِ، فلما نابت عن الياء، واضطر إلى ذلك لأن ما قبله من النظم مفتوح الآخر، عامل هذه الألف معاملة الياء، بخلاف قولك: قام الزيدان، فالألف لم تَنُبْ عن الياء لأن الاسم مرفوع.

وذكر بعض أصحابنا[3] عن بعض النحويين إجازةَ فتحها مع الألف، واستدلَّ بقوله:

أَعْـرِفُ منهـا الأَنْـفَ والعَيْنـانـا ومَنْخِـرَيْـنِ أَشْبَهـا ظَبْيـانـا

ورُدَّ بأنه لا يُعرف قائله[4].

= قبيلة باليمن. وقليص: مصغر قَلُوص، والقلوص: الناقة الشابة. وجوينة: مصغر جَوْنة، وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والإبل.

(١) بعده: ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانا. وهو لرجل من بني ضبة كما في النوادر ص ١٦٨. وهو في شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٣٤. وقد خرجناه في سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩ وشرح الأبيات ص ١٤١، وذكرنا ثَمَّ أنه ينسب إلى رؤبة وأنّ العيني نفى تلك النسبة. ظبيان: اسم رجل. أراد: منخري ظبيان. وفي شرح الملوكي ص ١٧٦ «طُبْيانا» والطبي: حلمة الضرع. وراجع شرح الكتاب ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ والخزانة ٧: ٤٥٢ ـ ٤٥٤ [الشاهد ٥٥٨].

(٢) ك: وجه.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠. وزيد هنا في ك: عن بعض أصحابنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١: ١٥٠. وذهب في المقرب ٢: ٤٧ إلى أنه مصنوع.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: «ومِن العرب مَن يفتحها مع الألف، إلا أن ذلك لم يجئ إلا في لغة مَن يجعل التثنية بالألف على كل حال، ولا يُحفظ في هذه اللغة فتحُها إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، ومِن ذلك قولُ الشاعر:

أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانا. البيت.

وقولُ الآخر[2]:

ألقى عليه المُقْرَم الأَوْنانا»

[١:٥١/ب] وقال ابن جِنِّيْ[3]: «وفَتَحَها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد/ على الحالتين لأنهما أكثر، قرأتُ على أبي علي في[4] نوادر أبي زيد:

أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانا ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانا

وروينا عن قُطْرُب لامرأة من فَقْعَس[5]:

يا رُبَّ خالٍ لك من عُرَيْنَهْ حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ
فَسْوَتُهُ لا تَنْقَضي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ رَبِيعٍ وجُمادَيْنَهْ»

قال ابن جني[6]: «وقد حُكي أنَّ من العرب من يرفع النون في نحو الزَّيْدان والعَمْران. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما غيرهما» انتهى.

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢١٨.
(٢) لم أجده في غير ضرائر الشعر ص ٢١٨. المقرم: السيد الرئيس من الرجال، سمي بذلك لأنه شبه بالمقرم من الإبل لعظم شأنه وكرمه عندهم، والمقرم من الإبل هو الذي يترك من الركوب والعمل ويودَّع للفِحْلة. وفي ك: المعدم. وفي ضرائر الشعر: المغرم. والأَوْنَانِ: جانبا الخُرْج، واحدهما: أَوْن. والأون أيضا: العِدْل والخُرْج يُجعل فيه الزاد. والأونانِ أيضاً: الخاصرتان. وفي النسخ كلها: الأوتانا، وتصويبه من ضرائر الشعر. وقال ابن عصفور بعده: يريد: الأَوْنَين.
(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٩.
(٤) ك: من.
(٥) تقدم في الصفحة السابقة.
(٦) كذا. وهذا النص في سر صناعة الإعراب يلي الرجز بدون فاصل.

وقوله: **وقد تُضَمُّ** حكى الشيبانيُّ[1] عن العرب: هما خَليلانُ. ومن ذلك قول فاطمةَ عليها السلام: «يا حَسَنانُ، يا حُسَيْنانُ»[2]، تريد الحَسَن والحُسَين، فغَلَّبت لفظ أحدهما على الآخر كالعُمَرَين، وأَجرت التثنية مُجرى المفرد. وأنشد أبو عمر المُطَرِّز في «اليواقيت»[3]:

يـــا أَبَتَـــا أَرَّقَنـــي القِـــذَّانُ فـــالنـــومُ لا تَطْعَمُـــه العَيْنـــانُ

وقال الشيباني[1]: «ضَمُّ[4] نون التثنية لُغةٌ». يعني إذا كانت بالألف، وأما إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم، وإنما شُبهت بألف غَضْبان وعُثْمان، فضُمت النون في الرفع كما ضُمت تلك النون، وأما مع الياء فلا يجوز، لا تقول: رأيت الزيدَيْنُ، ولا: مررت بالزيدَينُ. وكان ينبغي أن يقيد ذلك المصنفُ بالمثنى إذا كان بالألف.

وقال بعض أصحابنا: «ومِن العرب مَن يجعل الإعراب في النون إجراء للتثنية مُجرى المفرد، وذلك قليل جدًّا، حكى الشيبانيّ عنهم[5]: هذان خَلِيلانُ». فظاهرُ كلام هذا أنك تقول: رأيت الزيدانَ[6]، بفتح النون، ومررت بالزيدانِ[7]، بكسرها.

وقوله: **وتَسقُطُ للإضافة أو للضرورة أو لتقصيرِ صلة**. أَمَّا سقوطها للإضافة فكثير، ومنه ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾[8]، وأَمَّا للضرورة فقولُ

(١) شرح التسهيل ١: ٦٢.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥: ٢٢٩.
(٣) ضرائر الشعر ص ٢١٨ حيث نص ابن عصفور على ذلك. ونسبا في المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ لرؤبة. وهما في ملحقات ديوانه ص ١٨٦ وقبلهما بيتان وبعدهما بيتان، والنون ساكنة. القِذَّان: البراغيث، واحدتها قُذَّة وقُذَذ. وراجع الخزانة ١: ٩٢ [عند الشاهد الخامس].
(٤) ك: وضم.
(٥) عنهم: سقط من س.
(٦) ك: الزيدينَ.
(٧) ك: بالزيدين.
(٨) سورة المائدة: ٦٤.

الشاعر(١):

همـا خُطَّتَـا إمّـا إسـارٌ ومِنَّـةٌ   وإمّا دَمٌ، والقَتلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

وقولُ الآخر(٢):

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ، فبعضُها   لأِولادِنـا ثِنْتـا، ومـا بينَنـا عَنْزُ

وقولُ الآخر(٣):

لَهـا مَتْنَتَـانِ خَظـاتـا كَمـا   أَكَـبَّ علـى سـاعِـدَيْـهِ النَّمِـرْ

يريد: خُطَّتانِ، وثِنْتانِ، وخَظاتانِ.

وقال الكسائيُّ(٤) وأحمد بن يحيـى(٥) في خَظاتا: إنه فعلٌ، وإنما حُذفت الألف من خَظَتْ لسكونها وسكون التاء، فلما تَحركت التاء رجعت الألف. وكونُ النون في هذه الأبيات حُذفت ضرورة هو مذهب البصريين، وأما الكسائي فإنه يجوز عنده حذف هذه النون، ولا يعتد حذفها ضرورة، فيجوز عنده: قام الزَّيْدا، بغير نون، وأنشد(٦):

أَقـولُ لِصـاحِبي لمَّـا بَـدا لـي   مَعـالِـمُ منهمـا، وهُمـا نَجِيَّـا

---

(١) هو تأبط شرًا. الحماسة ١:٧٢ [الحماسية ٧١] والخصائص ٢:٤٠٥ وضرائر الشعر ص ١٠٧ والخزانة ٧:٤٩٩ ـ ٥٠٧ [الشاهد ٥٦٨].

(٢) البيت في شرح القصائد السبع ص ٣٠٥ والخصائص ٢:٤٣٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ والممتع ص ١٥٩ وضرائر الشعر ص ١٠٧. لبن: جمع لبون، وهي ذات اللبن.

(٣) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩ وشرح أبيات المغني ٤:٢١٣ ـ ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣]. وانظر تخريجه في المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٠. المتن: الظهر، وكذا المتنة. وخظاتان: مكتنزتان. وخَظَتَا: ارتفعتا.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ٤٨٤ وضرائر الشعر ص ٤٩.

(٥) مجالس العلماء ص ١٠٩ ـ ١١٠ ومعجم الأدباء ٥:١١١ ـ ١١٢ وعنه في سفر السعادة ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧ وعنهما في شرح أبيات المغني ٤:٢١٥ ـ ٢١٦ [الإنشاد ٣٢٣].

(٦) تهذيب اللغة ١١: ٢٠٠ واللسان (نجا) ٢٠: ١٨٠.

يريد: نَجِيّان.

وزعم الفراء[1] أنه لا شاهد في هذا البيت لأنه يريد به الظرف، أي: حيث يَنتجيان نَجْوةً[2]، كقولك: هما قريباً، أي: مكاناً قريباً، وكذلك تقدير[3] هذا، أي: وهما مكانَ انتجاء.

ويَشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عزي إلى الحَجَلة تُخاطب القَطا «قَطا قَطا، بَيْضُكِ ثِنْتا، وبَيْضي مِائتا»[4]، أي: ثِنْتانِ ومِائتانِ.

وينبغي/ أن يُقَيَّد قولُ من أجاز حذف النون للضرورة أو مطلقاً بأن لا [١:٥٢/أ] يكون حذفها يؤدي إلى الالتباس بالواحد، نحو هذانِ وهاتانِ؛ لأنك لو حذفت النون لقلت[5]: هذا وهاتا، فكان يلتبس بالمفرد.

وأما تقصير الصلة فإنه يشمُل صلة الألف واللام وصلة ما ثُنِّي من الموصول نحو الذي والتي، فمثالُ تقصير صلة الألف واللام ما أنشده المصنفُ على زعمه[6]:

خليليَّ ما إنْ أنتما الصادِقا هَوًى إذا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا

ولا حُجَّة في هذا البيت على ما زعمه المصنف من أن النون حُذفت لتقصير الصلة؛ لأنه يجوز أن تكون حذفت للإضافة، فيكون هَوًى مخفوضاً بإضافة اسم الفاعل إليه؛ لأنه اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب، واسم الفاعل إذا كان في صلة الألف واللام، وكان مثنًى، جاز أن يُضاف إلى ما ليس فيه ألف ولام، وإلى ما ليس مضافاً إلى ما هُما فيه، فتقول: هذان الضاربا

---

(١) تهذيب اللغة ١١: ٢٠٠ واللسان (نجا) ٢٠: ١٨٠ وفيهما: «قال الفراء: أي هما بموضع نَجْوى، فنصب نجيًا على مذهب الصفة».

(٢) ك: بنجوة.

(٣) ك: ولذلك يقدر.

(٤) الخصائص ١: ٤٣١.

(٥) ك، ص: لبقي.

(٦) شرح التسهيل ١: ٦٢. وأنشده أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣٧.

رَجُلٍ، ورأيت الضارِبَيْ رَجُلٍ، فلو كان بعد «الصادِقا» اسمٌ يظهر فيه النصب كان فيه حجة على ما زعم.

ومثالُ الحذف من صلة ما ثُنِّي من الذي والتي قولُ الشاعر[1]:

أَبَنِـي كُلَيْـبٍ، إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا قَتَلا المُلوكَ، وفكَّكا الأَغْلالا

وقولُ الآخر[2]:

وحَــــوْصــــاءَ ورَألانَ الــ ــــذَيْ دَلَّا علـــى الحَـــجِّ

وقولُ الآخر[3]:

هُمــا اللَّتــا لــو وَلَــدَتْ تَميـمُ لَقِيــلَ فَخْــرٌ لَهُــمْ صَمِيــمُ

وحذفُ النون[4] من تثنية الذي والتي لغةٌ لِبني الحارث وبعض ربيعة[5]، والإثباتُ لغةُ الحجاز وأَسَد.

وفي حذف النون لتقصير الصلة خلاف: ذهب س[6] والفراء إلى أنه

---

(١) هو الأخطل. شعره ص ١٠٨ والكتاب ١: ١٨٦ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥ ـ وفيه الخلاف بين المدرستين ـ وضرائر الشعر ص ١٠٩ والخزانة ٦: ٦ ـ ١٣ [الشاهد ٤٢٣]. أراد بعمَّيه عمراً ومُرّة ابني كلثوم، فإن عمراً قتل عمرو بن هند، ومُرّة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر، وقيل غير ذلك.

(٢) البيت في الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١: ٢٥٩ ومثل المقرب ق ٥/ب وشرح الجزولية ص ٤٧١. وقبله في الإبدال بيت، هو:

نِعِمَّـــا وَلَـــدَتْ رَضْـــوى لِـــزَبَّـــانَ بـــنِ كِنْـــدِجِّ

وقوله ابن كندجّ، وعلى الحجّ: أراد: ابن كنديّ، وعلى الحيّ، فأبدل الياء المشددة جيماً.

(٣) الأزهية ص ٣١٣ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٩ وشرح الجزولية ص ٤٧٢ والخزانة ٦: ١٤ [الشاهد ٤٢٤]. ونسبه العيني للأخطل. المقاصد النحوية ١: ٤٢٥. قال البغدادي: «وقد فتشت أنا ديوانه، فلم أجده فيه». قلت: هو ليس في شعره الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة، ولا في ديوانه الذي نشره إيليا الحاوي.

(٤) س: التنوين.

(٥) أوضح المسالك ١: ٩٩.

(٦) الكتاب ١: ١٨٤ ـ ١٨٧. وانظر المنصف ١: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ ـ ٥٣٩ وأمالي ابن الشجري ٣: ٥٥.

يجوز حذف النون مطلقاً. قال الفراء: إنما جاز ذلك لأنهم وجدوا الواحد لا نون فيه، وقد نُصب، فأَجروا الاثنين مُجرى الواحد. وقال الفراء أيضاً: إنما جاز ذلك في اللَّذَينِ لأن الوقف على الموصول دون صلته لا يكون، فصارت الصلة عوضاً من النون، وهم يحذفون مما طال في كلامهم.

وذهب أبو العباس إلى أنه لا يجوز حذف النون إلا مع الموصول غير الألف واللام نحو اللَّذانِ لطول الاسم، كما تحذف الهاء في قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، ولم يُحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى، ولم يُنشدوا شاهداً على ذلك، لكنه قد سُمع في الجمع، وقياسُ المثنى على الجمع قياسٌ جَلِيّ، والاحتياط أن لا يُقال إلا بسماع من العرب، فإنَّ لكل تركيب خصوصياتٍ وضعيةً تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض.

ونقص المصنفَ من مواضع حذف النون[1] أنها تُحذف لشبه الإضافة، وذلك في موضعين: أحدهما في قولك: اثنا عشر، واثنتا عشرة. والثاني في قولهم: لا غُلامَيْ لك، على مذهبه، فإنه يزعم[2] أن النون هناك محذوفة لشبه الإضافة، و «لك» في موضع الصفة، وسيأتي ذلك في باب «لا» إن شاء الله.

وقوله: **ولزومُ الألفِ لُغةٌ حارثيَّةٌ** يعني لزوم الألف في الرفع والنصب والجر، فلا تنقلب إلى الياء في النصب/ والجر. وحارثيّة: نسبة لِبني [١:٥٢/ب] الحارث بن كَعْب[3]، أَجروا المثنى مُجرى الاسم المقصور، قيل: وهو القياس، إلا أنَّ معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقلبوا تلك

(١) النون: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٦٠ ـ ٦٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ١١٣ والنوادر ص ١٦٩، ٢٥٩ وجمهرة اللغة ٢: ٣٢٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧٦، ٧٠٤ والصاحبي ص ٢٩.

الألف ياء. ومثالُ ذلك قولُ الشاعر(١):

إنَّ أَبــاهــا وأَبــا أبــاهــا قــد بلَغا فـي المجـد غـايتَـاهـا

وقولُ الآخر، وهو هَوْبَرة الحارثي(٢):

تَــزَوَّدَ مِنَّــا بيــنَ أُذْنــاهُ ضَــرْبــةً دَعَتْــهُ إلـى هـابِـي التـرابِ عَقِيـمِ

وقولُ الآخر(٣):

وأَطْرَقَ إطراقَ الشُّجاعِ، ولو رَأى مُضِيًّـا لِنـابـاه الشُّجـاعُ لصمَّمـا

وسمع الأخفش(٤) أعرابيًّا فصيحاً من بني الحارث يقول: ضَربتُ يَداهُ، ووضعتُه عَلاه، يريد: يَدَيْه وعَلَيْه. وقال بعض العرب: لو استطعتُ لأَتيتُك على يَدايَ(٥). وقال الراجز(٦):

إيَّــاكَ أن تُبْلَــى بِشَعْشَعــانِ خَــبٍّ الفُــؤادِ مــائـلِ اليَــدانِ

---

(١) تقدم في ص ١٦٥.

(٢) اللسان (صرع) ١٠: ٦٤ و (شظي) ١٩: ١٦٣ و (هبا) ٢٠: ٢٢٦ والتاج (هبا) ١٠: ٤٠٥. واسمه فيها: هَوْبَر الحارثي. والبيت بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ وكتاب ليس ص ٣٣٤ والإفصاح ص ٣٧٧ وشرح المفصل ٣: ١٢٨. هابي الترابي: ما اختلط منه بالرماد. وآخره في الإفصاح: سحيق.

(٣) هو المتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوأم اليشكري. والبيت في ديوانه ص ٣٤ والأصمعيات ص ٢٤٦ [الأصمعية ٩٢] والشعر والشعراء ص ١٨٠ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ والمؤتلف والمختلف ص ٩٥ وسر صناعة الإعراب ص ٧٠٤ ومختارات ابن الشجري ص ٢٩. الشجاع: الحية الذكر. وصَمَّم: عضَّ ونيَّب فلم يرسل ما عضَّ.

(٤) ذكر في كتابه معاني القرآن ص ١١٣ أنَّ أبا زيد هو الذي سمع ذلك من الأعرابي. وكذا في الحجة ١: ٨٦.

(٥) شرح الجزولية ص ١٩٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٥٥٢، ٧٠٥ والإفصاح ص ٣٧٧. الخب: الخبيث الماكر. والشعشعان: الطويل الحسن الخفيف اللحم.

وحكى الكسائي أنَّ ذلك لغةٌ لبني الحارث بن كَعْب[1] وزُبَيد[2] وخَثْعَم[3] وهَمْدانَ، وأنشد الكسائي لبعض بني الحارث[4]:

فـإنَّ بِجَنْبَـا سَحْبَـلٍ ومَصِيفِـهِ مُراقَ دَمٍ لن يَبرحَ الدهرَ ثاوِيا

وقال الشاعر[5]:

واهـاً لِسَلْمـى، ثُـمَّ واهـاً واهـا هِـيَ المُنـى لـو أننـا نِلْنـاهـا
يـا ليـتَ عَيْنـاهـا لنـا وفـاهـا

وذكر أبو الخَطَّاب[6] أنها لغة لِكنانة. وذكر غيره أنها لغة لبني العَنْبَر[7] وبني الهُجَيْم[7] وبطون من ربيعة[8]. وحكاها أبو زيد، قال في نوادره: «لغةُ بني الحارث بن كعب قلبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً[9]، يقولون: أخذتُ الدرهمانِ، والسلامُ عَلاكُم»[10]. وحكاها الفراء، قال: بنو الحارث بن كعب يقولون: إنَّ هذانِ قالا ذاك، ورأيتُ هذانِ. وفي البسيط

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣:٤٥ ونتائج الفكر ص ١٥٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) نتائج الفكر ص ١٥٣ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥١.

(٤) هو جعفر بن عُلْبة الحارثي. الحماسة ١:٢٠٨ [الحماسية ١٢٢] والأغاني ١٣:٤٧ [ط. دار الكتب] والمؤتلف والمختلف ص ١٩. سحبل: موضع في ديار بني الحارث بن كعب. وقوله: «ومصيفه» كذا في النسخ المخطوطة. وفي المصادر المذكورة «ومضيقه» أو «وتلاعه».

(٥) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٢٢٧ ـ وتخريج الأرجوزة في ص ٢٥٩ ـ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥١ وشرح أبيات المغني ٦:١٤٤ [الإنشاد ٥٩٤] والخزانة ٧:٤٥٥ [عند الشاهد ٥٥٩].

(٦) مجاز القرآن ٢:٢١٠ وعنه في معاني القرآن وإعرابه ٣:٣٦٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣:٤٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٩٠.

(٨) سر صناعة الإعراب ص ٧٠٤.

(٩) زيد هنا في ك ما نصه: قال بنو الحارث.

(١٠) النوادر ص ٢٥٩.

أنها لغة بكر بن وائل. فهذه طوائف من العرب الفصحاء وافقوا بني الحارث بن كعب في هذه اللغة.

وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر. وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب.

وأَحسنُ ما خُرِّج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1] في قراءة من قرأ (هذانِ) بالألف من قراء السبعة[2] حمله على هذه اللغة[3].

وذهب أبو الحَجَّاج الأَعْلَم إلى أن نون التثنية تحذف لغير ما ذَكر المصنف من الإضافة والضرورة وتقصير الصلة، وذلك هو حذفها لِشبه الإضافة، وذلك في قولك لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ، فالكاف عنده ليست ضميراً، وإنما هي حرف خطاب، كما هي في قولهم: أَبْصِرْكَ زيداً، وحُذفت النون في لبيك وأمثالها لشبه الإضافة؛ لأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة نحو: ذاك، والنون تمنع من ذلك، فحذفت لذلك.

واستدلَّ الأَعلمُ على ذلك بأن هذه انتصبت انتصاب المصادر، والعامل فيها أفعال مضمرة، وإذا أضيف المصدر إلى ضمير الخطاب فلا بُدَّ أن يكون ذلك الضمير مغايراً لفاعل الفعل الناصب ذلك المصدر؛ إذ فاعل ذلك الفعل هو ضمير المتكلم، فيلزم على هذا كله أن يكون المصدرمصدراً تشبيهياً،
[١/٥٣:١] فيصير نحو: / ضربتُ ضَرْبَكَ، المعنى: ضَرْباً مثلَ ضَرْبِكَ، ويكون معنى هذه المصادر في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابةً مثلَ إجابتِكَ، وفي لَبَّيْكَ: أَلْزَمُ طاعَتَكَ مثلَ لُزُومِكَ الطاعةَ، وفي دَوالَيْكَ: تَداوَلْنا مثل مُداوَلَتِكَ. وليس معنى هذه المصادر هذا الذي لزم إذا جعل مصدرًا تشبيهيًا، وإذا كانت الكاف حرف خطاب استقام المعنى.

---

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) هم نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٤١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢:١٨٣ ـ ١٨٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٣:٣٦١ ـ ٣٦٤ والحجة ٥:٢٢٩ ـ ٢٣٢ والكشف ٢:٩٩ ـ ١٠٠.

وقد رُدَّ ما ذَهب إليه الأَعلمُ بأنَّ ذلك على المصدر التشبيهي، ولا يَفسُد المعنى لأنه يكون في سَعْدَيْكَ: أَجَبْتُكَ إجابتَكَ لغيرك إذا أَجبته، وفي لَبَّيْكَ: أَلزمُ طاعتَك لزومَك طاعةَ غيرِك، وفي دَوالَيْكَ: تَداوَلْنا مداوَلتَكَ إذا داوَلْتَ، كما قالوا: دَقَقْتُهُ دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُل[1]، المعنى: مثلَ دَقِّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ الفلفلِ إذا دَقَقْتَ. وأما دعواه أنَّ كاف الخطاب شديدة الاتصال بالاسم، والنون تمنعها من ذلك، فحذفت، فباطل بدليل قولهم ذانِك وتانِك، فالكاف للخطاب، ولم تحذف نون التثنية لها.

وذهب أبو الحسن الأخفش[2] وهشام[2] إلى أنه تحذف نون التثنية لغير ما ذكر، وهو لطافة الضمير، فقالا: إذا قلت ضارباك فهذا الضمير منصوب المحل[3] لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون، ولِحذفها سببٌ آخر غير الإضافة، وهو صونُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

والذي ذهب إليه س[4] والمحققون[5] هو أن الضمير في موضع جَرّ اعتباراً بالظاهر، ولا يُنسَبُ إلى الضمير إعراب لا يكون للظاهر، فحذفُ النون هو للإضافة لا لِلطافة الضمير.

ص: وما أُعرِبَ إعرابَ المثنى مخالفاً لمعناه أو غيرَ صالح للتجريد، وعَطْفِ مثلِه عليه، فَمُلْحَقٌ به. وكذلك كِلا وكِلْتا مضافين إلى مُضْمَر، ومطلقاً على لغة كِنانة. ولا يُغني العطف[6] دُونَ شُذوذ أو اضطرارٍ، إلا مع قصد

---

(١) الكتاب ١ : ٣٥٧. المنحاز : المِدَقّ. قال الراجز :

أَدُقُّ فــي جــارِ اسْتِهــا بِمِعْـوَلِ ... دَقَّـكَ بــالمِنْحــازِ حَـبَّ الفُلْفُـلِ

اللسان (نحز) ٧ : ٢٨٢ و(قلل) ١٤ : ٨٥ والتاج (نحز) ١٥ : ٣٤٧.

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٨٣ والبحر ٧ : ١٤٦. والمذهب في شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٥٨ غير منسوب.

(٣) مذهب الأخفش في التبصرة ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ والنكت ص ٢٩٤ والبسيط ص ١٠٤٨. وانظر معاني القرآن له ص ٨٤.

(٤) الكتاب ١ : ١٨٧ حيث مثل بـ «ضاربوك» والنكت ص ٢٩٤.

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٨٣ والبسيط ص ١٠٤٩ ـ ١٠٥٠.

(٦) زيد هنا في حاشية ح والتسهيل وشرحه ما نصه: عن التثنية.

التكثير، أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ.

ش: الذي أُعربَ إعرابَ المثنى وهو مخالف لمعنى التثنية هو ما يُراد به التكثير، نحو قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] المعنى: كَرَّاتٍ، لأن البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كَرَّتين بل بِكَرَّات، وكذلك: سُبْحانَ الله وحَنانَيْه، أي: حَناناً بعد حَنان، وقول الراجز[2]:

وَمَهْمَهَيْــــنِ قَــــذَفَيْــــنِ مَــــرْتَيْــــنْ

قال الفراء: «مَهْمَه بعدَ مَهْمَهٍ»[3].

وهذا النوع من المثنى يجوز أن يُجرد من التثنية، ويُعطف عليه مثلُه، ويكون المعنى على التكثير، ويستغني بالعطف عن التثنية، ومنه[4]:

لـو عُـدَّ قَبرٌ وقَبرٌ كُنـتَ أكـرمَهُـمْ ... مَيْتاً، وأَبْعَدَهم عن منزلِ الذَّامِ

وقال جَرير[5]:

إنَّـا أَتينـاكَ نَبْغـي منـكَ نـافلـةً ... مِن رَمْلِ يَبْرِينَ، إنَّ الخيرَ مَطلوبُ

---

(١) سورة الملك: ٤.

(٢) هو هِمْيان بن قُحافة كما في أمالي ابن الشجري ١:١٦ حيث خرجه الدكتور الطناحي. و٢:٤٩٦. وصحح البغدادي في الخزانة ٢:٣٤ [عند الشاهد ١٣٥] و٧:٥٤٨ [عند الشاهد ٥٧٣] نسبته لخطام بن نصر المجاشعي لا لهميان. وهو في شرح التسهيل ١:٦٤. المهمه. المفازة الخرقاء. والقذف: البعيد. والمرت: كل مكان لا يُنبت مرعى.

(٣) كذا في شرح التسهيل ١:٦٤. وأنشد الفراء في معاني القرآن ٣:١١٨ هذا الشطر، ومعه شطر آخر، وهو: قطعته بالأَمّ لا بالسَّمْتَيْنْ. وقال بعدهما: يريد مهمهًا وسمتاً واحداً.

(٤) البيت لعصام بن عُبيد الزِّمَّانيّ. الحماسة ١:٥٦٠ [الحماسية ٤٠٦] والخزانة ٧:٤٧٣ ـ ٤٧٥ [الشاهد ٥٦٣]. ونسبت القطعة التي منها البيت الشاهد لهمام الرقاشي ولغيره. وتخريجها في الحماسة. الذام: العيب.

(٥) ديوانه ص ٣٥٠. والبيتان من قصيدة يمدح فيها أيوب بن سليمان بن عبد الملك. يبرين: اسم لعدة مواضع، فقيل: إنه من أصقاع البحرين به منبران، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة. وقيل: رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حَجْر اليمامة. وتخدي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وعريكة السنام: بقيته. والخمس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام وترد اليوم الرابع. والتأويب: سير النهار كله إلى الليل.

تَخْـدِي بنـا نُجُـبٌ أَفنـى عـرائكَهـا   خِمْسٌ وخِمْسٌ وتَأْويبٌ وتَأْوِيبُ

وقال الأفْوَهُ الأَوْديّ[١]:

إنَّ النَّجاةَ إذا ما كُنتَ ذا بَصَرٍ   من ساحة الغَيِّ إبعادٌ فإبْعادُ

/وقد يُغني في هذا النوع التكريرُ عن العطف، ومنه قولُه تعالى: [١:٥٣/ب] ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٢] أي: دَكًّا بعدَ دَكٍّ وصَفًّا بعدَ صَفٍّ.

ومِن المُعرب إعرابَ المثنى والمرادُ به الجمع ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[٣]، و «البَيِّعانِ بالخِيارِ»[٤]، وقولُ الشاعر[٥]:

تُلْفى الإِوَزُّونَ في أَكْنافِ دارتها   تَمشي، وبينَ يَدَيْها البُرُّ مَنْثُورُ

أراد: بين أَيْدِيها.

وقوله: **أو غيرَ صالح للتجريد وعطفِ مثلِه عليه**، هذا ضربان: اسمُ جنس نحو: كَلْبَتَي الحَدَّاد[٦]، وعَلَمٌ كالبَحْرَيْن والدَّوْنَكَيْن[٧] وكُنابَيْن[٨]: أسماء مواضع.

ويلحق بهذا النوع القَمَرانِ للشمس والقَمَر، فإنه لا يصلح للتجريد

---

(١) ديوانـه ص ١٠ والأمالي ٢: ٢٢٥.

(٢) سورة الفجر: ٢١ ـ ٢٢.

(٣) سورة الحجرات: ١٠.

(٤) هذا جزء من قول الرسول ﷺ: «البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صَدَقا وبيَّنا بُورك لهما في بيعهما، وإن كَتَما وكَذَبا مُحِقت بركةُ بيعهما». أخرجه البخاري في كتاب البيوع ـ الباب العاشر ـ ٣: ١٠. وفي مواضع أخرى أيضاً. وأخرجه مسلم. البَيِّعان: البائع والمشتري.

(٥) هو أوس بن حجر. ديوانه ص ٤٦ وجمهرة اللغة ٣: ٥١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٦٠ واللسان (وزز) ٧: ٢٩٦ وشرح المفصل ٥: ٥. الإوزون: جمع الإوزّة.

(٦) الكلبتان: ما يأخذ به الحدادُ الحديدَ المُحْمى.

(٧) الدونكان: بَلَدانِ من وراء فلج. وقيل: واديان في بلاد بني سُلَيم. وقيل: اسم لموضع واحد.

(٨) كنابين: قيل: موضع. وقيل: كُناب جبل وبإزائه جبل آخر يقال له عُناب، فجمع إليه.

وعطفِ مثله عليه، بل يصلح للتجريد وعطفِ مُبايِنه عليه.

ومما اعتيدَ فيه التجريدُ، والتثنيةُ فيه مستعارةٌ، قولُهم: حَوالَيْكَ والأَبْهَرانِ والأَخْرَمانِ وعاقِلانِ. وتجريدُ ذلك: حَوال، نحو[1]:

وأنـا أَمْشِـي الـدَّأَلـى حَـوالَكـا

والأَبْهَر، وهو عِرْق معروف. والأَخْرَم، وهو موضع. وعاقِل، وهو جبل.

ومما أُعرب كالمثنى، وليس بمثنى لعدم صلاحيته للتجرد، اثنانِ واثنتانِ، والمِذْرَوانِ، وهما طَرَفا الأَلْية، وطَرَفا القوس، وجانبا الرأس. ومثله: «جاءَ فلانٌ يَضرِبُ أَصْدَرَيْهِ»[2]. ولعمرٍو ومعاويةَ ابْنَيْ شُرَحْبِيلَ بنِ عمرِو بن الجَون: الجَونانِ، وقولُ أعرابي[3]: جَنَّبَكَ اللهُ الأَمَرَّيْنِ ـ أي: الفَقْر والعُـرْي[4] ـ وكفـاكَ شَـرَّ الأَجْـوَفَيْـنِ، ـ أي: البَطْـن والفَـرْج[5] ـ وأذاقَـكَ البَرْدَيْنِ، أي[6]: الغِنى والعافية. ومن هذا قولهم[7] لِما هو في وَسَط شيء: هو في ظَهْرَيْهِ وظَهْرانَيْه، ولقيتُه بينَ الظَّهْرانَيْنِ، أي: في اليومين أو الثلاثة.

وقوله: فَمُلْحَقٌ به[8] أي: مُلْحَق بالمثنى في إعرابه. وهذا الخبر الذي

---

(١) الكتاب ١:٣٥١ والكامل ص ٧٣١ وتحصيل عين الذهب ص ٢٢١ وشرح جمل الزجاجي ٢:٢٧٦. الدألي: مشية فيها تثاقل. زعم أبو عبيدة أنّ هذا من قول الضَّبّ للحِسْل أيام كانت الأشياء تتكلم فيما تزعم الأعراب. وقبله:

أَهَـدَمُـوا بيْتَـكَ لا أبـالَكـا ... وحَسِبـوا أنـك لا أخا لَكـا

(٢) هذا مثل. الفاخر ص ٢٤٦ وأمثال أبي عبيد ص ٥٦ والزاهر ١:٢٩٩ ومجمع الأمثال ١:١٦٣. ومعناه: جاء فارغاً لم يقض طَلِبَته. والأصدران: عرقان يَضْرِبان تحت الصدغين لا يُفرد لهما واحد.

(٣) شرح التسهيل ١:٦٧.

(٤) أي الفقر والعري: سقط من ك.

(٥) أي: البطن والفرج: سقط من ك.

(٦) ك: أعني.

(٧) شرح التسهيل ١:٦٧.

(٨) به: سقط من ك.

هو «فَملحقٌ به» هو قوله المبتدأ الذي هو قوله: «وما أُعرِب إعرابَ المثنى»، ومعنى هذا الخبر مُستفادٌ من المبتدأ، فلا يجوز أن يكون خبراً لأنه مفروض أنه أُعرب إعراب المثنى، فكيف يُخبر عنه بأنه يُلحق[1] بالمثنى في الإعراب، فصار قولُه هذا نظيرَ ما منعوه من قولهم: سَيِّدُ الجارية مالِكُها؛ لأن معنى «مالكها» قد فهم من قوله: سَيِّد الجارية، كذلك هذا قد عُلم أنه أُعرب إعرابَ المثنى، فكيف يُجعل ملحقاً بالمثنى في الإعراب، فإن تُخُيِّلَ للإلحاق معنًى غير هذا صَحَّ أن يكون خبراً.

وقد انقسم ما أُعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه[2]، بالنسبة إلى المدلول إلى قسمين: قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:

فالأول على قسمين: جنس، نحو المِقَصَّيْنِ والجَلَمَينِ[3] وكَلْبَتَي الحَدَّاد والأَبْهَرَين وحَوالَيْكَ. وعَلَمٌ، وهو قسمان: قسم سُمّي بالمثنى كالبَحْرَيْنِ. وقسم سُمّي بالمفرد، ثم عَرضت له التثنية كالأَخْرَمَينِ وعاقِلينِ.

والقسم الذي هو لأكثر من اثنين قسمان: قسمٌ مدلولُه الكثرةُ نحو (كَرَّتَيْنِ) في سورة «تبارك»[4]، وحَنانَيْهِ. وقسمٌ يُراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة نحو ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[5]، وقوله[6]:

. . . . وبينَ يَدَيْها البُرُّ مَنْثُورُ

فمِثلُ المِقَصَّينِ لا يُجَرَّد عن التثنية، والأَبْهَرانِ وحَوالَيْكَ المعتادُ تجريده عن التثنية، ولا يُعطف عليه لفِقْدان مِثْل، والبَحْران لا يُجرد/ عن التثنية، [١:٥٤/أ] والأَخْرَمان وعاقِلان يُجَرَّدان، ولا عطف لفِقْدان مِثْل، ومثل (كَرَّتَيْنِ) يُجَرَّد

(١) ك: ملحق.

(٢) معناه: سقط من ك.

(٣) الجلمان: المِقْراضان.

(٤) الآية: ٤.

(٥) سورة الحجرات: ١٠.

(٦) تقدم في ص ٢٥١.

بعطف وبغير عطف، ونحو (بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) و «بين يَدَيْها» لا يُجَرَّد.

وقوله: **وكذا كِلا وكِلْتا أي: أُلحقا بالمثنى في الإعراب**، وهما مفردان في اللفظ مُثَنَّيان في المعنى، وهذان مخالفان لما قبلهما لأنَّ مدلولَهما مدلولُ المثنى، وليس مدلول ما قبلهما إلا مدلول المفرد أو مدلول أكثر من اثنين، واعتبارُ اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثرُ من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[1].

وقوله: **مُضافَين إلى مُضْمَر، ومُطْلَقاً على لغة كِنانةَ** احترز بقوله: «إلى مُضْمَر» من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أُضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقاً، وإذا أُضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والخفض، هذا الحكم المُجْمَع عليه من السماع عن العرب، ولا يُجيز البصريون غيرَه.

وحكى الكسائي[2] والفراء[3] أن بعض العرب يُجريهما مع المظهر مُجراهما مع المضمر، وحُكي: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْك، وهذه اللغة عَزاها الفراء[3] إلى كِنانةَ.

وزعم الفراء[4] أنهما قد يضافان إلى مضمر، ويكونان بالألف في كل حال، وأن قول العرب «كِلاهُما وتَمْراً»[5]، كِلا في موضع نصب كما كان في

(١) سورة الكهف: ٣٣.
(٢) شرح اللمحة البدرية ١: ٢٢٠.
(٣) معاني القرآن له ٢: ١٨٤.
(٤) شرح اللمحة البدرية ١: ٢١٩.
(٥) الكتاب ١: ٢٨٠، ٢٨١ والفاخر ص ١٤٩ وأمثال أبي عبيد ص ٢٠٠ ومجمع الأمثال ٢: ٢٥١ ـ ٢٥٢. والتقدير: كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرًا. أو: مطلوبي كلاهما، وأزيد معهما تمراً. أو: لك كلاهما وأزيدك تمراً. قال هذا رجلٌ مرَّ بإنسان وبين يديه زُبْد وسَنَام وتمر، فقال له الرجل: أَنلني مما بين يديك. قال: أيُّما أحبّ إليك زبدٌ أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً. ويقال: إن الذي قال ذلك عمرو بن حُمْران الجعدي، وكان في إبل لأبيه يرعاها، فمرَّ به رجل قد جَهَده العطش والجوع، وبين يدي عمرو زُبْد وتمر وقُرْص، =

الظاهر، ويتبعُه التمر، وأنشد[1]:

نِعمَ الفَتى عَمَدَتْ إليه مَطِيَّتي   بي حينَ جَدَّ بنا المَسِيرُ كِلانا

فعلى ما نَقل غيرُ البصريين يكون في كِلا وكِلْتا ثلاث لغات: لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف، أو إلى مضمر فتنقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض، وإلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أأُضيف إلى ظاهر أم إلى مضمر، وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أأُضيف إلى ظاهر أم مضمر.

واختلف النحويون[2] في كِلا وكِلْتا، فذهب البصريون[3] إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنى في المعنى كزَوْج. واستدلوا على ذلك بوجودهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر، ولا يمكن أن يقال إنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب ومن يَشْرَكُهم في كون المثنى عندهم بالألف دائماً؛ لأنَّ جميع العرب تستعمل كِلا وكِلْتا إذا أضيفا إلى مظهر بالألف، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة. واستدلوا أيضاً بإخبار العرب عنهما إخبارَ المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

= فقال الرجل: أطعمني من زبدك أو قرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمراً. ثم قراه وسقاه.

(١) شرح اللمحة البدرية ١:٢١٩.

(٢) انظر الخلاف فيهما وحجج الفريقين في الإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وشرح جمل الزجاجي ١:٢٧٥ ـ ٢٧٩ وشرح الجزولية ص ١٩٣ ـ ٢٠٢.

(٣) المقتضب ٣:٢٤١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٤ ـ ١٥٠ والبصريات ص ٨٩٤ ـ ٨٩٩ وسر صناعة الإعراب ص ١٥٢ ـ حيث نقل إجماعهم على ذلك ـ والإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ وأمالي ابن الشجري ١:١٦٦، ٢٩٠ وشرح المفصل ١:٥٤ و٦: ٦ وشرح جمل الزجاجي ١:٢٧٥ ـ ٢٧٩ وشرح الجزولية ص ١٩٣.

(٤) سورة الكهف: ٣٣.

(٥) هو لبيد بن ربيعة. ديوانه ص ٣١١ والكتاب ١:٤٠٧ وشرح القصائد السبع ص ٥٦٥ وأمالي ابن الشجري ١:١٦٦ وشرح الجزولية ص ١٩٤. غدت: أي البقرة الوحشية. والفرج: الواسع من الأرض. ومولى المخافة: أولى بالمخافة، ووليّ المخافة. ك: «فعدت». وهي رواية فيها.

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّهُ مَوْلى المَخافةِ خَلْفُها وأَمامُها

فلم يقل: آتَتا، ولا: تَحْسَبُ أنَّهما.

ولا يُعترض على هذا بأنهما قد أُخبر عنهما إخبار المثنى في قوله(١):

كِـــلاهمـــا لا يَطْلُعـــان الكِيحـــا

لأنَّ المفرد في اللفظ المثنى في المعنى(٢) يجوز أن يُحمل على كل من اللفظ ومن المعنى، وقد جَمع بينهما الشاعر في قوله(٣):

إنَّ المَنِيَّـةَ والحُتُـوفَ كِـلاهُمـا يُـوفـي المنيَّـةَ يَـرْقُبـانِ سَـوادي

[١/٥٤:ب] / ولا يجوز أن يكون الإخبار عنهما إخبارَ الواحد من باب ما أُخبر عن المثنى حقيقة إخبار الواحد، نحو قوله(٤):

فكأنَّ في العينينِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلاً، كُحِلَتْ بِهِ، فانْهَلَّتِ

لأن هذا ضرورة، ولا يجيء مع ذلك إلا في الشيئين المتلازمين نحو اليدين والعينين، وليس كِلا وكِلْتا من هذا الباب.

وذهب الكوفيون(٥) إلى أنهما من قبيل المثنى حقيقة. واستدلُّوا على ذلك بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١:٢٧٨ وشرح الجزولية ص ١٩٥. الكيح: عُرْض الجبل وأغلظه.

(٢) في المعنى: سقط من ك.

(٣) هو الأسود بن يَعْفُر. المفضليات ص ٢١٦ [المفضلية ٤٤] وشرحها للتبريزي ص ٩٦٧ وشرح أبيات المغني ٤:٢٦٢ ـ ٢٦٦ [الإنشاد ٣٣٦]. الحتوف: جمع حتف، وهو الموت. ويوفي: يعلو. وسوادي: شخصي. وقوله: «يوفي» ردَّهَ على لفظ كِلا، ورَدَّ «يرقبان» على المعنى.

(٤) هو سُلْمِيّ بن ربيعة السِّيدي. وقيل: غيره. الأصمعيات ص ١٦١ [الأصمعية ٥٦] والحماسة ١:٢٨٥ [الحماسية ١٨١] وأمالي ابن الشجري ١:١٨٣. القرنفل والسنبل: من أخلاط الأدوية التي تُحرق العين وتُسيل الدموع.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢:١٤٢ ـ ١٤٣ والبصريات ص ٨٩٤ والإنصاف ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠ [المسألة ٦٢] وأسرار العربية ص ٢٥٦ وشرح المفصل ١:٥٤ وشرح جمل الزجاجي ١: ٢٧٥ وشرح الجزولية ص ١٩٣.

بالياء، فتقول: كِلاهما وكِلْتاهما، وكِلَيْهما وكِلْتَيْهما، فلما وجدوا حكم التثنية فيهما ومعناها جعلوهما من قبيل المثنى حقيقة.

وزعم البغداذيون[1] أن كلتا قد نُطق لها بمفرد، قال[2]:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحِدَهْ كِلْتاهما قد قُرِنَتْ بِزائدَهْ

فليس بصحيح لأن المعنى: في كِلْتا رجليها، والحذفُ في كِلْتا مما حُذف فيه بعض الكلمة للضرورة، نحو[3]:

دَرَس المَنا بِمُتالِعٍ فأَبانِ ....

يريد: المَنازِل.

وفي الإفصاح: «فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين اعتذاراً عنه، وكلهم لا يُسَلمونه، وقد حكاه الثقات منهم[4]، منهم الكسائي والفراء ودُرَيْودٌ[5] وجماعة، ولا وجهَ لردّ روايتهم. وكان أبو بكر بن طاهر يقول: هي لغة لقوم يجعلونه مثنى، ولا يقولون كلاهما قام، وإنما يقول هذا من يجعله مفرداً. وكذا كان يقول لنا تلميذه[6] أبو الحسن بن خَرُوف

(١) هم الكوفيون. معاني القرآن للفراء ٢:١٤٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤ وشرح جمل الزجاجي ١:٢٧٥ وشرح الجزولية ص ١٩٨.

(٢) يصف نعامة. معاني القرآن للفراء ٢:١٤٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٧٤ والإنصاف ص ٤٣٩ وشرح جمل الزجاجي ١:٢٧٦ وشرح الجزولية ص ١٩٨ والخزانة ١:١٢٩ ـ ١٣٣ [الشاهد ١٣]. السلامى: عظام الأصابع في اليد والقدم.

(٣) هذا صدر بيت للبيد، وعجزه: وتَقادَمَتْ بالحُبْس فالسُّوبانِ. ديوانه ص ١٣٨ والخصائص ١:٨١ و٢:٤٣٧ والمحتسب ١:٨٠ وشرح الجزولية ص ١٩٨ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨ [الشاهد ١٨٤]. متالع: جبل لغنيّ بالحِمى. وأبان: جبل بين فَيْد والنِّبْهانية أبيض. والحبس: موضع في ديار غطفان. والسوبان: اسم واد. وتقادمت: قدمت.

(٤) منهم: سقط من ك.

(٥) عبد الله بن سليمان بن المنذر القرطبي الملقب بدُرَيْود أودَرْوَد [ـ ٣٢٥ هـ] من أهل النحو والشعر والتأليف. كان أعمى. شرح كتاب الكسائي. جذوة المقتبس ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ وبغية الوعاة ٢:٤٤ ـ ٤٥.

(٦) ك: تلمه.

والأستاذ أبو ذَرّ[1] ومن أَدْرَكْنا من الشيوخ الذين حملوا عنه» انتهى.

وإذا ثبت أنهما من قبيل المفرد لفظاً المثنى معنًى فكيف جُعلا في حالة الإضافة إلى المضمر بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؟ وهلا كانا[2] بالألف على كل حال؟

فالجواب أن العرب قلبت الألف فيهما في حال الإضافة إلى المضمر بملازمتهما الإضافة وملازمة اتصال الضمير بهما، وحُملتا في القلب على لَدى وإلى وعلى؛ ألا ترى أن الألف لا تقلب فيها مع الظاهر، وتقلب مع المضمر. فعلى ما قرره البصريون ليس كِلا وكِلْتا إذا أُضيفا إلى مضمر معربين إعراب المثنى؛ لأن القلب في حالة النصب والجر ليس لأجل العامل، إنما هو حملاً على لَدى وعلى.

والذي اختاره المصنف في الشرح غير مذهب البصريين وغير مذهب الكوفيين؛ لأنه زعم أنهما مفردان في اللفظ مثنيان من حيث المعنى كما قاله البصريون، وأنهما مع كونهما مفردين في اللفظ أُعربا إعرابَ المثنى حين أُضيفا إلى المضمر. قال المصنف في الشرح[3]: «وبكونه مفرد اللفظ مثنًّى المعنى أُعرب إعرابَ المفرد في موضع وإعرابَ المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل، فلم يَلِقْ به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافاً إلى ظاهر لِيُتخلص من اجتماع إعرابَيْ تثنية في شيئين كشيء واحد، وجُعل الآخر مضافاً إلى مضمر لأن المحذور فيه مأمون. وقد أَجرتْه كِنانةُ مُجرى

---

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنيّ الجَيَّاني أبو ذر، ويعرف بابن أبي الركب [ـ ٦٠٤ هـ] إمام في العربية متقن معتمد في الفقه والأدب، ولي القضاء في جيان أيام المنصور، واستقر بفاس، وتوفي بها. كان نقاداً للشعر، عالماً بالحديث والسير. روى عن ابن قُرْقُول وابن بَشْكُوال، وأجاز له السِّلَفي. من تصانيفه: شرح الجمل، وشرح الإيضاح، والإملاء على سيرة ابن هشام. المغرب في حلى المغرب ٢:٥٥ وشذرات الذهب ٥:١٤ وبغية الوعاة ٢:٢٨٧ ـ ٢٨٨ والخزانة ٦:٧٧ [عند الشاهد ٤٣٢] والأعلام ٧:٢٤٩.

(٢) ك: وهذا كان.

(٣) شرح التسهيل ١:٦٧ ـ ٦٨. ك، ص: قال في الشرح.

المثنى مع الظاهر أيضاً، فيقولون:/ جاء كِلا أَخَوَيْك، ومررت بِكِلَيْ [١:٥٥/أ] أَخَوَيْك، ورأيتُ كِلَيْ أَخَوَيْك. وبهذه اللغة التي رواها الفَراء[1] معزوّةً إلى كِنانَة يتبين صحة قول من جَعل[2] كِلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإنَّ القائل إنَّ كِلا معرب بحركة مقدرة يزعم[3] أن انقلاب ألفه ياء مع المضمر هو كانقلاب ألف لَدى وإلى وعلى. ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كِنانةَ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لَدى وإلى وعلى مع الظاهر، على أن مناسبة كِلا للمثنى أقوى من مناسبتها لِلَدى وإلى وعلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما. وأيضاً فإنَّ تَغَيُّرَ ألف كِلا حادث[4] عن تغير عامل، وتَغَيُّر ألف لَدى وإلى وعلى[5] حادث بغير تغير عامل، فتَباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر. وكِلْتا في المؤنث كَكِلا في المذكر» انتهى ما قرره في الشرح نصرةً لدعواه أن هذا الانقلاب لألف كِلا وكِلتا مع المضمر، وعلى لغة كِنانةَ مع المظهر والمضمر، كان لأنهما معربان إذ ذاك بالحرف لا بالحركة المقدرة على ما ذهب إليه البصريون. وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو شيء مخالف لمذهب البصريين ولمذهب الكوفيين كما ذكرناه.

فأما البصريون[6] فإنهم زعموا أن كِلا كـ «مِعًى»، وأنَّ[7] كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى، والتاءُ بدل من لام الكلمة التي في كِلا، وهي واو[8]، وألفُ كِلْتا للتأنيث، وأنه كان ينبغي أن لا تنقلب الألف فيهما مع المضمر، كما لم

(١) معاني القرآن ٢: ١٨٤.

(٢) ك: جعلا.

(٣) ك: بزعم.

(٤) ك: حادثة.

(٥) وعلى: سقط من ك.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٣، ٣٦٤ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٤٨ وسر صناعة الإعراب ص ١٥١ وشرح الملوكي ص ٢٩٣ وشرح المفصل ١: ٥٤ ـ ٥٥ و٦: ٦ والممتع ص ٣٨٥.

(٧) أنَّ: سقط من ك.

(٨) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٤٩.

تنقلب ألف «مِعًى» إذا أضيف إلى المضمر، لكن كِلا وكِلْتا لا ينفصلان من الإضافة، فضارعا حروف الجر التي لا تنفصل من الإضافة نحو على ولَدى[1] وإلى، وهن مع الظاهر بالألف، ومع المضمر بالياء، فأُجري كِلا وكِلْتا مُجراهن لأنهما[2] لا ينفصلان من الإضافة، ففرق بينهما وبين ما ينفصل من الإضافة، وكان الفرق في المضمر أَولى لأنه فرع. قال س: «وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كِلا أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلا أَخَوَيْك، ثم قال: مررت بِكِلَيْهما، ورأيت كِلَيْهِما، فقال: جعلوها بمنزلة عَلَيْكَ في الجرّ والنصب»[3]. ثم اعتلَّ لِمَ لَمْ يقع هذا في الرفع، فيقال: قام كليهما، فقال: «إنما يُستعملان مجرورينِ أو منصوبين»[3]، أي: تقول: مِن لَدَيْه. ، ومِن عَلَيه، وقعدتُ لَدَيْه، ونزلتُ عَلَيْه، ولا تقول: يُعجبني عَلَيْه، ولا: لَدَيْه، فلما فارقن كِلا في باب الرفع أجري كِلا في الرفع على أصله، وخرج في النصب والجرّ إلى ما ضارعه.

وأما الكوفيون[4] فألف كِلا وكِلْتا عندهم ألف تثنية. فقيل لهم: ما بالُها جاءت بالألف في النصب والخفض ـ وهي ألف تثنية ـ في قولك: رأيت كِلا أخَويك، ومررت بكِلا أخَويك؟ فقالوا: شُبهت بالواحد إذ لم ينفرد على صحة.

والذي يقطع ببطلان مذهب المصنف في دعواه أنَّ كِلا وكِلْتا مفردان في اللفظ كـ «مِعًى» مثنيان في المعنى، وأنهما أُعربا إعراب المثنى، أنهما لو كانا أُعربا إعرابَ المثنى لَلَزِمَ قلب ألفهما حالة التثنية، فتنقلب ألف كِلا إلى الواو كما تنقلب ألف عَصاً، وتنقلب ألف كِلْتا كما تنقلب ألف ذِكْرى، فكنت تقول: قام الزيدان كِلَواهما، ورأيت الزيدين كِلَوَيْهما، ومررت بالزيدين [١ : ٥٥/ب]
كِلَوَيْهما، وقامت الهندان كِلْتَياهما، ورأيت الهندينِ كلْتَيَيْهما، ومررت

(١) لدى ظرف لا حرف جر.
(٢) ك: لأنهن.
(٣) الكتاب ٣: ٤١٣.
(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٤٩ وشرح الكافية ١: ٣٢.

بالهندين كِلْتَيْهما. وكذلك يلزم في لغة كِنانةَ لأن إضافتهما إلى الظاهر كإضافتهما إلى المضمر.

ص: ولا يُغني العطفُ دُونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ إلا مَعَ قَصدِ تكثيرٍ أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

ش: ثَبت في بعض النسخ «ولا يغني العطف عن التثنية»(١)، وفي بعض النسخ: «عن التثنية والجمع»(٢). فمثالُ إغناء العطف عن التثنية لشذوذ أو اضطرار قولُ الراجز(٣):

كــأنَّ بيـــنَ فكِّهـــا والفَـــكِّ فـارةَ مِسْـكٍ ذُبِحَـتْ فـي سُـكِّ

وقولُ الآخر(٤):

لَيْثٌ ولَيْـثٌ فـي مَحَـلٍّ ضَنْكِ كِـلاهمـا ذُو أَنَـفٍ ومَحْـكِ

وقولُ الآخر(٥):

---

(١) زيد هنا في س: أو الجمع.

(٢) زيد هنا في ك: أو الجمع.

(٣) في حاشية س ما نصه: «البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، يصف امرأة بطيب رائحة الفم، يريد: كأن ريح المسك يخرج من فمها. والأصل: كأن بين فَكَّيْها، ففرق بالعطف للضرورة. والسك: ضرب من الطيب. وفارة: اسم كأنَّ، وبين فكها: خبره».
قلت: الرجز لمنظور المذكور، وقيل: هو لأبي نخيلة. إصلاح المنطق ص ٧ وجمهرة اللغة ١: ٩٥ وأسرار العربية ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤ واللسان (ذبح) ٣: ٢٦٣ و (زكك) ١٢: ٣٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ وشرح التسهيل ١: ٦٨ وإيضـاح شواهد الإيضاح ص ٦١ والخزانة ٧: ٤٦٨ ـ ٤٧٢ [الشاهد ٥٦٢] وزيادات ديوان رؤبة ص ١٩١. فارة المسك: هي التي فيها المسك. وذُبحت: شُقَّت وفُتقـت.

(٤) هو واثلة بن الأسقع الصحابي أو جحدر بن مالك الحنفي. أمالي ابن الشجري ٢: ٤٨٦ ـ ٤٨٧ وأسرار العربية ص ٦٤ والمقرب ٢: ٤١ وضرائر الشعر ص ٢٥٧ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٣٧ والخزانة ٧: ٤٦١ ـ ٤٦٨ [الشاهد ٥٦١] الضنك: الضيق. والأنف: الاستنكاف. والمَحْك: اللجاج.

(٥) هو العجاج كما في الشعر والشعراء ص ٥٩٥ واللسان (عرس) ٨: ١٠ وإيضاح شواهد =

أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدا وعِرْسِ

وقولُ الآخر(١):

كأنَّ بينَ خِلْفِها والخِلْفِ كَشَّةَ أَفْعى في يَبِيسٍ قُفِّ

ولولا الضرورة لقال(٢): كأنَّ بينَ فَكَّيْها، ولَيْثانِ، وأَنْجَبُ عِرْسَينِ(٣).

ولو وَقع مثل هذا في غير شعرٍ لكان شذوذاً.

ومثالُ إغناء العطف عن الجمع قولُ الشاعر، أنشده الكسائي(٤):

كأنَّ حيثُ يَلْتَقي منه المُحُلْ مِن جانِبَيْهِ وَعِلانِ وَوَعِلْ

لولا الضرورة لقال: أَوْعالٌ ثلاثة، وقد استعمل أبو نُواس الحسن بن هانئ هذه الضرورة، فقال(٥):

أَقَمْنا بها يوماً ويوماً وثالثًا ويوماً له يومُ التَّرَحُّلِ خامِسُ

لولا الضرورة لقال: أياماً أربعة.

= الإيضاح ص ٦١. وليس في ديوانه الذي حققه الدكتور السطلي. وهو بغير نسبة في جمهرة اللغة ٢: ٣٣٢ والمقرب ٢: ٤١ وضرائر الشعر ص ٢٥٧. عِرْس الرجل: امرأته، وهو أيضاً عرسها.

(١) النبات والشجر للأصمعي ص ٢٤ وجمهرة اللغة ١: ٩٨، ١١٧ وتهذيب اللغة ٧: ٨٩ والمثلث ١: ٤٨٦ وأسرار العربية ص ٦٤ واللسان (شخف) ١١: ٦٩ و (قفف) ١١: ١٩٧ وشرح التسهيل ١: ٦٨. الخلف للناقة: مثل الضرع للشاة. وكَشَّة: يقال: كَشَّت الأفعى كَشًّا وكَشيشاً: حَكَّت بعض جلدها ببعض. وفي ص: لَسْبة. واللسبة: اللَّدْغة. واليبيس من النبات: ما يبس منه. والقُفّ: ما ارتفع من الأرض وصَلُبت حجارته.

(٢) لقال: سقط من س.

(٣) ينبغي أن يضاف هنا: وبين خِلْفَيْها

(٤) الرجز لابن ميادة يصف فحلاً. شعره ص ٢١٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ والأمالي ٢: ٤٢ وضرائر الشعر ص ٢٥٨ وشرح الجزولية ص ١١٢. المُحُل: جمع مَحال، والمَحال: جمع مَحالة، وهي الفِقْرة من فقار البعير. شَبَّه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال. قال ابن قتيبة: «أراد: وعلين من كل جانب، فلم يمكنه، فقال: وَوَعِل». وبعد الشطرين: ثلاثةٌ أَشْرَفْنَ في طَوْدٍ عُتُلْ.

(٥) ديوانه ص ٣٦١ والكامل ص ٣٦١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٤. بها: أي بـ«دار ندامى» المذكورة في بيت قبله.

والمراجعةُ إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة.

وقال المصنف في الشرح[١]: «استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه لأنه أشقّ من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة، ولأن الجمع ليس محدوداً، فتُذكَرَ آحاده معطوفاً بعضُها على بعض كما فُعل بالمثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه، كقول الشاعر[٢]:

ولقد شَرِبتُ ثَمانِياً وثَمانِياً وثَمانِ عَشْرةَ واثنتينِ وأَرْبَعا

وقولُ الآخر[٣]:

وَرَدْنَ اثنتينِ واثنتينِ وأَرْبَعاً يُبادِرْنَ تَغْليساً حمال المَداهِنِ»

وقوله: **إلا مَعَ قصدِ التكثير**[٤] قال المصنف في الشرح: «قد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير».

وقوله: **أو فصلٍ ظاهرٍ** مثالُه: مررت بزيدِ الكريمِ وزيدِ البخيل، ولو ثَنيت وأَخَّرت الصفتين مفرقتين لجاز.

وأما الاستغناء به لفصلٍ مقدَّرٍ فكقول الحجاج وقد نُعي له في يوم واحد

---

(١) شرح التسهيل ١:٦٨ ـ ٦٩.

(٢) نسب البيت للأعشى في الشعر والشعراء ص ٢٥٨ وأدب الكاتب ص ٢٣٣، ٢٥٤ والمعاني الكبير ص ٤٦٨ واللسان (ثمن) ١٦:٢٣١ وليس في ديوانه قصيدة من هذا البحر على هذا الروي. ونسب في الاقتضاب ٣:١٩٠ لأعشى بكر. وهو بغير نسبة في المقرب ١:٣٠٩.

(٣) هو الطرماح. ديوانه ص ٤٩٢. وردن: أي خمس من القطا المذكورات في البيت السابق. التغليس: ورد الماء أول انفجار ضوء الصبح من الغَلَس، وهو ظلمة آخر الليل. والمداهن: جمع مُدْهُن، وهو نقرة في الصخرة يَستنقع فيها الماء. ك: المذاهن.

(٤) كذا في النسخ كلها، وقد سبق في الفص «تكثير» بدون أل. وهو بأل في التسهيل وشرحه.

محمد أخوه ومحمد ابنه: «سُبحانَ الله، محمدٌ ومحمدٌ في يوم»[1]! وإياهما قَصد الفرزدقُ بقوله[1]:

إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مثلُها   فِقْدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدِ[2]

انتهى شرح المصنف. واتضح من هذا الشرح أنه إنما تكلم في التثنية لا في الجمع، إذ لم يتعرض إلى التكثير/ في الجمع، ولا إلى الفصل فيه لا الظاهر ولا المقدر. [١:٥٦/أ]

وقال بعض أصحابنا: «إذا استوفت الأسماءُ الشروطَ المسوِّغةَ للتثنية والجمع لزمت التثنية والجمع، فلا يجوز العطف إلا في موضعين:

أحدهما: أن تريد الكثرة نحو قوله[3]:

لو عُدَّ قَبرٌ وقَبرٌ كان أكرمَهُم   مَيْتاً، وأَبعدَهم عن منزلِ الذام

ألا ترى أن المعنى على التكثير لا على التثنية بدليل قوله: «أَكْرَمَهم»، وبدليل أنه مادح، والمدح لا يُتصور معه الاقتصار على اثنين. ومن ذلك قول الحَكَم بن المُنْذِر بن الجارُود للحِرْمازي الشاعر لمَّا قال له: ما تريد؟ فقال: مائة. قال له الحكم: بل مائة ومائة ومائة[4]. فعطف لما أراد المبالغة والتكثير لأن العرب كثيرا ما تستعمل العطف في موضع التهويل والتكثير، قال عز وجل: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

والبحر يدعو هَيْقَمَا وهَيْقَما

(١) تقدم في ص ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ١ :٦٩.

(٣) تقدم في ص ٢٥٠.

(٤) ومائة: سقط من ك. والخبر في المقتصد ص ١٨٤ ـ ١٨٥ والنهاية ص ٣٥٥. وانظر المقرب ٢ : ٤٨.

(٥) سورة القيامة: ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) نسب الشطر في اللسان (هقم) ١٦ : ١٠٠ لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٤. ولم ينسب في الخصائص ٢ :١٦٥. الهيقم: حكاية صوت اضطراب البحر.

والآخر: أن تريد التفصيل والتنويع، نحو قوله[1]:

وكنتُ كذي رِجلينِ: رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رمى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

ومن ذلك قول إسماعيل بن أبي الجهم، وقد قال له هشام بن عبد الملك: وما يَجْبُر كسرَك، ويَشفي ضرَّك؟ قال له إسماعيل: ألفُ دينار وألفُ دينار وألفُ دينار[2]. ثُم ذكر لكل ألف وجهاً يصرفه فيه. وما عدا هذين الموضعين فالتثنية أو الجمع، ولا يجوز العطف إلا في ضرورة» انتهى.

وما ذكره من التفصيل والتنويع في قوله: «وكنت كذي رِجْلَينِ» فإن التثنية حاصلة بقوله: «كذي رِجْلَينِ»، وأما «رِجْل ورِجْل» - أعني هذا المعطوف عليه والمعطوف - فليس فيه عدل عن التثنية إلى العطف؛ إذ لا تجوز التثنية فيهما؛ إذ قد ثُنِّيا[3] قبل ذلك، وإنما هذا من باب البدل التفصيلي، وإنما جيء برِجْل ورِجْل توطئة لذكر صفتيهما، فليس هذا مما عُدِل فيه إلى العطف من التثنية لأجل التنويع والتفصيل كما زَعم.

وأمَّا تمثيلُ المصنفِ الفصلَ المقدَّر بقول الحَجَّاج وقولِ الفرزدق فليس العدول عن التثنية لأجل الفَصْل المقدَّر، وإنما ذلك لأنه فات شرط من شروط التثنية، وهو أن يكون المثنى نكرة؛ لأن الاسم لا يثنى حتى يكون نكرة، فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما، ولم ينكرا، لم تجز التثنية. وعلى هذا خَرَّجَ أصحابُنا[4] كلامَ الحجاجِ والفرزدق.

وقال أبو عبد الله محمد بن هشام الفِهْري المَرَوِيّ[5] في كتابه

---

(١) هو كثير عزة. ديوانه ص ٩٩ والكتاب ١:٤٣٣ والمقتضب ٤:٢٩٠ والأمالي ٢:١٠٨ والخزانة ٥:٢١١ - ٢٢٤ [الشاهد ٣٧٣].

(٢) وألف دينار: سقط من ك

(٣) ك: قلنا.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١:١٣٦ والمقرب ٢:٤١ - ٤٢ وشرح الجزولية ص ١٠٤.

(٥) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله بن هشام الفِهْري المَرَوِيّ [- ٦١٩ هـ] يعرف بابن الشواش، مرسي الأصل. أخذ النحو عن الجزولي، وروى عن أبي القاسم السهيلي. وروى عنه أبو =

«المقرب»[1] في النحو في باب التثنية: وأصلُها العطف، وعَدلوا عن الأصل إيجازاً، ولم يلفظوا به إلا في الشعر ضرورة كقوله[2]:

.... فِقْـدانُ مثـلِ محمـدٍ ومحمـدِ

فصار في هذا ثلاثة أقوال: أحدها هذا. والثاني: ما ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه امتنع من التثنية لأنه باقٍ على علميته. والثالث: قول المصنف إنه عدل عن التثنية للعطف للفصل المقدر.

ص: والجمعُ جعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوق اثنين، كما سبق، بتغييرٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، وهو التكسير، أو بزيادةٍ في الآخر مقدَّرٍ انفصالُها لغيرِ تعويض، وهو التصحيح.

ش: قال المصنف في الشرح[3]: «المعني به ـ أي: بالجَعْل ـ تجديد/ الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء[4] الجموع ونحوها» انتهى. يعني أنَّ أسماء الجموع إنما هي بالوضع السماعي في كل اسم منها، ليست بجعل الجاعل، لكن المصنف احترز بذلك عن اسم الجمع. [١:٥٦/ب]

ويرد عليه أنه يوجد جمع التكسير بدون جعل الجاعل الاسمَ القابلَ إلى آخر ما شرَط فيه، وذلك الجمع المكسر الذي لم يُنطق له بواحد، نحو عَبادِيدَ[5] وشَماطِيطَ[6] ونَباذِيرَ، فإنها جموع تكسير، وليس فيها جعل الاسم

= محمد بن غلبون وأبو عبد الله بن لب بن الصائغ. كان مقرئاً مجوداً متصدراً راوية للحديث عدلاً، متواضعاً بارع الخط. صنف المقرب في النحو. توفي بالمَرِيَّة. الذيل والتكملة ٥: ٦٦٢ ـ ٦٦٣ وبغية الوعاة ١: ٢٨ والارتشاف ٢: ٤٠١ وإيضاح المكنون ٢: ٥٤٥.

(١) ص: المعَرَّب. ح: المغرب.

(٢) تقدم في ص ٢٢٦، ٢٦٤.

(٣) ١: ٦٩.

(٤) أسماء: سقط من ك.

(٥) العباديد: الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه.

(٦) الشماطيط: القطع المتفرقة، يقال: ذهب القوم شماطيط، وجاءت الخيل شماطيط. وأثبت في حاشية ص هنا نص مطول من الصحاح في تفسير عباديد وشماطيط.

القابل دليلَ ما فوق اثنين؛ لأن جعل الاسم يستدعي وجود الاسم، ولذلك قال بعض أصحابنا: جمع التكسير هو الاسم الواقع على جماعة إذا كان مبنياً على واحد من لفظه منطوق به أو مقدَّر، وقد تغير فيه بناء ذلك الواحد لفظاً أو نية.

وقوله: **القابلِ** احتراز مما لا يُجمع، ومن ذلك كل اسم لا ثاني له في الوجود، والمعرفة التي لا يمكن تنكيرها، والمثنى، والمجموع جمع سلامة، والمجموع جمع تكسير إلا ما شذ، والأسماء المختلفة الألفاظ إلا أن يُغَلَّب بعضُها على بعض كالأشاعِثة في الأَشْعَث وقومِه، والمَهالِبة في المُهَلَّب وبَنِيه، والأسماء المتفقة الألفاظ المختلفة المعاني، نحو أن تقول: رأيت أَعْيُناً، تعني عينَ الماء والعُضوَ الباصِرَ وعينَ الميزان[1]، والأسماء المركبة، والاسم الجاري مجرى الفعل في رفعه الظاهر في اللغة الفصيحة، فلا يجوز: مررت برجلٍ قائمينَ آباؤه، ولا: برجلٍ مضروبينَ غلمانه، إلا في لغة «أَكَلُوني البراغيثُ»[2]، ولا جمع ما كان من الأسماء صالحاً لوقوعه على الجمع نحو أَفْعَل مِن، وكُلّ، والأسماء المختصة بالنفي، ولا الأسماء المستغنَى عن جمعها بجمعِ غيرها، نحو أسماء العدد ما عدا مائةً وألفاً.

وقوله: **دليلَ ما فوق اثنين** يعني أنَّ أقل الجمع ثلاثة، واحترز بذلك مما لفظُه لفظُ الجمع، وليس بجمع في المعنى، وهو على قسمين:

أحدهما معناه التثنية، وهو مقيس في كل شيئين من شيئين، نحو: قطعتُ رؤوسَ الكَبْشَينِ، وغيرُ مقيس نحو قولهم: رَجُلٌ عظيم المَناكِب، وامرأة عظيمة المَآكِم[3] وضَخْمة الأَوْراك.

---

(١) العين في الميزان: المَيْل. قيل: هو أن ترجح إحدى كفتيه على الأخرى، والعرب تقول: في هذا الميزان عين، أي: في لسانه ميل قليل، أو لم يكن مستوياً.

(٢) تقدم تخريجها في ص ١٨٨.

(٣) المآكم: جمع مَأْكَمة، والمأكمتان: اللحمتان اللتان على الوَرِكين.

والثاني معناه الإفراد(١)، وليس بمقيس، نحو قولهم: شابتْ مَفارِقُه، وجَمَل ذو عَثانِينَ(٢)، وقول الشاعر(٣):

يَطير الغلامُ الخِفُّ عن صَهَواتِه . . . .

وكأنه جعل كل جزء من المَفرِق والعُثْنُون والصَّهْوة مَفْرِقا وعُثْنُوناً وصَهْوةً على طريق المبالغة في العِظَم.

وقوله: كما سبق إشارة إلى اتفاق اللفظ غالباً والمعنى على رأيٍ(٤)، والخلافُ في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته.

ومثالُ ما لم يتفق فيه اللفظ ما قَدَّمناه من قولهم الأَشاعِثة والمَهالِبة والخُبَيْبُون في خُبَيْبٍ وأصحابه، وخُبَيبٌ لقبُ عبد الله بن الزُّبَير، ويروى(٥):

قَــدْنِــيَ مِــن نَصْــرِ الخُبَيْبِيــنَ قَــدِي

بكسر الباء على أنه جمع لِخُبَيْب وأصحابه، وبفتحها على أنه تثنية لخُبَيْب ومُصْعَب أخيه، كما قالوا القَمَرانِ في الشمس والقمر، وغُلِّب خُبَيْب على مُصْعَب لأنه كان الخليفة، وأخوه مُصْعَب نائب عنه.

وقوله: بتغييرِ ظاهرِ التغيير يكون بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، وبنقص كتُخَمة وتُخَم، وبتبدُّل شكل كأَسَدٍ وأُسْد، وبزيادةٍ/ وتبدُّل شكل كرَجُل ورِجال، وبنقصٍ [١/٥٧: ١]
وتبدُّل شكل كقَضِيب وقُضُب، وبزيادةٍ ونقصٍ وتبدُّل شكل كقَضِيب وقُضْبان.

---

(١) قال المصنف في الشرح ١ : ٧٠: «مفرد استعير له لفظ الجمع».

(٢) العثنون: شُعيرات طوال تحت حنك البعير.

(٣) هو امرؤ القيس. وعجز البيت: ويُلْوي بأثواب العَنيفِ المُثَقَّلِ. ديوانه ص ٢٠ وشرح القصائد السبع ص ٨٧. الخف: الخفيف. والصهوات: جمع صَهْوة، وهي موضع اللِّبْد من ظهر الفرس. والعنيف: الأخرق. والمثقَّل: الثقيل الذي لا يحسن الركوب.

(٤) انظر ما تقدم في ص ٢٢٧ ـ ٢٣٦.

(٥) اختلف في قائله، فنسب إلى حميد الأرقط، وإلى حميد بن ثور، وإلى أبي نخيلة، وإلى أبي بحدلة، وإلى أبي بجلة. التنبيه للبكري ص ٦١ والصحاح (لحد) ص ٥٣٤ والخزانة ٥ : ٣٨٢ ـ ٣٩٦ [الشاهد ٤٠٣]. وقد خرجناه في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

هذا تقسيم المصنف[1] لهذا التغيير، ولا تحرير فيه لأن قوله: «بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ، وبنقص كتُخَمَة وتُخَم» هو في التحقيق من زيادة وتبدُّل شكل، ونقصٍ وتبدُّلِ شكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، ولذلك زعم أصحابنا[2] أن حركات هِجان[3] المفرد غير حركات هِجان الجمع، وكذلك فُلْك. ففي التحقيق يكون في تقسيمه تداخل.

وأصل هذا التقسيم للجرمي، قال: هذا التغيير ثلاثة أقسام: قسم فيه زيادة على الواحد كعَبْد وعِباد، وقسم فيه نقص كرَغِيف ورُغُف، وقسم لا زيادةَ ولا نقصَ فيه، بل تتغير حركاته كأَسَدٍ وأُسْد.

واعترضه الأستاذ أبو علي بأنه يقتضي أن تغيير[4] الحركات ليس في الأولين. وليس كذلك، ففي التقسيم تداخل، وإصلاحه أن يقال في الثالث: وقسم لا زيادة فيه ولا نقص، ثم تقول: وجميع هذه الأقسام لا بد فيه من تغيير الحركات.

والباء في قول المصنف «بتغيير» متعلقة بقوله: «دليلَ ما فوق اثنين»، قال المصنف: «فلا يتناول تغيير نحو مُصْطَفَيْنَ ومُصْطَفَيات، فإنَّ مفردَيْهما مُصْطَفًى ومُصْطَفاة، فقد غُيِّرا إذ جُمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذ لو قُدِّر انفرادهما[5] ولا حذف ولا قلب لم تُجهل الجمعية، ولو قُدِّر العكس لَجُهِلت الجمعية، بخلاف تغيير رَجُل حين قيل فيه رِجال، فإن الجمعية لا تُدرك إلا

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٠.

(٢) الكتاب ٣: ٦٣٩ ـ ٦٤٠، ٥٧٧ والمقتضب ٢: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ والحلبيات ص ١٠٨ ـ ١٠٩ وشرح جمل الزجاجي ٢: ٥٣٥ والمقرب ٢: ١٢١ وشرح المقدمة الجزولية ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢ وشرح الجزولية ص ١٦٨.

(٣) ناقة هِجان: كريمة.

(٤) ك: تغير.

(٥) ك: انفرادها.

به»[1].

وقوله: أو مُقَدَّرٍ مثالُ ذلك قولهم في جمع هِجان: هِجان، وفي جمع دِلاص[2]: دِلاص، وفي جمع فُلْك: فُلْك، فالألف التي[3] في هِجان ودِلاص قد حُذفت، وعَقبتها ألفُ فِعال التي للجمع، فالألف في حالة الإفراد كألف ضِناك[4] وكِناز[5]، وفي حالة الجمع كألف ظِراف وكِرام، والحركاتُ كالحركات. والحركاتُ التي في فُلْك حالة الإفراد كالحركات التي في قُفْل، وفي حالة الجمع كالحركات التي في بُدْن[6].

قال المصنف[7]: «هذا مذهب س[8]، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته فُلْكانِ، فعُلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قُصد[9] بِجُنُبٍ ونحوه مما أُشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب. فالفارق عنده بين ما يُقَدَّر تغييره وبين ما لا يُقَدَّر تغييره مما لفظه في الإفراد والجمع واحد[10] وِجْدانُ التثنية وعدمها» انتهى.

وقد اختار المصنف في باب أمثله الجمع[11] أنَّ فُلْكاً ونحوه مما استوى مفرده وجمعه في اللفظ ـ وإن ثُنّي ـ اسمُ جمع مستغنٍ عن تقدير

---

(١) شرح التسهيل ١:٧٠.

(٢) درع دلاص: براقة.

(٣) ك: الذي.

(٤) الضناك: المرأة الضخمة.

(٥) الكناز: المجتمع اللحم القويّه.

(٦) البدن: جمع بَدَنة، والبَدَنة: ناقة أو بقرة تُنحر بمكة.

(٧) شرح التسهيل ١:٧٠.

(٨) الكتاب ٣:٥٧٧ وسر صناعة الإعراب ص ٧٢٥.

(٩) ك: قصدوا.

(١٠) واحد: سقط من س، ك.

(١١) قال: «ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع، وإن ثُنّي فهو جمع مقدَّر تغييره على رأي، والأصحُ كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير» التسهيل ص ٢٦٧ والمساعد ٣:٣٩١ ـ ٣٩٢.

التغيير، لا جمعُ تكسير مقدَّر تغييرُه.

والذي استدلَّ به أصحابنا[1] على أنها جموع تكسير لا أسماء جموع هو أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع، فردوها إلى الواحد، وجمعوها بالألف والتاء، فقالوا: دُلَيِّصات وهُجَيِّنات وفُلَيْكات، فلولا ذلك لوجب أن يُعتقد فيها أنها أسماء جموع؛ لأن فِعالا وفُعْلاً لم يطرد فيهما أن/ [١: ٥٧/ب] يُجمعا على وزن لفظهما في حال الإفراد. وبهذا يُرَدُّ على المصنف في زعمه أنها أسماء جموع لا جموع تكسير؛ لأنَّ اسم الجمع إذا صُغِّر إنما يُصَغَّر على لفظه نحو رُجَيْل ورُكَيْب في رَجْل ورَكْب[2].

وقوله: وهو التكسير يعني أنَّ هذا الجمع الذي ذكره بهذه القيود يُسَمَّى جمعَ تكسير. شُبّه تغيير المفرد عن بنيته[3] إلى بنية أخرى وإفادته مما يدل عليه المفرد دلالة واحدة ثلاثة فأكثر أو ما أصلُه ذلك بكسر الإناء الذي تَغَيَّر شكله، وتفككت أجزاؤه، وعاد إلى هيئة أخرى، وذلك بخلاف جمع السلامة.

وذهب الأستاذ أبو الحسين[4] بن الطَّراوة إلى الرد على النحويين في زعمهم أنه إنما سُمي تكسيراً تشبيهاً بِكَسْر الإناء بأنه لو كان كما زعموا لما قيل فيه تكسير؛ لأن ذلك مصدر كَسَّرَ، وفَعَّلَ للتكثير، وهذا التغييرُ الذي يكون في هذا الجمع قد يكون قليلاً، كقولهم: فَرَسٌ وَرْدٌ وخَيْلٌ وُرْدٌ، ولا يطلق على هذا هذا[5] البناءُ الذي يُراد به المبالغة، ولذلك لا تقول: ذَبَّحتُ الكبشَ، وتقول: ذَبَّحتُ الغَنَمَ؛ لأن في هذا فعلاً كثيراً، فلا يصح في وُرْد أن يقال إنه جمع تكسير، بل لو أرادوا هذا المعنى لقالوا: جمع كَسْر حتى يعم

---

(١) شرح الجزولية ص ١٦٨.

(٢) مفرداهما: راجل وراكب.

(٣) س: عن بنية.

(٤) ك، ص: أبو الحسن.

(٥) هذا: سقط من ك.

التغيير القليل والكثير. قال ابن الطَّراوة[1]: وإنما اشتقاق التكسير في الجمع من قولهم: بيت كَسِير، أي: واسع: كأنه لِسَعَتِهِ ذو كُسور، وكُسور جمع كِسْر، وهو الجانب، كقوله[2]:

وإذا الـــريـــاحُ تَنـــاوَحَـــتْ بِجَـــوانِـــبِ البيـــتِ الكَسِيـــرِ

قال: وذلك أنَّ بنية المفرد لما فُكَّت اتَّسعت لقبول أبنية كثيرة، وذلك أن زَنْداً[3] بناؤه فَعْلٌ، فلما أُزيلت هذه البنية عند إيراد جمعه قبلت جميعَ الأبنية عدا فَعْلاً، فصارت مُتَّسعة قابلة لجميع أبنية الأسماء الثلاثية.

قال الأستاذ أبو علي: هذا الذي قاله ابن الطراوة بعيد من جهة المعنى، فاسد من جهة اللفظ، وذلك أن العرب لم تقل كَسَّرَ بمعنى وَسَّعَ، فكيف يصح أن يقال تَكْسير؟ والمصادرُ التي لا أفعال لها قليلة، مع كونهم أيضاً لم يقولوا تَكْسير بمعنى تَوْسيع، فيكون النحويون قد وَضعوا لغةً.

فإن قلتَ: أليس الاصطلاح وضع لغة لم يستعملها العرب؟

قلتُ: أكثر الاصطلاحات تَنقل ألفاظ اللغة إلى معانٍ تشبه المعاني التي وضعها لها أهل اللغة، ولذلك لا تجد في صناعة النحو لفظاً مخترعاً لم يَنطق به أهل اللغة. وأيضاً فيكون[4] قول النحويين تسميةً بالأكثر؛ إذ أكثرُ هذه الجموع التغييرُ فيها كثير، وما اعتُرض به قليل، وإذا كان أهل اللغة والصنائع قد يُسمون الأشياء بأوائلها كتسمية كتاب الحماسة، والعين، وغيرهما، وإن كان المسمى ليس بالأكثر، فالتسميةُ بالأكثر أقربُ وأولى. ويقال أيضاً لابن

---

(١) مذهبه هذا في رسالته الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٢٧ ـ ١٢٨ بألفاظ مختلفة عما هي عليه هنا.

(٢) هو المُنَخَّل بن الحارث اليشكري. الأصمعيات ص ٥٩ [الأصمعية ١٤] والحماسة ١: ٢٧٧ [الحماسية ١٧٧]. وفيهما تخريج القصيدة. واسمه في الأصمعيات: المنخل بن عامر اليشكري. تناوحت: تقابلت، هَبَّت من ههنا وههنا.

(٣) ك، ص، ح: زيداً.

(٤) فيكون: سقط من ك.

الطراوة: كما سميتَه تكسيراً تريد التوسيع لأنه عند فكِّه قَبِلَ جميعَ الأبنية، فَسَمِّه تكسيراً بالنسبة إلى قبوله جميع التغييرات، ويكون بناء التكثير فيه لهذا المعنى.

تقسيمٌ لبعض أصحابنا في الاسم الواقع على الجمع: لا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه منطوق به أو لا يكون. إن لم يكن فإما أن يكون وزنه/ مختصاً بالجموع أو غير مختص. إن اختص وجب أن يُعتقد فيه أنه [١:٥٨/١] جمع نحو عَبادِيدَ، وإن لم يختص كان اسمَ جمع نحو قَوْم. وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يكون وزنه كوزن ذلك الواحد أو لا يكون. فإن لم يكن فإما أن يكون وزنه من أوزان الجموع الخاصة بها، أو من أوزان المفرد الخاصة به، أو من الأوزان المشتركة. فإن كان من أوزان الجموع الخاصة بها[١] فهو جمع لذلك الواحد المنطوق به إن كان ذلك الواحد مطرداً فيه أن يُجمَع على ذلك الوزن نحو دَراهِم، وإن كان لم يطرد اعتقد أنه جمع لمفرد من لفظه قياسُه أن يُجمع على ذلك الوزن، نحو مَلامِح[٢]، لا يُجعل جمعاً لِلَمْحة[٣]، ولكن لمفرد على وزن مَفْعَلة نحو مَلْمَحة. وإن كان من أوزان المفرد الخاصة به فاسم جمع نحو رَجُل ورَجِلة وصاحِب وصَحابة. وإن كان وزنه مشتركاً فإما أن يكون جمعُ ذلك المفرد على ذلك الوزن مطرداً أو لا. إن كان مطرداً جُعل جمعاً له نحو رَجُل ورِجال، وإن لم يطرد كان اسمَ جمع نحو صاحِب وصِحابة؛ لأن فاعِلاً لم يطرد جمعه على فِعالة. وإن كان وزن الاسم الواقع على الجمع كوزن ذلك المفرد الذي هو من لفظه فإما أن تجوز تثنيته أو لا تجوز، إن لم تجز لم يكن جمعَ تكسير، بل يجب أن يُعتقد فيه أنه مصدر في الأصل أُوقع على الجثة، فبقي على مفرده في جميع الأحوال إجراءً له مُجرى ما نقل عنه، نحو زَوْر وعَدْل. وإن جازت تثنيته فإما أن يكون له وزن من

---

(١) ك: به.

(٢) في النسخ كلها: ملاميح. والملامح: المشابه.

(٣) ص: جمع اللمحة.

أوزان الجموع أو لا يكون، إن لم يكن اعتقد أنه اسم جمع نحو حَشَم، تقول: هو حَشَمٌ لي، وهما حَشَمانِ لي[1]، وهم حَشَمٌ لي. وإن كان له وزن من أوزان الجمعية وجب أن يُعتقد أنه اسم جمع لعدم اطراد جمع المفرد على لفظه، إلا أن يقوم الدليل على أنه جمع، فيعتقد فيه الجمعية، نحو فُلْك ودِلاص وهِجان، فإنها جمع لِفُلْك ودِلاص وهِجان.

وقوله: **أو بزيادة في الآخر** هذه الزيادة هي الواو والياء والنون، والألف والتاء.

وقوله: **مُقَدَّرٍ انفصالُها** قال المصنف في الشرح[2]: «احتراز من زيادة صِنْوانٍ، فإنها كزيادة زيدِين في سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زيدِين مقدرة الانفصال لوجهين: أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة. والثاني: أنه لو سمي به، ونُسب إليه، حذفت المدة والنون، وزيادة صِنْوانٍ ونحوه بخلاف ذلك» انتهى كلامه في شرح هذا. وهو غير مُحَرَّر ولا مُحَقَّق لأن الحركات التي في الجمع ليست عين الحركات التي في المفرد، بل هي غيرها، فليس صِنْوانٌ أصله صِنْوٌ زِيدَ عليه ألف ونون. وقد رَدَّ هو ـ أعني المصنف ـ على مَن زَعم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة علامة، بوجوه: منها قوله: «إنا نقدر مغايرة الألف والواو في نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نقدر مغايرة الألف والواو والياء في: نِعْمَ الزيدانِ أنتما يا زيدانِ، ونِعْمَ الزيدونَ أنتم يا زيدونَ، ومررت برجلين لا رجلَينِ مثلهما»[3]. ثم ذكر أمثلةً مما يقدر فيه مغايرة الحركات، ثم قال: «وكما نُقَدّر ضمة فُلْك في الجمع غير ضمته في الإفراد، وياء بَخاتِيّ/ [١:٥٨/ب] مُسَمًّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذا صرف في النسب»[3]. قال: «وأمثال ذلك كثيرة»[3].

(١) ك، ص: لنا.

(٢) شرح التسهيل ١ :٧١.

(٣) شرح التسهيل ١ :٧٤.

وإذا كان المصنف قد قَدَّرَ[1] مغايرة الحروف على حسب ما وقعت في الأماكن المختلفة، وقَدَّر[2] مغايرة الحركات، فكذلك تقول في هذا إنَّ حركات صِنْوانِ الجمع غير حركات صِنْو المفرد، وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى احتراز بقوله: «مُقَدَّرِ انفصالُها» عن الألف والنون في صِنْوانٍ؛ لأن الحركات التي لجمع التكسير غير الحركات التي في المفرد، وليس كذلك الجَعْفَرُونَ والهِنْدات، لا يُعتقد أن الحركات فيهما حين جُمعا غيرُ الحركات التي في المفرد.

وقوله: **لغير[3] تعويض** قال المصنف في الشرح[4]: «احتراز من سِنين ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح. ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير كما جُبر يَدٌ ودَمٌ حين قيل فيهما: يُدِيٌّ ودُمِيٌّ، فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجَبْر الفائت بعدم التكسير؛ لأنهما يجعلانه شبيهاً بِفُعُول لو كُسّر عليه، ولكون هذا النوع مكسَّراً في الحكم غُيّر فاؤه غالباً، فقيل في سَنة: سِنُون بكسر السين، وقد رُوي ضمها» انتهى كلامه.

فأما قوله في سِنين: «إنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح» فهذا غريب جدًّا؛ لأنه من حيث هو جمع تكسير ينبغي أن يكون إعرابه بالحركات، وجعله إياه جمع تكسير يعارض قوله بعد ذلك «فزيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت لعدم التكسير»، فقد حكم عليه أنه عادم للتكسير، فكيف يكون جمع تكسير عادماً للتكسير؟ هذا متناقض. ثم قال بعد ذلك: «ولكون هذا النوع مُكَسَّراً في الحكم غُيّر فاؤه» فخرج بقوله:

---

(١) ك: قرر.

(٢) ك: وقرر. ص: وقدر غير مغاير.

(٣) ك: بغير.

(٤) شرح التسهيل ١ :٧١.

«مُكَسَّراً في الحكم» أن يكون جمع تكسير إلا في الحكم، وهذا كله اضطراب في الكلام.

وذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الأستاذ أبي الحسن بن الباذش[1] أن مذهب س[2] أنَّ سِنين جمع سَنَة بالواو والنون كِثِبين وقِلِين ورِئين، وهذا شيء قد كثر في الأسماء المحذوفة اللام المؤنثة بالهاء، أعني أن تُجمع بالواو والنون؛ لأن هذا الجمع له مزية، وبابُه ما يعقل، فجُعل في هذا الباب عوضاً من لام الفعل المحذوفة.

وذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ سِنين اسم جمع، وليس بجمع سلامة لتغير لفظ سَنة، ولا جمع تكسير لكونه غير مطرد في نظائره نحو هَنة وشَفة؛ ألا ترى أنهما لا يُجمعان بالواو والنون، فهو ـ وإن كان له واحد من لفظه ـ اسمُ جمع كرَكْب في مذهبنا؛ ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكِباً لكونه لم يطرد، أعني جمع فاعِل على فَعْل.

والذي أذهب إليه أن سِنيناً وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر أنه جمع سلامة وإن كان قد فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر، ولا يدلّ فوات شرط منها على أنها ليست بجمع تصحيح، ولذلك لا ينقاس هذا الجمع فيما أشبه سَنة لأنه فات شرط من شروط قياسه.

وأما تغيير حركة سين سَنة إلى الكسر أو الضم فحملٌ على أخواته مثل ثُبة وقُلة حيث قالوا ثُبُون جرياً على أصل الحركة، وثِبُون إتباعاً لحركة الثاء

---

(١) أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي [٤٩١ ـ ٥٤٠ هـ] إمام نحوي متقدم مقرئ نقاد، راوية مكثر، أخذ عن أبيه، وشاركه في كثير من شيوخه، وأخذ أيضاً عن ابن الحصار وأبي الحسن الرعيني وغيرهم. ومن تلاميذه ابنه عبد المنعم وأبو خالد يزيد بن محمد اللخمي الغرناطي وأبو علي الغساني وأبو علي بن سكرة الصدفي. ألف الإقناع في القراءات السبع، والطرق المتداولة في القراءات. غاية النهاية ١:٨٣ وبغية الوعاة ١:٣٣٨ ومقدمة الإقناع ص ٩ ـ ٢٦.

(٢) الكتاب ٣:٥٩٨.

لحركة الباء، ولا يضر ذلك بكونه جُمِعَ/ جَمْعَ سلامة[1] التصحيح في [١:٥٩/أ] المذكر، كما لا يضر تغيير بعض الحركات في جَفَنات وحُجُرات بفتح الفاء وفتح الجيم[2] وضمها.

وقوله: **وهو التصحيح** يشمُل نوعي الجمع في المذكر والمؤنث. ولا يعني بقوله: «بزيادة» أنها زيادة واحدة؛ لأن المزيد في المذكر واو ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، والمزيد في المؤنث ألف وتاء.

ص[3]: فالمزيدُ في الرفع واوٌ بعدَ ضمة، وفي الجر والنصب ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكْسَر ضرورةً، وتَسقُط للإضافة، أو لضرورةٍ، أو لتقصيرِ صِلة، وربما سَقطت اختياراً قبل لامٍ ساكنةٍ غالباً.

ش: يعني بقوله: **بعد ضمة** ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو: قام الزيدُونَ، والمقدرة في المقصور نحو: قام المُصْطَفَوْنَ، فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة لالتقائها[4] مع الساكن بعدها.

وقوله: **بعد كسرة** يعني أيضاً ظاهرة نحو: رأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ، أو مقدرة نحو: رأيت المصطَفَيْنَ، ومررت بالمصطَفَيْنَ، فالكسرة مقدرة في الألف المحذوفة. وشمل قوله: **«واوٌ بعدَ ضمة»** و **«ياءٌ بعدَ كسرة»** حلول الضمة والكسرة في آخر الاسم، وحلولها فيما تنزل منزلة الآخر وإن لم يكن آخراً حقيقة، نحو: قام القاضُونَ، ورأيت القاضِينَ، ومررت بالقاضِينَ؛ إذ الأصل: قام القاضِيُونَ، ورأيت القاضِيِيْنَ، ومررت بالقاضِيِيْنَ.

وقوله: **تليهما نونٌ مفتوحة** أي: تلي الواو والياء.

---

(١) سلامة: سقط من ك.

(٢) ك: الياء.

(٣) زيد هنا في التسهيل وشرحه: وإن كان لمذكر.

(٤) ك: لالتقائهما.

وقوله: تُكْسَر ضرورةً قال المصنف في الشرح(١): «كان السكون أحقَّ بها لأنها بمنزلة التنوين في كونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لأنه أخف(٢)، ولأن توالي الأمثال لازم للكسر بعد الياء وللضم بعد الواو، وذلك في الفتح مأمون، فتعيّن. ومثالُ كسرها ضرورة قولُ الشاعر(٣):

عَـرِيـنٌ مِـن عُـرَيْنـةَ ليسَ منَّـا بَرِئتُ إلى عُرَينةَ مِن عَرِينِ
عَـرَفْنـا جَعْفَـراً وبنـي عُبَيْـدٍ وأَنكـرْنـا زَعـانِـفَ آخَـرِيـنِ»

انتهى. وإنما قال إنَّ السكون أحق بها من قبل أن أصل الحرف السكون، فينبغي أن يحمل على أصله، وأن يُدَّعى أن هذه النون ساكنة في الأصل.

وأنشد بعض أصحابنا قبل قوله: «عَرفنا جعفراً» البيت قول جرير(٤):

أَتُـوعِـدنـي وراءَ بنـي رِيـاحٍ كَـذبـتَ لَتَقْصُـرَنَّ يـداكَ دُونـي
عَـرَفْنـا جَعْفَـراً وبنـي رِيـاحٍ وأَنكـرْنـا زَعـانِـفَ آخَـرِيـنِ

وقال: «هكذا أنشده أبو عبيدة بكسر النون في «المَجاز»(٥) له».

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٢.

(٢) قال الأخفش: «وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبداً» معاني القرآن ص ١٣.

(٣) هو جرير. ديوانه ص ٤٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٧١ وضرائر الشعر ص ٢١٩ والخزانة ٨: ٦ ـ ٩ [الشاهد ٥٧٩] يخاطب فَضالة بن عَرين بن ثعلبة بن يربوع. جعفر وعبيد أخوا عرين. والزعانف: الأتباع، واحده زِعْنِفة، وهو من زعانف الثوب، وهي أهدابه التي تنوس منه.

(٤) البيت الأول في الديوان ص ٤٢٩، وموضعه فيه بعد البيتين السابقين، وأنشده البغدادي في الخزانة ٨: ٧ قبلهما، وبينه وبينهما بيت آخر. رياح: رياح بن يربوع بن حنظلة بن مالك، وبنوه هم: همّام وهَرْميّ وحِميريّ وزيد وعبد الله ومنقذ وجابر.

(٥) أنشد الأول في مجاز القرآن ١: ٣٢٦ شاهداً على أن دوني بمعنى عني، وفي ص ٣٣٧ وقال بعده: «أي: قدام بني رياح وأمامهم، وهم دوني أي بيني وبينك». ولم أقف على البيت الثاني في مطبوعة المجاز.

وقال بعض النحويين: من العرب من يكسر نون الجميع على الأصل.

وقال الشاعر[(١)]:

ومـاذا يَـدَّري الشعـراءُ مِنّـي وقـد جـاوزتُ حَـدَّ الأربعيـنِ
أخو خَمسينَ، مجتمعٌ أَشُدِّي ونَجَّذَنـي مُـداورةُ الشُّـؤونِ

وقال الفرزدق[(٢)]:

ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما إلا الخـلائفُ مِن بعدِ النَّبِيِّينِ

وما ذكره المصنف من أن هذا الجمع يكون بالواو في الرفع والياء في الجر النصب ونون/ بعدهما هو الوجه المختار في هذا الجمع. [١:٥٩/ب]

ومِن العرب من يجعل الإعراب في النون في جمع المذكر السالم، وينقله من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات في المنقوص وغير المنقوص، فيقول: زَيْدِينٌ وسِنينٌ وقِنَّسْرِينٌ. واختلفوا في ذلك: فذكر الأستاذ أبو جعفر ابن الإمام أبي الحسن بن الباذِش ما نَصُّه: وللعربِ في المجموع بالعلامة مذهبان: أحدهما هذا الذي ذكرناه من الإعراب بالحروف. والآخر نقلُه من الإعراب بالحروف إلى الإعراب[(٣)] بالحركات.

وقال بعض أصحابنا: «ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، إلا أن ذلك لا يحفظ إلا في الشعر»[(٤)]. فظاهر هذا

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحي. الأصمعيات ص١٩ [الأصمعية الأولى] وطبقات فحول الشعراء ص ٧٢، ٥٨٠ والكامل ص ٦٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٧، ٦٢٨ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٨: ٦٥ ـ ٧٠ [الشاهد ٥٨٦] والمقاصد النحوية ١: ١٩١ حيث ذكر العيني أن الأصمعي قال: «هذا الشاهد لأبي زبيد الطائي». يدّري: يختل، أراد: ماذا يعتمدون ويقصدون بالمشاغبة، فقد كبرت وتحنكت.

(٢) البيت ليس في ديوانه. وهو له في الكامل ص ٦٣٣ وقبله فيه بيت. وعنه في الخزانة ٨: ٦٥ ـ ٦٦ [عند الشاهد ٥٨٦]. وهو بغير نسبة في ضرائر الشعر ص ٢١٩. وعجزه في سر صناعة الإعراب ص ٦٢٨. مسدهما: يعني مسدّ محمد بن الحجاج ومحمد أخيه.

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: إلى نقله.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢١٩.

مخالف لما ذكره الأستاذ أبو جعفر، إذ هذا خَصَّه بالشعر، وظاهرُ قول أبي جعفر أنه مذهب للعرب لا يختص بالشعر، وعلى هذا حمل المبرد[1] الأبيات التي أُنشدتْ قبلُ بكسرِ نون الجمع لا على الضرورة.

وفي البسيط: «المجموع بالواو والنون ضربان: حقيقي: وهو ما كانت الواو والنون جيء بهما للجمع كزَيدونَ وعَمرونَ. وغير حقيقي: ما لم يكن كذلك نحو بَنُونَ، لَمَّا حُذفت منه اللامُ جُمع بالواو والنون ليكون عوضاً، وحُمل عليه أَرَضُونَ، وحُمل على أَرَضِين إحَرُّونَ وإوَزُّونَ. وهذا الجمع غير الحقيقي قد تُجعل نونه موضع الإعراب، نحو[2]:

. . . . فإنَّ سِنِينَهُ . . . .

ولقد وَلَدتَ بَنِينَ صَدْقٍ سادةً[3] . . . .

و[4]:

. . . . حَدَّ الأربعينِ

وقبلَ النون الياء. ومن أجاز إثبات الواو هنا قياساً على زَيْتُون فهو بعيد من جهة القياس» انتهى ملخصاً.

---

(١) المقتضب ٢: ٣٣٢ و٤: ٣٧ والكامل ص ٦٣٣، ٦٣٤.

(٢) هذه قطعة من بيت الصمة بن عبد الله القشيري:

دَعـانـيَ مِـن نَجـدٍ، فـإنَّ سِنِينَـه لَعِبْنَ بِنا شِيباً، وشَيَّبْنَنا مُرْدا

ديوانه ص ٦٠ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ والخزانة ٨: ٥٨ ـ ٥٦[الشاهد ٥٨٥] وفيه: «وقد أورد ابن الأعرابي في نوادره البيت الشاهد فقط، ونسبه إلى محجن بن مزاحم الغنوي». وقد خرّجته في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٢. نجد: من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو مذكر. شيب: جمع أَشْيَب. ومُرْد: جمع أَمْرَد، وهو الذي لا شعر بعارضيه.

(٣) عجزه: ولأنتَ بعدَ الله كنتَ السَّيِّدا. والبيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٣ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر ص ٢٢٠ وتذكرة النحاة ص ٣٧٨. والمخاطب بذلك حذيفة بن بدر.

(٤) تقدم في ص ٢٧٩.

فأمّا قولُ الشاعر[1]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذي ظلالٍ ... لا يزالون ضارِبِينَ القِبابِ

فيحتمل تخريجه وجوهاً:

أحدها أنه على هذا المذهب مِن جعل إعرابه بالحركات، ولذلك لم تُحذف النون للإضافة.

والثاني أن يكون على حذف «ضاربي»، أي: ضاربي القباب، وحذف «ضاربي» لدلالة ضاربين عليه، فصار نظير قول الشاعر[2]:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلْحةِ الطَّلَحاتِ

يريد: أَعْظُمَ طلحة.

والثالث ما ذهب إليه أبو علي في تخريجه، وهو أن القِباب منصوب[3] بضارِبينَ، ويريد القبابِيَّ، فأَلحق الجمع ياء النسبة، ثم حذف إحدى الياءين، ثم أَسكن الياء الباقية لما كان الاسم في موضع نصب كما قال[4]:

كَفى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِ ... .

يريد: كافِياً، ولمّا نَسب إلى الجمع جَعل ياء النسبة غير معتد به،

---

(١) هو عمرو بن الأيهم التغلبي. شرح أبيات المغني ٧: ٣٦٤ ـ ٣٦٥ [الإنشاد ٨٨٠]. العرندس: الشديد. والقباب: جمع قبّة، وهي الخيمة. وقوله: «ظلال» كذا بالظاء المعجمة في النسخ كلها، وفي شرح أبيات المغني «شباب». وفي المقاصد النحوية ١: ١٧٦ «طَلال» بالطاء المهملة، وفسره بالحالة الحسنة والهيئة الجميلة. وكذا في شرح الأشموني على الألفية ١: ٨٧ والتصريح ١: ٧٧. وقال العيني: ويروى: ضاربين الرقاب، وهي الأشهر.

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٢٠ والإنصاف ص ٤١ وضرائر الشعر ص ١٦٥ والخزانة ٨: ١٠ ـ ١٨ [الشاهد ٥٨٠].

(٣) فيما عدا «ن» والمطبوعة: منصوباً.

(٤) هو بشر بن أبي خازم. وعجز البيت: «وليس لِحُبّها ما عشتُ شافِ». ديوانه ص ١٤٢ والمقتضب ٤: ٢٢ والكامل ص ٩١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٢٧، ٢٦٣ والخزانة ٤: ٤٣٩ ـ ٤٤٥ [الشاهد ٣٢٣].

فلذلك لم يَرُدّ القباب إلى المفرد كما جاء في شعر الشماخ[1]: خضرانيّات.

فلم يرد خضران إلى الواحد. ومِن مجيء ياء النسب زائدة في الاسم قولُ ابن أحمر[2]:

كَـمْ دُونَ بيتـي مـن تَنْـوفِيَّـةٍ لَمَّـاعـةٍ تُنْـذَرُ فيهـا النُّـذُرْ

وقوله: وتَسقُط للإضافة سقوطُها للإضافة كثير، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[3].

[١/٦٠:١] وقوله:/ أو للضرورة مثالُه قولُ الشاعر[4]:

لو كنتمُ مُنْجِدِي حينَ اسْتَعَنْتُكُمُ لم تَعْدَموا ساعداً مِنّي ولا عَضُدا

وقولُ الشاعر[5]:

ولسنا إذا تَأْبَونَ سِلْماً بِمُذْعِنِي لكم غيرَ أنّا إنْ نُسالَمْ نُسالِمِ

وقوله: أو لتقصير صلة مثالُه في صلة الألف واللام قراءةُ الحسن[6] وبعض رواة أبي عمرو[7] ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةَ﴾[8] بالنصب في (الصلاة)، وقولُ الشاعر[9]:

---

(١) فتشت ديوانه عدة مرات، فلم أجده فيه. ولعل أبا حيان أخذه من أبي علي الفارسي، فقد ذكره في الحجة ٥: ٣٠٤.

(٢) شعره ص ٦٥ واللسان (تنف) ١٠: ٣٦٢. التنوفة والتنوفية: المفازة. واللماعة: التي تلمع بالسراب. والنذر: جمع نَذْر أو نذير بمعنى منذور.

(٣) سورة المائدة: ١.

(٤) شفاء العليل ص ١٤٣ ونتائج التحصيل ص ٣٩٥. وصدره في الارتشاف ١: ٢٦٣.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٢ والمساعد ١: ٤٦ والدر المصون ٢: ٤١.

(٦) الكشاف ٣: ١٤ والبحر ٦: ٣٤٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٢: ٤٠ والبحر ٦: ٣٤٢ حيث نسبها إلى ابن أبي إسحاق أيضاً. وهي غير منسوبة لأحد في معاني القرآن للأخفش ص ٨٥.

(٨) سورة الحج: ٣٥.

(٩) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي جد الصحابي عبد الله بن رواحة رضي الله عنه. جمهرة أشعار العرب ص ٦٧٥ والكتاب ١: ٩٥ والمقتضب ٤: ١٤٥ والمنصف ١: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ والخزانة ٤: ٢٧٢ ـ ٢٨٣ [الشاهد ٢٩٨] وديوان قيس بن الخطيم =

الحـافِظُـو عَـوْرةَ العشيـرةِ لا يَـأْتِيهـمُ مِـن ورائهـم وَكَـفُ

وقولُ الآخر[1]:

قَتَلْنـا نـاجِيـاً بقتيـلِ عَمْـرٍو وخيـرُ الطـالِبِـي التِرّةَ الغَشُـومُ

أنشده ابن جني[2] بنصب التِّرة.

وأنشد المصنف[3] على جواز حذف النون من «الذين» لتقصير صلة قولَ الشاعر[4]:

وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤهمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ

يريد: الذين. وهكذا أنشده غيره.

ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد بقوله: «الذي» صفة لجمع محذوف يوصف بالذي، كأنه قال: وإنَّ الجَمْعَ الذي، أو: وإنَّ الحيَّ الذي، فأفرد بالنسبة إلى كون لفظ الجمع أو الحيّ مفرداً، وجمع في قوله: «دماؤهم» حملاً على معنى الجَمْع أو الحيّ. ومع هذا الاحتمال فلا حجة فيما ذكروه.

وقد خالف المصنفُ قولَه هنا إن النون من قوله: «وإنَّ الذي حانتْ»

= ص ٥٣، ٦٣. وقد حقق البغدادي والدكتور ناصر الدين الأسد في المرجعين الأخيرين هذه المسألة. العورة: المكان يخاف منه العدو. والوكف: العيب والإثم. ويروى آخره «نَطَفُ».

(١) المحتسب ٢: ٨٠ واللسان (غشم) ١٥: ٣٣٤ ومنهج السالك ص ٣٣٧. وفي الأمالي ١: ٢٦٦ خمسة أبيات لعبد الرحمن بن زيد، خامسها يوافق عجزه عجز هذا الشاهد، وصدره: غَشُومٌ حينَ يُبصَرُ مُسْتَفادٌ. الترة: الثأر. والغشوم: الذي يخبط الناس ويأخذ كل ما قدر عليه.

(٢) المحتسب ٢: ٨٠.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٣.

(٤) هو الأشهب بن رُميلة، ورميلة أمه، واسم أبيه ثور. الكتاب ١: ٨٦ ـ ٨٧ والمقتضب ٤: ١٤٦ والمنصف ١: ٦٧ والمحتسب ١: ١٨٥ والمؤتلف والمختلف ص ٣٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧ والخزانة: ٦: ٢٥ ـ ٣٤ [الشاهد ٤٢٦] وشرح أبيات المغني ٤: ١٨٠ ـ ١٨٤ [الإنشاد ٣١٤]. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وفلج: وادٍ بين البصرة وحمى ضرية.

حُذفت لتقصير الصلة بقوله في باب الموصول في التسهيل[1]، فقال ما نصه: «وإنْ عُني بالذي مَن يَعلم أو شبهُه فجمعُه الذينَ مطلقاً، ويُغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً» انتهى. وقال المصنف في شرح هذا الكلام[2]: «إذا لم يُقصد بالذي تَخَصُّص[3] جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على مَنْ، قال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[4]، فلو لم يرد به الجمع لما أشير إليه[5] بـ «أولئك»، ولا عاد عليه ضمير جمع. ومنه ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى[6] يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[7] لأنه ضُرِب به مَثَلٌ لجمع.

فإن قصد بالذي تَخَصُّص[8] فلا بُدَّ من «اللذَينِ» في التثنية و «الذين» في الجمع ما لم يضطر شاعر، نحو قولِه[9]:

أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا ....

وقولِه:

وإنَّ الذي حانتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ ....»

انتهى. وكان قد قَدَّم أيضاً في الاستدلال على حذف النون لتقصير الصلة قولَه[10]:

أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا ....

---

(١) التسهيل ص ٣٣.

(٢) شرح التسهيل ١:١٩١ ـ ١٩٢.

(٣) ك، ص: مخصص.

(٤) سورة الزمر: ٣٣.

(٥) إليه: سقط من س.

(٦) خلت النسخ كلها من (ما يقوم) ووصلت الكاف بـ (الذي). وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٢٧٥. وأولها ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم...﴾.

(٨) س، ص: مخصص.

(٩) تقدم في ص ٢٤٤.

(١٠) شرح التسهيل ١:٦٢.

فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل! تارةً يستدل بحذف النون في التثنية والجمع بهذين البيتين على جواز ذلك في الكلام لتقصير/ صلة، وتارةً [١:٦٠/ب] يَزعم أنَّ ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتارةً يُفصل في جواز حذف النون من اللذين، فيقول: إن أريد به التخصيص فلا بد من النون، وتارةً يُطلق الحذف. وقد قَدَّمنا[١] قبلُ أنَّ حذف النون من التثنية[٢] لغة لبني الحارث وبعض رَبيعة، وأن الإثبات لغة الحِجاز وأَسَد. والذين نَقلوا هذا لم يَفصلوا بين أن يُراد بالموصول التخصيص أو غير التخصيص.

وقوله: **ورُبَّما سَقَطت اختياراً قبلَ لامٍ ساكنةٍ** مثالُ ذلك ما حكاه أبو زيد[٣] من قراءة من قرأ ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ﴾[٤] بنصب الجلالة، وما حكاه ابن جِنِّيْ[٥] مِن قراءة مَن قرأ ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾[٦] بنصب العذاب، وأنشد ابن جني[٧]:

ومَسامِيحُ بما ضُنَّ بِهِ حابِسُو الـ ... ـأَنْفُسَ عَن سُوءِ الطَّمَعْ

بفتح سين الأَنْفُس. وهذا شبيه بقولهم في بَنِي العنبر: بَلْعَنْبَر، وبقولهم في الشعر[٨]: مِ الأشياء في: مِنَ الأشياء، وشبهه.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٤٤.

(٢) ك، ص، ح: من التثنية والجمع. وأثبت «والجمع» في هامش س، وفوقه: ظ.

(٣) ذكر ابن جني في المحتسب ٢: ٨٠ أن أبا زيد حكاها عن أبي السَّمَّال وغيره. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٨٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩.

(٤) سورة التوبة: ٢.

(٥) ذكر في المحتسب ٢: ٨١ أنها قراءة بعض الأعراب. ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٧: ٣٤٣ إلى أبي السَّمَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم. وذكرت في معاني القرآن للأخفش ص ٨٧.

(٦) سورة الصافات: ٣٨.

(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري. المفضليات ص ١٩٤ [المفضلية ٤٠] وشرحها للتبريزي ص ٨٨٨ [المفضلية ٣٩] والمحتسب ٢: ٨٠.

(٨) كقول جميل بثينة:

وما أَنسَ مِ الأشياءِ لا أَنسَ قولَها ... وقد قَرَّبَتْ نِضْوي: أَمِصْرَ تُرِيدُ؟

وقوله: غالباً استظهار على حذفها في قراءة الأعمش ﴿وَمَا هُم بِضَـآرِّيْ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾[1]، قال المصنف: «وهذا في غاية من الشذوذ»[2]. ومثلُه قول الشاعر[3]:

ولَسْنـا إذا تَـأْبَـوْنَ سِلْمـاً بِمُـذْعِنِـي لكـــــــــم..........

البيت[4]. وزعم الزمخشري[5] أنَّ حذف النون في قراءة الأعمش من قوله: ﴿بِضارِّي بِهِ﴾ لأجل الإضافة إلى (أَحَدٍ)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو (به) كما قال[6]:

هُما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لا أَخا له ....

ثم استَشْكَلَ ذلك لأنَّ أحداً مجرور بمن، فكيف يمكن أن يُعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة؟ فقال[7]: «فإن قلتَ: كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلتُ: جُعل الجار جزءاً من المجرور» انتهى.

وهذا التخريج ليس بجيد لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر. ولا يمكن أن تكون هذه القراءة من هذا أيضاً لأن الذي ادَّعاه أنه أضيف إليه هو مشغول بعامل آخر[8]، فهو

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢. الكشاف ١: ٣٠١-٣٠٢ والبحر المحيط ١: ٥٠١.

(٢) شرح التسهيل ١: ٧٣.

(٣) تقدم في ص ٢٨٢.

(٤) زيد هنا في ك، ح: «انتهى». ولا داعي له.

(٥) الكشاف ١: ٣٠٢.

(٦) هذا صدر بيت، وعجزه: «إذا خافَ يوماً نَبْوةً فَدَعاهما». وقد نسب لعمرة الخَثْعَمِيّة ـ وقيل: الجُشَمِيّة، وقيل: الخُثَيْمِيّة ـ ترثـي ابنيها. ولِدُرْنَى بنت عَبْعَبَة ـ وقيل: درنى بنت سيار بن ضَبْرة ترثي أخويها ـ ولامرأة من بني سعد جاهلية. النوادر ص ٣٦٥ والكتاب ١: ١٨٠ والحماسة ١: ٥٣٧ [الحماسية ٣٨٧] وشرحها للمرزوقي ص ١٠٨٣ [الحماسية ٣٨٦] واللسان (أبي) ١٨: ١٠.

(٧) الكشاف ١: ٣٠٢.

(٨) ك، ص: خبر. ح، والبحر ١: ١٠٥: جر.

المؤثر فيه لا الإضافة. وأمَّا جعلُ حرف الجر جزءًا من المجرور فليس بشيء لأنه مؤثر فيه، وجزءُ الشيء لا يؤثّر في الشيء، فالأحسن تخريجه على حذف النون منه تخفيفاً، وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام، ولِحذفها نظيرٌ في نظم العرب ونثرها.

ص: وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء، ولا مُقَدَّراً في الثلاثة، ولا مدلولاً بها عليه مقدراً في متلوِّها، ولا النونُ عوضٌ من حركة الواحد، ولا من تنوينه، ولا منهما، ولا من تنوينين فصاعداً، خلافاً لزاعمي ذلك، بل الأحرفُ الثلاثة إعرابٌ، والنونُ لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد.

ش: اختلف الناس في المثنى: فذهب الزَّجّاج[(١)] فيما نقل عنه إلى أنه مبني. وذهب الجمهور[(٢)] إلى أنه معرب. وشُبهةُ الزجاج[(٣)] في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا[(٤)] قلت قام الزيدانِ فأصله قام زيدٌ وزيدٌ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني[(٥)] كما بني خمسةَ عشرَ لتضمنه معنى

---

(١) الإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١ [٢١] والنهاية ص ٣٤٣، ٤٠١ وشرح الكافية ٢: ١٧٣ وشرح ألفية ابن معط ص ٢٧١. وقال المالقي: «وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان في حال الرفع ومعربان في حال النصب والخفض» رصف المباني ص ١١٤. وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ أن مذهبه كمذهب سيبويه، وهو أن الألف حرف الإعراب، وليس فيها نية إعراب، وأن الياء في حال الجر والنصب حرف إعراب أيضاً، ولا تقدير إعراب فيها.

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب ١: ١٧ ـ ١٨ والمقتضب ٢: ١٥٣ ـ ١٥٥ والإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ـ ١٣٤، ١٤١ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٢١٤ ـ ٢٢٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٧ والإنصاف ص ٣٣ ـ ٣٩ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ ـ ٦٨ والتبيين ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨ [٢٢] والنهاية ص ٣٤٣، ٣٩٩ ـ ٤٠٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٢٢ ـ ١٢٤ ورصف المباني ص ١١٤ ـ ١١٥ وشرح الجزولية ص ١٧٦ ـ ١٧٨ والارتشاف ١: ٢٦٤.

(٣) الإنصاف ص ٣٥ ـ ٣٦ [المسألة الثالثة] والتبيين ص ٢٠١، ٢٠٢ والنهاية ص ٣٤٣.

(٤) فإذا قلت: . . . تضمن الاسم معنى الحرف: سقط من س.

(٥) ك، ص: يبنى.

[١/٦١:١] الحرف، / إذ أصله خمسة وعشرة.

وقوله: **وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء** يعني انقلابهما في المثنى والمجموع في حالة الجر والنصب، وهذا مذهب الجرمي(١)، واختيار الأستاذ أبي الحسن بن عصفور(٢)، ونسبه إلى سيبويه(٣)، ونسبه السُّهَيلي إلى المازني، قال ابن عصفور(٤): «ذهب كثير من النحويين، منهم س(٥)، إلى أنهما معربان بالتغير والانقلاب في النصب والخفض، وبعدمه في الرفع، وذلك أن الأصل قبل دخول العامل زيدانِ وزيدُونَ، ونظير ذلك اثنانِ وثلاثونَ، فإذا دخل عامل الرفع عليهما(٦) لم يُحدث فيهما شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عامل النصب وعامل الخفض قلب الألف ياء والواو ياء، فهذه الحروف هي حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، بل التغير والانقلاب وعدمه هو الإعراب».

وقد رَدَّ أبو الفتح(٧) على صاحب هذا المذهب بأن قال: «جَعل الإعراب في النصب والجر معنًى لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنًى، فخالفَ بين جهتي الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أنَّ القلب معنًى لا لفظ، وإنما

(١) المقتضب ٢:١٥٣ والإيضاح في علل النحو ص ١٤١ والخصائص ٣:٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤ وشرح التسهيل ١:٧٤ ورصف المباني ص ١١٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١:١٢٤ والمقرب ١:٤٨ ـ ٤٩ وشرح التسهيل ١:٧٤.

(٣) نسبه إلى سيبويه أيضاً الأُبَّذي في شرح الجزولية ص ١٧٨. وانظر الكتاب ١:١٧ و٤:٢٣٨. وراجع تفصيل مذهب سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي ١:٢١٤ ـ ٢٢٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١:١٢٣ ـ ١٢٤ وفي النقل تصرف، وليس فيه ذكر لمذهب سيبويه، وربما يكون أبو حيان قد أخذه من كتاب آخر. ومعظم هذا النص في شرح الجزولية للأبذي ص ١٧٨ غير منسوب لابن عصفور.

(٥) كلام الفارسي في التعليقة ١:٢٦ يُشعر بهذا، قال: «والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل».

(٦) ك: عليها.

(٧) سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

اللفظ نفس المقلوب والمقلوب إليه».

وما رَدَّ به أبو الفتح لا يلزم لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حال الرفع[1] لفظ فيلزمَه اختلاف جهتي الإعراب كما زَعم، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب يقوم فيهما مقام الإعراب، والتغيير يقوم مقام الإعراب، وكذا فهمه المبرد[2].

وقال المصنف في الشرح[3]: «هو - يعني هذا المذهب - مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة للإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجرَّ له الياءُ، وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو، وهي به لائقة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثنى، فأبدلت ألفاً، كما قيل في يَوْجَلُ: ياجَلُ. وفي يَوْتَعِدُ: ياتَعِدُ، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجرّ أو الرفع.

الثاني من وجوه الرد: أنَّ القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر؛ إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما تركُ العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك، فوجب اطِّراحه.

الرابع: أنَّ تقدير الإعراب إذا أمكنَ راجحٌ على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك أنَّا نُقدر مغايرة الألف والواو في نحو «عندي اثنان وعشرون» للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما نُقدر

---

(١) س: اللفظ.

(٢) المقتضب ٢: ١٥٤.

(٣) شرح التسهيل ١: ٧٤.

مغايرة الألف والواو والياء في نحو: نعم الزيدانِ أنتما يا زيدانِ، ونعم الزيدونَ أنتم يا زيدونَ، ومررت برجلينِ لا رجلينِ مثلُهما، وكما نُقدر ضمة «حيثُ» مرفوعاً بعد تسمية امرأة به غيرَ ضمته قبل التسمية، وضمة يضربُون غير ضمة يضربُ، وفتحة يا هندَ بنةَ/ عاصم غير فتحة نادِ هندَ بنةَ عاصم، [١:٦١/ب] وكسرة قمتُ أمسِ غيرَ كسرة قمتُ بالأمسِ، وكما نُقدر ضمة فُلْك في الجمع غيرَ ضمته في الإفراد، وياء بَخاتيّ مسمًّى به غير يائه منسوباً إليه، ولذلك صُرِف في النسب، وأمثال ذلك كثيرة» انتهى ما رَدَّ به المصنف هذا المذهبَ.

وفي كلٍّ من وجوهِ رَدِّه مناقشة:

أما الأول فإن فيه قوله: «وهي - يعني الواو - أصل في ألف المثنى، فأُبدلت ألفاً كما قيل في يَوْجَلُ ياجَلُ، وفي يَوْتَعِدُ ياتَعِدُ». وهذا غير مُسَلَّم أن أصل ألف المثنى واو، بل جاءت الألف على الأصل، إذ كان القياس أن يكون بالألف في جميع أحواله كالمقصور الذي زيد في آخره ألف وليس لام الكلمة كألف حُبْلَى وقَبَعْثَرى[1].

وأما الثاني فقوله: «إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما تركُ العلامة له علامة»، فليس كذلك لأن مذهب الجرمي[2] في الأسماء الستة أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، إذ قد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: «أبو جادٍ»، فليس في القول بذلك مخالفة النظائر.

وأما الثالث فقوله: «وتخصيصُه بجعل علامته عدميةً منافٍ لذلك»، لا منافاة في ذلك، ولا يُعنى بالعَدَمِ العَدَمُ الصِّرفُ، بل بقاء الألف في المثنى وبقاء الواو في المجموع غير مغيرين، فعدمُ تغيرهما لازم لبقائهما، فالإعراب في الحقيقة هو بقاء اللفظ على حاله عند دخول عامل الرفع، لا أنَّ ثَمَّ عَدَماً

(١) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.
(٢) تقدم في ص ١٧٧ - ١٧٨.

صِرْفاً[1]، وليس هذا كما ذكر من أنه جعلت العلامة للرفع العدم، وإنما تُجُوِّز في ذلك. والمقصود بقاء اللفظ عند دخول الرافع على حاله قبل دخول الرافع، وليس هذا بعدم حقيقة.

وأما الرابع فقوله: «وكما نقدر ضمة فُلْك في الجمع غيرَ ضمته في الإفراد»، فهو[2] لا يقول بهذا الذي رَدَّ به؛ لأنه يذهب إلى أنّ فُلْكاً لفظ مشترك بين المفرد والجمع، وأن هيئة فُلْك لهما هيئة واحدة، وإنما يقول بهذا الذي رَدَّ غيرُه في فُلْك، فقد رَدَّ عليه بما لا يصِحّ عنده.

وقوله: **ولا مُقَدَّراً في الثلاثة** يعني أن الإعراب هو بحركات مقدرة في الألف، فتقدر فيها الضمة، وفي الواو فتقدر فيها أيضاً الضمة، وفي الياء فتقدر فيها الفتحة والكسرة في النصب والجر. وهذا المذهب هو مذهب الخليل وس[3]، واختاره الأعلم[4] والسُّهَيلي[5]. وذلك أن هذه الألف والواو والياء لحقت لمعنى التثنية والجمع آخر الاسم، كما لحقت ألفُ التأنيث وتاؤه[6] لمعنى التأنيث، وكما لحقت ياءُ النسب لمعنى النسب، فكما أن هذه حروف إعراب، فما كان منها صحيحاً قَبِلَ الإعراب ظاهراً، وما كان

(١) صرفاً: سقط من ك.
(٢) ك، ص: وهو.
(٣) كذا. ومذهب سيبويه أن الألف والواو والياء أحرف إعراب، وليس فيها تقدير حركة في المعنى. وقد نص على ذلك الفارسي وابن جني. انظر الكتاب ١: ١٧ ـ ١٨ وشرحه للسيرافي ١: ٢١٤ ـ ٢٢٦ والتعليقة ١: ٢٤ ـ ٣٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ ـ ٧١٠ والتبيين ص ٢٠٣. وما ذكره أبو حيان قال به قوم ممن أخذوا بمذهب سيبويه. النهاية ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠. وذكر القولين السيرافي. شرح الكتاب ١: ٢٢٠.
(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ١١٨ ـ ١٢١ وشرح الجزولية ص ١٧٧.
(٥) ذكر في نتائج الفكر ص ١٠٩ أنها حروف إعراب أو علامات إعراب، ولم يختر أحدهما. ثم ذكر عرضاً في ص ١٥٤ أن العرب جعلوا الياء التي هي من الكسرة علامة الخفض، وأن الألف في تثنية الأسماء علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل.
(٦) ك: وتارة.

منها معتلاً قُدّرت فيه الحركات، فكذلك[1] زيادة التثنية والجمع قُدّر فيها الإعراب لأن الألف لا تقبل الحركة بحال، والياء والواو تستثقل فيهما الحركات[2]، فقدر فيها الإعراب[3].

وقد رُدَّ هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة لَلَزِمَ ظهور الحركة في الجمع حالة النصب لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها، فكنت تقول: رأيت الزيدِيَنَ، كما تقول: رأيت جَوارِيَكَ.

[١/٦٢:١] والوجه الثاني: أنها لو كانت معربة/ بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فيقال: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

وبالوجه الأول رَدَّ المصنفُ هذا المذهبَ، قال: «لازمُه ظهورُ الفتحة في نحو: رأيتُ بَنِيكَ؛ لأن ياءه كياء جَوارِيك، مع ما في جَوارِيك من زيادة الثقل، ولمَّا انتفى اللازم ـ وهو ظهور الفتحة ـ عُلم انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة»[4].

وما رُدَّ به هذا المذهبُ غيرُ لازم:

أما الوجه الأول فإنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية في الياء أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدروا حالة النصب الفتحة في الياء تحقيقاً للحمل، وإذا كانوا قد قَدَّروا الفتحة في ياء المنقوص حالة الإفراد لمراعاة كونها لا تتحرك في مذهب آخر للعرب، فَلأَنْ يقدروا ذلك فيما حُمل فيه المنصوب

(١) ك: وكذلك.

(٢) ك: الحركة.

(٣) ك: فيهما.

(٤) شرح التسهيل ١: ٧٤ ـ ٧٥.

على المجرور في المثنى بجهة الأولى، وذلك مثل مَعْدِي كرب، فإنَّ من أَعربه إعرابَ المتضايفين قال: قام معديْ كربٍ، فيقدر الضمة في الياء، ومررت[١] بمعدِيْ كربٍ، فيقدر الكسرة في الياء، ورأيت معدِيْ كربٍ، فيقدر الفتحة في الياء؛ لأن هذه الياء لا تتحرك في لغة من أعربه إعراب ما لا ينصرف، فقال: قام معدِي كربُ، ورأيت معدي كربَ، ومررت بمعدي كربَ، بخلاف رأيت قاضيَ بلدك، فإنه تظهر فيه الفتحة. فإذا كانوا قد قَدَّروا الفتحة في معدِيْ كربٍ حالة الإضافة في النصب مراعاة لمن سَكَّنها في لغة من منعه الصرف فالأحرى أن لا يحركوها بالفتح في التثنية؛ إذْ حملُها على حالة الجر أَولى من حمل معدي كرب في الإضافة على حالة ما لا ينصرف، ولمراعاة هذه اللغة ـ أعني لغة ما لا ينصرف ـ لم يفتحوا الياء في معدي كرب حالة التركيب، وإن كان المعهود في المركَّب تركيبَ مزج أنَّ آخر الأول يُفتح لكون الثاني تَنَزَّلَ منزلة تاء التأنيث، فكما لا يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحاً فكذلك هذا، وإذا كانوا قد راعوا في لغة التركيب تركيب مزج[٢] لغة إعراب ما لا ينصرف مع اختلاف الحدين ـ أعني البناء والإعراب ـ فَلأَن يراعى ذلك في الشيء الواحد بجهة الأَوْلى والأَحْرى.

وأما الوجه الثاني فإن القياس ما ذكر فيه، ولذلك لاحظ هذا القياسَ بنو الحارث بن كعب[٣] ومن وافقهم[٣] من العرب، فأقروا المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وأما غيرهم من العرب فإنما قلبوا ليفرقوا بين المثنى وغيره.

وقوله: **ولا مدلولاً بها عليه مُقَدَّراً في متلوّها** يعني أنك إذا قلت قام الزيدانِ فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال مَنع من ظهورها الألفُ، والألفُ دليل على الإعراب، وإذا قلت رأيت الزيدَينِ فعلامة النصب فتحة مقدرة في الدال، وإذا قلت مررت بالزيدَينِ فعلامة الجر فيه كسرة مقدرة في الدال،

(١) ومررت. . . فيقدر الفتحة في الياء: سقط من ك.

(٢) ك، ص: المزج.

(٣) تقدم تخريج لغتهم في ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨.

ومنع من ظهور الفتحة[1] والكسرة شغل الحرف بالحركة التي اقتضتها الياء، والياء دليل على الإعراب، وكذلك تقول في الجمع.

قال المصنف[2]: «وهو قول الأخفش[3] والمبرد»[4]. وزاد غيره أنه مذهب المازني[5] والزيادي. وبهذا التفسير الذي فَسَّرنا مذهبَ الأخفش هذا فَسَّره الزجاجُ والسيرافي، وفَسَّره أبو علي بأن مذهبه أن هذه الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك قد رأيت/ الإعراب، وزعم[6] أن وجه [١:٦٢/ب] الخلاف بينه وبين س أنه يزعم - أعني س - أنها حروف إعراب، وأن الأخفش يرى أنها غيره، وأنها دلائل عليه.

قال المصنف في الشرح[7]: «وهو مردود أيضاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يُفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

الثاني: أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل،

---

(١) الفتحة.... الياء والياء: سقط من ك.

(٢) شرح التسهيل ١:٧٥.

(٣) المقتضب ٢:١٥٤. وشرح الجزولية ص ١٧٧. وقال في معاني القرآن ص ١٤: «وجعل رفع الاثنين بالألف».

(٤) المقتضب ٢:١٥٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ والتبيين ص ٢٠٤.

(٦) أي أبو علي الفارسي. سر صناعة الإعراب ص ٧١٣.

(٧) شرح التسهيل ١:٧٥.

والحروف المذكورة محصلة لذلك، فلا عدول عنها» انتهى. وسيأتي الكلام على المذهب الذي اختاره المصنف إن شاء الله.

وقوله: **ولا النونُ عوضاً**[(١)] **مِن حركةِ الواحد** هذا مذهب الزجاج[(٢)]، ذهب إلى أنها عوض من الحركة، ولذلك[(٣)] تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة، ولم يَجز عنده أن تكون عوضاً من التنوين لأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الذي هو باقٍ على أصالته ـ وهو المنصرف ـ وبين الاسم الذي لا ينصرف لشبهه للفعل، فإذا ثنيت الاسم أو جمعته بَعُدَ عن الفعل، ولم يكن شيءٌ منه مشبهاً له، فلم يحتج فيه إلى التنوين الفارق. وإنما حذفت للإضافة لأنها زيادة، والمضاف إليه زيادة في المضاف، فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

وفي الإفصاح: «وقال الزجاج: هو بدل من التنوين خاصة؛ لأن تعاقب الآخر في نفسه قد صار عوضاً من الحركة»[(٤)].

وقد رَدَّ المصنف[(٥)] هذا المذهب بأنَّ «الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة للتعويض». وهذا بناءٌ من المصنف على مذهبه في أن هذه الحروف هي الإعراب، وسيأتي فساد هذا المذهب إن شاء الله.

وقوله: **ولا مِن تنوينِه** هذا مذهب ابن كَيْسان[(٦)]. واستدلَّ على ذلك بأن

---

(١) كذا في النسخ كلها، وهو موافق لما في شرح التسهيل للمصنف. وقد سبق في الفص: عوض.

(٢) شرح الجزولية ص ١٧٨ ـ ١٧٩. وذكر النحاس في إعراب القرآن ١ : ١٧١ أن هذا مذهبه في نون الجمع السالم.

(٣) ولذلك. . . تثبت الحركة: سقط من ك.

(٤) ك: عن الحركة.

(٥) شرح التسهيل ١ : ٧٥.

(٦) الموفقي ص ١٠٨ وشرح الجزولية ص ١٧٩ ـ ١٨٠ وفيه استدلاله التالي.

الحركة قد عُوّض منها التغير والانقلاب في النصب والخفض، وفي الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة، وأما التنوين فلم يُعوض منه شيء، فلذلك كانت النون عوضاً منه، ولذلك حُذفت للإضافة كما يُحذف التنوين، وثَبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ولبعدها عن موجب الحذف ـ وهو الألف واللام ـ لأنها في أوله، والنون في آخره، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر النون. ولا ينبغي عنده أن يمتنع من التعويض من التنوين لبعد الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع، بدليل أنهم يُلحقون الاسم التنوين إذا كَسّروه أو صغَّروه وإن كان بذلك يَبْعُد عن الفعل.

وقد رَدَّ المصنف[1] هذا المذهب بثبوت النون فيما لا تنوين في واحده، نحو يا زيدان، ولا رَجُلينِ فيها.

ويجاب عن هذا بأن هذا بناء عارض، ولم يدخل حرف النداء ولا «لا» إلا على مثنى قد استحق النون عوضاً من التنوين الذي كان في الواحد، فبقي على حاله وإن كان قد عرض له البناء اعتباراً بأصله[2] لا بما آل إليه من البناء العارض.

[١:٦٣/أ] ورُدَّ/ هذا المذهب أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو أَحْمران، وليس في المفرد تنوين فتكونَ[3] النون عوضاً منه.

وقوله: **ولا منهما** هذا مذهب ابن وَلّاد[4] وأبي علي[5]، وهو اختيار

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥.

(٢) ك: لأصله..

(٣) ك: لتكون.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨٠. وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي المصري [ـ ٣٣٢ هـ] كان بصيراً بالنحو أستاذاً. أخذ عن الزجاج وغيره، وكان الزجاج يثني عليه. صنف المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد. طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ ومعجم الأدباء ٤: ٢٠١ ـ ٢٠٣ وإنباه الرواة ١: ٩٩ ـ ١٠١ وسير أعلام النبلاء ١٥: ٣٥٥ وبغية الوعاة ١: ٣٨٦.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٢ والبغداديات ص ٤٨٧. وقال به قبلهما المبرد. المقتضب ١: ٥ و ٢: ١١٥.

ابن طاهر وأبي موسى[١]. واستدل على ذلك بوجود حكمِ الحركة فيها مع الألف واللام، وحكمِ التنوين في حال الإضافة، وإنما حُكم لها بحكم الحركة مع الألف واللام وبحكم التنوين في حال الإضافة لأن الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدم.

ورَدَّ المصنف[٢] هذا المذهب بما رد به[٣] كونَها عوضاً من الحركة وحدها وكونَها عوضاً من التنوين وحده، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما فأن لا تكون عوضاً منهما أَحَقُّ وأَوْلى».

وقوله: **ولا من تنوينين فصاعداً** هذا مذهب أحمد بن يحيى[٤]، ذهب إلى أنها عوض من تنوينين فصاعداً، فتكون عوضاً من تنوينين[٥] في التثنية، وعوضاً من أكثر في الجمع، وإنما تثبت مع الألف واللام لأنها أقوى من التنوين الواحد، وحُذفت في الإضافة لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

ورَدَّ المصنف هذ المذهبَ بما رَدَّ به كونَها عوضاً من تنوين الواحد، قال: «وإذا لم تكن عوضاً من التنوين في الواحد فلأن لا تكون عوضاً من تنوينين فصاعداً أحقُّ وأولى»[٢].

وقد رَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيره[٦] من شيوخنا هذه المذاهب بأن هذه النون تثبت في الوقف باتفاق، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف، فلو كانت النون عوضاً منهما أو من أحدهما لم تثبت لأن العوض يُحكم له بحكم ما عُوّض منه.

---

(١) الجزولية ص ٢٢ وشرحها للأبذي ص ١٨٠ وفيه استدلاله.
(٢) شرح التسهيل ١:٧٥.
(٣) س: بها.
(٤) شرح التسهيل ١:٧٥ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥٣ وشرح الجزولية ص ١٨٠ ـ ١٨١.
(٥) هذا مذهب أحمد بن يحيى... فتكون عوضاً من تنوينين: سقط من ك.
(٦) شرح الجزولية ص ١٨١.

وذهب أبو الفتح[1] إلى أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد، وذلك فيما فيه حركة وتنوين حالة الإفراد، وقد تكون عوضاً من الحركة فقط إذا كان تثنية ما لا ينصرف نحو أَحْمرانِ[2]، ومن التنوين فقط نحو عصاً وقاضٍ، ولا عوضاً من واحد منهما نحو حُبْلى وحُبْلَيانِ وهذانِ واللذانِ.

قال بعض أصحابنا: وهذا كله تخليط.

وذهب الفراء[3] إلى أن النون فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد؛ لأنك لو قلت: «زيدا» لالتبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك، وحذفت للإضافة لشبهها بالتنوين، ولم تحذف مع الألف واللام لأن الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد[4] لأن الوقف عارض، وبابُ العارض أن لا يُعتدّ به، وأيضاً فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يَسُوغ، وأما الجمع فباب آخر. ولم يذكر المصنف مذهب الفراء هذا.

وهذا الخلاف في النون أهي[5] عوض أو كالعوض هو على أنها ليست نفس التنوين.

ومِن النحويين مَن ذهب إلى أن هذه النون هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٤٤٩ ـ ٤٧٠.

(٢) كذا. والذي في سر صناعة الإعراب ص ٤٦٥ أنها فيه بدل من الحركة والتنوين جميعاً. وذكر في ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠ أنها تكون عوضاً من الحركة وحدها مع لام المعرفة نحو الرجلان، ومع النداء في قولك يا رجلانِ ويا غلامانِ.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٤٧٠ والتبيين ص ٢١١ وشرح جمل الزجاجي ١:١٥٣ وشرح الجزولية ص ١٨١ وشرح الكافية ١:٣١.

(٤) شرح الجزولية ص ١٨١.

(٥) ك: وهي.

للاعتلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. ولا يُرَدُّ على هذا المذهب بثبوته في نحو أَحْمران، والتنوين في مفرده مفقود؛ لأنه لما ثُنِّي زال شبه[1] الفعل، فرجع إليه التنوين الذي/ كان منع [١: ٦٣/ب] لأجل الشبه، ولا بقولهم هذانِ واللذانِ؛ لأنه[2] يمكن ادعاء إعرابهما لأن علة بنائهما شبههما بالحروف، والتثنيةُ تُزيل ذلك الشبه، فرجعا إلى الأصل، وهو الإعراب؛ لأن الحروف لا تُثَنَّى، ولما أُعربا دخلهما التنوين الذي كان ممنوعاً حالة البناء.

وكون هذه النون هي التنوين نفسه نقله ابن هشام عن الفراء، قال: ولم يحذفوا ما قبله لذهاب عَلَم التثنية والجمع، فكسروه وفتحوه، وقوي بالحركة فلم يُحذف حيث حُذف ساكناً إلا في الإضافة لأنه يَفصِل.

وقوله: **خلافاً لزاعمي ذلك** الإشارة بـ «ذلك» إلى المذاهب التي نفاها في الألف والواو والياء، وفي نون التثنية والجمع، وقد ذكرنا كل قول ومَن نُسب إليه ذلك القول.

وقوله: **بل الأحرفُ الثلاثة إعرابٌ** يعني الألف في نحو الزيدان، والواو في نحو الزيدون، والياء في نحو الزيدَينِ والزيدِينَ.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب الكوفيين[3] وقُطْرُب[4]، ونُسب إلى الزَّجّاج والزَّجّاجي[5] وطائفة من المتأخرين[6].

---

(١) شبه: سقط من ك.

(٢) لأنه: سقط من ك.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، ١٤١ والإنصاف ص ٣٣ [المسألة الثالثة] والنهاية ص ٤٠٢. ونسب إلى الفراء في التبيين ص ٢٠٤ والارتشاف ١: ٢٦٤. وإليه وإلى أبي إسحاق الزيادي في سر صناعة الإعراب ص ٦٩٥ وأسرار العربية ص ٦٧.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢١ والإنصاف ص ٣ وأسرار العربية ص ٦٧ والتبيين ص ٢٠٤ والارتشاف ١: ٢٦٤.

(٥) الجمل ص ٣، ٤، ٥، ٩ وشرح الجزولية ص ١٧٦. وذهب في الإيضاح في علل النحو ص ١٣١ إلى أن مذهب سيبويه هو الصواب.

(٦) رصف المباني ص ١١٤.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأن الألف والواو ثَبتت[1] قبل دخول العامل، قالوا إذا قصدوا مجرد العدد لا الإخبار: واحدْ. اثنانْ. عشرونْ. ثلاثونْ. أربعونْ، ولو كانت إعراباً لم توجد إلا بعد دخول العامل. والذي يقطع ببطلان هذا المذهب أن الإعراب هو زائد على الكلمة، وبعدم تقديره لا يختل معنى الكلمة، ولو قدرنا ذهاب هذه الحروف لاختل معنى الكلمة من التثنية والجمع، كما لو قدرنا ذهاب تاء التأنيث وألف التأنيث وياء النسب لاختل مدلول الكلمة الذي جيء بهذه الأشياء لأجلها، فدلَّ ذلك على أنها ليست إعراباً. وبَسْطُ هذا أنه قد وقع الاتفاق على أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يَعْتَوِرُ الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها، وأنَّ سقوط الإعراب لا يُخِلُّ بالكلمة نفسها؛ ألا ترى أن الاسم والمضارع إذا لم يعرب واحد منهما لم يسقط معناه، فالإعراب يدخل ويخرج ومعنى الاسمية في الاسم قائم، وكذلك الفعلُ أُعرب أو لم يُعرب دلالتُه على الحدث والزمان قائمة، وإنما كَمُل كل شيء من هذه اسماً للتثنية والجمع بأحد هذه الحروف، فمحلها كمحل الألف من أَرْطى[2] التي كَمُل بها بناءُ الاسم وكمحل[3] الألف من حُبْلى التي كمل بها بناء الاسم ودلالة التأنيث[4]. ويدل على بطلان هذا المذهب أيضاً أنها تسقط هذه الحروف في الترخيم، ولا يسقط في الترخيم إلا ما كان حرف إعراب، فلو كانت إعراباً لسقط ما قبلها لأنها تكون حينئذ كالحركة.

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف لها جهتا اعتبار، فمن حيث الحرفُ حرفُ علة هو حرف إعراب، ومن حيث كونُه ألفاً أو ياء أو

---

(١) ك: تثبت.

(٢) الأرطى: شجر يُدبغ به.

(٣) وكمحل... بناء الاسم: سقط من س.

(٤) في النسخ الثلاث: «التثنية» والصواب ما أثبته.

واواً هو دليل على الإعراب، أو هو الإعراب نفسه. وهذا ليس بشيء لأنها من حيث هي حرف إعراب هو محكومٌ له بحكم غير الزائد، ومن حيث هو دليل أو إعراب هو زائد، فتناقضا.

وقوله: **والنونُ لرفعِ توهُّمِ الإضافة أو الإفراد/** وشرح المصنف كلامه [١: ٦٤/ أ] هذا، فقال[١]: «رَفْعُ تَوَهُّمِ الإضافة بيِّنٌ، وذلك أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تُعلم إضافةٌ مِن عدمها، نحو رأيت بني كُرَماء، وعجبت من ناصري باغين. ورفعُ[٢] توهم الإفراد أيضاً بينٌ في مواضع، منها تثنية اسم الإشارة وبعض المقصورات، نحو: هذان الخَوْزَلان، في تثنية الخَوْزَلى[٣]. ومنها جمع المنقوص في حال الجر، نحو: مررت بالمهتدِينَ، وانتسبت إلى أَبِينَ كرامٍ، فلولا النون في هذه وما أشبهها لكان لفظ الواحد كلفظ غيره» انتهى ما شرح به المصنف ما اختاره.

وذهب س إلى أن النون زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة، وحكم التنوين أخرى، من غير أن تكون عوضاً من الحركة والتنوين، ولذلك قال س: «كأنها عوض»[٤]، فشبهها بالعوض، ولم يجعلها عوضاً. ومِن الناس مَن حَمل[٥] كلام س على

---

(١) شرح التسهيل ١: ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) ورفع: سقط من ك.

(٣) الخوزلى: مشية في تثاقل.

(٤) الكتاب ١: ١٨ ولفظه «كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين» وشرح الجزولية ص١٨١ـ١٨٢.

(٥) نسبه الرضي في شرح الكافية ١: ٣٠ لأبي علي الفارسي. انظر التعليقة ١: ٣٤ ـ ٣٥ وشرح الكتاب للسيرافي ١: ٢٢٦ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٣ حيث قال مصنفه: «والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين» وشرح المفصل ٤: ١٣٧، ١٤٠. ومجيء «كأنَّ» للتحقيق ذكره الكوفيون والزجاجي. الجنى الداني ص ٥٧١ ـ ٥٧٢ والمغني ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

أنها عوض منهما، وزَعم أنَّ «كأنَّ» قد تُستعمل للتحقيق بمنزلة «إنَّ»، وسيأتي هذا المذهب في باب «إنَّ» إن شاء الله.

وثَبت في بعض النسخ بعد قوله: «والنونُ لرفع توهُّم الإضافة أو الإفراد» قوله: «أو لِجَبْرِ ما فاتَهنَّ من تقدير الحركات فيهن»، يعني أنَّ النون زيدت في آخر المثنى والمجموع على حدّه لأن تَجبر ما فات هذه الحروف من تقدير الحركات، وذلك على مذهبه؛ لأنها عنده ليست[1] حروف إعراب، فلا تقدر فيها الحركات، وقد بيَّنَّا أن الصحيح تقدير الحركات فيها، وأنها حروف إعراب كالدال من زيد.

وهذا الذي ذكره المصنف من الخلاف في الألف والواو والياء، والخلاف في النون، تطويل في هذا المختصر، وليس يُستفاد من ذلك حكم نطقي، ولا حكم في اختلاف معنًى كلاميّ، وقد طَوَّلَ أصحابنا وغيرهم[2] في ذلك وفي كون التثنية كانت بالألف[3] والجمع السالم بالواو رفعاً، وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام.

ص: **وإنْ كان التصحيحُ لمؤنثٍ أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاء. وتصحيحُ المذكرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاء التأنيث المغايرةِ لِما في نحو عِدة وثُبة عَلَمَيْن، ومِن إعرابٍ بحرفين، ومِن تركيبِ إسنادٍ أو مَزْجٍ، وبكونه لمن يَعْقِل أو مُشَبَّهٍ به عَلَماً أو مُصَغَّراً أو صفةً تَقبل تاءَ التأنيث إنْ قُصد معناه، خلافاً للكوفيين في الأول والآخِر.**

ش: لمَّا ذَكر المزيدَ في تصحيح جمع المذكر ذَكر المزيد في تصحيحِ جمعِ المؤنث، وسيأتي في آخر «باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح» بيانُ ما

---

(١) ك: لأنها عند التثنية.

(٢) انظر على سبيل المثال شرح الكتاب للسيرافي ١: ٢١٥ ـ ٢٣٧.

(٣) ك: بالألف رفعاً.

يجمع قياساً بالألف والتاء، والإشارةُ إلى أنَّ ما سواه مقصورُ على السماع، والمحمولُ على المؤنث تصغيرُ ما لا يَعقلِ من المذكر وصفته نحو دُرَيْهِمات وجبال راسيات، وهذان مُطَّردان. ومما لا يطرد خَوْدات[1] وثَيِّبات وشَمالات وحُسامات.

وهذا الجمع ـ أعني جمع التصحيح في المذكر والمؤنث ـ ليس مختصاً بالقليل فلا يجوز في غيره، بل نقول: الغالب عليه القليل[2]. وزعم بعضهم[3] أنه مختص به لقربه من التثنية في السلامة. وأنكره الزجاج، وأنكر[4]/ الحكاية التي تُحكى عن النابغة مع حَسّان في بيته المعروف[5]: [١:٦٤/ب]

لنا الجَفَناتُ.............. ....

البيت.

وذكر أن النابغة لا تخفى عليه معاني الشعر حتى يَعترض[6] بما لا ينبغي، مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾[8] انتهى.

وقوله: **وتصحيحُ المذكر مشروطٌ بالخلوّ مِن تاءِ التأنيث** المراد بالمذكر

---

(١) الخود: الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نَصَفاً.

(٢) الكتاب ٣:٥٧٨.

(٣) المحتسب ١:١٨٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١:٢٧٥ ـ ٢٧٦. وتبعه الفارسي كما في المحتسب ١:١٨٧. ونقل البغدادي ما قيل في هذه الحكاية في الخزانة ٨:١٠٦ ـ ١١٦ [الشاهد ٥٩٤].

(٥) ديوانه ص ١٣١ والكتاب ٣:٥٧٨ والكامل ص ٧٢٤ والمحتسب ١:١٨٧ والخزانة ٨:١٠٦ ـ ١١٨ [الشاهد ٥٩٤]. والبيت بتمامه:

لنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بـالضُّحـى ... وأسيافُنا يَقْطُرنَ مِن نَجْدةٍ دَما

الغُرّ: البيض، جمع غَرّاء، يريد بياض الشحم. والجَفْنة: أعظم ما يكون من القِصاع.

(٦) س: حتى لا يعترض.

(٧) سورة سبأ: ٣٧.

(٨) سورة آل عمران: ١٦٣.

هنا المسمى لا الاسم، ولذلك لو سميت رجلاً بزينبَ أو بسَلْمى أو بأَسْماءَ لجاز جمعه بالواو والنون بإجماع، وإن كانت أسماء مؤنثة؛ لأن مُسَمَّياتها حال التسمية مذكَّرون، فلو كانت في الاسم تاء التأنيث عَلَماً نحو حَمْزة، أو غيرَ عَلَم نحو هُمَزة، لم يجز جمعه بالواو والنون.

وشَمَلَ قوله: «تاء التأنيث» ما ذكرناه ونحو أُخْت ومُسْلماتٍ مُسَمًّى بهما رَجُل، فإنهما لا يُجمعان بالواو والنون، ولذلك عبر بتاء التأنيث دون أن يعبر بهاء التأنيث.

وقوله: **المُغايرة لما في نحو عِدة وثُبة عَلَمَيْنِ** هذا القيد فيما فيه تاء التأنيث قَلَّما ذكره أحد من أصحابنا، وذكره ابن السَّرَّاج[1]، وذلك أن ما لحقته تاء التأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحو عِدة أو لامها نحو ثُبة، وسميت به رجلاً، فيجوز لك إن لم يُكَسَّر قبل التسمية به أو تعتلّ لامه أن تجمعه بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجرًّا، وبالألف والتاء، فتقول: جاء عِدُون وثُبون، وجاء عِداتٌ وثُباتٌ. فإن كُسِّر قبل العلمية نحو شَفة فإنك إذا سميت به رجلاً فلا يجوز إلا تكسيره. وإن أُعِلَّت لامه نحو دِية، وسميت به رجلاً، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء. ونظيرُ هذا مما فيه التاءُ وجُمع بعد التسمية به بالواو والنون وبالألف والتاء ما أجاز س[2] في «رُبَتَ» مُسَمًّى بها رجل مخففاً، فتقول: قام رُبُون، ورأيت رُبِين، ومررت بِرُبِين، وقام رُباتٌ.

وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب ثُبة وسَنة مما جُمع بالواو والنون ليس قياساً، فتُبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه فليكن فيما سُمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يُكَسَّر، فإذا سُمّي بشيء منه جُمع بالواو والنون كما جُمع حين كان غير مُسَمًّى به، أمَّا ما لم يُجمع قبل ذلك

---

(١) الأصول ٢: ٤١٤.

(٢) الكتاب ٣: ٤٠١.

بالواو والنون[١] نحو عِدة فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يُلْحَق ما عُوِّض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عُوِّض من لامه الهاء، وجُمع قبل التسمية به بالواو والنون. وأمَّا ما أجازه س من جمع «رُبَتَ» المخففة الباء مُسَمًّى بها رجلٌ بالواو والنون فينبغي أن لا يجوز لأن التاء فيه ليست عوضاً لا من فاء كلمة ولا من لامها، بل يكون جمعُ هذا بالألف والتاء، إلا إن نُقل جمعُ ذلك بالواو والنون عن العرب، فيُقبل، وأما من حيث القياس فالقياس يقتضي أن لا يجوز.

وقال أبو السعادات[٢] في كتابه البديع: «إن سميت رجلاً أو امرأة بِسَنة أو ثُبَة أو شِيَة أو ظُبَة ونحو ذلك لم يتعدَّ[٣] في جمعه ما جمعوه به قبل التسمية، فتقول[٤]: سِنُون وسَنَوات، وثُبون وثُبات، وفي شِية وظُبة/ : شِيات [١:٦٥/أ] وظُبات لا غير. وغيرُ س[٥] يروي في ظُبة ظُبين» انتهى.

وما قاله أبو السعادات هو نص س، قال[٦]: «ولو سميت رجلاً أو امرأة بِسَنة لكنتَ بالخيار، إن شئت قلت سَنَوات، وإن شئت قلت سِنُونَ، وكذلك لو سميت بِثُبة لقلت ثُبات وثُبُون، ولو سميت بِشِية وظُبة لم تجاوز شِيات وظُبات؛ لأن هذا اسم لم تجمعه العرب إلا هكذا، فكذلك قياس هذه الأشياء».

---

(١) بالواو والنون: سقط من ك.

(٢) أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري الإربلي مجد الدين المشهور بابن الأثير [٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ]. أخذ النحو عن ابن الدهان، وسمع الحديث متأخراً من عبد الوهاب بن سُكينة، وتنقل في الولايات، وكتب في الإنشاء. ومن تصانيفه: البديع في النحو، والنهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول، والباهر في الفروق في النحو. إنباه الرواة ٣: ٢٥٧ ـ ٢٦٠ وبغية الوعاة ٢: ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٣) ص: لم يعتد.

(٤) زيد هنا في ك، ص: في.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ٦٠١، ٦٠٤، ٦٢٤ ومجمل اللغة ص ٦٠٤ (ظبي).

(٦) الكتاب ٣: ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

وقال أبو الحسن: أقول في جمع هذا كله ظُبُون وشِيُون، كما أقول قُلُون وثُبُون جرياً على الأكثر وأنه أصل الباب.

وقول س أقيس لأنَّا لم نجدهم خالفوا في جمع الأعلام جمع أسماء الأجناس. ولو سميت رجلاً ببِنْت وأُخْت وذَيْتَ وكَيْتَ قلت بَنَات وذَيات. وأجاز الفراء جمعه بالواو و النون بحذف التاء قياساً، ولم يسمعه.

وقال س[1]: «لو سميت بعِدَة لقلت فيه عِدات حملاً على جمعهم إياها، وعِدُون، وإن لم يقولوه، حملاً على قولهم لِدَة ولِدُونَ»، فخالَفَ قوله.

وما أجازه س من أنك إذا سميت بعِدَة فيجوز لك أن تجمعه بالواو والنون حملاً على لِدُونَ، وبالألف والتاء، فتقول عِدُونَ وعِدَات، قد خالف في جمعه بالواو والنون المبرد، فقال: لِدُونَ شاذ، فلا يقاس عليه، فلا يقال في عِدة عنده إلا عِدَات لا عِدُونَ.

وقوله: **ومن إعرابٍ بحرفين** احتراز من المسمَّى بزيدَينِ وزيدِينَ واثنينِ وعشرِينَ ونحوها، وحكي فيهما إعراب التثنية والجمع بالواو والنون، فإنه لا يجوز جمعه بالواو والنون.

وقوله: **ومن تركيبِ إسنادٍ** فلا يُجمع بالواو والنون تَأَبَّطَ شَرًّا وبَرَقَ نحرُه وشبههما، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وقوله: **أو مَزْجٍ** مثالُه مَعْدِي كَرِب وسِيبَوَيْهِ، فلا يجوز: جاء مَعْدِي كَرِبُونَ، ولا: جاء سِيبَوَيْهُونَ.

ومَن النحويين مَن أجاز جمع ما خُتم بـ«وَيْهِ»، واختلفوا: فمِنهم مَن ألحق العلامة الاسمَ بكماله، فيقولون: جاءني سِيبَوَيْهُونَ. ومِنهم مَن يحذف «وَيْهِ»، فيقول: جاءني سِيبُونَ، ورأيت سِيبِينَ، ومررت بسِيبِينَ. والخلاف في تثنية ما ختم بـ«وَيْهِ» كالخلاف في جمعه. والصحيح أن ذلك لا يجوز

(١) الكتاب ٣: ٤٠١ وهذا معنى قوله.

للشبه الذي بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب، ولأنه لم يَرِد بذلك سماع.

وقوله: **وبكونِه لِمن يَعْقِلُ فلا يُجمع «واشِقٌ» اسم عَلَم لكَلْب، ولا «سابِقٌ» صفته، بالواو والنون.**

وبَدَّلَ بعضُهم هنا «مَن يَعقِل» بقوله: «مَن يَعلَم» لِيُدرج في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[1]. ولا حاجةَ إلى ذلك لأن جمع صفاته ـ تعالى ـ مسموع لا مقيس، ولذلك ذكر المصنفُ[2] ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[3] بعد ذلك مع «أُولي» و «عِلِّيِّينَ» مما لا ينقاس جمعُه.

وقوله: **أو مُشَبَّهٍ به مثالُه** ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[4] لأنَّ نسبة السجود إلى ما لا يعقل هو لتشبيهه بمن يَعقِل، وقولُ الشاعر[5]:

مُحالِفَتي دُونَ الأَخِلَّاءِ نَبعَةٌ ... تُرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجِرُ

/ لها فِتيةٌ ماضُونَ حيثُ رَمَتْ بِهِمْ ... شَرابُهُمُ قانٍ من الدَّم أَحْمَرُ [١: ٦٥/ب]

ومِن المشبَّه بما يعقل الدواهي والأشياءُ المستعظَمة، نحو: أصابهم الأَمَرُّونَ والفِتَكْرُونَ والبُرَحُونَ[6]، وعمل بهم العَمِلين[7]، أي: الأعمال العجيبة، وقالوا للمطر الذي يَعظُم شأنه ويعمّ نفعُه: وابِلُون، قال

---

(١) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فَقَدَرْنا فَنِعْمَ القادِرُونَ﴾.

(٢) التسهيل ص ١٤ وشرحه ١: ٨٠.

(٣) سورة الحجر: ٢٣ ﴿وإنّا لنحن نُحْيي ونُميت ونحن الوارثون﴾.

(٤) سورة يوسف: ٤ ﴿إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾.

(٥) البيتان في شرح التسهيل ١: ٧٨. يصف قوساً ونبلاً. نبعة: قوس من النَّبْع، والنبع شجر من أشجار الجبال تتخذ منه القسي. والمراد بالفتية: السهام.

(٦) س: البرجون.

(٧) كذا ضبطت في س، ولم تضبط في بقية النسخ. وفي اللسان (عمل) ٣: ٥٠٤: العِمِلِّين. وحكى ابن الأعرابي فيه: العِمْلين. وقال ثعلب: إنما هو العِمَلين بكسر العين وفتح الميم وتخفيفها.

الشاعر[١]:

فأَصبحتِ المذاهِبُ قد أَذاعَتْ بهـا الإعصـارُ بعـدَ الـوابِلِينـا

وقال أبو صخر[٢]:

تُلاعِبُ الرِّيحُ بالعَصْرَينِ قَسْطَلَهُ والـوابلُـونَ وتَهْتـانُ التَّجـاوِيـدِ

ومما نُزِّلَ منزلة العاقل في الأنس به والحُنُوّ عليه قولُ الراجز[٣]:

قـد رَوِيَـتْ إلا دُهَيْـدِهِينـا قُلَيِّصـاتٍ وأُبَيْكِـرِينـا

صَغَّر دَهْداهاً وجَمَعه، وأَبْكُراً ـ جمع بَكْر ـ وجَمَعه.

وقوله: عَلَماً فمثل رَجُل وغُلام وفَتًى لا يجوز جمعه بالواو والنون، وإن كان قد اجتمعت فيه الشروط غير العلمية.

وقد منع المازني من جمع العلم المعدول نحو عُمَر، ومن تثنيته، فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير، وقال: أقول جاءني رَجُلانِ

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٣:٢٤٧ وجمهرة اللغة ٣:٥١٠ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٤٣ وتهذيب اللغة ٣:١٨٨ والمخصص ٩:١١٤ واللسان (وبل) ٤:٢٤٦ و (علا) ٩:٣٢٧ وشرح التسهيل ١:٧٨ وشرح الجزولية ص ١٨٨. المذاهب: الطرق. وأذاعت: فَرَّقت. والإعصار: الريح التي تثور من الأرض كالعماد. وقال الفراء بعد البيت: «أراد المطر بعد المطر غير محدود». وقال ابن الأنباري: «ذهب إلى الأمطار التي لم يُبْنَ على واحد لها، كأنه قال: الوَبْل بعد الوَبْل».

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٩٢٥. وهو أبو صخر الهذلي، واسمه عبد الله بن سَلَمة السَّهْمي. ونسب في اللسان (جود) ٤:١١٢ لصخر الغَيّ، وهو صخر الغي بن عبد الله الخُثَميّ، وهو هذلي أيضاً. القسطل: الغبار. وتهتان: صَبّ. والتجاويد: جمع لا واحد له، وقد يكون جمع تَجْواد.

(٣) البيتان في الكتاب ٢:١٤٢ وجمهرة اللغة ٣:٥١٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٨ واللسان (بكر) ٥:١٤٦ و (يمن) ١٧:٣٥٢ و (دهده) ١٧:٣٨٣ والخزانة ٨:٥٠ ـ ٥٥ [الشاهد ٥٨٣]. دهيدهين: تصغير دَهادِه، والدهاده: جمع دَهْداه، والدهداه: حاشية الإبل. وقُلَيِّصات: تصغير قُلُص، وقُلُص: جمع قَلُوص، والقَلُوص: الناقة الفتية. وأُبَيْكِرين: تصغير أَبْكُر، وأَبْكُر: جمع بَكْر، والبَكْر: هو في الإبل بمنزلة الشابّ من الناس.

كِلاهما[1] عُمَرُ، ورِجالٌ كُلُّهم عُمَرُ.

ولا أعلم أحداً مَنع من تثنيته ولا جمعه، بل يجوز أن تقول عُمَرانِ وعُمَرُونَ، وقالت العرب «سُنُّوا بِنا سُنَّةَ العُمَرَينِ»[2]، وقال الشاعر[2]:

.... والعُمَـرانِ أبـو بَكْـرٍ ولا عُمَـرُ

وإذا كان قد يُثنى[3] على سبيل التغليب، فَلأَنْ يثنى مع اتفاق اللفظ والمعنى أَوْلى وأَحْرى.

فإن قلت: إذا كانت العلمية شرطاً في الاسم المُكَبَّر فما وجه قول العرب في الحكاية «أَيُّون» بالواو والنون، وليس بِعَلَمٍ؟

فالجواب: أنه من باب حَرُّون، وليس بجمع سلامة، بل جمعُه بالواو والنون عوضٌ من النقص المتوهَّم بالإدغام، هكذا أجابوا في جمع أَيُّون[4].

وقوله: **أو مُصَغَّراً** يعني أنه إذا اجتمعت الشروط، وكان مصغراً، فإنه يجمع بالواو والنون ولا تُشترط العلمية، فتقول في رُجَيْل وغُلَيِّم[5] وفُتَيّ وأُحَيْمِر وسُكَيْران ونُصَيْف: رُجَيْلُون وغُلَيِّمُون وفُتَيُّون وأُحَيْمِرُون وسُكَيْرانُون ونُصَيْفُون. وإنما جمع كذلك ـ ولم يجمع مُكَبَّره ـ لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير نحو كُمَيْت وكُعَيْت[6] جاز

---

(١) ك: هما.

(٢) تقدما في ص ٢٢٨.

(٣) ك: ثني.

(٤) قال المبرد: «وإنما جاز في أيّ التثنية والجمع دون أخواتها لأنها تضاف وتفرد، ويلحقها التنوين بدلاً من الإضافة» المقتضب ٢: ٣٠٣.

(٥) وغليم: سقط من ك.

(٦) الكعيت: البلبل. ك، ص، ح: كُتَيْع.

التكسير، فتقول: كُمْت وكِعْتان[1]؛ لأن المعنى الذي أَوْجَبَ التصغير ملازم لهما، وليس رُجَيْل وأُحَيْمِر كذلك؛ لأن معنى[2] التصغير غير لازم لهما[3]، فلو قلت في جمعهما رِجال وحُمْر لم يُدْرَ هل هما جمع رَجُل وأَحْمَر أو هو جمع رُجَيْل وأُحَيْمِر.

وقوله: **أو صفةً تَقبل تاءَ التأنيث** مثالُه ضارِبٌ ومُؤْمِنٌ وأَرْمَلُ[4]، فإنك تقول في المؤنث ضارِبة ومُؤْمِنة وأَرْمَلة، فيجوز أن يجمع بالواو والنون، فتقول ضارِبُون ومُؤْمنون.

قال المصنف في الشرح[5]: «فإن لم تقبلها لم يَلِقْ بها هذا الجمع كأَحْمَرَ وسَكْرانَ/ في لغة غير بني أسد، وصَبُور وقَتيل» انتهى. [١:٦٦/أ]

واحترز المصنف بقوله: «تَقْبَلُ تاءَ التأنيث» مما ذَكر مما لا يَقبل تاء التأنيث. وأَغفل صفةً لا تقبل تاء التأنيث، ويجوز جمع مذكَّرها بالواو والنون بلا خلاف، وذلك ما كان من الأوصاف مختصاً معناه بالمذكر، نحو مَخْصِيّ وأَفْعَل التفضيل إذا كان معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى نكرة، فإنه يجوز جمعه بالواو والنون، فتقول الأَفْضَلُون وأَفْضَلُو بني فلان، وهو صفة لا تقبل التاء، وكذلك مؤنثه لا يقبل التاء، بل تقول في مؤنثه الفُضْلَى، فيكون تأنيثه بالألف لا بالتاء، فهذه صفة لا تَقبل التاء بلفظها ولا بلفظ مؤنثها، وهي تجمع بالواو والنون.

وثَبت في بعض النسخ بعد قوله: «أو صفةً تَقبلُ تاءَ التأنيث» قوله: «**باطِّراد**»، وهو قيد حسن محتاج إليه لأنه قد وُجد صفة قبلت تاء التأنيث لقصد معناه، ولكنه لا يطرد، فلا تجمع بالواو والنون، وذلك مِسْكين، فإنهم

---

(١) ك، ص، ح: كتعان.

(٢) معنى: سقط من ك.

(٣) لهما: سقط من ك.

(٤) الأرمل: المحتاج، والذي ماتت زوجته، والعَزَبُ.

(٥) شرح التسهيل ١: ٧٩.

قالوا مِسْكينة للمؤنث، ومع ذلك فالقياس أن لا يقال مِسْكِينون، وإن كانوا قد قالوه؛ لأن دخول التاء في مِسْكينة لا ينقاس لأنه على وزن مِفْعِيل، وما كان على وزن مِفْعِيل فإنه لا تدخله تاء التأنيث، فدخولها في مِسْكِينة شاذ، شبهوا مِسْكِيناً بِفَقِير، فأدخلوا التاء للمؤنث كما قالوا فَقِيرة، ولما قالوا مِسْكينة ومِسْكِينات قالوا مِسْكِينُون، وقولهم امرأة مِسْكِين على الأصل في هذه البنية.

وذكر بعضهم أنه لا يُجمع هذا الجمعَ من الصفات ما كان على وزن مِدْعَس[١] ومِهْذار[٢] ومِحْضِير[٣] وجَواد وغَفُور وجَريح. والعلة في ذلك عدم قبول التاء لقصد التأنيث.

وقوله: **إنْ قُصِد معناه** شرط في جمع صفة المذكر وصفين:

أحدُهما: قبولُ تاء التأنيث، واحترز مما ذكر من الأوصاف التي لا تَقبل تاء التأنيث، وذكرنا من الأوصاف ما لا يقبل التاء، وجمع بالواو والنون.

والوصفُ الثاني: تقييدُ قبوله التاء بقصد معناه، فإن قَبِلَ التاء لا لمعنى التأنيث نحو[٤] مَلُولة وفَرُوقة فإنك تقول مَلُول وفَرُوق، ثم تدخل تاء التأنيث لا لقصد التأنيث بل للمبالغة، وفَرُوق ومَلُول لا تجمع بالواو والنون لأنها يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير تاء، فلا تُجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث بالألف والتاء، لأنها صفة قبلت تاء التأنيث لا لقصد معناه.

---

(١) رجل مدعس: طَعَّان. ورمح مدعس: غليظ شديد.

(٢) رجل مِهْذار: كثير الهَذْر من الكلام. يقال: هذر الرجلُ في منطقه يهذِر ويهذُر هَذْراً، والاسم الهَذَر، والهَذَر: الكلام الذي لا يعبأ به.

(٣) فرس محضير: شديد الحُضْر، والحُضْر: العَدْو.

(٤) ملولة وفروقة. . . . . لا لقصد معناه: أُثبت بدلاً منه في ك، ص ما نصه: «رواية وعلامة، لم يجمع بالواو والنون، وكذلك لو بنيت الصفة على هاء التأنيث كهمزة وضحكة لم تجمع بالواو والنون». قلت: رواية مغيّرة من راوية.

وقوله: **خلافاً للكوفيين في الأول** يعني الخلو من تاء التأنيث، فإنهم يُجيزون في جمع طَلْحة وحَمْزة وهُبَيْرة: طَلْحُون وحَمْزُون وهُبَيْرُون[1].

استدل الكوفيون على جواز ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقولهم في جمع عَلانية ـ وهو الرجل المشهور ـ عَلانُون، وفي جمع رَبْعة: رَبْعُون، وهو المعتدل القامة.

وأما القياس فقالوا: قد جمعتْه العربُ جمعَ تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإذا كان قد تزول التاء بجمع التكسير فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون. والدليل على أن العرب قد كَسَّرت ما أُنث بالتاء قول الشاعر[2]:

وعُقْبة الأَعْقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّْ

وأما البصريون فالسماع عندهم شاذ، والقياس ليس بصحيح لأنه لا [١:٦٦/ب] يلزم من تكسير/ العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيره جوازُ جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يَعقُب التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء؛ ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون.

وقد اختلف الكوفيون في جمع مثل طَلْحة وحَمْزة مما هو على وزن فَعْلة، فقال الجمهور[3]: تحذف التاء فقط، وتقول طَلْحُون وحَمْزُن بسكون

---

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. الإنصاف ص ٤٠ ـ ٤٤ [المسألة الرابعة] والتبيين ص ٢١٩ ـ ٢٣٣ والمسائل العسكرية ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ والمباحث الكاملية ١: ٩١ ـ ٩٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٧ ـ ١٤٨ وشرح الكافية ٢: ١٨٠. ونُسب مذهب الكوفيين إلى الكسائي والفراء فقط في شرح الكتاب للسيرافي ٤: ق ١٧٧/أ.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٣٩ والإنصاف ص ٤٠ والتبيين ص ٢٢١ والمباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح جمل الزجاجي ١: ١٤٨. الشهر الأصم: شهر رجب.

(٣) نسبه السيرافي إلى الكسائي والفراء. شرح الكتاب ٤: ق ١٧٧/أ. ونسب للكوفيين في المباحث الكاملية ١: ٩٢ وشرح الكافية ٢: ١٨٠.

عين الكلمة. وذهب ابن كيسان[1] إلى فتح عين الكلمة، وقال[2]: لما جُمع المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث، وهو على فَعْل، فتحوا عين الكلمة، قالوا: أَرَضُون.

وهذا مُعارَض بجمعهم أَهْلاً على أَهْلُون بسكون عين الكلمة، ولا ينبغي أن يجعل شيء من هذا أصلاً يقاس عليه لأن جمع ذلك بالواو والنون في غاية الشذوذ.

وقال البصريون[3]: لا يجوز جمع طَلْحة ونحوه مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون لأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل القياس يمنع منه. ووجه امتناعه في القياس أنك لو جمعته فإما أن تُثبت التاءَ أو تحذفها:

إن أثبتها فتجمع بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث، والواو التي تدل على التذكير، فأما قولهم في وَرْقاء علماً لمذكر وَرْقاوُون فليس في ذلك جمع بين علامتين متضادتين لأن الواو ليست بعلامة تأنيث، وإنما هي بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث.

وإن حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لأن العلمية تسجل الاسم، وتَحْصُره من أن يُزاد فيه أو يُنقص، وحذفُها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه، ولهذه العلة جمعوا رُجَيْلاً وشبهه ـ وإن كان نكرة ـ بالواو والنون، ولم يُكسّروه لما يؤدي إليه التكسير من حذف الياء، فيذهب بحذفها ما كانت تدل عليه من المعنى، وأما حذفها في طَلَحات فليس فيه إخلال لأن تاء التأنيث إذا حذفت عَقَبَها التأنيث بالألف والتاء.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣:ق ١٧٧/أ والإنصاف ص ٤٠ ـ ٤١ والتبيين ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ والمباحث الكاملية ١:٩٢ وشرح الكافية ٢:١٨٠.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤:ق ١٧٧/أ.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤:ق ١٧٧/أ ـ ١٧٨/أ.

وقد تأول بعض البصريين ما أنشده الكوفيون دليلاً على تكسير العَلَم الذي فيه تاء التأنيث بأنه يحتمل أن يجعل الأعقاب ليس بجمع لـ «عُقْبَة» العَلَم، بل يكون جمعاً لـ «عُقْبةٍ» التي يراد بها الاعتقاب، ومن ذلك قولهم[1]:

لقـــد علمـــتُ أيَّ حِيـــنٍ عُقْبَتـــي

ويكون قد أضاف «عُقْبَة» العلم بعد تنكيره إلى «الأَعْقاب» الذي هو جمع «عُقْبةٍ» بمعنى الاعتقاب. وأيضاً على تقدير أنه جمع «عُقْبَة» العَلَم فهو من القلة بحيث لم يجئ منه إلا هذا البيت، فلا يُجعل أصلاً لقياس نظيره عليه وجمعِه جمعَ التكسير.

وقوله: **والآخِرِ** يعني الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه، فإنَّ الكوفيين يُجيزون جمعها بالواو والنون، وقد جاء شيء من ذلك نادراً بَنى عليه الكوفيون، وهو قولُ الشاعر[2]:

[١:٦٧/أ] /مِنَّا الذي هو ما إنْ طَرَّ شَارِبُهُ   والعانِسُونَ، ومِنَّا المُرْدُ والشِّيْبُ

فعانِس من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث عند قصد معنى التأنيث؛ لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقولُ الآخر[3]:

---

(١) هذا شطر من الرجز، خلط في الكتاب ١: ٢٤٠ بالكلام. شرح أبيات سيبويه ١: ٢٢٤ وفرحة الأديب ص ٥٢ والمخصص ٧: ١١٩ والخزانة ٩: ١٦٢ ـ ١٦٥ [الشاهد ٧١٧]. وهو ثالث خمسة أشطار لم تنسب لراجز معين. العقبة: النَّوْبة في الركوب. ك: «أني» في موضع «أي».

(٢) أبو قيس بن رفاعة، اسمه دِثار. وقيل: قيس بن رفاعة. من شعراء يهود. إصلاح المنطق ص ٣٤١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٤٠ والأمالي ٢: ٦٧ وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٣ والأزهية ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٥٥ والسمط ص ٥٦ ـ ٥٧ واللسان (عنس) ٨: ٢٧ والمقاصد النحوية ١: ١٦٧ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٢ ـ ٢٤٣ [الإنشاد ٥٠٤] طَرَّ شارب الغلام: ابتدأ نبات شعر شفته العليا. والعانسون: جمع عانس، والعانس: من بلغ حد التزوج ولم يتزوج، يقال: رجل عانس، وامرأة عانس. والمرد: جمع أمرد. والشيب: جمع أشيب. ويروى بكسر همزة «إنْ» وفتحها.

(٣) هو حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي كما في الخزانة ١: ١٧٨ ـ ١٨١ [الشاهد ٢٤] وشرح=

فمــا وَجــدتْ نســاءُ بنــي نِــزارٍ حــلائــلَ أَسْــوَدِيــنَ وأَحْمَــرِيــنــا

فأَسْوَد وأَحْمَر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها على غير بناء[1] مذكرها.

وفي الإفصاح: أجاز الفراء جمع هذا الوصف بالواو والنون، والألف والتاء، وحكاه مسموعاً. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأساً، وعادةُ الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد.

والذي ذكره أصحابنا في تقييد الصفة التي تُجمع بالواو والنون أَحسنُ مما ذكره المصنف، وهو قولهم[2]: إنَّ الوصف إن كان مُكَبَّرًا اشتُرط فيه الذكورةُ، والعقل، أو معاملته معاملة ذي العقل، والخلوُّ من تاء التأنيث، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء. فيُحترز بالذكورة عن مثل حائض، وبالعقل عن مثل سابِق صفة لفرس، وبالخلوّ من تاء التأنيث عن مثل عَلَّامة ورجل هُمَزة، وبعدم امتناع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء من نحو جَريح وصَبُور ونَصَف[3] وغيرها مما يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، ومن أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلاء، وفَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلى.

قال أصحابنا: وإنما جُمعت الصفة بتلك الشروط بالواو والنون، ولم يُجمع بها الاسم الجامد، لشبه الصفة بالفعل من جهة أن الصفة أبداً فيها

= شواهد الشافية ص ١٤٣. ونسبه ابن عصفور للكميت في المقرب ٢: ٥٠ وشرح جمل الزجاجي ١ :١٤٨ و٢:٥٤٠. وهو في شرح هاشمياته ص ٢٦٤ ضمن قصيدته النونية الطويلة. وهو بغير نسبة في شرح الجزولية ص ١٧٤. حلائل: جمع حَلِيل، وحليل المرأة: زوجها. والمعنى: ما افترشتهم السودان، يعني الحبشة، والحُمْران: الفرس. والأحمر في كل شيء عند العرب: الأبيض.

(١) بناء: سقط من س.

(٢) انظر على سبيل المثال المقرب ٢: ٥٠.

(٣) رجل نصف: كَهْل.

معنى الفعل، إذ لا تكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه، وإذا كانت للمذكر لم تلحقها التاء، وإذا كانت للمؤنث لحقتها كما أن الفعل كذلك، تقول: مررت برجل قام، وبامرأة قامت، والفعلُ إذا وُصف به المذكر العاقل لحقته بعد سلامة لفظه الواوُ، فقلت: مررت برجال قاموا، ويقومون، وكذلك الصفة نحو: هؤلاء رجال قائمون. ولما كانت الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل لم تُجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون، وكذلك أَفْعَلُ فَعْلاءَ، وفَعْلانُ فَعْلَى، لمَّا لم يشبها[1] الفعل فيما ذكرناه لم يجز أن تُجمع بالواو والنون. هذا مذهب البصريين.

وخالف الفراء في الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، فلم يُجز جمعها بالألف والتاء إذا جرت على المؤنث لأنها ـ وإنْ جرت عليه ـ مذكَّرة، بدليل أن نَصَفاً إذا صُغر لم يُقل في تصغيره إلا نُصَيْف بغير تاء، وإذا سُمي بحائض مذكرٌ لم يُمنع الصرف؛ لأنهما وأمثالهما ـ وإنْ أُجريا على مؤنث ـ مذكَّرة، وحُمل على المعنى، كأنك قلت: بشخصٍ نَصَفٍ وبشخصٍ حائضٍ، وإذا كانا من قبيل المذكر فلا يُجمع بالألف والتاء، كما لا يُجمع قائم صفة لمذكر بالألف والتاء. وأما جمعُها وجمع أمثالها بالواو والنون فليس عنده مانع له كالمانع من الجمع/ بالألف والتاء، فلذلك أجازه. [١:٦٧/ب]

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يسوغ لأن هذا النوع من الصفة لا يشبه الفعل، فإن حُكي شيء من ذلك في الشعر فضرورة، أو في الكلام فشاذ لا يقاس عليه، حكى يعقوب[2] أن العرب تقول: امرأةٌ نَصَفٌ، ونساء أَنْصاف، ورَجُل نَصَفٌ، ورِجال أَنْصاف[3] ونَصَفُون. وذلك شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ما لم يسمع فيه الجمع.

---

(١) في النسخ كلها: لم يشبهها.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٧٤.

(٣) ورجل نصف ورجال أنصاف: سقط من س.

فإن قلت: كيف جمعوا الأَفْعَل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها الفُعْلى، وهي لا تشبه الفعل؟

فالجواب أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها التعريف ـ وهو فرع على التنكير ـ أَشبهتْ لذلك الفعلَ لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك، ولهذه العلة نفسها جمع الاسم الجامد إذا كان علماً بالواو والنون، وإن كان نكرة لم يجمع بهما لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل.

ص: وكونُ العقلِ لبعضٍ مثنًّى أو مجموعٍ كافٍ، وكذا التذكيرُ مع اتِّحاد المادة، وشذ ضَبُعانِ في ضَبُع وضِبْعان.

وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مُسْتَوْفٍ للشروط فمسموعٌ، كـ (نحنُ الوارِثُونَ)، وأُولي وعِلِّيِّيْنَ وعالَمينَ وأَهْلِينَ وأَرَضِينَ وعِشرينَ إلى التِّسعينَ.

وشاعَ هذا الاستعمالُ فيما لم يُكَسَّر من المُعَوَّضِ من لامه هاءُ التأنيث بسلامةِ فاءِ المكسورِها، وبكسرِ المفتوحِها، وبالوجهين في المضمومِها، وربما نال هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ، ونحوَ رِقَةٍ وأَضاةٍ وإِوَزَّة.

ش: مثالُ كون العقل لبعض ما ذكر كافياً[1] قولُك في رَجُل وفَرَس: هما سابِقانِ، وفي رَجُل وفرسَين: هم سابِقُون، ولا حاجة إلى قوله «**وكونُ العقل لبعض مثنًّى كافٍ**» لأن علامة التثنية لا تختلف بحسب العقل، إنما تختلف علامة الجمع بسبب العقل، فيُغَلَّب ذو العقل، بخلاف التثنية، فإنه لا تغليب فيها بسببه.

ومثالُ التذكير في بعضٍ قولُك في امرئ وامرأة: امْرَآن، ومُسْلِم ومُسْلِمة: مُسلمانِ، وفي مُسْلِم ومُسلمتينِ: مُسْلِمُونَ، وفي أحمرَ وحمراءَ،

(١) ك، ص، ح: كافٍ.

وسَكْرانَ وسَكْرى: أَحْمَرانِ وسَكْرانانِ. وهذا معنى قوله: «مع اتِّحاد المادة». فإن اختلفت المادة كثَوْر وبقَرة، ورَجُل وامرأة، فلا يقال في ذلك ثَوْرانِ، ولا رَجُلانِ، ولا في رَجُل وامرأتين، وثَوْر وبقَرتين: رِجال ولا ثِيران.

وقوله: **وشذ ضَبُعانِ في ضَبُعٍ وضِبْعانٍ** وجهُ الشذوذ أنه غُلِّب لفظُ المؤنث على لفظ المذكر؛ لأن ضَبُعاً هو للمؤنث، وضِبْعاناً هو للمذكر، فحين ثَنَّوا قالوا ضَبُعانِ. وإنما غُلِّب لفظ المؤنث لأنه أخف من لفظ المذكر لتجرده عن الزوائد، وقد جاؤوا بذلك على الأصل، فقالوا في ضَبُعٍ وضِبْعانٍ: ضِبْعانانِ، فغَلَّبوا المذكر على المؤنث. وكذلك غَلَّبوا في الجمع، قالوا ضِباع، ولم يقولوا ضَباعين، وقد حكى أبو بكر الأنباري[1] أن ضَبُعاً [١/٦٨:١] يقع على الذكر[2] والأنثى، فعلى هذا لا تغليب فيه إلا إن نُقل/ أن من لا يقول للمذكر إلا ضِبْعان، ولا يقول للمؤنث إلا ضَبُع، فإذا ثَنَّى قال فيهما ضَبُعانِ، فإن ذلك يكون من تغليب المؤنث على المذكر.

وقوله: **فمسموعٌ** يعني أنه يُقتصر[3] به على مورد السماع، ولا يُتَعَدَّى، فـ ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[4] في الحقيقة ليس جمعاً لأنه إخبار عن الله تعالى. وكذلك ﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[5] و ﴿ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[6] و ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[7]، فلا تقيس عليه أن تقول في الله ـ تعالى ـ الرَّحِيمون ولا الرَّحْمٰنـون ولا الحَكِيمون؛ لأن إطلاق الأسماء عليه ـ تعالى ـ توقيفية، لا يقال منها إلا ما ذكره تعالى في كتابه، أو ذكره رسوله ﷺ، مع كون هذا النوع من الجمع لا يكون لمفرد الذات.

---

(١) المذكر والمؤنث له ص ٩٣.
(٢) ك: على المذكر.
(٣) ك: يعني استقصر.
(٤) سورة الحجر: ٢٣ ﴿ونحن الوارثون﴾.
(٥) سورة المرسلات: ٢٣ ﴿فقدَرْنا فَنِعْمَ القادرون﴾.
(٦) سورة الذاريات: ٤٨ ﴿والأرضَ فَرَشْناها فَنِعْمَ الماهدون﴾.
(٧) سورة الذاريات: ٤٧ ﴿والسماءَ بَنَيْناها بأيدٍ وإنّا لموسعون﴾.

وأما «أُولُو» فهو وصف، ولا واحد له من لفظه حتى يعتبر فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

وأما «عِلِّيُّونَ» فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غاية له. وقال المصنف في الشرح[1]: «عِلِّيُّونَ كأنه في الأصل عِلِّيٌّ: فِعِّيل من العُلُوّ، فجُمع جمعَ ما يعقل، وسُمي به أعلى الجنة. ونظيرُ ذلك من أسماء الأماكن صَرِيفُون[2] وصِفُّون[3] ونَصِيبُون[4] وقِنَّسْرُون[5] ويَبْرُون[6] ودارُون[7] وفِلَسْطُون، قال الأعشى[8]:

وتُجْبَى إليه العَيْلَجُونَ ودُونَها ... صَرِيفُونَ في أنهارِها والخَوَرْنَقُ

وقال زيدُ بن عَدِيّ[9]:

تَـرَكْنـا أخـا بَكْـرٍ يَنُـوءُ بِصَـدْرِهِ ... بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدَّمِ»

---

(١) شرح التسهيل ١:٨١.

(٢) صريفون: قرية كبيرة غنّاء شجراء قرب عكبراء وأوانا على ضفة نهر دجيل. وقرية من قرى واسط. وقرية من قرى الكوفة.

(٣) صفين: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس.

(٤) نصيبون: مدينة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين سنجار تسعة فراسخ، وبينها وبين الموصل ستة أيام.

(٥) كانت قنسرين مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص.

(٦) يبرين: اسم لمواضع عديدة، منها أنها اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين. واسم قرية من قرى حلب. قلت: هي التي تسمى الآن «جبرين» وموقعها شرقيّ حلب. واسم قريـة من نواحي عَزازَ. قلت: هي التي تسمى اليوم «كَلْجِبْرِين»، وهي مسقط رأسي.

(٧) دارين: فُرْضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند. وقيل: هي الداروم، وهي بليدة بينها وبين غزة أربعة فراسخ، فتكون غير التي بالبحرين.

(٨) ديوانه ص ٢٦٩. إليه: أي إلى النعمان المذكور في البيت السابق لهذا البيت. والخورنق: قصر مشهور للنعمان. وقوله: «العيلجون» كذا في س، ك،ص. وفي ح: العيجلون. ولم أقف عليه. والذي في الديوان: السَّيْلَحُون. وكذا في معجم البلدان (سيلحون) ٣:٢٩٩. وهي قرية قرب الحيرة.

(٩) لم أقف عليه في غير شرح التسهيل ممـا رجعت إليه من الكتـب التي صنفت قبل أبي حيـان.

ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

وأما «عالَمون» فوجه شذوذه أن مفرده «عالَم» اسم جنس، وليس بِعَلَم، فقد فات شرط العَلَمية. والعالَم في اشتقاقه خلاف، أهو من العِلْم أم من العَلامة؟ فإن قلنا من العِلْم فيكـون مختصاً إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العَلامة فيقع على من يعقل وعلى[1] ما لا يعقل، وحينَ جُمع بالواو والنون غُلِّبَ مَن يعقل على ما لا يعقل.

وقال المصنف في الشرح[2]: «عالَمون اسم جمع مخصوص بمن يعقل، وليس جمعَ عالَم؛ لأن العالَم عامّ والعالَمين خاصّ، وليس ذلك شأن الجموع، ولذلك أبى س[3] أن يجعل الأَعْراب جمع عَرَب؛ لأنَّ العَرَب يعمّ الحاضِرين والبادِين، والأَعْراب خاصّ بالبادِين.

وقال بعضُهم: العالَمون جمع عالَم مُراد به مَن يعقل، وفُعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفاً بما يدل على عقله. وهذا لا يصح؛ إذ لو جاز في عالَم هذا الذي زَعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما[4] يعقل، فكنا نقول في جمع شيءٍ أو شَخْص إذا أُريد به ما يعقل شَيْئُون وشَخْصُون، وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أَفضى إليه» انتهى كلام المصنف في شرحه.

فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» فليس كما ذكر، بل العالَمونَ قد يشمُل مَن يَعقل وما لا يعقل عند من جعله مشتقاً من العَلامة لا من العِلْم، وأمّا ما أَلزم مَن جعله/ جمع عالَم من أنه كان يجوز أن يقال شَيْئُون [١:٦٨/ب]

---

(١) على: سقط من ك، ص، ح.

(٢) شرح التسهيل ١:٨١.

(٣) الكتاب ٢:٣٧٩، وفي الهامش الرابع أثبت المحقق قول السيرافي الذي فسّر إباء سيبويه المذكور.

(٤) كذا في النسخ كلها.

وشَخْصُون، فلا يلزم لأنه ـ عنده ـ جمع عالَم على جهة الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العَلَمية، وإنما كان يلزمه ذلك أن لو كان يَدَّعي أنه جُمع جمعاً قياسياً.

وأما «أَهْلُونَ» فجمع أَهْلٍ، وأَهْل ليس بِعَلَم ولا صفة. ومُحَسِّنُ جمعه بالواو والنون شذوذاً أنه قد يُستعمل استعمال «مُسْتَحِقّ»، فأجري في الجمع مجرى «مستحقّ»، وقال تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾[1] وقال: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[2].

ومثل جمع أَهْل على أَهْلِينَ جمع مَرْءٍ على مَرْئينَ في قول الحسن: «أَحْسِنُوا مَلَأَكم أيُّها المَرْؤُونَ»[3]. وهو شاذ.

وأما «أَرَضُونَ» فجمع أَرْضٍ، وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكيرُ والعقل والعلمية. وقد تَمَحَّلَ المصنف[4] لجمع أَرْض على أَرَضِينَ بأنه قد جُمع هذا الجمع ما يُتعجب منه ويُستعظم مما لا يعقل تشبيهاً بالعاقل لأنه هو الذي يصدر ما يُتعجب منه. ومِن وُرود الأَرَضِينَ في مقام التعجب والاستعظام قولُ الشاعر[5]:

وأَيَّـــةَ بلــــدةٍ إلا أَتَيْنـــا ... مــن الأَرَضِيــنَ تَعلمُــه نِــزارُ

وقولُ الآخر[6]:

لقد ضَجَّتِ الأَرَضُونَ إذْ قام مِن بَني ... هَــدادِ خَطِيــبٌ فــوقَ أَعــوادِ مِنْبَــرِ

وقيل: إنما جُمعت هذا الجمع عوضاً من عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها

---

(١) سورة الفتح: ١١.

(٢) سورة المائدة: ٨٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث (ملأ) ٤: ٣٥٢ وشرح التسهيل ١: ٨٢. والملأ: الخلق.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٢.

(٥) البيت في جمهرة اللغة ٣: ٥١١ وشرح التسهيل ١: ٨٢ وشرح الجزولية ص ٤٨١.

(٦) هو كعب بن معدان الأشقري كما في المحتسب ١: ٢١٨. هداد: حي من اليمن. ك: هُدادٍ. وشرح التسهيل: هداد.

واقعة على مؤنث، فكان قياسها أن يقال فيها أَرْضة، فلما مُنعت من ذلك جُمعت هذا الجمع كما جمعوا سَنة هذا الجمع عوضاً من لامها المحذوفة، فقد استوت أَرْض وسَنة في الجمع تعويضاً، ولذلك فُتحت راء أَرْض كما غُيّرت سين سَنة.

وقيل: فُتحت الراء لأنها نابت عن أَرَضات، وكان ذلك خوفاً من الالتباس بجمع أَرَضة[1]. انتهى ما تَمَحَّلَ به لجمع أَرْض على أَرَضين، وهو من فضول الكلام.

وأمّا «عِشْرُونَ» والعقود بعده إلى «تِسْعينَ» فمعلوم أنها ليست بجموع، وأنه ليس فيها شروط ما يُجمع بالواو والنون.

وزعم بعضهم أن «ثَلاثينَ» وأخواته جموع، وجُمعت بالواو والنون على سبيل التعويض كما ذكر في أَرْض؛ لأن تاء التأنيث سقطت من مفرداتها حين عُدَّ بها[2] المؤنث، ولم يكن من حقها أن تسقط، وعُوملت العشرة بذلك ـ وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية ـ لأن المثنى قد يُعرب إعراب الجميع، وغُيِّرت عينُها وشينُها كما غُيِّرت سين سَنة وراء أَرْض. قال المصنف في الشرح[3]: «وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصوداً لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصاً بمقدار، إذ لا يُعهد ذلك في شيء[4] من الجموع قياسية كانت أو شاذة» انتهى.

وقوله: **وشاع هذا الاستعمال** أي: الجمع بالواو والنون رفعاً، والياء والنون جراً ونصباً، وزيادة النون بعدها.

---

(١) الأَرَضة: دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع. وقيل: الأَرَضة ضربان: ضرب صغار مثل كبار الذَّر، وهي آفة الخشب خاصة. وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة، وهي آفة كل شيء من خشب ونبات غير أنها لا تَعرض للرطب، وهي ذات قوائم.

(٢) ك: حين عدمها.

(٣) شرح التسهيل ١ : ٨٣.

(٤) س: إذ لا يعهد في ذلك شيء.

وقوله: **فيما لا يُكَسَّر** خَرج بذلك ما كُسِّر نحو شَفة وشاة، فإنهما حُذفت لامُهما، وعُوّض منها الهاء، لكنهما كُسِّرا، فقيل: شِياه وشِفاه. وأصلهما شَفْهة[1]/ وشَوْهة[2]، ولأجل تكسيرهما لم يُجمعا جمعَ سلامة لا [١/٦٩:١] بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يُكَسَّر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعانِ نحو ثُبة[3]، تقول ثُبات وثُبُون.

وقوله: **هاءُ التأنيث** خَرج بذلك أُخْت وبِنْت لأنها تاء التأنيث لا هاء التأنيث، فبِنْت وأُخْت قد حُذف لامهما، ولا يُجمعان هذا الجمع.

وقوله: **بسلامة فاءِ المكسورِها** يعني أنَّ حركتها لا تتغير في الجمع نحو مِائة، تقول مِئُون، فتبقى الميم مكسورة على حالها في مِائة. وحكى الصَّغاني عُزُون[4] بضم العين. ولعلها مما جاء في المفرد الكسرُ والضمُّ.

وقوله: **وبكسرِ المفتوحِها** تقول في سَنة: سِنُون. قال المصنف في الشرح[5]: «إن كان مفتوحَ الأول أو مكسورَه لم يَجُز في جمعه إلا الكسر». وكان قد قَدَّمَ قبلَ ذلك عند شرحه قولَه: «لغير تعويض» أن سين سَنة في الجمع بالواو والنون تُكسر، وقال: «وقد رُوِي ضَمُّها»[6]، فيكون هنا قد نسي أنه ذكر أنها رُوي ضمُّها، إذ لم ينبه عليه هنا.

وهذا الذي ذكر من التغيير في فاء ما جُمع من هذا النوع هذ الجمعَ حكاه ابن كيسان[7] عن الكسائي.

فمما جاء من المكسور الفاء من ذلك مِائة ورِئة وعِزَة وعِضَة،

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦٧، ٤٦٠ والمنصف ٢: ١٤٤ ـ ١٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(٣) الثبة: الجماعة من الناس وغيرهم.

(٤) عزون: جمع عِزَة، والعِزة: الجماعة.

(٥) شرح التسهيل ١: ٨٤.

(٦) شرح التسهيل ١: ٧١.

(٧) شرح التسهيل ١: ٨٣.

قال[1]:

ثـلاثُ مِئيـنَ للمُلـوكِ وَفـى بهـا رِدائي، وجَلَّتْ عن وُجُوه الأَهاتِمِ

وقال[2]:

فَغِظْنـاهُـمُ حتـى أَتـى الغَيـظُ منهـمُ قُلـوبـاً وأَكْبـاداً لهـم ورِئينـا

وقال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾[3]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[4].

وجاء مِن المفتوحِها سَنة، ومِن المضمومِها ثُبَة وقُلَة وكُرَة، قال الشاعر[5]:

والخيـلُ تَعـدو عُصَبـاً ثُبِينـا

ولام هذه الكلمات[6] واو محذوفة إلا سَنة[7] وعِضَة[8]، فيحتمل أن

(1) هو الفرزدق كما في أمالي ابن الشجري ٢:٢١٠ حيث خرّجه المحقق من مصادر كثيرة. وديوانه ص ٨٥٣، وصدره فيه: «فِدًى لسيوفٍ من تميم وَفى بها» ولا شاهد فيه حينئذ. وراجع الخزانة ٧:٣٧٠ ـ ٣٧٤ [الشاهد ٥٤٣]. الأهاتم: بنو الأهتم بن سنان بن سُمَيّ. قيل: غرم ثلاث ديات فرهَن بها رداءه، وكانت الدية مائة إبل، والمعنى ثلاثمائة، وفى بها ردائي حين رهنتُه بها، وجَلَّت فَعْلتي هذه العارَ عن وجوه الأهاتم. وقيل: الرداء في البيت بمعنى السَّيف.

(2) هو الأسود بن يعفر. ديوانه ص ٦٣ والنوادر ص ١٩٥ والحلبيات ص ٦١ والتكملة ص ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠١ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٣.

(3) سورة المعارج: ٣٧.

(4) سورة الحجر: ٩١.

(5) هو الأغلب العجلي. وقبله: نحن هَبَطْنا بَطْنَ والِغِينا. المخصص ٣:١٢٠ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٦٨ وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٥٣٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٠. والغين: اسم واد. عصب: جماعات في تفرقة، واحدها عُصْبة، وهي العشرة فما فوقها. وثبين: جماعات متفرقة.

(6) انظر سر صناعة الإعراب ص ٦٠١ ـ ٦١٣، ٦٥٠ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٥٥ ـ ٢٧٩.

(7) الكتاب ٣:٣٦٠، ٤٥٢ وسر صناعة الإعراب ص ٤١٨، ٥٤٧، ٦٠٥ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٦١.

(8) الكتاب ٣:٣٦٠ وسر صناعة الإعراب ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦، ٤١٨، ٥٤٧ ـ ٥٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٧٨ ـ ٢٧٩.

تكون هاء وأن تكون واواً لمجيء التصريف عليهما، وإلا مِائة ورِئة، فإنها ياء لقولهم مَأَيْتُ الدراهمَ، وأَمْأَيْتُها(١)، وأَمْأَتْ هي، فقولهم مَأَيْتُ دليل على أن المحذوف ياء. ورَأَيْتُ الطائرَ: أَصَبْتُ رِئَتَه، كما تقول كَبَدَه: أصاب كَبِدَه، فالمحذوف ياء.

وقوله: وربما نالَ هذا الاستعمالُ ما كُسِّر مثالُه ظُبَة(٢)، جُمعت على ظُبِينَ، وقد كَسَّروها على ظُبًا، ولامها المحذوفة واو، قالوا ظَبَوْتُه إذا أَصَبْتَه بالظُّبة، ومِن جمعِه بالواو و النون قولُ الشاعر(٣):

يَرى الراؤُونَ في الشَّقِراتِ مِنْها　　وَقُوداً في حُباحِبَ والظُّبِينا

وأجاز اللَّيْثُ بن المُظَفَّر(٤) جمع ظُبَة السَّيف على

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٠٤.

(٢) الظبة: حدّ السيف والسنان والخنجر وما أشبهها.

(٣) هو الكميت بن زيد. والبيت في شرح هاشمياته ص٢٨٦ وتهذيب اللغة ١١: ٣٥١ و١٤: ٣٩٩ والتكملة ص ١٦٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٨ والمخصص ١١: ٢٨ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٤ وضرائر الشعر ص ١٠٤ والتاج (حبب) ٢: ٢٣٠ و (شفر) ١٢: ٢١١ وغيرها. وقوله: «الشَّقِرات» كذا في «س» وضرائر الشعر. وفي ص، ح: السفرات. وفي «ك» والمصادر المذكورة: «الشَّفَرات». والشفرات: جمع شفرة، والشفرة: حدّ السيف. وهو يصف سيوفاً. والشقرات: جمع شَقِرة، وهي واحدة الشَّقِر، والشَّقِر: شقائق النعمان. وهذا غير مناسب للمقام إلا إذا أراد أن السيوف حمر كالشَّقِرات. وقوله: «وقوداً في حُباحِبَ» كذا في «س». وفي بقية النسخ وبعض المصادر «وقودَ أبي حباحب» وفي بعضها «كنار أبي حباحب» وقالوا: حُباحِب: رجل كان لا ينتفع بناره لبخله، فنُسبت إليه كل نار لا ينتفع بها. وجعل الكميت اسمه كنية ضرورة. وقيل: هو أبو حباحب، والحباحب: طائر أطول من الذباب في دقة، يطير فيما بين المغرب والعشاء، كأنه شرارة. والحباحب: ما اقتدح من شرار النار في الهواء. وقد آثرت ما في «س» لأنها أعلى النسخ، وقد ضبط البيت فيها مع الإعجام، فهي نسخة كتبها تلميذ المؤلف ابن مكتوم من خط المؤلف وأصله كما ذكرنا في المقدمة.

(٤) هو الليث بن المظفر. وقيل: الليث بن نصر بن سَيَّار، وقيل: ابن يسار. وقيل: الليث بن رافع بن نصر بن يسار. الخراساني اللغوي النحوي. أخذ عن الخليل. كان من أكتب الناس في زمانه، بارعاً في الأدب، بصيراً بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتباً للبرامكة. قيل: كان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده، فصنف الليث باقي الكتاب، وسمى نفسه=

ظُبَوات[1]. وكأنه[2] قاس ذلك على عِضَة وسَنَة حيث قالوا عِضَوات وسَنَوات، والمسموع في جمعها بالألف والتاء ظُبات، كما قال[3]:

تَسِيلُ على حَدِّ الظُّباتِ نُفُوسُنا   وليستْ على غيرِ الظُّباتِ تَسِيلُ

ومثالُ ظُبَة في كونه كُسّر وجمع بالواو والنون وبالألف والتاء بُرَة، قالوا بُراً وبُرات وبُرُون، قال الشاعر[4]:

[١/٦٩:ب] / كأنَّ البُرِينَ والدَّمالِيجَ عُلِّقَتْ   على عُشَرٍ أو خِرْوَعٍ لم يُخَضَّدِ

وجمعُ الظُّبة بالواو والنون لم يحفظه س[5]، وهو شاذ لا يُلتفت إليه، ومنه قوله[6]:

تَعــاوَرُ أيمــانُهــم بينَهــم   كُـؤوسَ المنـايـا بحـدِّ الظُّبِينـا

وقوله: ونحوَ رِقَة أشار إلى أنه يقلّ وجود هذا الجمع في المنقوص الذي حذفت منه الفاء، وعُوّض منها تاء التأنيث، وإن لم يُكَسَّر، والمسموع من ذلك رِقُون في رِقَة، وهي الفِضَّة، ولِدُون في لِدَة، وهو المساوي في السنّ، وحِشُون في حِشَة، وهي الأرض التي لا أُنْس فيها، ومن كلام العرب «وِجْدانُ الرِّقِين يَغْطِي أَفْنَ الأَفِين»[7]، يقال: غَطَى غَطْياً: سَتَرَ، والتشديد

= الخليل. مراتب النحويين ص ٥٨ [ضمن ترجمة الخليل] وتهذيب اللغة ١: ٤١ ومعجم الأدباء ١٧: ٤٣ ـ ٥٢ وإنباه الرواة ٣: ٤٢ وبغية الوعاة ٢: ٢٧٠.

(١) قال: «ولو جُمع ظُبَوات في الشعر على قياس سَنَوات جاز» العين (ظبي) ٨: ١٧١. ويظهر من هذا القول أن جوازه مقصور عنده على الشعر.

(٢) صرح الليث بذلك كما اتضح من قوله المثبت في الهامش السابق.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو السموأل بن عادياء اليهودي، كما في الحماسة ١: ٧٩ [الحماسية ١٥] وفيه تخريج القصيدة.

(٤) هو طرفة بن العبد. ديوانه ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ١٩٧. البرين: الخلاخيل. والدماليج: جمع دُمْلُج ودُمْلُوج، وهو المِعْضَد من الحُلِيّ. والعُشَر: شجر أملس مستوٍ ضعيف العود. والخروع: كل نبت ناعم. ولم يُخَضَّد: لم يُثْنَ.

(٥) الكتاب ٣: ٤٠١.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) مجالس ثعلب ص ٥٧٨ والبصريات ص ٣٨٥ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٠٦ =

أشهر، وقال الشاعر(١):

رَأيــنَ لِــداتِهِــنَّ مُــؤَزَّراتٍ وشَــرْخَ لِــدِيَّ أَسْنــانَ الهِــرامِ

وقوله: وأضاةٍ. الأَضاةُ: الغَدير، ويُجمع على إِضِين بكسر الهمزة وحذف الألف، قال الشاعر(٢):

خَلَــتْ إلا أَيــاصِــرَ أو نُئِيّــا مَحافِرُها كأَسْرِيَة الإضِينِ

الأَسْرِية: جمع سَرِيّ، وهو مسيل الماء. وقد كُسِّرت أَضاة على إضاء، قال الشاعر(٣):

عُلِيْــنَ بِكِــدْيَــوْنٍ وأُبْطِــنَّ كُــرَّةً فهنّ إضاءٌ صافِياتُ الغَلائلِ

في أحد التأويلين(٤). ومثل أَضاة قَناة، كَسَّروها على قُنِيّ، وجمعوها

= وتهذيب اللغة (ورق) ٩: ٢٨٩ ومجمع الأمثال ٢: ٣٦٧. الوجدان: الوُجْد، يقال: وجدتُ المالَ وُجْداً ووِجْداً ووَجْداً ووِجْداناً، أي: صرتُ ذا مال. والأفن: الحُمْق، والأفين: الأحمق. ومعناه: المال يغطي العيوب. يُضرب في فضل الغنى والجِدة.

(١) هو الفرزدق. ديوانه ص ٨٣٧ والنقائض ص ١٠٠٨ واللسان (ولد) ٤: ٤٨٥ والرواية فيهن «رأيت شروخَهن». وشرح التسهيل ١: ٨٤. شرخ الشباب: أوله ونضارته وقوته. ومؤزرات: منظَّمات مستويات. والهِرام: جمع هَرِم، وهو الشيخ الكبير. ولِدِيّ: جمع لِدة، أضيف إلى ياء المتكلم، فحذفت نونه، والأصل لِدِينَ. ك: أسنان الهدام.

(٢) هو الطرماح. ديوانه ص ٥٢١ واللسان (أضا) ١٨: ٤٠ وشرح التسهيل ١: ٨٤. الأياصر: جمع أَيْصَر، وهو حبل صغير قصير يُشَدّ به أسفل الخباء إلى وتد. والنئيّ: جمع نُؤْي، وهو حَفيرة تحفر حول الخيمة أو الخباء لتمنع ماء المطر وتدفع السيل. ك: إلا أياضر. شرح التسهيل: الإضينا.

(٣) هو النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٠١ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٦٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٠، ٢٧٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ ـ ٩٠، ٧٩١ واللسان (كرر) ٦: ٤٥٢ و (غلل) ١٤: ١٥ و (كدن) ١٧: ٢٣٧ و (أضا) ١٨: ٤٠. يصف دروعاً جُليت بالكديون والبعر. الكديون: دُقاق السِّرقين يخلط بالزيت فتجلى به الدروع. والكُرَّة: البعر العفن تجلى به الدروع. والغلائل: مسامير الدروع التي تجمع بين رؤوس الحلق لأنها تغلّ فيها، أي: تدخل، واحدتها: غليلة.

(٤) والتأويل الآخر أنَّ إضاء جمع أَضاً، وأَضاً جمع أَضاة. اللسان (أضا) ١٨: ٤٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٧، ٧٩١.

على قُنِين، أنشد خَلَف الأحمر في مجلس يونُس بن حبيب[1]:

فإنَّكِ لو رأيتِ، ولن تَرَيْهِ، أَكُـفَّ القـومِ تُخْـرَقُ بـالقُنِينـا

وقوله: وإوَزَّةٍ مثالُه قولُ الشاعر[2]:

تُلْقى الإوَزُّونَ في أَكْنافِ دارتِها تمشي، وبين يديها البُرُّ مَنْثُورُ

ومثل إوَزَّة في هذا الجمع حَرَّة[3] وحَرُّون، وقالوا[4]: إحَرُّون جمع إحَرَّة تقديراً، ولا يقال إحَرَّة، يَعنون الحِرار، وقال الراجز[5]:

لا خَمْسَ إلا جَنْدَلُ الإحَرِّيْنْ والخَمْسُ قد أَجْشَمْنَكِ الأَمَرِّيْنْ

وقد طَوَّلَ النحاة[6] في تعليل جمع إوَزَّة وحَرَّة هذا الجمع، ومُلخص ما حَوَّموا عليه أن العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضاً من شيء نقص حقيقة، كالذي حذف لامه أو فاؤه، أو ما كان يجب له من كونه كان يكون مؤنثاً بالتاء، أو نقص توهماً كإوَزَّة وإحَرَّة، فبالإدغام الذي فيه كأنهما قد نقصا. وطلبُ التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّلُ طائلاً، ولا يُوقِف من ذلك على ما يَثْلَجُ به الصدر، وإنما تلك خيالات وَسْواسية وضياع وقت في غير حاصل.

---

(١) البيت لعامر بن شقيق الضبي. الحماسة ١: ٢٩٥ [الحماسية ١٨٨].

(٢) تقدم في ص ٢٥١، ٢٥٣.

(٣) الحَرَّة: أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أُحرقت بالنار.

(٤) حكاه سيبويه عن يونس. الكتاب ٣: ٦٠٠.

(٥) هو زيد بن عتاهية. جمهرة اللغة ١: ٥٩٩ و٣: ٥١٠ والاشتقاق ص ١٣٦ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٩ والتكملة ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٦٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٠٧ ـ ٨٠٩. والمعنى: ليس لك إلا الحجارة والخيبة. وكان زيد لمّا عظم البلاء بصفين قد انهزم ولحق بالكوفة، وكان علي ـ رضي الله عنه ـ قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة خمسمائة من بيت مال البصرة، فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته: أين خمس المائة؟ فأنشد أبياتاً منها البيت الشاهد. لا خمس: لا خمسمائة. والأمرّين: الشرّ والأمر العظيم.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٥٩ ـ ١٦٢ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٦ ـ ٦١٨، ٦٢٤.

وحكى صاحب المُوعَب[1] عن ثعلب أنَّ «فاك» يجمع بالواو والنون، فيقال: فُوْنَ وفِيْنَ. وهذا في غاية الغرابة/ ، وكأن هذا الجمع عوض عما [١:٧٠/أ] ذهب منه من لام الكلمة، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع ويائه.

ومِن غريب هذا الجمع قولُهم في ثَدْيٍ: ثِدُونَ وثِدِينَ[2]، قال الشاعر[3]:

فـأصبحـتِ النِّســاءُ مُسَلَّبــاتٍ   لهـا الـوَيْـلاتُ يَمْـدُدْنَ الثُّـدِيْنـا

شَبَّه الثُّدِيّ بالقُنِيِّ. وقولُهم في عِزْهاة: عِزْهُون بضم الهاء، ذكره في «العَيْن»، قال[4]: «والعِزْهاة: اللئيم، والعِزْهاة: الذي لا يَطرب للسماع». وقال غيره[5]: هو الذي لا يَقرب النساء. وقيل: لا يصح ضم الهاء في عِزْهُون في الجمع، وإنما هو عِزْهَوْنَ بفتح الهاء من جمع المقصور.

ص: وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللامِ في النون منونةً غالباً، ولا تُسقِطُها الإضافةُ، وتلزمه الياءُ. ويُنصَبُ كائناً بالألَف والتاء بالفتحة على لغة، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف، وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي.

---

(١) تمام بن غالب المعروف بابن التَّيَّاني أو بابن التَّيَّان أبو غالب الأندلسي المُرْسي اللغوي [ـ ٤٣٣ هـ] أخذ عن أبيه وعن أبي بكر الزبيدي. وكان إماماً في اللغة، ثقةً في إيرادها. صنف «تلقيح العين» في اللغة، وهو المسمى «الموعب» لم يؤلف مثله اختصاراً وإكثاراً. توفي بالمرية. الصلة ص ١٢٠ ـ ١٢١ وبغية الملتمس ص ٢٥٢ وفهرست ابن خير ص ٣٥٩ ـ ٣٦١ ومعجم الأدباء ٧: ١٣٥ ـ ١٣٨ وإنباه الرواة ١: ٢٥٩ ووفيات الأعيان ١: ٣٠٠ ـ ٣٠١ وبغية الوعاة ١: ٤٧٨ ـ ٤٧٩ وكشف الظنون ٣: ٤٨١ وإيضاح المكنون ٢: ٦٠٧.

(٢) كذا بكسر الثاء فيهما، وضمها في الشاهد التالي.

(٣) البيت في جمهرة اللغة ٣: ٥١١ واللسان (ثدي) ١٨: ١١٧.

(٤) كتاب العين ١: ١١٥ (عزه) ولفظه: «العِزْهاة: اللئيم من الرجال الذي لا يخالط الناس، ولا يطرب للسماع، ولا يحب اللهو، وجمعه عِزْهُون، تسقط منه الهاء، والألف الممالة لأنها زائدة لا تستخلف فتحة، ولو كانت أصلية مثل ألف مَثْنى لاستخلفت فتحة كقولهم مَثْنَوْن».

(٥) جمهرة اللغة ٣: ١٠ والخصائص ١: ٢٩٩.

ش: تقدم أن سِنِيناً ونحوه من المعتل اللام الذي عُوِّض من لامه هاء التأنيث أُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم، وإعرابُ سنين هذا الإعراب هو لغة أهل الحجاز وعُلْيا قيس، وأما بعض بني تميم[1] فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياءَ، فيقول: هي السِّنينُ، قال الفراء: أنشدني بعضهم[2]:

أرى مَـرَّ السِّنيـنِ أَخَـذْنَ مِنّـي   كمـا أَخَـذَ السِّـرارُ مِـن الهِـلالِ

وقوله: مُنونةً غالباً تنوينُها هي لغة بني عامر، قال الفراء: وأما بنو عامر فإنهم يُجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: أقمت عنده سنيناً كثيرةً، قال الفراء: أنشدني بعض بني عامر[3]:

متـى تَنْـجُ حَبْـواً من سِنِيـنٍ مُلِحَّـةٍ   تُشَمِّرْ لأُخرى تُنْزِلُ الأَعْصَمَ الفَرْدا

ذَرانِـيَ مِـن نَجْـدٍ فـإنَّ سِنِينَـهُ   لَعِبْـنَ بِنـا شِيْبـاً، وشَيَّبْنَنـا مُـرْدا

قال: وأنشدني الكسائي[4]:

ألـم نَسْـقِ الحَجِيـجَ، سَلِـي مَعَـدًّا   سِنِينـاً مـا تُعَـدُّ لنـا حِسـابـا

قال: وأنشدني المُفَضَّل[5]:

سِنِيِنـيَ كُلَّهـا قـاسَيـتُ حَـرْبـاً   أُعَـدُّ مِـنَ الصَّـلادِمـةِ الـذُّكُـورِ

وأما عدم تنوينها فلغة تميم، قال الفراء: إذا ألقت بنو تميم الألف

---

(١) قال الفراء: «وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر» معاني القرآن ٢: ٩٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧، وقبله فيه: وأنشدني العُكْلي أبو ثَرْوان. والبيت لجرير. ديوانه ص ٥٤٦. السرار: الليلة التي يستسرّ فيها القمر، يقال: استسرَّ الهلالُ في آخر الشهر: أي خفي.

(٣) تقدم تخريج البيت الثاني في ص ٢٨٠. والبيتان في معاني القرآن للفراء ٢: ٩٢ بتقديم الثاني على الأول. الأعصم من الظباء والوعول: الذي في ذراعيه بياض، والعُصْم تسكن أعالي الجبال.

(٤) البيت في إيضاح الوقف والابتداء ص ٣١٠ وتخليص الشواهد ص ٧١.

(٥) البيت لقُطَيْب بن سنان الهُجَيْميّ كما في النوادر ص ٤٥٢. وهو بغير نسبة في مجالس ثعلب ص ٢٦٦ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٨٢ وشرح المفصل ٥: ١٢ وضرائر الشعر ص ٢٢٠. الصلادمة: جمع الصِّلْدِم، وهو الأسد، وقيل: الشديد.

واللام من السنين لم يُجْروا سِنين، فقالوا: قد مضت له سِنينُ كثيرة، وكنتُ عندَه بضعَ سنينَ يا هذا.

وظاهر كلام المصنف أن من جعل الإعراب في النون يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، سواء أنَوَّن أم لم يُنَوِّن، ولذلك شَبَّهه بغِسْلِين[1] مرة وبحينٍ مرة، فأمّا إذا نَوَّن فظاهر، وأمّا من لم يُنَوِّن فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوع الصرف، فيُرفع بالضمة، ويُنصب ويُجر بالفتحة، ولذلك قال الفراء عن تميم: «إنهم إذا طَرحوا الألفَ واللام من السنين لم يُجْروا»/. ومعناه في اصطلاح الكوفيين أنهم يُعربونه إعراب ما لا ينصرف، [١:٧٠/ب] هذا هو الاصطلاح عندهم، يقولون[2] في المنصرف: مُجْرًى، وفيما لا ينصرف: غير مُجْرًى. قال المصنف في الشرح[3]: «وبعض هؤلاء لا يُنَوِّن»، وكان قد قَدَّم[4] قوله: «مِن العرب مَن يُشبه سِنين ونحوه بِغِسْلِين»[3]. قال: «فيترك التنوين لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد»[3].

وقوله: **ولا تُسقِطها الإضافةُ** لأنها تنزلت منزلة الدال من زَيْد في جعل الإعراب فيها، فصارت حرف إعراب، وإن كانت زائدة، كما أن نون غِسْلِينٍ حرف إعراب، وهي زائدة.

وقوله: **وتَلزمه الياءُ** لأنه يجتمع إعرابان في حرف واحد؛ لأنها كانت قبل الإعراب بالحركات تُعرب في الرفع، وفيها الواو، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرفَع به، وهو الواو، وبين ما تُرفع به الآنَ، وهو الضمة، فأما قراءة

---

(١) الغسلين: غُسالة أبدان الكفار في النار. وهو فِعْلين من الغُسالة.

(٢) معاني القرآن للفراء ١:٤٢ ـ ٤٣، ٣٤٢، ٤٢٨ ـ ٤٢٩ و٢:١٩ ـ ٢٠، ١٧٥ ـ ١٧٦، ٢٨٩ ـ ٢٩٠ و٣:١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١٨٩، ٢٣٢ ـ ٢٣٣ والمذكر والمؤنث للفراء ص ٨٦، ١٠٣ والموفي في النحو الكوفي ص ١٣ والمصطلح النحوي ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣) شرح التسهيل ١:٨٥.

(٤) س: وكان قدم.

الحسن ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّياطُونَ﴾(١) فإنه شَبَّه زيادتي التكسير في الشياطين بزيادتي الجمع المسلم، فنقلها من إعراب الحركات إلى إعراب الحروف، وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بما حَكى س عنهم من همز مصائب(٢) و ﴿مَعَائِش﴾(٣) ونحوه.

وهذه الياء والنون في سِنِينٍ على هذه اللغة زائدتان كالواو والنون حين كان رفعه بالواو، وجاء هذا موافقاً لمن قال في جمع زيد: زَيدِينٌ، فجعل إعرابه بالحركات، فيكون وزن سِنِينٍ على هذا فِعِيناً، وأصله فِعْلِينٌ لأنه محذوف اللام، وهاتان زيادتان زيدتا فيه عوضاً من المحذوف.

وأجاز الأخفش أن يكون سِنِينٌ فِعِيلاً كالكَلِيب والعَبِيد والضَّئين، ولكنهم كسروا الفاء لكسرة ما بعدها، ولم يقل أحد من العرب سَنِينٌ بالفتح، وتكون النون على هذا بدلاً من لام الفعل التي هي واو.

وذكر أبو علي في «الإيضاح»(٤) أنَّ مَن حقر السّنين على قول مَن قال(٥):

دَعانيَ مِن نَجْدٍ، فإنَّ سِنِينَهُ ....

يقول(٦): سُنَيِّنٌ وسُنَيِّيْنٌ، وعلى قول من فتح النون: سُنَيَّاتٌ، لا غير. وهي من المسائل المشكلة.

---

(١) سورة الشعراء: ٢٢١. في المحتسب ٢: ١٣٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ١٩٤ والبحر المحيط ٧: ٤٣ أنه قرأ بهذه القراءة في الآية ٢١٠ من هذه السورة، وذلك قوله تعالى: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ وزاد أبو حيان في البحر أنها قراءة الأعمش ومحمد بن السميفع أيضاً. وفي البحر ١: ٤٩٤ أن الحسن والضحاك قرأا ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطون على ملك سليمان﴾ البقرة ١٠٢.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٠. وهذه قراءة نافع في رواية خارجة. السبعة ص ٢٧٨. ورواها ابن خالويه في الشواذ. مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢. وراجع في هذه المسألة مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص ١١٩ ـ ١٢٦.

(٤) التكملة ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨. وهو الجزء الثاني من الإيضاح العضدي.

(٥) تقدم في ص ٢٨٠، ٣٣٠.

(٦) زيد هنا في ك: سنين.

وذكر المصنف في الشرح(١) علةً لإعراب هذا النوع بالحركات في النون، لم نَر تطويل كتابنا بذكرها، ثم قال(١): «ولو عُومل بهذه المعاملة نحو رِقِين(٢) لجاز قياساً، وإن لم يَرِدْ به سماع» انتهى. وقد كفانا الرد عليه إذ قال: «لم يَرِدْ به سماع».

وأما كونه أجازه قياساً على سِنين وثِبين فإن القياس يقتضي أنه لا يجوز لأن جمع سَنة على سِنِين، وإعرابه إعراب الزيدِينَ، أو إعراب غِسْلِينٍ، خارج عن القياس. أما كالزيدِينَ فلأن شروط ما يُجمع بالواو والنون مفقودة في سَنة. وأما كغِسْلِينٍ فإنه لا يوجد جمع تكسير زيد في آخره ياء ونون لا مقيس ولا شاذ، فإذا كان هذان الجمعان شاذين في سَنة فكيف يقاس عليهما غيرهما(٣)؟ ولولا أن العرب جمعت رِقَة بالواو والنون لم يجز جمعه بهما قياساً على جمع سَنة، قال المصنف في الشرح(١): «وقد فُعل ذلك بِبَنِين كقول الشاعر(٤):

وكان لنا أبو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَباً بَرًّا، ونحنُ له بَنِينُ

/ لأنه أشبه سِنين في حذف اللام وتغيُّر نظم الواحد، ولتغيُّر نظم واحده [١: ٧١/أ] قيل فيه: فَعَلَتِ البَنُونَ، ولم يقل: فَعَلَتِ المُسلمونَ». قال المصنف(١): «ولو عُومل بهذه المعاملة عِشرونَ وأخواته لكان حسناً؛ لأنها ليست جموعاً، فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسِنين» انتهى.

ولا يجوز ما ذَكر في عِشرين لأن إعرابها بالواو والنون هو على جهة الشذوذ، فلا نضم إليه شذوذاً آخر، فأما قول الشاعر(٥):

---

(١) شرح التسهيل ١ : ٨٥.

(٢) رقين: جمع رقة، وهي الفضة.

(٣) ك: فكيف يقاس عليها غير هذا.

(٤) هو سعيد بن قيس الهَمْداني كما في الخزانة ٨: ٧٥ ـ ٨٠ [الشاهد ٥٨٨].

(٥) تقدم في ص ٢٧٩، ٢٨٠.

ومـاذا يَـدَّري الشعـراءُ منـي وقـد جـاوزتُ حَـدَّ الأربعيـنِ

بكسر النون، فضرورة[1]، كقوله[2]:

إنـي أَبِـيٌّ[3] أَبِـيٌّ ذو مُحـافظـةٍ وابـنُ أَبِـيٍّ أَبِـيٍّ مِـنْ أَبِيِّيـنِ

قال المصنف[4]: «يمكن أن تكون كسرةَ إعراب، ويجوز أن يكون كسرُ نون الجمع وما حُمل عليه لغةً، كما أنَّ فتح نون المثنى وما جرى عليه لغةٌ» انتهى.

وليس كما ذَكَر لأن النحويين نَصُّوا[5] على أن كسر نون الجمع ضرورة، ولم ينقل أحد أنها لغة، وأما فتح نون الاثنين فمنقول أنها لغة، وقد تقدم لنا ذكر ذلك[6].

وأخذ المصنف في الشرح يُقَرِّب إعراب سِنين وظُبين من إعراب قِرين ومُبِين، وضَرب لذلك أمثلةً وأقيسة، واستطرد من ذلك إلى منع صرف حَمْدُون على مذهب أبي علي[7]، ومنع صرف حامِيم[8]، بما يُوقف عليه في شرحه[9].

---

(١) ك: فكسر النون ضرورة.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني كما في المفضليات ص ١٦٣ والكامل ص ٦٣٤ والأمالي ١: ٢٥٦ وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ وشرح المفصل ٥: ١٣. وهو بغير نسبة في المقتضب ٣: ٣٣٣ ومجالس ثعلب ص ١٧٧.

(٣) أبي: سقط من ك.

(٤) شرح التسهيل ١: ٨٦.

(٥) انظر على سبيل المثال سر صناعة الإعراب ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩ وضرائر الشعر ص ٢١٩.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٧) قال ابن برهان في شرح اللمع ص ٤٧٦: «قال أبو علي: حَمْدُونُ يُمنع صرفه للتعريف والعجمة، وليس بجمع حَمْد سمي به؛ إذ ليس في كلامهم اسم واحد فيه إعرابان». وعنه في شرح الكافية الشافية ص ١٤٩٦ بحذف شيء من آخره.

(٨) الكتاب ٣: ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٢٥٩ والمقتضب ٣: ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٩) شرح التسهيل ١: ٨٦ ـ ٨٧.

وقوله: **ويُنصَبُ كائناً بالألف بالفتحة على لغة** أي: ويُنصب المعتلُّ اللامِ المحذوفُها. هذا الذي ذكره المصنف من أنه يجوز فيه فتح التاء هو على مذهب الكوفيين[(١)]، أجازوا في غير الشعر فتح التاء في المنقوص نحو ثُبات ولُغات تشبيهاً بقُضاة، ولا يُجيز البصريون[(٢)] شيئاً من ذلك، ولا فرق عندهم بين الناقص والتام في هذا. واستدل الكوفيون بما حكى الكسائي من قول بعضهم: «سمعتُ لُغاتَهم»[(٣)]، وقال الشاعر[(٣)]:

فلمَّا جَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ ... ثُباتاً، عيها ذُلُّها واكتئابُها

يُنشَد بكسر التاء وفتحها. قال الفراء[(٤)]: «العرب تجمع الثُّبَة ثُبِين وثُبات، وبعضهم ينصبها في النصب، فيقولون: رأيت ثُباتاً كذا[(٥)]. وقال أبو الجراح في كلامه: ما مِن قوم إلا قد سمعنا لُغاتَهم، فنصب التاء، ثم رجع فخفضها، والعربُ تَخفِض هذه التاء في النصب وتنصبها: سمعت لغاتَهم ولغاتِهم، بالنصب والخفض، وكذلك الثُّبات» انتهى كلام الفراء.

قال المصنف في الشرح[(٦)]: «نصبه بالفتحة قبل الرد كان لشيئين: أحدهما الشبه بباب قُضاة في أنه جمعٌ آخرُه تاءٌ مزيدة بعد ألف في موضع لام مُعَلَّة. والثاني أن ثُبات بإزاء ثُبِين، فكسرتُه بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يُراجَع الأصل بِثُبِين[(٧)] تشبيهاً بِقَرِينٍ[(٨)] جازت مراجعتُه بِثُباتٍ[(٩)] تشبيهاً

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ٢٠٣ والخصائص ٣: ٣٠٤.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٣ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ٢٠٣ والخصائص ٣: ٣٠٤.

(٣) تقدما في ص ١٥١.

(٤) معاني القرآن ٢: ٩٣، وفي النقل تصرف.

(٥) كذا: سقط من ك.

(٦) شرح التسهيل ١: ٨٧ ـ ٨٨.

(٧) ك: ثبين.

(٨) ك: بقُرين.

(٩) بثبات: كرر في س.

[١:٧١/ب] بِنَباتٍ/، وكل واحد من الشيئين[١] مُنتفٍ مع ردّ المحذوف، فبقي على الإعراب الذي هو[٢] به أولى. ولا يُعامل نحو عِدات من المعتل الفاء معاملة ثُبات لانتفاء الشيئين المذكورين» انتهى.

وما ذَكره من أنه لا يُعامل نحو عِدات من المعتل الفاء معاملة ثُبات قد جاء بعضُه مُعامَلاً هذه المعاملةَ، «قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرة: كيف تقول حفرت إراتِك؟ قال: حفرت إراتَك، فقال أبو عمرو: لانَ جلدُك يا أبا خَيْرة. يقول: أخطأتَ. قال أحمد بن يحيى: هي لغة لم يعرفها أبو عمرو، يقال: وَأَرْتُ إرةً أئرُها وَأْراً، إذا حَفرتَ حَفِيرة تَطبُخ فيها، وإراتٌ جمع إرَة. وقال المازني: وأما سمعتُ لغاتهم وما أشبهه فلا يجوز فيه إلا الكسر لأنه تاء جمع، وأنشد الأصمعي للهذلي[٣]:

.... كـأنَّ ظُبـاتِـه عُقْـرٌ بَعِيـجُ

فهذه جمع ظُبَة، وكذلك ثُبات»[٤]. فهذا الذي قاله أبو عثمان مخالف ظاهره لما حكاه الفراء عن العرب من أنه يجوز فتح التاء وخفضها.

وقوله: **ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ** يعني فإنه يُنصَب بالكسرة. واستظهر بذلك على جمع سَنة بالألف والتاء على سَنَوات بردّ المحذوف، وعِضة على عِضَوات كذلك، فإذا جُمع رُدَّ إلى أصله الذي هو أولى به، وهو النصب بالكسرة.

وقوله: **وليس الواردُ من ذلك واحداً مردودَ اللام، خلافاً لأبي علي**

---

(١) ك: السببين. وكذا في التالي.

(٢) هو: سقط من س.

(٣) هو الداخل بن حَرام. شرح أشعار الهذليين ص ٦١٨. والبيت فيه كما يلي:

وبِيـضٌ كـالسَّـلاجِـمِ مُـرْهَفـاتٌ كـأنَّ ظُبـاتِهـا عُقْـرٌ بَعِيـجُ

بيض: يعني نبلاً، والمعنى على النصال. والسلاجم: الطوال. والمُرْهَف: المرقّق المحدَّد. والظبة: حدّ السهم. والعقر: الجَمْر. وبعيج: مبحوث. س: عقر يَفيحُ.

(٤) هذا الخبر في مجالس العلماء ص ٥ ـ ٦، وقد سقطت بعض العبارات منه.

ذهب أبو علي[1] إلى أن قولهم: «سمعت لُغاتَهم» بفتح التاء إنما هو مفرد رُدَّت إليه اللام، وليس بجمع، وأصله لُغَوَة، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

ورُدَّ ذلك بأنه لم يُسمع في لغة المحذوفة اللام رَدُّ اللام، فتقول فيه لُغاةٌ، وبقول العرب: رأيت بناتَك، بفتح التاء، وهذا نص في الجمعية. ورَدَّ المصنف[2] ذلك بأنه يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع، وبأن هذه التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّت لكان فيه جمع بين عِوَض ومُعَوَّض منه، وذلك ممنوع.

وما رَدَّ به المصنف لا يصلح أن يُرَدَّ به لأنه أجاز هو[3] أن يكون فُلْك مشتركاً بين المفرد والجمع، فكذلك هذا. ودعواه أن التاء عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّ لكان فيه جمع بين العوض والمعوض عنه، ليس كذلك لأنه إذا رُدَّت اللام لم تكن التاء إذ ذاك عوضاً من اللام المحذوفة، بل تكون التاء فيه دالة على الإفراد كحالها في قَناة وحَصاة، فكما لا يقال في تاء قَناة إنها عوض، فكذلك تاء لُغاةٍ لا تكون عوضاً، فلا يكون في ذلك جمعٌ بين العِوَض والمُعَوَّض منه.

تم بحمد الله تعالى وتوفيقه
الجزء الأول من كتاب «التذييل والتكميل»
بتقسيم محققه، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ
الجزء الثاني، وأوله:

«باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح»

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٢) شرح التسهيل ١: ٨٨.
(٣) شرح التسهيل ١: ٧٠.

فهرس الموضوعات